



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا  
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# الفقه

آية الله العظمى  
الشيخ محمد باقر المجلسي  
رحمه الله

كتاب الاقتصاد

١٠٧

دار العلوم  
بتهران - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٣	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠٧
١٣	اشاره
١٣	اشاره
١٧	كتاب الاقتصاد
١٧	اشاره
١٩	((الاقتصاد لغه))
٢٠	((عدم الاقتصاد فى الخير))
٢١	((الاقتصاد فى الاصطلاح))
٢٣	((الاقتصاد والعلاقات الخارجيه))
٢٦	((لماذا كثره البحث عن الاقتصاد))
٣٠	((إبداء الرأى فى الاقتصاد حق الجميع))
٣١	((الفقيه وإبداء الرأى فى الاقتصاد))
٣٤	((الاقتصاد الإسلامى وإمكانيه التطبيق))
٤١	((الاقتصاد الإسلامى الاستعمار العالمى))
٤٢	((سيطره البنوك العالميه))
٤٣	((تبعيه السياسه للاقتصاد))
٤٤	((تبعيه الجيش للسياسه))
٤٥	((الضغوط العالميه))
٤٥	((سياق السلاح))
٤٦	((التلاعب بالأسواق))
٤٦	((الأكتفاء الذاتى))
٤٨	((حل المشكله العسكريه))
٤٨	((علاج الضغوط العالميه))

٥٠	((اقتصاد لم يعتادوا عليه))
٥٢	((تعريف الاقتصاد))
٥٤	((بطلان زعم ماركس وفرويد))
٥٦	((اهتمام الإسلام بالاقتصاد))
٥٧	فصل فى استحباب التجاره
٦٣	فصل يجب طلب الرزق -
٧١	فصل يستحب الاستعانه بالدنيا للأخره، وفى معنى الزهد
٧٥	فصل فى استحباب العمل باليد والغرس والسقى
٨١	فصل فى استحباب المضاربه والإجمال فى الطلب والاقتصاد
٨٩	فصل فى استحباب الدعاء فى طلب الرزق
٩٣	فصل يكره الإفراط فى طلب الرزق
٩٧	فصل فى استحباب العمل فى البيت
١٠١	فصل فى وجوب الكد على العيال من الرزق الحلال
١٠٣	فصل فى استحباب شراء العقار ...
١٠٧	فصل فى عدم جواز ترك الدنيا
١٠٩	((تساوى فرص الاقتصاد))
١٠٩	((ما يلاحظ فى تقسيم بيت المال))
١١٣	((الاقتصاد، مسائل وأهداف))
١١٤	((الإسلام والغنى))
١١٦	((تنافيان سببا بؤس البشر))
١١٩	((التنافى بين الماديات والمعنويات))
١٢٠	((تأخر المسلمين اقتصادياً))
١٢٤	((من المشاكل الاقتصادية العالميه))
١٢٤	((علل واهيه))
١٣١	((المالكيه الحقيقيه لله عزوجل))
١٣٢	((مالكيه الإنسان ثانويه وعرضيه))

- ١٣٥ ..... ((ملكيه الإنسان المحدوده))
- ١٣٥ ..... ((الإسلام وقانون الرق))
- ١٤٠ ..... ((قانون الإلزام))
- ١٤١ ..... ((عقوبه المجرم وتأثيره على الأبناء))
- ١٤٢ ..... ((بين الواجبات والحقوق))
- ١٤٤ ..... ((بين الإنسان وسائر النعم))
- ١٤٤ ..... ((الرابطه الحقيقيه))
- ١٤٤ ..... ((الرابطه العموميه))
- ١٤٥ ..... ((الرابطه الوسيليه))
- ١٤٥ ..... ((ولكل الأجيال))
- ١٤٦ ..... ((رعايه حق الآخرين))
- ١٤٧ ..... ((من أسباب الأجواء غير المتكافئه))
- ١٤٨ ..... ((الرابطه المرئيه))
- ١٥١ ..... ((ملكيه الإنسان وحدودها))
- ١٥١ ..... ((هل الإنسان يملك ولماذا))
- ١٥٢ ..... ((حدود الملك))
- ١٥٢ ..... ((ما يضر نفسه))
- ١٥٤ ..... ((ما يضر غيره والأجيال))
- ١٥٥ ..... ((شروط الملك))
- ١٥٦ ..... ((الملك بعد الموت))
- ١٥٦ ..... ((متى يسلب الملك))
- ١٥٨ ..... ((حكم المعامل وتقسيم الأرباح))
- ١٥٩ ..... ((التجاره الظالمه))
- ١٦٠ ..... ((الإصلاح الزراعى المزعوم))
- ١٦٠ ..... ((ضرر تأميم الغابات))
- ١٦١ ..... ((بطلان تأميم المهن))

- ١٦٢ ..... ((الاقتصاد الشيوعي وما يزعمون))
- ١٦٣ ..... ((إشكالات على الشيوعيه))
- ١٦٤ ..... ((أنواع الاقتصاد العالمي))
- ١٦٤ ..... ((الاقتصاد الإسلامي))
- ١٦٧ ..... ((كيف يقسم المال))
- ١٦٩ ..... ((ما يلزم ملاحظته في التقسيم))
- ١٦٩ ..... ((تكافؤ الفرص))
- ١٧٢ ..... ((عدم الإجحاف))
- ١٧٣ ..... ((إرجاع المظالم الاقتصاديه))
- ١٧٤ ..... ((الاستيلاء على المنابع الطبيعيه))
- ١٧٥ ..... ((استغلال العمال))
- ١٧٧ ..... ((استغلال التجار بالتلاعب والشطاره))
- ١٧٨ ..... ((استغلال أصحاب المهن))
- ١٧٨ ..... ((الإصلاح الزراعي المزعوم))
- ١٧٩ ..... ((التأميم المزعوم))
- ١٨٢ ..... ((الاقتصاد الرأسمالي))
- ١٨٢ ..... ((ما استدلوا به على وحده الاقتصاديين))
- ١٨٤ ..... ((مناقشه الأدله))
- ١٨٨ ..... ((أقسام التنافس))
- ١٩٠ ..... ((الرأسماليه الغريبه كبت للطاقت))
- ١٩١ ..... ((أضرار الرأسماليه الغريبه))
- ١٩١ ..... ((الاستغلال))
- ١٩٤ ..... ((سوء التوزيع))
- ١٩٥ ..... ((التخريب))
- ١٩٧ ..... ((الإفساد))
- ١٩٨ ..... ((الربا))



- ٢٠٢ ..... ((بطلان الربا عقلاً))
- ٢٠٥ ..... ((الاقتصاد الشيوعي))
- ٢١٣ ..... ((بطلان أدله الاقتصاد الشيوعي))
- ٢١٤ ..... ((نقد الأدله النقليه المزعومه))
- ٢١٧ ..... ((نقد الدليل العقلي الأول))
- ٢٢١ ..... ((نقد الدليل العقلي الثاني))
- ٢٢٣ ..... ((لماذا تستبد الدوله اقتصادياً))
- ٢٢٤ ..... ((نقد الدليل العقلي الثالث))
- ٢٢٧ ..... ((أضرار الاقتصاد الشيوعي))
- ٢٢٧ ..... اشاره
- ٢٢٧ ..... ((١: جميع أضرار الرأسمالي))
- ٢٢٨ ..... ((٢: الدكتاتوريه المطلقه))
- ٢٢٩ ..... ((٣: سلب حقوق الجماهير))
- ٢٣٢ ..... ((٤: توقيف الإبداع))
- ٢٣٢ ..... ((٥: تقليل الإنتاج))
- ٢٣٥ ..... ((٦: عدم قيمه للإنسان))
- ٢٣٧ ..... ((المال وما يقابله))
- ٢٣٧ ..... اشاره
- ٢٣٧ ..... ((١: العمل الجسدى))
- ٢٣٧ ..... ((وجه الاستحقاق))
- ٢٣٨ ..... ((تحديد مقدار الحق))
- ٢٣٩ ..... ((الإنتاج واستحقاقه))
- ٢٤١ ..... ((٢: العمل الفكرى))
- ٢٤١ ..... ((وجه قيمه الفكر))
- ٢٤٢ ..... ((وجه زياده قيمه الفكر))
- ٢٤٥ ..... ((النسبه بين قيمه الفكر والفكر))

- ٢٤٦ ..... ((٣: المواد الأوليه))
- ٢٤٧ ..... ((٤: المال والعلاقات الاجتماعيه))
- ٢٤٨ ..... ((شروط العطاء الاجتماعى))
- ٢٤٩ ..... ((علاقات ماليه من جهه القرابه))
- ٢٥١ ..... ((٥: المال وشروط الزمان والمكان))
- ٢٥٣ ..... ((الاقتصاد الاشتراكى))
- ٢٥٣ ..... ((أدلتهم النقليه))
- ٢٥٤ ..... ((دليلهم العقلى))
- ٢٥٥ ..... ((الجواب عن أدلتهم النقليه))
- ٢٥٦ ..... ((الجواب عن أدلتهم العقليه))
- ٢٥٨ ..... ((من أضرار الاشتراكيه))
- ٢٦٠ ..... ((فلسفه الشيوعيه وجوهرها))
- ٢٦٠ ..... ((أسس الفلسفه الشيوعيه))
- ٢٦٠ ..... ((مثلت ماركس ونقده))
- ٢٦٢ ..... ((مربع ماركس ونقده))
- ٢٦٥ ..... ((مخمس ماركس ونقده))
- ٢٦٥ ..... ((الربح الإضافى))
- ٢٦٧ ..... ((الربح وأسبابه))
- ٢٦٩ ..... ((الاقتصاد التوزيعى))
- ٢٧١ ..... ((أدلتهم على التوزيعيه))
- ٢٧٢ ..... ((دليلهم العقلى على التوزيعيه))
- ٢٧٧ ..... ((الإشكالات على الاقتصاد التوزيعى))
- ٢٧٨ ..... ((عدم مانعيه شرعيه أو عقليه))
- ٢٧٩ ..... ((ترك العمل لا يزيل الملكيه))
- ٢٨٠ ..... ((صحه بيع الأراضى والمعامل الكبار))
- ٢٨٠ ..... ((صحه الإرث))

- ٢٨١ ..... ((صححه المضاربه والإجاره وما أشبهه))
- ٢٨٢ ..... ((نقد استدلالهم النقلي))
- ٢٨٣ ..... ((نقد استدلالهم العقلي))
- ٢٨٩ ..... ((أضرار الاقتصاد التوزيعي))
- ٢٨٩ ..... ((منع ظهور الكفاءات والمواهب))
- ٢٩١ ..... ((سلب الحريات))
- ٢٩٢ ..... ((عدم عماره الأرض))
- ٢٩٣ ..... ((عدم المخزون الكافي للتقدم والرفاه))
- ٢٩٤ ..... ((الملكيه الفرديه والجماهيريه))
- ٢٩٧ ..... ((الأدله الأربعة على الملكيهِ الفرديه والاجتماعيه))
- ٣٠٠ ..... ((هل كنز الثروات حرام))
- ٣٠٤ ..... ((الاحتكار ليس كنزاً))
- ٣٠٤ ..... ((قراءه آيه الكنز أمام الطغاه))
- ٣٠٨ ..... ((روايه شريفه))
- ٣١٠ ..... ((مما لا يحق للإنسان في المال))
- ٣١٤ ..... ((المال ليس هدفاً بل وسيله))
- ٣١٥ ..... ((الإنسان هو الهدف))
- ٣١٥ ..... ((سلبيات الملكيهِ الفرديه))
- ٣١٤ ..... ((حدود المال في الإسلام))
- ٣٢١ ..... ((أصالة قابليه الملك إلا ما خرج))
- ٣٢٢ ..... ((أقسام الأرض))
- ٣٢٤ ..... ((قابليه الأرض للملك))
- ٣٢٩ ..... ((شرطان آخران))
- ٣٣٠ ..... ((الأراضي المفتوحه عنوه))
- ٣٣١ ..... ((ما هي البلاد المفتوحه عنوه))
- ٣٣١ ..... ((حجيه قول المؤرخ))

٣٣٣	..... ((روايات الأرض المفتوحة عنوه))
٣٣٤	..... ((الأراضي المفتوحة بلا إذن من الإمام))
٣٣٩	..... ((عدم الابتداء بالحرب))
٣٣٩	..... ((الفتوحات لم تكن بالإذن الشرعي))
٣٣٩	..... ((انصراف الدور وما أشبهه عن حكم المفتوحة))
٣٤٣	..... ((الأراضي الأنفال))
٣٤٣	..... ((روايات الأنفال))
٣٤٧	..... ((موارد الأنفال))
٣٥٤	..... المحتويات
٣٨٤	..... تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره



الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

الجزء السابع بعد المائة

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الاقتصاد

الجزء الأول

ص: ٣

الطبعة الرابعة

١٤٠٧ هـ \_ ١٩٨٧ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسى

ص: ٤





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

(مسأله ١): الاقتصاد افتعال من القصد، وهو بمعنى التوسط، فقد يكون توسطاً في الطريق، كما إذا كان هناك امتدادات بعضها إلى الهدف وبعضها إلى اليمين وبعضها إلى اليسار، وبعضها الواصل إلى الهدف أقصر وبعضها أوسط وبعضها أطول، فإن الموصل وسط وقصد، كما أن أوسطها أيضاً قصد، فهو القصد من القصد.

هذا باعتبار الكم.

وباعتبار الكيف: قد يسرع الإنسان في الطريق وقد يبطئ وقد يتوسط، والأخير القصد.

ولعله من الأول قوله سبحانه: {وَعَلَى اللَّهِ قَصِيدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ} (١)، فإن الظاهر من (جائر) أن المراد بقصد السبيل وسطه، في مقابل ما يظن أنه سبيل لكنه لا يوصل.

أما من فسر (جائر) بما له صوت، وقال: إنه إشاره إلى الطائره، فالمراد بمقصد سبيل ما ليس له صوت، فهو خلاف الظاهر، إذ ظاهر (جائر) ما هو مائل، من (الجور)، لا ما هو ذا صوت من (الجئر)، كما لعله من الثاني قوله سبحانه: {وَأَقْصَيْدُ فِي مَشْيِكَ} (٢)، أي التوسط في قبال السرعة والبطؤ.

ثم القصد قد يكون في الطريق، وقد يكون في المشى بمعناه اللغوي،

ص:٧

١- سورة النحل: الآية ٩.

٢- سورة لقمان: الآية ١٩.

وقد يكون في الأمور المعنويه، إذ قد يستعمل المشى في الأمور المعنويه، كما قال سبحانه: {امشوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ} (١)، إذ المراد سلوك طريقهم السابق في عباده الأصنام.

وقد يراد بهذا الأمر المعنوى الوسط في قبال الطرفين، وقد يراد به الوسط في قبال السرعة والبطؤ، ولذا قال سبحانه: {فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذنِ الله} (٢).

### ((عدم الاقتصاد في الخير))

والتوسط وإن كان حسناً في أغلب الأمور، كما قال سبحانه: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسِيًّا} (٣)، وفي الحديث: {خير الأمور أوسطها} (٤)، لكنه في الأمور الخيرية الأحسن السرعة، إلى حد لم يكن إسرافاً وإهلاكاً، قال سبحانه: {ففرؤا إلى الله} (٥)، وقال تعالى: {سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ} (٦)، وقال: {وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ} (٧) كما قال سبحانه \_ بصدد النهى عن الإفراط، ليكون إسراعاً بدون إفراط: {والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا} (٨)، وقال: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ} (٩).

وفي الحديث، عنه (صلى الله عليه وآله): {إن هذا الدين رفيق فأوغل فيه برفق، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى} (١٠)، وقال: {إن لبدنك عليك حقاً}، إلى غير ذلك.

وكل ما تقدم كان المعنى العام للاقتصاد.

ص: ٨

١- سورة ص: الآية ٦.

٢- سورة فاطر: الآية ٣٢.

٣- سورة البقره: الآية ١٤٣

٤- الكافي: ج ٦ ص ٥٤٠.

٥- سورة الذاريات: ٥٠.

٦- سورة الحديد: الآية ٢١.

٧- سورة المطففين: الآية ٢٦.

٨- سورة الفرقان: الآية ٦٧

٩- سورة الإسراء: الآية ٢٩.

١٠- الكافي: ج ٢ ص ٨٧.

ثم استعمل (الاقتصاد) فى الأمور المالىة، من باب استعمال العام فى الخاص، مجازاً أو من باب الاصطلاح فىكون حقيقه، وهذا الاستعمال قد يكون بمعنى الأمور المالىة مطلقاً فى مقابل الأمور الاجتماعيه والأمر السياسيه وغيرهما، فلا يلاحظ فى الاقتصاد التوسط، فىقال: اقتصاديات البلد الفلانى موفوره أو مقتره أو متوسطه.

وقد يكون بمعنى التوسط فى الأمور المالىة، فى مقابل الإسراف والإقتار، فىقال: فلان مقتصد، وفلان مسرف، وفلان مقتر.

ومراد العرف العام فى الحال الحاضر من الاقتصاد هو الاصطلاح الأول، أى الأمور المالىة مطلقاً، وهذا المعنى هو مقصودنا من قولنا: (كتاب الاقتصاد) لأن المواضيع المذكوره فى هذا الكتاب تدور حول الأمور المالىة على الاصطلاح الحديث.

ثم إن المذكور فى هذا الكتاب هو الاقتصاد الإسلامى مقارناً بالاقتصاد المعاصر، فهو كتاب فقهى استدلالى، يذكر فيه وجهه نظر الإسلام فى المال حسب ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

بالإضافه إلى ذكر المناهج الاقتصادية العالميه الأخر مع المقارنه بينها وبين الاقتصاد الإسلامى من ناحيه العقل، وذكر ترجيح الاقتصاد الإسلامى عليها عقلاً، حتى إنه لولم يكن الإسلام أمر بهذا الاقتصاد، لكننا نعمل على طبقه من جهه هدى العقل إليه، كيف وقد أمر الإسلام به.

وإننا وإن كنا لا نبالى فى الفروع بمطابقه العقل على جزئياتها بعد أن قام الدليل على الأصول، حتى لو فرض أن العقل لم يدل على جزئيات الاقتصاد الإسلامى لكننا نعمل به، ولا يهم إن خالف الاقتصاد العالمى له، كما هو مقتضى إيماننا بالإسلام، إلا أن الاقتصاد الإسلامى مما دل العقل

عليه أيضاً، وعليه فقد تطابق العقل والشرع على هذا الاقتصاد الإسلامى الذى نذكره فى هذا الكتاب.

ولا يخفى أن عدم دلالة العقل على شىء، غير دلالة العقل على خلافه، ففى الثانى يجب تأويل ظواهر الشرع حسب العقل، بينما فى الأول يجب الأخذ بظاهر الشرع كما هو واضح.

وعلى ما ذكرناه، من أن الإيمان بالإسلام يكفى فى اتخاذ مناهجه، سواء فهمنا علتها أم لا، وسواء كانت مطابقيه لمنهج العالم أم لا، لسنا بحاجة فى الاقتصاد إلى المقارنه والترجيح، كما لم نفعل ذلك فى سائر كتب الفقه، مثلاً لم نقارن الحدود فى الإسلام بالحدود التى يجعلها العالم للجنايات، وهكذا فى كتاب النكاح والطلاق والإرث وغيرها، إلا أن الاقتصاد حيث أخذ فى عالم اليوم حجماً كبيراً جداً، حيث إن إبقاءه على حاله وعدم إبداء نواقصه ربما يؤدي إلى شك بعض غير المتعمقين فى الإيمان فى مناهج الإسلام، رجحنا ذكر المقارنه سداً لهذا الباب الذى لم يفتحه إلا ضعف المسلمين عن المقاومة، والله المستعان.

(مسأله ٢): العلاقات الخارجيه لها أحكام يتبعها، تكون تلك العلاقات موضوعات لتلك الأحكام، وفلسفه يتقدمها، تكون تلك الفلسفه مقدمه على الأحكام رتباً، وبهذا تتكون لكل علاقته خارجيه فلسفه تتقدم على حكمها وحكم يتأخر عنها.

والعلاقات فى الأنظمه السماويه والانظمه الأرضيه على حد سواء، محدوده بحدود، ومقيده بقيود، يباح أو يجب ما دخل فى الحد، ويحرم ما خرج عن الحد، ويكون كل من يسلك إحدى تلك الأنظمه يستدل لصحه مشيه بدليل.

مثلاً- العلاقه بين الرجل والمرأه لها حد النكاح، مما يكون الخارج منه محرماً داخلاً فى السفاح، فيقال فى الأنظمه الإسلاميه: العلاقه بين الزوجين محدوده بأن لا تزيد على الأربع، ولا تكون ذات محرم، و... ثم يقال: فلسفه اتخاذ الأربع دون الأكثر كذا، وحكم اتخاذ الأربع كذا.

إذا فالعلاقه الخارجيه موضوع، وأن حكمها كذا حكم، وأنها لماذا هكذا بيان للفلسفه، ومعرفه مجموع هذه الأمور الثلاثه (علم)، منتهى الأمر يكون العلم بالأول علماً بالخارج، والعلم بالثانى علماً بالحكم، والعلم بالثالث علماً بفلسفه الحكم. وهكذا الاقتصاد له:

(١) خارج معاش، هو الموضوع.

(٢) وحكم، هو المتعلق بالموضوع، حرمه وحليه ووجوباً، والحليه مع تساوى الطرفين: المباح، أو مع ترجيح الفعل: المستحب، أو مع ترجيح الترك: المكروه.

(٣) وفلسفه، هى حرمه أو حليه هذا القسم دون ذاك.

أما المذهب الاقتصادى فهو: التخطيط العام لمبعثرات الأحكام،

فهو تنظيم للحكم بذكر خصوصياته: مطلقه ومقيده، وعامه وخاصه، ومجمله ومبينه.

وأذا أردنا المثال، قلنا بالنسبة إلى الفقه: الكتب الأربعة هي الأحكام للموضوعات الخارجيه، وقد ذكرت فلسفه هذه الأحكام فى كتاب علل الشرائع مثلاً.

أما المذهب الفقهي فهو: ما ذهب إليه العلامة (رحمه الله) فى آرائه المستقاه من الكتب الأربعة، أو ما ذهب إليه المحقق (رحمه الله) فى آرائه الفقيهيه.

فالمذهب الفقهي يستقى من الأصول المذكوره فى الأدله الأربعة، فينظر المذهب إلى المعاملات الخارجيه مثلاً، ويعين أحكامها الخمسه: الواجب والحرام والمباح بأقسامه الثلاثه، مستقياً تعيين الحكم من الأدله الأربعة.

وعلى هذا، فالمذهب الاقتصادى هو جزء من علم الاقتصاد، كما أن فلسفه الاقتصاد هو جزء من علمه أيضاً، فجعل بعض المذهب الاقتصادى فى قبال علم الاقتصاد لم يظهر له وجه.

وفى هذا كتاب نحن نذكر الثلاثه:

١: الخارج.

٢: الحكم بشقيه: أصولاً ومذهباً.

٣: والفلسفه، بقدر ما وجدناه فى الأدله الأربعة، وفى علم الاقتصاد المعاصر بإذن الله تعالى.

وأما التنيه الاقتصاديه والسياسه الاقتصاديه والتاريخ الاقتصادى، فهو أمر خارج عن هدف الكتاب، وإن كنا قد نشير إلى بعضها اطراداً أو لمسيس الحاجه أو لتتميم الفائده.

ثم إنه قد يتهم الفقهاء بأنهم قد قصروا فى بيان الاقتصاد الإسلامى، ووضع الحلول لمتطلبات العصر الحديث، وربما يزعم بعضهم أن الفقهاء لم يفهموا

ص: ١٢



الإسلام فى اقتصاده؛ ولذا لم يبينوه.

والجواب: إن الفقهاء ذكروا اقتصاد الإسلام فى كتبهم المدونه، فى أبواب الخمس والزكاه، والتجاره والإجاره، والرهن والهبه والقرض، والعاريه والوديعة، والسبق والرمايه، والإرث والمزارعه والمساقاه والمضاربه، وأحكام الأرضين وغيرها، فما معنى أنهم لم يبينوا الاقتصاد الإسلامى بعد هذا كله؟!

نعم إن هناك أموراً فنيه فى الاقتصاد، كما هى الجيش والطب والأدب وغيرها، ليس شأن الفقيه أن يكون أخصائياً فى كل ذلك، بل شأنهم أن يقولوا فى شأن تلك الأمور الفنيه والحلول المجعوله لها التى يقدمها الأخصائون: هل هى مطابقه أو غير مطابقه للفقهِ الإسلامى، وهم قد فعلوا ذلك أيضاً كما يجدها الطالب فى كتبهم الفقهيّه حول المسائل المستحدثه.

وإنى أظن أن هذا الإيراد حدث من قله الاطلاع على الكتب الفقهيّه القديمه والحديثه، بعد فرضنا حسن نيه الموردين.

ص: ١٣

## ((لماذا كثره البحث عن الاقتصاد))

(مسأله ٣): قد كثر الكلام حول الاقتصاد فى هذه السنوات الأخيره، وكثر الكلام حول تفاضل الاقتصاديات المتعدده المطروحه فى ساحه عالم اليوم، والسبب فى ذلك أمران:

الأول: كثره الحاجه التى ولدها الاختراع الحديث، فبينما كان الإنسان فى الزمان السابق يكتفى فى ملبسه بما يغزله المغزل وينسجه النول، وفى مأكله بالأغذيه البسيطه الأوليه كاللبن والتمر، أو الثانويه كطبيخ الحنطه (الخبز) أو الأرز، وفى مسكنه بالدار المبنيه من الآجر أو اللبن والطين والجص، وفى سفره بالخيول والبغال والحمير، وهكذا فى سائر شؤونه..

احتاج الإنسان فى زماننا هذا إلى الملابس والأطعمه المعقده التى تنتجها المعامل، والمسكن المجهزه والطائرات والسيارات وغيرها، وكلها لا- يحصلها الإنسان إلاّ بأضعاف أضعاف الأثمان السابقه، بالإضافة إلى أنه احتاج إلى الكهرباء والماء المسال بسبب المكائن، وأحياناً المصعد تبخيراً بواسطة المكائن، واحتاج إلى الغساله والمبرده والمكيفه للهواء والساحبه والثلاجه والمدفئه، وغيرها وغيرها من ألوف البضائع، كما احتاج إلى الطب المعقد، والهندسه المعقده، والدراسه المعقده، والراديو والمجله والجريده والتلفزيون إلى غير ذلك، وكل هذه الأمور بحاجه إلى المال، والمال بحاجه إلى تخطيط للاقتصاد السليم ...

الثانى: عدم الإيمان، فإنه لا شك فى أن طغيان الماديه سواء فى الشرق الملحد، أو الغرب الكافر، جرف بالروحيات التى أولها الإيمان بالله واليوم الآخر، وفى أثر ذلك وقع الإنسان فى (المباهاه) و(الإسراف) و(التخريب) و(الفقر)، وكل ذلك يتطلب المال.

١: فالإنسان فى الزمان السابق كان يلبس ويأكل ويسكن ويسافر وينكح و... كل ذلك لسد الحاجه ورفع العوز.

أما الإنسان فى الزمان الحاضر حيث خلى من الإيمان، يفعل كل ذلك مع عنصر المباهاه والمفاخره، فاللباس الذى يكفى الإنسان الفارغ عن المباهاه لا يكفى الإنسان إذا أراد المباهاه، وهكذا بالنسبه إلى سائر حاجاته، ومن المعلوم أن الشىء اللائق للمباهاه أكثر ثمناً وأبهض كلفه من الحاجه الطبيعیه.

٢: وأما الإسراف فهو يطلق على الزیاده عن القدر المحتاج إليه، وعلى الإلتلاف فيما لا یحتاج إلى أصله، ویطلق على هذا التبذیر إذا قوبل بالإسراف، فهما كالفقیر والمسکین فى الاصطلاح الفقہی، وكالطرف والجار والمجرور فى الاصطلاح الأدبى، إذا اجتمعا افترقا، وإذا أطلق أحدهما أريد به كلاهما، فالإسراف أن تأكل خبزاً وربعاً فيما تحتاج إلى الخبز الواحد، والتبذیر أن تأكل خبزاً وتطرح فى النفايات ربع الخبز، إلى غیر ذلك من الأمثله.

والمسلمون بصوره خاصه، سابقاً كانوا يعدون كل ذلك محرماً، وفى القرآن الحكيم: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} (١) الآیه، وكان من المحرم فى الحج المفاخره.

وفى آیه أخرى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} (٢).

و: {إِسْرَافًا وَبِدَارًا} (٣).

و: {وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ} (٤).

وفى حديث: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رأى قطعه من الخبز ساقطه على الأرض فى بيت عائشه، فقال (صلى الله عليه وآله): {يا عائشه أكرمى جوار نعم الله، فإنها إذا نفرت لن ترجع} (٥).

ص: ١٥

١- سورة القصص: الآيه ٧٩.

٢- سورة الأنعام: الآيه ١٤١.

٣- سورة النساء: الآيه ٦.

٤- سورة الإسراء: الآيه ٢٦ \_ ٢٧.

٥- انظر المحاسن: ص ٤٢٥ ح ٣٨١.

ورأى الإمام الرضا (عليه السلام) أن بعض من لديه أكل بعض الفاكهه وطرح المصق منها بالنواه، فقال: سبحان الله، إن استغنيتم أنتم ففى الناس فقراء(١).

إلى غيرها من الآيات والروايات الكثيره.

أما اليوم، فشأن الإنسان الإسراف والتبذير، مسلمه وغير مسلمه، إلا من عصمه الله وهم قليل، فبينما كان الإسلام نهى عن طرح النواه، وصب فضل الماء، وعدهما سرفاً، ترى الناس يطرحون الأطمعه الغاليه فى النفايات، خصوصاً بعد الضيافات وفيها الأرز والخبز واللحم والمرق والفاكهه وغيرها.

والفرق بين المباحاه والإسراف كالفرق بين العامين من وجه، إذ من المباحاه إسراف كأن يباهى ويسرف فى مباحاته، ومنها ما ليس بإسراف، كأن يلبس ما هو شأنه لكنه أرفع من الوسط بقصد المباحاه، ومن الإسراف ما ليس بمباحاه، لأنه ليس هناك من يقصد الارتفاع عليه.

٣: وأما التخریب فحدث عنه ولا- حرج، مثل تخریب الإعمار بالملاعب، وتخریب الحياه بالسلاح التى أصبحت غولاً تلتهم فى كل دقيقه مليوناً من الدولارات كما فى بعض الإحصاءات، وتخریب المبانى وغيرها لأجل بناء أجمل أو ما أشبه إلى غيرها، وتخریب الدول القويه لاقتصاديات الدول الضعيفه حتى إن ثلاثه بالمائه من كل الأراضى العربيه مزروعه، كما فى بعض الإحصاءات.

بالإضافه إلى تخریب المال بالرأساليات الضخمه التى لم يشهد العالم مثيلاً لها قبل ذلك، فالشرق رأسمالي حكومى، إذ الحكومه جمعت رأس المال فى يدها إلى جانب استيلائها على السلاح، والغرب رأسمالي تجارى، فإن الأثرياء

ص: ١٤

١- انظر المحاسن: ص ٤٢٥.

جمعوا المال فى أيدىهم، ومن العلوم أن تكدر الثروه والتعطر إلى التهامها أضعافاً مضاعفةً يحتوى على أكبر قدر من تخرب الإنسان والحياه، كما سياتى بانه فى بعض المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

ومن العلوم أن التخرىب ينقص المال وىتلفه، مما يحتاح الإنسان بذلك إلى مال جدىد.

٤: وأما الفقر، فإنه حىث إن الاقترصاد الذى كان من المقرر توزىعه على الكل، التهمه الأمور السابقه حصل سوء التوزىع، فقله من الناس صارت بأيدىهم الكثره الكاسحه من الأموال، والأكثرىه المطلقه صارت فقيره، لا تجد لقمه العىش ولو بأقل قليل، فمثلاً بىنما الفرد الإنكلزى ىستهلك كل سنه ثلاثه وسبعىن كىلوأ من اللحم، لا ىجد الفرد الهندى فى كل سنه إلا ثلاثه كىلوات فقط، وىموت فى كل عام من أطفال آسىا وآفرىقىا عشره ملاىىن لعدم الغذاء أوالدواء، إلى غير ذلك، ولذا أخذت الأمم المظلومه المحرومه تفكر فى الاقترصاد لإنقاذها من الفقر والعوز.

وبهذه الأمور الأربعه، بالإضافه إلى أمور آخر لسنا الآن بصدد ذكرها كثر الكلام حول الاقترصاد، وأخذ هذا الموضوع حجماً أكبر من حجمه اللائق به.

## ((إبداء الرأى فى الاقتصاد حق الجميع))

(مسأله ٤): هناك مغالطه من صنع الرأسماليين الغربيين والرأسماليين الشرقيين، هى: إنه لا حق للبلاد الآسيويه والإفريقيه (العالم الثالث) إبداء النظرية والتدخل فى الشؤون الاقتصاديه!، وذلك لأنه ليس من اختصاصهم ذلك، فإن الاقتصاد الغربى عمره مائتا سنه منذ النهضه الاقتصاديه الحديثه فى عالم الغرب، والاقتصاد الرأسمالى الشرقى (رأسماليه الحكوميه: الشيوعيه) عمره زهاء ستين سنه منذ ثوره أكتوبر فى السنه (١٣٣٧) من الهجره، أما عمر الاقتصاد عند العالم الثالث فهو بعد الحرب العالميه الثانيه بسنوات، ومن العلوم أن الأقل ممارسه لا حق له فى التدخل فى شىء ويكون هناك إنسان آخر أكثر ممارسه منه.

ومثل هذا الكلام يقال للمسلمين بصوره خاصه، بل المسلمون أكثر تأخرأ فى ممارسه الاقتصاد بالنسبه إلى بقيه العالم الثالث، فإذن لا حق لهم فى التدخل والتكلم حول الاقتصاد الإسلامى.

والجواب عن ذلك نقضاً فى الجملة، وحلاً.

أما نقضاً: فمثل هذا الكلام يقال بالنسبه إلى الشيوعيه (رأسماليه الدوله فى الشرق)، فإن اقتصادهم ابتداءً منذ ثوره أكتوبر، فلا حق لهم فى التدخل فى الاقتصاد بالنسبه إلى الغرب الذى سبقهم بما يقارب قرناً ونصفاً، وحينئذ يقال للغرب فلماذا اعترفتم باقتصاد الشرق إذا كان الميزان عدم تدخل الأقل عمراً ما دام يوجد الأكثر عمراً؟.

وأما حلاً: فلأن الاختصاص فى علم الاقتصاد يحصل للطالب الغربى مثلاً فى عشرين سنه من دراسه الاقتصاد، وفى نفس المده يحصل الاختصاص للطالب من العالم الثالث، فلماذا يكون للغربى حق التدخل ولا- يكون لغيره، وقدم عمر الاقتصاد الغربى والشرقى ذاتاً لا يستلزم قدم علمه حالاً.

ثم إن الاقتصاد الإسلامى

أقدم من اقتصاد الشرق والغرب، فحيث كان يسكن أمريكا هنود حمر، وحيث لم يولد ولا جد آدم إسميت ولا جد ماركس، كان للإسلام دوله واقتصاد متين، واقتصادهم أفضل عند المقارنه من اقتصاد الرأسماليين غربياً كان أم شرقياً.

### **((الفقيه وإبداء الرأي فى الاقتصاد))**

وهنا كلام آخر، يتهم به البعض فقهاء الإسلام، وذلك بأنه لا حق لهم فى التدخل فى الاقتصاد والدعوه إلى الاقتصاد الإسلامى، لأنهم فقهاء وليسوا أخصائين فى الاقتصاد، وهم يقولون إن تقليد الأءلم واجب، فكيف يجوز الرجوع إليهم فى الأمور الاقتصاديه مع أن غيرهم أعلم منهم، لأن غيرهم دكاتره الاقتصاد وهم ليسوا كذلك، إذاً فاللزام أن يدعوا التنظيم الاقتصادى فى البلاد الإسلاميه إلى دكاترته، ولا يحق لهم أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام.

وهذا أيضاً كالإشكال السابق صرف مغالطه لا أساس لها من الصحه.

إذ يرد عليه أولاً: إن الفقهاء أخصائون فى الاقتصاد، فإنهم يدرسون ويباحثون ويكتبون طيله ستين سنه مثلاً فى الفقه ومقدماته، وربع الفقه تقريباً مرتبط بالاقتصاد، فهم يشتغلون بالاقتصاد مده خمس عشره سنه، وهل مثل هذه المده لا تكفى لاستيعاب الاقتصاد، بينما أن دكاتره الاقتصاد يشتغلون بالاقتصاد مده خمس سنوات أو عشر سنوات على الأكثر، ولذا نجد أن أكبر الاقتصاديين أمام الفقيه كتلميذ أمام معلمه، ومن أنكر ذلك فليس عليه إلا التجربه.

ثم إن الفقيه أقوى من دكتور الاقتصاد لا- من جهه كثره دراسه الاقتصاد فحسب، بل من جهه أخرى، وهى أنه حيث يصبح اختصاصياً فى العباده وفى الأحوال الشخصيه وفى العقوبات وفى الحقوق وغيرها، مما يشتمل عليه كتب الفقه،

فهو كإنسان حصل أربع دكتوراه أو خمس، في أربعة أو خمسة علوم، ومن العلوم أن المعرفة تساعد بعض أقسامها البعض الآخر، وبذلك يكون أقوى علماً وأعمق معرفةً من كل دكتور درس الاقتصاد ولولمده ثلاثين سنه، لأن الفقيه حسب الفرض درس ستين سنه، لمختلف العلوم الحيويه التي تساعد بعضها البعض، وتوازر أحدها الآخر، ولذا تجد عمقاً واستيعاباً في الفقهاء بالنسبه إلى علوم الاقتصاد وعلوم الحقوق وعلوم الجنايات وعلوم الأحوال الشخصيه وغيرها لا تجد مثلها في أى محام وحاكم واقتصادى ومن إليهم.

وثانياً: لنفرض أن الفقهاء حيث لا شأن لهم في الاستيعاب في العلوم الاقتصادية لا يحق لهم وضع البرامج والمناهج، لكن من أين أنه لا يحق لهم إعطاء نظريه الإسلام حول الباطل والصحيح والمستقيم والمنحرف والحلال والحرام من الاقتصاد؟

شأنهم في ذلك شأن رؤساء الدول الذين يصدقون على اللوائح التي يقدمها إليهم الأخصائيون في مختلف العلوم والفنون، فإن الرئيس المنتخب من قبل الشعب لا اختصاص له في الجيش، ولا في المال ولا في الهندسه ولا... لكن الكلمه الأخيره له في كل هذه الشؤون.

فإن علماء الاقتصاد يطرحون شكلاً لاقتصاد البلاد، ثم يقدمونه إلى الرئيس ليصدق عليها أو يرفضه، وكذلك بالنسبه إلى علماء الجيش، وإلى علماء العمران (المهندسين)، حيث يقدمون خرائط لشؤون الجيش أو لشؤون تخطيط المدن ثم يصدقها الرئيس أو لا.

والسبب هي أن الأمور الفنيه بيد ذوى الختصاص، أما الصلاح وعدم الصلاح فهو بيد الرئيس، حيث إنه ينظر إلى الإطار العالم للدوله، فيرى هل أن هذا التخطيط ينسجم مع الإطار العام أم لا؟.

وحال الفقيه هو حال الرئيس، يرى الأطروحه الاقتصادية ثم يحكم هل إنها



تلائم الإطار العالم للإسلام أم لا، فيصدق على الأول ويرفض الثاني.

فمثلاً الإطار العالم للإسلام: لا ضرر.. لا فقر.. الناس مسلطون على أموالهم(1).. لا إسراف، فإذا قدم الأخصائي في الاقتصاد طرحه على الفقيه، يرى الفقيه هل يصطدم هذا الطرح مع الإطار العام المذكور أم لا.

وهذا شأن الفقيه، وليس شأن الاقتصادي، لأن الفقيه وحده هو العارف بحدود الإسلام، أما الاقتصادي فهو فني لا أكثر من ذلك، وفي الاصطلاح الفقهي: إن الفقيه يبين الحكم، وغيره يبين الموضوع، ولا يحق لمن يعرف الموضوع فحسب أن يقول لمن يعرف الحكم لا حق لك في التدخل.

ص: ٢١

---

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

(مسألة ٥): هناك إشكال على الاقتصاد الإسلامي، بأنه لا يمكن تطبيقه، لأنه إذا كان الاقتصاد الإسلامي ممكن التطبيق لطبقه المسلمون منذ أربعه عشر قرناً، والحال أنه لم يطبق حتى في زمان الإمام الصادق (عليه السلام)، وإنما الذي يمكن أن يقال: إنه طبق في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وزمان علي (عليه السلام)، أما بعد ذلك فلم يطبق الاقتصاد الإسلامي، كما لم يطبق قانون الإسلام بصورة عامه، وما لم يكن تطبيقه منذ ذلك الزمان، فهل يمكن تطبيقه في هذا الزمان، والحال أن قوى الطغيان أكثر، والمسلمون أضعف.

أقول: هذا الإشكال منحل إلى أمرين.

الأول: إن الاقتصاد الإسلامي لم يطبق.

والثاني: إن الحكومه الإسلاميه والقانون الإسلامى لم يطبقا، والمرتبط بالبحث هو الإشكال الأول، وسنذكر الجواب عن الإشكال الثاني استطراداً.

ف نقول: أما الإشكال الأول فله جوابان:

الأول: إن عدم تطبيق شىء مده مديده من الزمن هل يلزم عدم صلاحيه ذلك الشىء للتطبيق، والجواب: لا طبعاً، إذ الصحه شىء والتطبيق شىء آخر، فإذا كان دواء الحمى لم يطبق ولم يؤخذ به، فهل معنى ذلك أن ذلك ليس دواءً، لوضوح أن عدم الأخذ بالشىء قد ينشأ عن عدم صلاحيته لما يقال إنه مرتب عليه، وقد ينشأ عن الجهل به، سواء كان الجهل ناشئاً عن الجهل المطلق أو ناشئاً عن عدم رشد البشر حتى يشعر بالفائده.

وعدم الصلاح فى الشىء هو الذى ينبغى أن يحول دون الأخذ به، أما الجهل مطلقه وخاصه بالشىء، فلا يحول دون الأخذ به إلا فى زمان وجود الجهل، فإذا ارتفع الجهل وظهرت الحقيقه لزم الأخذ به، ولو صح

هذا التلازم الذى ادعاه المستشكل، لكان اللازم عدم الأخذ بالرأسماليه منهاجاً للاقتصاد، لأنها قبل قرون لم تكن مأخوذاً بها، ولكن اللازم عدم الأخذ بالشيوعه لأنها قبل ستين سنه لم تكن مأخوذاً بها، فما كان الجواب عن الإشكال عليهما بعينه هو الجواب عن الإشكال على الاقتصاد الإسلامى، وعن الإشكال على الحكم الإسلامى.

الثانى: إن عدم تطبيق الاقتصاد الإسلامى ادعاء لا سند له من الواقع، إذ المعيار فى انطباق واقع على الخارج وعدم انطباقه على الأغلبه لا على الأفراد الخارجه، فإن الخروج عن الأمور المنطبقه على المجتمعات شبه دائم، وبذلك الخروج لا ينتقض المبدأ بأنه غير قابل للانطباق، فكما يقال إن إمريكا رأسماليه، والروس شيوعيه، وبريطانيا اشتراكيه، ولا يراد بذلك أنه لا شواذ خارجه عن المبدأ، بل المراد أن صبغه البلاد العامه فى الاقتصاد تلك الألوان المذكوره، كذلك الاقتصاد الإسلامى بأكثره بنوده، طبق على البلاد الإسلاميه فى أكثره ساحقه من المسلمين، منذ زمان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإلى اليوم، بحيث كانت صبغه البلاد الإسلاميه هى الاقتصاد الإسلامى.

فإن الكتب المرتبطه بالاقتصاد الإسلامى، قد كانت هى محور أخذ البلاد الإسلاميه فى المعاملات والقضاء وغير ذلك، والمرجع الذى كان يتعامل به المسلمون ويرجعون إليه فى أمورهم الاقتصاديه، وقد استقيت كل ذلك من الكتاب والسنه والإجماع والعقل، ولذا كان الأسلوب المتعاطى به فى البلاد فى الاقتصاد هو التجاره والإجاره والمضاربه والإرث والوقف ... إلى آخر ذلك، على حسب الأدله الأربعة المدونه فى الكتب الفقهيه والرسائل المعلميه.

ومخالفه بعض التجار أو آخرين فى تعاطى الربا أو ارتكاب المعاملات

المحرمة أو ما أشبه ذلك، لم يكن يضر الصبغة العامه فى البلاد، حتى فى أحلك ظروف المسلمين، كأيام المغول، أو كأيام الاستعمار الأخير، فالقول بأن الاقتصاد الإسلامى لم يطبق، ليس إلا كلاماً بدون سند.

لا يقال: إذا كان كذلك بأن كانت البلاد الإسلاميه تطبق الاقتصاد السلامى منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى اليوم، فما ذا يحفزكم على المطالبه بتطبيق الاقتصاد الإسلامى فى العصر الحاضر، وهل ذلك إلا تحصيل الحاصل.

لأنه يقال:

أولاً: إنما ندعو إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامى، للصد دون تطبيق اقتصاديات آخر صارت الحكومات فى البلاد الإسلاميه تريد تطبيقها، كما أراد زياد برى تطبيق الشيوعيه، وعبد السلام تطبيق الاشتراكيه، والشاه تطبيق الرأسماليه.

وثانياً: إنما ندعو إلى التطبيق الشامل، بحيث يقل الخارجون عن القانون أو يندرون، مثلاً المخالف للقانون الإسلامى الاقتصادى فى الحال الحاضر خمسه بالمائه، فندعو إلى تقليل المخالف مهما أمكن إلى حد الصفر بإذن الله تعالى.

وثالثاً: إن فى عهد الاستعمار وضعت قوانين تخالف القوانين الإسلاميه، فدعواتنا إنما هى لإزالتها نهائياً.

وأما الإشكال الثانى: حول عدم تطبيق الأحكام الإسلاميه، فله نفس الجوابان.

فالجواب الأول: إن عدم تطبيق الحكم الإسلامى وقوانينه لا يلزم عدم صلاحيته.

والجواب الثانى: إن الإسلام طبق تطبيقاً دقيقاً أو تطبيقاً فى الجملة.

فالأول: كما فى زمان النبى (صلى الله عليه وآله) والوصى (عليه السلام).

وأما الثانى: ففى مختلف العهود الإسلاميه إلا الشواذ منها، ومخالفه الحاكم لبعض الأحكام مثل مخالفته فى عدم حكمه على طبق قوانين الإسلام، وعدم كون تعيين الحاكم حسب الشورى فى أكثر العهود، لا تضران بالصيغة العامه.

بيان ذلك، بعد أن نأخذ المعيار المجتمع الشيعى فحسب، الذى بدأ بأفراد قلائل ثم وصل عدده اليوم زهاء نصف المسلمين الذين يتراوح عددهم بين الثمانمائه والألف مليون، حسب اختلافات الإحصاءات.

إن الحاكم الواقعى عند الشيعة هم الأئمة الطاهرون (عليهم السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبعد غيبه الإمام المهدي (عليه السلام) الحاكم الواقعى هم الفقهاء العدول الذين قال الإمام (عليه السلام) عنهم: {هم حجتى عليكم وأنا حجتة الله عليهم} (١)، وقال (عليه السلام): {فليرضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً} (٢).

فإن الشيعة فى زمان الأئمة (عليهم السلام) كانوا يرجعون إليهم فى كل المسائل، من الطهاره إلى الديات، عبر مسائل العبادات والمعاملات والماليات والأحوال الشخصيه والقضاء والشهادات والجرائم وحدودها، وبعد غيبه الإمام (عليه السلام) أخذت الشيعة يراجعون فى كل أحكامهم مرجع التقليد الذى هو نائب لهم (عليهم السلام)، أفليس معنى ذلك أن الأئمة (عليهم السلام) هم حكام الشيعة منذ بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى اليوم.

وربما يشكل على ذلك:

أولاً: بأن الحكم فى واقع الأمة لم تكن بيد الإمام

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١.

٢- الكافى: ج ١ ص ٦٧.

(عليه السلام) لا- في زمانهم، ولا بعد زمانهم، لأن في زمانهم كانت الشيعة تحت سلطه بنى أميه وبنى العباس، فلم يكن الأئمه (عليهم السلام) هم الحكام الذين بيدهم زمام السلطه بالنسبه إلى الشيعة.

وثانياً: إن المسلمين ككل لم يكن في يوم من الأيام، الأئمه (عليهم السلام) حكامهم، بل المسلمون السنه كانوا في الظاهر تحت سلطه حكام فسقه، وفي الباطن كانوا يأخذون أحكامهم من المذاهب الأربعة، وقبل المذاهب من علماء آخرين لا يتفقون في الخط مع الأئمه (عليهم السلام).

وثالثاً: إن الشيعة على طول الخط الإسلامى كان جملة منهم لا يعلمون بأحكام الأئمه (عليهم السلام)، بل كانوا فسقه، فكيف يقال: إن الشيعة كانوا مؤتمرين بأوامر الأئمه (عليهم السلام) من الظهاره إلى الديات.

والجواب عن الأول: إن مهمه الرسول (صلى الله عليه وآله) كانت السير بقافله المسلمين للوصول إلى الهدف، وقد خلفه الأئمه (عليهم السلام) فى ذلك، ولا يضر بذلك أن الجائرين كان بأيديهم الحكم، فالمهم أن يسير الحاج مثلاً إلى مكه، أما كون أمير القافله فاسقاً أو عادلاً، فإنه ليس كل الهدف.

وعن الثانى: إنه ليس المهم كل المسلمين، بل المهم القدر الذين استقاموا على الطريقه، فكما أنه لا يضر عدم انضواء كل البشر تحت لواء الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإن كان مبعوثاً على كافه الناس، كما قال سبحانه: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} ((١))، كذلك لا يضر عدم انضواء كافه المسلمين تحت لواء الأئمه (عليهم السلام)، قال تعالى: {فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي} ((٢))، وقال تعالى: {فَذَكِّرْ}

ص: ٢٦

١- سوره سبأ: الآيه ٢٨.

٢- سوره إبراهيم: الآيه ٣٦.

إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ \* لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ { (١) }.

فالرسول والإمام (عليهما السلام) مذكوران، ولا يهيم عنده أن يكون مسيطراً، إذ عدم الاتباع في القريب لا يضر بالرسالة والإمامه، فقد قال سبحانه: {فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ} (٢).

وعن الثالث: إن المهم في أمثال المقام \_ كما ذكرناه في الاقتصاد \_ هو الصبغ العامه، ولا يضر بها المخالفات التي تعد بالنسبه إلى الصبغ العامه نادره، فكما لا يضر بكون حكم الإسلام كان جارياً في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وفي زمان على (عليه السلام)، وجود منافقين في الأول وخوارج في الثاني، كذلك لا يضر وجود الفسقه في الثالث.

فالأئمه الطاهرون (عليه السلام) تحفظوا على القانون حتى لا يتغير، كما سيطروا بأنفسهم أو بنوا بهم على قطاع كبير من المسلمين، وصل أحياناً إلى النصف كما في زماننا، فكان أولئك يأخذون منهم كل شيء إلا بالمقدار الذي يمنعهم الحكام الفسقه، وبهذين كانوا (عليهم السلام) هم (ساسة البلاد) كما في زياره الجامعه، يديرون شؤونها عبادياً واقتصادياً ومعاملياً، و...

كما كانوا (عليهم السلام) يمنعون القطاع الأخر من المسلمين أن ينحرفوا عن الصبغ العامه للإسلام، إذ لولاهم (عليهم السلام) لكان بنو أميه جعلوا الإسلام كالمسيحيه أو أسوأ منها تماماً، وبهذا كان الأئمه (عليهم السلام):

١: حفظه القانون الكامل بالنسبه إلى القطاع الشيعي.

ص: ٢٧

١- سورة الغاشيه: الآيه ٢١ ٢٢.

٢- سورة الأنعام: الآيه ٨٩.

٢: الحكام الحقيقيين للشيعة منذ بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

٣: حفظه صبغه الإسلام فى القطاع الثانى من المسلمين.

وبعد ذلك لا يضر عدم ممارستهم الحكم ظاهرياً، وعدم تمكنهم توجيه القطاع الثانى إلى كل بنود القانون الصحيح، وعدم طاعه بعض الأحكام عنهم (عليهم السلام) فسقاً وخروجاً عن الطاعة.

ولنفرض أن أمير الحاج وضع المعالم للطريق إلى الحج، ووضع المناسك وعين بعد نفسه خلفاً، فلما مات نعى الخلف عن مكانه، وسار بالقافلة غير الخليفة، لكن كان نصف القافلة يسيرون على نفس طريق خليفه المعلمه بالمعالم، وكان الحافظ لهم بسلوك نفس الطريق الخليفه المنحى، وعملوا بنفس المناهج، والنصف الآخر لم يخرجوا عن الجاده حتى يتوجهوا إلى ضد الجاده تماماً، أليس يصح أن يقال حينئذ إن الخليفه المنحى هو القائد الحقيقى لسلوك الطريق، وللوصول إلى الهدف، ولعمل السالكين بالمنهج المقرر المدون لكيفيه السلوك، وبعد ذلك لا يضر أن بعضهم حادوا عن الطريق الأقوم، وأن بعض الباقين فسقوا ولم يطبقوا كامل المنهج.

وعلى هذا، فالقول بأن الإسلام لم يطبق إلا فى زمان النبى (صلى الله عليه وآله) والوصى (عليه السلام) ليس مستنداً إلى دليل.



(مسألة ٦): وإشكال آخر حول إمكانيه تطبيق الاقتصاد الإسلامي، هو أنه كيف يمكن تطبيق هذا النوع من الاقتصاد مع ملاحظه أن عالم اليوم متناسق فى شبكه دقيقه من الاقتصاد، بحيث لا تسمح لاقتصاد آخر أن يظهر إلى الوجود، والشبكه الدقيقه هى الاقتصاد الرأسمالى الذى يطبق نصفه الغرب وما يدور فى فلكه، وهو كون رأس المال بيد التجار، ويطبق نصفه الآخر الشرق وما يدور فى فلكه، وهو كون رأس المال بيد الدوله، فليس الشرق إلا رأسمالياً يزيد فى اضطهاد العمال.

أما فى أصل الرأسماليه فكلاهما شريكان، وفى كلا شقى العالم كل مآسى الرأسماليه، من ربا واحتكار وغش وامتصاص ثروات العالم وتسليح و...

وإذا كان العالم كله فى شبكه هائله دقيقه الحبك والنسج من الاقتصاد، فكيف يمكن للاقتصاد الإسلامى أن يزدهر ويأخذ مكان الاقتصاد العالمى ولو فى بقعه صغيره من العالم؟

وهذا الإشكال تتسع دائرته بالإشكال فى أصل إمكانيه قيام حكومه إسلاميه واضحه المعالم تحكم بالإسلام، وهل يمكن الانفلات من حكم العالم الذى نسج دقيقاً، وطبق شبكته الهائله على كل الأقطار، ولو فرض أن الإسلام قام فى مكان لم يمكن بقاؤه، بل يجهض ولو بعد حين.

ولبيان الإشكال اقتصاداً وحكومه نقول:

إنه ما من شك فى أن الاقتصاد له الدور الرائد فى إداره البلاد، والسياسه تتبع الاقتصاد، والجيش يتبع السياسه، فإذا ثبت أن الاقتصاد حتى فى الدول المحايدته بيد العالم، لا يبيد الدوله المحايدته، كان معنى ذلك أن السياسه بيد العالم، وأن الجيش بيد العالم، وعليه فالحكم والاقتصاد بيد العالم، وليس بيد الدوله التى تريد تطبيق الإسلام حكماً واقتصاداً، حتى تطبق الإسلام حسب ما تريد.

## ((سيطره البنوك العالميه))

أما إثبات ذلك فبحاجه إلى مقدمات:

((سيطره البنوك العالميه))

الأولى: إن القانون العالمى جعل اختيار تصعيد وتنزيل النقود بيد البنوك العالميه، فإن شاءت البنوك جعلت الدولار مثلاً معادلاً لكيلو من الحنطه، وإن شاءت جعلت الدولار معادلاً لكيلوين من الحنطه، وإذا جعلت البنوك الدولار معادلاً لكيلو من الحنطه ارتفع سعر الحنطه فى كل العالم، وإذا جعلته معادلاً لكيلوين من الحنطه انخفض سعر الحنطه فى كل العالم.

وبهذا التلاعب بالنقد من البنوك العالميه، تكون الأسعار لكل شىء فى تصاعد وتنازل، لا حسبما تشتهى الدوله الإسلاميه مثلاً، بل حسبما تشتهى البنوك العالميه.

فإذا كان الإنسان فى إيران مثلاً يملك ألف تومان، كانت قيمه توماته بيد غيره لا بيد دولته الإسلاميه، فإن شاء ذلك الغير أن يتمكن هذا المالك من اشتراء ألف خبز بألف تومانه، كان هذا المالك لألف تومان قادراً على اشتراء ألف خبز، وإن شاء ذلك الغير أن يقلل من تمكن هذا المالك لألف تومان، انخفضت إمكانياته ولم يتمكن إلا من اشتراء خمسائه خبز، وهكذا...

ومن الواضح أن من لا يملك قيمه نقده لا يملك اقتصاده، لأن الاقتصاد يدور حول النقد، فيكون مثل الدوله الإسلاميه مثل الطير فى القفص الذى بيد إنسان، فإن الطائر وإن كان حراً فى مساحه داخل القفص، حيث إنه إذا أراد الصعود والنزول والحركه فى داخل القفص تمكن من ذلك، لكنه مقيد بالقفص لا يتمكن أن يحيد عنه قدر شعره. فإذا شاء من بيده القفص أن يرفعه أو يخفضه أو يميل به ذات اليمين وذات الشمال كانت القدره بيده.

وهل يمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامى فى هذا الجو الذى لا يملك الإنسان نقده؟

فمثلاً الدولة الإسلاميه لها مليون موظف راتبهم كل عام ألف مليون، وكانت الدوله تملك ألف مليون، ثم تدخل البنك العالمى فجعل قيمه ألف مليونه على النصف، فإن معنى ذلك أن الدوله عجزت عن إداره نصف الموظفين، وبذلك يصيب الدوله الشلل الكامل، وحينئذ لا يتحطم الاقتصاد فقط، بل تتحطم الدوله بكاملها، لتأخذ مكانها دوله مواليه للغرب والشرق، تدور فى فلكهما وتخضع لأوامرهما فى كل شىء.

### ((تبعيه السياسه للاقتصاد))

الثانيه: إن السياسه تابعه للاقتصاد، لأن المال يأتى بالساسه، ويحفظ الساسه فى مقامهم، ويذهب بالساسه، ويتضح ذلك بذكر مثالين من الغرب والشرق.

أما فى الغرب، فمن المعلوم أن الرأسماليين بأيديهم الصحف والاذاعات والتلفزيونات، والسينمات والنوادى والأحزاب، ولذا إذا شاءوا أن يصعدوا إنساناً على الحكم أصعدوه، وإن شاءوا أن ينزلوا إنساناً أنزلوه، فإن الدعايه وبذل المال كافيته فى ترفيع إنسان وفى تخفيض إنسان، والمعارض وإن كان له بعض الحريه فى المعارضه، إلا أن صوته لا تصل إلى مكان، ولو فرض أن المعارض يملك صحيفه، فهل صحيفه واحده تقدر أن تقاوم ألف صحيفه، وقد قرأت فى تقرير أن فى إمريكا عشره آلاف مجله، وزهاء ألفى جريده، وما يقارب من سته آلاف وخمسمائه دار إذاعه، وفى اليابان خمسه آلاف محطه تلفزيون، إلى غير ذلك.

وأما فى الشرق، فالسياسه خاضعه لرأسماليه الدوله، ولذا فالحزب الشيوعى هناك كل شىء، وغيره ليس له أى شىء حتى الصوت، فإذا تكلم المعارض كان مصيره السجن والتعذيب والإعدام، وهذا يعنى أن الرأسماليين الذين بيدهم

الدولة، هم الذين يقررون مصير السياسة ومسيرها، فمن شأؤوا رفعوه بالمال والدعايه، ومن شأؤوا وضعوه.

ولذا قالوا: السياسة والاقتصاد وجهان لعمله واحده، فإن السياسة هي الإدارة، والإدارة بدون المال لا يمكن، كما أن المال بدون الإدارة لا يبقى.

ونظرة واحده إلى الدولة كافيه فى استيعاب هذه الحقيقه، فلو لم يكن المال والدعايه والبذل و... لما وصل الرئيس إلى كرسى الرئاسة، ولم يصل أعضاء الحزب إلى البرلمان، و... وبدون الرئاسة والبرلمان و... لا يمكن إدارة الشركات والبنوك والمؤسسات الماليه وغيرها... فالإدارة والمال (السياسة والاقتصاد) وإن كان بينهما تباين من النسب الأربعة، إلا أن بينهما تلازماً، فكلمما كان المال كانت السياسة وبالعكس، وكلمما لم تكن السياسة لم يكن المال وبالعكس، ومثالهما فى ذلك مثال (الجسم والحيز) فإن بينهما تبايناً وتلازماً، فما لم يكن جسم لم يكن حيز، وما لم يكن حيز لم يكن جسم.

لكن الدقه تعطى أن السياسة تابعه للمال، لا العكس، ولذا كانت السياسة فى العالم بيد الرأسماليين، وليس العكس.

### **((تبعيه الجيش للسياسة))**

الثالثه: إن الجيش تابع للسياسة، لأن السياسة التقنيه تأتى بالسياسة التنفيذيه، والجيش آله بيد السياسة التنفيذيه.

وإذا تحققت هذه المقدمات وظهر أن القوى الثلاثه (الاقتصاد والسياسة والجيش)، جيشها تابع لسياستها، وسياستها تابعه لاقتصادها، نقول:

حيث ظهر أن (الاقتصاد) فى البلد السلامى تابع للاقتصاد العالمى كما تقدم، تبين أن (السياسة والجيش) فى البلاد الإسلاميه تابعان أيضاً للسياسة والجيش العالميين.

وبهذا تحقق أن (الحكومة الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي) لا- يمكن قيامهما، ولو فرض أن قاما فلتة من الزمن لم يدوما حتى يسقطا، وتنطبق الشبكة العالمية اقتصاداً وسياسةً وجيشاً على البلد الإسلامي الذي انفلتت عن الشبكة في مده قصيده من الزمن.

وبهذا تبين الإشكال على إمكان الاقتصاد الإسلامي المزمع تطبيقه، الذي تقدم الكلام حوله في أول هذه المسألة.

### ((الضغوط العالمية))

وهنا إشكال آخر على إمكانية تطبيق الاقتصاد الإسلامي، بل وتطبيق الحكومة الإسلامية، وهو أنه لو فرض قيام الحكومة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، كانت الضغوط العالمية جديده بإسقاطهما في برهه قصيره من الزمن، وذلك لأن الشرق والغرب يضغطان بتنسيق بينهما، كما هو واضح، على الدوله الإسلاميه القائمه وعلى الاقتصاد الإسلامي الذي فرض انطباقه.

ومن المعلوم أن الضغط يوجب إسقاط النظام، إذ الضغط في عالم المعنويات حاله حال الضغط في عالم الماديات، فكما أن الضغط على الجدار القائم يوجب إسقاطه، كذلك الضغط على النظام القائم، إذ السلطه والملتفون حولها لا يتحملون الضغط، وبذلك يغيرون مجارى حياتهم، فينفض الناس من حول ذلك النظام المضغفوط عليه، وذلك يوجب سقوطه.

### ((سباق السلاح))

١

: مثلاً يصنع العالم السلاح بأثمان باهضه، فإن أرادت الدوله الإسلاميه المسابقه في هذا المضمار لم تقدر، ولم تسمح لها وارتدتها المحدوده بذلك، وإن لم ترد الدوله صنع السلاح كانت حدودها معرضه لحرب الاستنزاف ونحوه، مما يوجب انتشار التذمر بين الناس ثم سقوط النظام، وهذا ما يفعله الغرب والشرق بالدول الناهضه، وإن لم تكن إسلاميه، حتى يسقطها أو يرجعها

ص: ٣٣

## ((التلاعب بالأسواق))

٢

: والعالم الصناعى يملك بضائع لا يمكن عدها وحصرها إلا بصعوبات بالغه كما هو واضح، وحيث إن بلاد العالم الصناعى يملك مالاً ضخماً فيمكنهم تخفيض البضاعه، إلى حيث يتضرر المنتج، فإن الضرر فى بحر أموالهم لا يعد شيئاً يذكر.

فإذا أراد العالم إسقاط الدوله الإسلاميه، أورد البضائع إلى داخلها بأثمان منخفضه مما يوجب كسر الصناعات المحليه، وبالأخره تكون جيش من العاطلين من جراء توقف الصناعات الوطنيه ومنتجاتها.

كما أنهم يملكون أسواق الخارج فيتناقسون فى الاسعار، مما يتكسر معه سوق الإصدار إلى الخارج، ويتكون جيش آخر من العاطلين أيضاً.

إلى غير هما من أقسام التلاعب بالأسواق، والذي بذلك كسر الغرب والشرق دولاً ناهضه حتى إسقاطها.

((الهيمنه الإعلاميه))

٣: أما الدعايه التى يملك زمامها الشرق والغرب، فإن من الممكن استخدامها كحرب نفسيه ضد الدوله الإسلاميه، وهى تشوه سمعه الدوله فى الخارج مائه فى مائه، ويؤثر ذلك إلى الداخل قطعاً مما يجعل الدوله بين طريقين:

إما أن تضرب المتأثرين بالدعايه فى الداخل، وذلك خلاف الحريه وخلاف الإسلام، وبالنتيجه لم تتمكن الدوله من تطبيق الإسلام كاملاً.

وإما أن لا تضرب، ومعنى ذلك تخريب مستمر فى الداخل.

وبهذا ظهر عدم إمكان تطبيق الإسلام لا فى حكمه ولا فى اقتصاده.

## ((الأكتفاء الذاتى))

وأما الجواب عن الإشكال من أصله:

ألف: فبأن تلاعب العالم بالاقتصاد، وأن الدوله الإسلاميه فى شبكه هائله من الاقتصاد العالمى مما لا شك فيه، لكن يمكن علاج تخفيف الضغط على الدوله الإسلاميه واقتصادياتها بجعل البلاد فى غنى عن الاقتصاد العالمى بتنظيم برامج

(الاكتفاء الذاتى) و(تعميم التقشف) إلى حين الوصول إلى الاكتفاء الذاتى، وإذا وصلت الدوله إلى هذه المرحله لم يتمكن الاقتصاد العالمى أن يلعب باقتصادها، لأن سند نقد الدوله حينئذ يكون المنتجات لها فلا يمكن اللعب بالنقد.

ونقول مثلاً لذلك: إن البلد إذا كان فى حنطه محتاجاً إلى العالم، تمكن العالم أن يلعب بنقده، وتبعاً للعب بنقده يتمكن اللعب بسائر مقدراته.

أما إذا لم يحتج البلد إلى الحنطه، فيجعل البلد كل درهم فى قبال كيلو من الخبز، فكيف يتمكن العالم أن يجعل درهمه تاره فى قبال كيلو، وتاره فى قبال نصف كيلو، إذاً اللعب إنما أمكن إذا كان الخبز بيد العالم، فيقول العالم للدوله لا أبيعك الخبز إلا بدرهم أو بدرهمين.

وعلى هذا فالإكتفاء الذاتى ورفع الحاجه، يقطع على العالم التلاعب باقتصاد البلد.

ب \_ ج: وإذا انحلت المشكله الاقتصاديه، انحلت المشكله السياسه والعسكريه، لأن الفرض أنهما تابعان للمشكله الاقتصاديه.

بالإضافه إلى أنه يمكن حل المشكله السياسيه فى الدوله الإسلاميه بإخراج السياسه عن الشبكه العالميه، حتى قبل حل المشكله الاقتصاديه، وذلك بأن تفصل القاده الدينون السياسه عن الاقتصاد، ولو لمدته محدوده إلى حين وصول البلد إلى الإكتفاء الذاتى، فيخططون تخطيطاً دقيقاً لأن تكون السياسه (السلطان، ١: التقنيه، أى مجلس الشورى الذى يؤطر القوانين الإسلاميه فى الإطار الزمنى اللائق ٢: والتنفيذيه) بيد أكفاء يتمكنون السير بها خارج دائره الاقتصاد العالمى المؤثر فى الاقتصاد الوطنى.

ولنفرض أن الدوله تحتاج إلى ألف دينار للموظفين فى كل شهر، والمفروض أن الاقتصاد العالمى يتمكن أن يجعل من ألف دينار بقيمه خمسمائه دينار، لأن

العالم رفع أسعار البضاعة إلى الضعف، فإن الدوله الإسلاميه قادره على تقليل الموظفين كماً، وعلى تعميم حاله التقشف فيهم كيفاً، مما لا يؤثر التلاعب العالمى بمقدارات الدوله الإسلاميه.

وقد عمل الإسلام فى أول ظهوره على تعميم حاله التقشف فى المسلمین، فجعل المهاجرين شركاء الأنصار فى مساكنهم وأموالهم، مع تعميم حاله الزهد فى الحياه بينهم، وورد فى الحديث: {طعام الواحد يكفى الاثنين} (١)، حتى قامت الدوله الإسلاميه وقويت وتمكنت من الاكتفاء الذاتى.

### ((حل المشكله العسكريه))

وأما المشكله العسكريه فيمكن حلها بحل إحدى المشكلتين السياسيه والاقتصاديه، كما يمكن حلها بصوره ثالثه، وهى حل الجيش النظامى، وإحلال الجيش الشعبى محله، على نحو ما ذكرناه فى كتاب (إلى حكم الإسلام).

وحاصله تعميم الأوامر على الناس بتخصيص بعض ساعاتهم للتدرب على الأسلحه، وجعل الساحات العامه لذلك، وعليه فلا يكلف الجيش الشعبى حتى ربع تكاليف الجيش النظامى، وبذلك يخرج الجيش عن التبعية للاقتصاد العالمى الموجه لأين يكون آله مسخره بأيديهم فى ضرب شعوب بلادهم.

كما أن كون الجيش شعبياً يحفظ عواطفه نحو مجتمعه، مما لا يمكن تسخيره فى ضرب الأمه، وفى كونه ضد مصالح البلاد.

أما قياده الجيش فى هذا الحال، فتكون بيد السياسه إن كانت السياسه صالحه، كما يكون الجيش بيد قاداته الذين يأتون إلى القمه بالانتخاب الحره الجاريه فى صفوف نفس الجيش الشعبى.

### ((علاج الضغوط العالميه))

وأما الإشكال الأخير الذى حاصله: ضغوط الدول العالميه على الدوله

ص: ٣٦

١- الكافى: ج ٦ ص ٢٧٣.



الإسلاميه، فإن ذلك مما لا شك فيه، لكن من الممكن بعض العلاج لذلك مثل:

١: تكوين الجيش الشعبى الذى يوجب أن يفكر من يريد الاعتداء ألف مره فى المغامره بالحلول العسكريه، فإن المستعمر إنما يريد مكاسب كبيره فى قبال خسائر قليله، فإذا رأى أن الخسائر كبيره أحجم، إلا- فى قصوى حالات الهيجان، وذلك ما يقل وجوده.

٢: كما أن الدوله الإسلاميه الفتيه تمنع من ورود البضائع الأجنبيه حتى ترفع الضغط الاقتصادى، أو يجعل لها من الشروط والضرائب ما يجعلها أبهض تكليفاً من البضائع الوطنيه، وذلك جائز شرعاً، وإن كانت الكمارك \_ العشر فى الاصطلاح الإسلامى \_ محرمة فى ذاتها، لأن المسأله من باب قاعده الأهم والمهم، وقاعده {لا ضرر}.

وكذلك تدفع الدول الإسلاميه العمل والعمال فى قنوات بناء الوطن، بدل الإنتاج الذى لا بد من تصديره إلى الخارج، فلا تصدر الدوله البضائع إلى الخارج حتى يتمكن العالم من الضغط على الاقتصاد بعدم شراء البضائع المصدره، أو تخفيض قيمها بما يضر البلد الإسلامى.

٣: أما الضغط الدعائى، فمن الممكن تفاديه بالدعايه المضاده أولاً بالدعايه ضد الدول المستعمره، وثانياً بالدعايه للدوله الإسلاميه بواسطه حركات التحرر العالميه وأتباع الدوله الإسلاميه والموالين لها المنتشرين فى أكثر بقاع العالم، وقد قال سبحانه: {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ} (١).

ص: ٣٧

١- سوره آل عمران: الآيه ١٦٠.

ثم إنه بما تقدم من أن الاقتصاد الإسلامي كان منطبقاً منذ زمان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإنما كان الخارج عنه يعد فاسقاً عند الناس، ظهر الجواب عن إشكال رابع ربما يورد على من يريد تطبيق الاقتصاد الإسلامي، هو أنه حيث لم يعتد المسلمون إلا الاقتصاد الرأسمالي، فتحميلهم الاقتصاد الإسلامي الذي ليس نابغاً من أنفسهم غير ممكن الانطباق.

أما إنهم اعتادوا الاقتصاد الرأسمالي فهو واضح، وأما إن ما لم يعتده الناس لم يمكن تحميلة عليهم، فلأن العامل النفسى له أثر فى بناء نوعيه الحياه، إذ بناء نوعيه الحياه ليس بالتخطيط فقط، بل بقبول النفوس لذلك التخطيط، ولذا لم ينجح تخطيط الدكتور شاخت الألمانى فى بناء الحياه الاقتصاديه لإندونيسيا، بينما كان له النجاح المنقطع النظير فى بناء اقتصاد ألمانيا الغربيه قبل الحرب العالميه الثانيه وذلك لتهيؤ النفسيه الألمانيه لنوعيه من اقتصاد شاخت، بخلاف النفسيه الإندونيسيه حيث لم تتحمل لهذه النوعيه من الاقتصاد.

ولنفس هذا السبب فشلت الاشتراكيه فى مصرناصر، وعراق عارف، وفشل مايسمى بالاصلاح الزراعى فى إيران الشاه المخلوع، إلى غير ذلك من الأمثله، حيث لم تكن نفوس المسلمين مهياً لتقبل هذه الأنواع من الاقتصاد، سواء فى حقل الزراعه أو سائر الحقول.

ولتوضيح ذلك نقول:

لو أن اقتصادياً خطط للتنميه الاقتصاديه بصنع شبكه من حقول معامل الخمر وتربيه الخنازير والاستفاده من لحوم القرده، لكان لخطته نجاح فى بلاد أوروبا وإمريكا وما أشبههما، بينما كانت خطته فاشله فى البلاد الإسلاميه، لأن النفوس لا تقبل هذا النوع من الاقتصاد، لأن النفوس الإسلاميه بنيت على حرمة المذكورات، بل أحياناً تكون الخطه غير محرمه

فى نظر المسلمين ومع ذلك لا- ينجح لتأبى النفوس عن السير طبق تلك الخطه، مثلاً إذا وضعت خطه اقتصاديه لفتح بيوت الاستمتاع بالبنات بالعقد الموقت دون المباشره، لفشلت الخطه فى البلاد الإسلاميه، وإن كان الاستمتاع بالعقد الموقت جائزاً شرعاً، ولم توجب عده لفرض عدم المباشره، وإنما تفشل لتأبى النفوس عن الانخراط فى مثل هذه الشبكه، وإن كانت الفتاه وعائلتها يعترفون بجواز ذلك شرعاً، كما تأبى النفوس من الترويج بمن يطلق سريعاً.

وعليه فلا- شك فى لزوم التهيؤ النفسى للخطه الموضوعه للبلاد، أى بلد كان، سواء كانت الخطه فى الناحيه الاقتصاديه أو الاجتماعيه أو السياسيه أو غيرها.

وإنما الممنوع هو صغرى الفضيّه على اصطلاح المنطقيين، إذ الإشكال كان بهذه الصوره: لا تهيؤ نفسى للاقتصاد الإسلامى، وكلما لم يكن تهيؤ نفسى آب بالفشل، فالاقتصاد الإسلامى فى البلاد يؤوب بالفشل.

ووجه المنع ما ذكرناه سابقاً، وهو أنا لا نسلم كون البلاد الإسلاميه كانت تطبق الاقتصاد الرأسمالى بمعناه الغربى، إلا فى فترتى النبى (صلى الله عليه وآله) والوصى (عليه السلام)، بل الملاحظ للتاريخ يرى أن الاقتصاد المطبق فى البلاد كان هو الاقتصاد الإسلامى، الذى لا يشبه أياً من الاقتصادات الأربعة الأخرى: الشيوعى والرأسمالى والاشتراكى والتوزيعى.

وإنما كان المخالف شاذاً، لا يضر بالصبغه العامه التى هى المعيار فى أمثال هذه القضايا، والذى نريد الآن هو إبطال ما وضع من القوانين ضد قوانين الاقتصاد الإسلامى، كما نريد تعميم الاقتصاد الإسلامى حتى يقل الشاذ الخارج عن القانون بالقدر الممكن، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

فهذا الإشكال الرابع على الاقتصاد الإسلامى أيضاً لا أساس له من الصحه.

(مسأله ٧): كان يسمى علم الاقتصاد فى الزمان السابق عند الإسلاميين بعلم المعاش، وكلا اللفظين اصطلاح لا يهـم التحقيق فى قدر دلالتة، وإن كان الظاهر أن بينهما عموماً من وجه، إذ العيش يشمل الاستعاشه بالهواء والحراره ولا تعدان من الاقتصاد.

كما أن الاقتصاد \_ بمعناه اللغوى \_ يشمل كل توسط فى المسير لا يرتبط أحياناً بالعيش كالشرط فى العباده.

وإن كان ربما يقال إن بينهما عموماً مطلقاً، لأعميه العيش من الاقتصاد بمعناه الاصطلاحى.

وكيف كان، فلا- يهـم التعرض للمباحث اللغويه، كما لا- يهـم التعرض لتعريف الاقتصاد، وإن كان هناك تعريفات منقوله عن القدماء وعن علماء الغرب والشرق.

فبعضهم عرف الاقتصاد: بأنه المبادلات والمعاملات المربوطه بالمال.

وبعضهم عرفه بأنه كيفيه التحصيل والتوزيع للثروه.

وبعضهم عرفه بأنه ما يحتاجه الإنسان فى حياته مما يقيم جسده من محصولات الطبيعه أو العمل.

وبعضهم عرفه بأنه علم الثروه.

إلى غير ذلك، وقد جمعها بعض العلماء حتى أنهاها إلى أربعة عشر تعريفاً، لكن مع وضوح الإشكال فى بعضها ليس المهم تحقيق ذلك، وكما قال صاحب الكفايه: إن أمثال هذه التعريفات ليست إلا شروحاً لفظيه ليست بالحدود ولا بالرسوم، وشرح اللفظ إنما يهـم من يكون اللفظ أخفى عنده من الشرح، أما الاقتصاد فهو من أوضح المفاهيم عند العرف الحاضر، فلا داعى إلى تجشم التفسير والتحديد.

ثم إن الإنسان أخذاً من الإنسان البدائى، والمراد به من يعيش فى الكهوف والأدغال والغابات، لا البدائى بالمعنى الداروينى الذى ثبت عدم صحته، وانتهاءً إلى الإنسان الذى يعيش فى جو من الصناعات الآليه فى العصر الحاضر

أوالمستقل، لا بد له من كساء وغذاء ومسكن وسائر لوازم الحياه، سواء كانت بصورتها الطبيعيه أو بصورتها المعقده الحاليه، وحيث إن ما يحتاجه ليس يحصل بنفسه، بل يحتاج إلى الكد والتعب والصنع والاستخراج، كان الاقتصاد مورد نظر البشر أول يوم.

وقد ورود في الحديث: أن هابيل (عليه السلام) كان صاحب غنم، وقابيل كان صاحب زرع، مما يدل على أن ثاني إنسان على الكره الأرضيه كان يكد ويتعب لأجل عيشه، وحيث إن البشر يتخبط في مسيره الاقتصادى إذا وكل إلى نفسه، كما أنه يتخبط في سائر اموره إذا وكل إلى نفسه، لأن البشر:

أولاً: لا يفرق بين الضار وبين النافع من المآكل والمشارب والملابس والمسكن والمناكح وغيرها.

وثانياً: يتعدى عمودياً وأفقياً على بنى نوعه، أى سواء من كان معاصراً له أفقياً، أو من يأتي بعده من الأجيال عمودياً، لأنه يريد الاستمتاع بالطبيعه وخيراتها بأكثر من حقه مما يضر الآخرين.

وثالثاً: يفسد الطبيعه بجهله وأثرته وشهوته، مثلاً- يصيد كل ما فى الطبيعه من حيوانات حتى ينقطع نسلها، كما حدث بالفعل بالنسبه إلى بعض أنواع الحيوانات من الطيور والأسماك والبهائم.

جاءت الشرائع الإلهيه لتنظيم أمر معاش البشر، وفي الحديث: {كان الخليفه قبل الخليفه}، فكان للبشر تشريع السماء يهديه إلى كيفيه عيشه واقتصاده، كما كان له تشريع السماء يهديه فى سائر أموره المربوطه به من عبادته وأخلاق وسياسه وعائله وغيرها.

وزعم ماركس أن كل القوانين والأنظمة إنما وضعت من أساس اقتصادي، فالأديان والأخلاق وغيرهما سطوح بنيت على أساس الاقتصاد، وليس هذا الزعم من ماركس إلا كزعم فرويد أنهما كلها أسست على أساس جنسي، ومن العلوم أن أمثال هذه الأفكار باطله عند كل ذي لب بدون حاجة إلى الاستدلال، كبطلان من يزعم أن كل شيء أسس على أصل حب الرئاسة.

والحقيقه إن الإنسان جسم وروح ونفس، والجسد من التراب، والروح من عالم الملكوت، والنفس بين هذا وهذا، إن مالت إلى الجسم كان الشقاء، وإن مالت إلى الأعلى كانت لها السعادة، ولذا ذكر الله الروح في القرآن ومدحه بأنه نفخه منه، وذكر الجسم فيه بدون مدح أو ذم، وذكر النفس فيه وجعلها بين الأمرين {فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} (١)، ولكن من الثلاثة متطلبات، والاقتصاد بعض متطلبات الجسم فقط، والقوانين الموضوعه في الشريعة أو في غيرها أسست على أساس كون الإنسان مركباً من الأمور الثلاثة وحاجاتها، فقول ماركس وفرويد وأضرابهما ليس إلا انحرافاً عن الواقع، حيث يلخصون الإنسان في الجسم، ويلخصون الجسم في البطن أو الجنس.

وقد توسع الاقتصاد في الزمان الحاضر بما لم يكن له مثيل في الأزمنه السابقه حسب اطلاعنا المحدود بالتاريخ القريب منذ عشره آلاف سنه ونحوها، وإلا فمن المحتمل أن يكون في الأزمنه السابقه الغارقه في القدم اقتصاد كالاقتصادنا أو أفضل منه وأكثر تعقيداً، وهذا التوسع الذي أخذ البشر إلى أسباب العيش فقط أوجب ظهور المذاهب الاقتصاديه المتعدده، كما أوجب جعل الدراسات

ص: ٤٢

والكتب والمدارس له.

ومحور كل بحث اقتصادى هو أمور أربعه: (المالكيه) و(العمل) و(رأس المال) و(الإداره)، وعلى هذا فاللازم التحقيق فى أمثال هذه المسائل وما يتبعها من الأمور.

وسنذكر فى عرض (الفقه) نظر المكاتب المختلفه الاقتصاديه من (إسلاميه) و(رأسماليه) و(شيوعيه) و(اشتراكيه) و(توزيعيه) فى هذه الأمور الأربعه، بإذن الله تعالى.

ص: ٤٣

(مسألة ٨): الإسلام اهتم بالاقتصاد أيما اهتمام، وقد ألف فيه فقهاء الإسلام مستنبطين من الكتاب والسنة والإجماع والعقل كتباً متعددة، أمثال كتاب التجاره والإجاره والرهن والمضاربه والمزارعه والمساقاه والقرض والهبة والإرث والشفعه والصلح والجعله والعاريه والوديعه والشركه والحجر والضمان والحواله والوكاله والكفاله والصدقه والوقف والوصيه والكفارات والأطعمه والصيد والغصب وإحياء الموات واللقطه والسبق والرمايه والعقق والدييات، كما أن الاقتصاد أيضاً يتفرغ على بعض الكتب الأخر أمثال النذر والعهد واليمين والخلع والنكاح حيث المهور، إلى غير ذلك.

ومن الواضح أن أمثال هذه الكتب المذكوره المدونه تستأثر بأكثر من ربع فقه الإسلام، والمسائل المدونه المرتبطه بهذه الكتب أكثر من مائه ألف مسألة، كما لا يخفى على من راجع (الجواهر) وغيره من الكتب الفقيهيه المبسوطه.

وفي الآيات والروايات طائفه كبيره جداً من النصوص المرتبطه بمسائل الاقتصاد.

وقد حرض الإسلام وشوق الناس إلى العمل والاجتهاد في الكسب بما لا مثيل له في دين أو قانون، مثل قوله سبحانه: ﴿وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ (١) إلى غيرها من الآيات التي تأتي جملة منها في المسائل الآتية.

أما الروايات فهي طائفه كبيره نذكر جملة منها هنا، كما نذكر جملة مرتبطه بالمسائل الفقيهيه منها في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وإليك جملة من الروايات الوارده في مختلف الشؤون الاقتصاديه.



## فصل فى استحباب التجاره

عن جميل بن صالح، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: {رَبَّنَا آتِنَا فى الدُّنْيَا حَسَنَةً} (١)، قال: {رضوان الله والجنه فى الآخرة، والسعه والمعاش وحسن الخلق فى الدنيا}.

وبإسناده عن المعلى بن خنيس، قال: رآنى أبو عبد الله (عليه السلام) وقد تأخرت عن السوق، فقال: {أغد إلى عرك} (٢).

وعن روح، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: {تسعه أعشار الرزق فى التجاره} (٣).

وعن عبد المؤمن الأنصارى، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {البركه عشره أجزاء، تسعه أعشارها فى التجاره، والعشر الباقي فى الجلود}.

فال الصدوق: يعنى بالجلود الغنم (٤).

وعن زيد بن على، عن آباءه (عليهم السلام)، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال:

ص: ٤٥

---

١- سورة البقره: الآيه ٢٠١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣.

{تسعه أعشار الرزق في التجاره، والجزء الباقي في الساييا يعنى الغنم} (١).

أقول: هذا ونحوه محمول على المبالغه أو على ذلك الزمان.

وعن على (عليه السلام) في حديث الأربعمائه، قال: {تعرضوا للتجارات، فإن لكم فيها غنى عما في أيدي الناس، وإن الله عز وجل يحب المحترق الأمين المغبون غير محمود ولا مأجور} (٢).

أقول: أى لا يحمده الناس ولا يعطيه الله الأجر.

وعن على (عليه السلام)، في بيان معاش الخلق، إلى أن قال: {وأما وجه التجاره، فقولته تعالى: {يا أيها الذين آمنوا إذا تدابرتكم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه} (٣) الآية، فعرفهم سبحانه كيف يتشتررون المتاع في الحضر والسفر، وكيف يتجرون إذ كان ذلك من أسباب المعاش}.

وعن محمد الزعفراني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {من طلب التجاره استغنى عن الناس}. قلت: وإن كان معيلاً، قال: {وإن كان معيلاً، إن تسعه أعشار الرزق في التجاره} (٤).

وعن هشام بن أحمر، قال: كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول لمصادف: {أغد إلى عزك، أعنى السوق} (٥).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): {تعرضوا للتجاره، فإن فيها غنى لكم عما في أيدي الناس} (٦).

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤.

٣- سورة البقره: الآية ٢٨٢.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٤.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٥.

وعن الفضل بن أبي قره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث: {إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال للموالى: اتجروا بارك الله لكم، فإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: الرزق عشرة أجزاء تسعه أجزاء فى التجاره وواحد فى غيرها} (١).

وعن على بن عقبه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لمولى له: {يا عبد الله احفظ عزك}، قال: وما عزى جعلت فداك، قال: {غدوك إلى سوقك، وإكرامك نفسك}، وقال لآخر مولى له: {ما لى أراك تركت غدوك إلى عزك}، قال: جنازه أردت أحضرها، قال: {فلا تدع الروح إلى عزك} (٢).

وعن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: {ترك التجاره ينقص العقل} (٣).

أقول: أى عقل المعاش فإنه يكون بالعمل.

وعن فضيل بن يسار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {أى شىء تعالج}، فقلت: ما أعالج اليوم شيئاً، فقال: {كذلك تذهب أموالكم واشتد عليه} (٤).

وعن فضيل الأعور، قال: شهدت معاذ كثير، قال لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى قد أيسرت فأدع التجاره، فقال: {إنك إن فعلت قل عقلك أو نحوه} (٥).

وعن معاذ بياح الأكسيه، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): {يا معاذ أضعفت

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٥.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٥.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٦.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٦.

عن التجاره أو زهدت فيها}، قلت: ما ضعفت عنها ولا زهدت فيها، قال: {فما لك}، قلت: كنا ننظر أمراً وذلك حين قتل الوليد وعندى مال كثير وهو فى يدى، ليس لأحد على شىء، ولا أرانى آكله حتى أموت، فقال: {لا تتركها، فإن تركها مذهب للعقل، اسع على عيالك، وإياك أن يكونوا هم السعاه عليك} (١).

وعن أسباط بن سالم، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام)، فسألنا عن عمر بن مسلم ما فعل، فقلت: صالح ولكنه قد ترك التجاره، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {عمل الشيطان ثلاثاً، أما علم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) اشترى عميراً أتت من الشام فاستفضل فيها ما قضى دينه وقسم فى قرابته، يقول الله عز وجل: {رجال لا تلهيهم تجاره ولا بيع عن ذكر الله} (٢) إلى آخر الآيه، يقول القصاص: إن القوم لم يكونوا يتجرون كذبوا، ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاه فى ميقاتها، وهم أفضل ممن حضر الصلاه ولم يتجر} (٣).

وعن المفضل بن أبى قره قال: سأل أبو عبد الله (عليه السلام)، عن رجل وأنا حاضر، فقال: {ما حبسه من الحج}، فقيل: ترك التجاره وقل شيئه، قال: وكان متكئاً فاستوى جالساً ثم قال لهم: {لا تدعوا التجاره فتنهوا، اتجروا بارك الله لكم} (٤).

وعن بياع الأكسيه، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى قد هممت أن أدع السوق

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦.

٢- سوره النور: ٣٧.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٧.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٦.

وفى يدي شيء، فقال: {إذا يسقط رأيك، ولا يستعان بك على شيء} ((١)).

وعن فضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنى قد كفت عن التجاره وأمسكت عنها، قال: {ولم ذلك أعجز بك، كذلك تذهب أموالكم، لا تكفوا عن التجاره والتمسوا من فضل الله عز وجل} ((٢)).

وعن محمد بن مسلم، وكان ختن بريد العجلي، قال بريد لمحمد: أسأل لى أبا عبد الله (عليه السلام) عن شيء أريد أن أصنعه، إن للناس فى يدي ودائع وأموالاً أتقلب فيها وقد أردت أن أتخلي من الدنيا وأدفع إلى كل ذى حق حقه، قال: فسأل محمداً أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك وخبره بالقصه وماترى له، فقال: {يا محمد أبدأ نفسه بالحرب، لا ولكن يأخذ ويعطى على الله عز وجل} ((٣)).

وعن أسباط بن سالم ببيع الزطى، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) يوماً وأنا عنده عن معاذ ببيع الكرايس، فقيل: ترك التجاره، فقال: {عمل الشيطان، من ترك التجاره ذهب ثلثا عقله}.

— أقول: الاختلاف فى بيان قدر الذاهب من العقل باعتبار اختلاف الناس —.

{أما علم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قدمت عبر من الشام فاشترى منها واتجر فربح فيها ما قضى دينه} ((٤)).

وعن محمد بن على بن الحسين، بأسناده عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى قد تركت التجاره، قال: {فلا تفعل، افتح بابك

ص: ٤٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٧.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٧.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٨.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٧.

وابسط بساطك واسترزق بالله ربك { (١) }.

وقال الصادق (عليه السلام): {التجاره تزيد فى العقل} { (٢) }.

وقال (عليه السلام): {ترك التجاره مذهبه للعقل} { (٣) }.

وعن روح بن عبد الرحيم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ} { (٤) }، قال: {كانوا أصحاب تجاره، فإذا حضرت الصلاه تركوا التجاره}.

وعن أبى حمزه الثمالى، قال: ذكر عند على بن الحسين (عليه السلام) غلاء السعر، فقال: وما على من غلائه، إن غلا فهو عليه، وإن رخص فهو عليه { (٥) }.

ص: ٥٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٨.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٨.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٨.

٤- سوره النور: الآيه ٣٧.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٩.

إذا كان رزقه متوقفاً على ذلك

وإلا كان مستحباً وتركه مكروهاً

فعن عبد الله بن الحجاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن محمد بن المنكدر كان يقول: ما كنت أظن أن علي بن الحسين (عليه السلام) يدع خلقاً أفضل منه، حتى رأيت ابنه محمد بن علي (عليه السلام)، فأردت أن أعظه فوعظني، فقال له: أصحابه بأى شيء وعظك، فقال خرجت إلى بعض نواحي المدينة في ساعه حاره فلقاني أبو جعفر محمد علي (عليه السلام)، وكان رجلاً بادناً ثقيلاً وهومتكى على غلامين أسودين أو موليين، فقلت: في نفسي سبحان الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعه على مثل هذه الحاله في طلب الدنيا، أما إنى لأعظنه، فدنوت منه فسلمت عليه، فرد عليّ بنهر وهو يتصاب عرقاً، فقلت: أصلحك الله، شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعه على هذه الحاله في طلب الدنيا، أرأيت لو جاء أجلك وأنت على هذه الحال، فقال (عليه السلام): {لو جاءني الموت وأنا على هذه الحاله جاءني وأنا في طاعه الله عز وجل، أكف بها نفسي وعيالي عنك وعن الناس، وإنما كنت أخاف لو أن جابني الموت وأنا على معصيه من معاصي الله}، فقلت: صدقت يرحمك الله أردت أن أعظك فوعظتني ((١)).

ص: ٥١

وعن عبد الأعلى مولى آل سام، قال: استقبلت أبا عبد الله (عليه السلام) في بعض طرق المدينة في يوم صائف شديد الحر، فقلت: جعلت فداك، حالك عند الله عز وجل وقرابتك من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنت تجهد نفسك في مثل هذا اليوم، فقال: {يا عبد الأعلى خرجت في طلب الرزق لاستغنى به عن مثلك} (١).

وعن أيوب أخى أديم بياح الهروى، قال: كنا جلوساً عند أبى عبد الله (عليه السلام)، إذ أقبل علاء بن كامل، فجلس قدام أبى عبد الله (عليه السلام)، فقال: ادع الله أن يرزقنى فى دعه، قال: {لا أدعوا لك، أطلب كما أمرك الله عز وجل} (٢).

وعن موسى بن بكر، قال: قال لى أبو الحسن موسى (عليه السلام): {من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد فى سبيل الله} (٣) الحديث.

وعن أبى حمزه، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: {من طلب الدنيا استعفافاً عن الناس وسعيّاً على أهله وتعطفاً على جاره، لقى الله عز وجل يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليله البدر} (٤).

وعن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {العباده سبعون جزءاً، أفضلها طلب الحلال} (٥).

ص: ٥٢

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠.
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.



وعن كليب الصيداوى، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ادع الله لى فى الرزق فقد ضاقت على أمورى، فأجابنى مسرعاً: {لا، اخرج فاطلب} (١١).

وعن خالد بن نجیح، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {اقرأوا من لقيتم من أصحابكم السلام، وقولوا لهم: إن فلان ابن فلان يقرأكم السلام، وقولوا لهم: عليكم بتقوى الله، وما ينال به ما عند الله، إنى والله ما أمركم إلا بما تأمر به أنفسنا، فعليكم بالجد والاجتهاد، وإذا صليتكم الصبح فانصرفتم فبكرُوا فى طلب الرزق، واطلبوا الحلال، فإن الله سيرزقكم ويعينكم عليه} (٢).

وعن أبان، عن العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {أيعجز أحدكم أن يكون مثل النملة، فإن النملة تجر إلى جحرها} (٣).

وعن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قيل له: ما بال أصحاب عيسى (عليه السلام) كانوا يمشون على الماء وليس ذلك فى أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله)، فقال: {إن أصحاب عيسى (عليه السلام) كفوا المعاش، وإن هؤلاء ابتلوا بالمعاش} (٤).

أقول: الظاهر أن المراد أنهم تركوا الدنيا لأجل الدين، كما يترك المجاهد أهله لأجل الدين، ولذا أعطاهم الله الكرامه، أما أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) فقد كان يجب عليهم طلب الدين والدنيا معاً، لأنهم جاؤوا لعماره كليتهما، والظاهر أن الإمام أجاب بقدر عقل السائل.

وعن حريز، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: {إذ ضاق أحدكم فليعلم أخاه

ص: ٥٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢.

ولا يعن على نفسه} (١).

وعن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {إذا عسر أحدكم فليخرج ولا يغم نفسه وأهله} (٢).

وعن محمد بن علي بن الحسين (عليه السلام)، قال: {كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يخرج في الهاجرة في الحاجه قد كفاهها، يريد أن يراه الله يتعب نفسه في طلب الحلال} (٣).

قال: وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): {إن الله يحب المحترف الأمين} (٤).

وعن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {العبادة سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال} (٥).

أقول: هذا كناية عن أهميه التجاره بالنسبه إلى سائر أجزاء العباده.

وعن إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {من بات كالأ من طلب الحلال بات مغفوراً له} (٦).

وعن عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {أرأيت لو أن رجلاً دخل بيته وأغلق بابه أكان يسقط عليه شيء من السماء} (٧).

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣.

وعن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل قال: لأقعدن في بيتي ولأصلين ولأصومن ولأعبدن ربي، فأما رزقي فسيأتيني، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم} (١).

وعن سليمان بن معلى بن خنيس، عن أبيه، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل وأنا عنده فقيل: أصابته الحاجة، قال: {فما يصنع اليوم}، قيل: في البيت يعبد ربه، قال: {فمن أين قوته}، قيل: من عند بعض إخوانه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {والله للذى يقوته أشد عباده منه} (٢).

وعن هشام الصيدناني، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {يا هشام إن رأيت الصفيين قد التقيا فلا تدع طلب الرزق في ذلك اليوم} (٣).

وعن شهاب بن عبد ربه، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): {إن ظننت أو بلغك أن هذا الأمر كائن في غد فلا تدعن طلب الرزق، وإن استطعت أن لا تكون كلاً فافعل} (٤).

وعن مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث طويل قال: {وفى غير آيه من كتاب الله أنه لا يحب المسرفين فنهاهم عن الإسراف، ونهاهم عن التقدير، لكن أمر بين أمرين، لا- يعطى جميع ما عنده ثم يدعو الله أن يرزقه فلا يستجيب له، للحديث الذى جاء عن النبى (صلى الله عليه وآله) إن أصنافاً من أمتى لا يستجاب لهم دعاؤهم،

ص: ٥٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤.

رجل يدعو على والديه، ورجل يدعو على غريم ذهب له بماله فلم يكتب له ولم يشهد عليه، ورجل يدعو على امرأته وقد جعل الله عز وجل تخليه سبيلها بيده، ورجل يقعد في بيته ويقول: يارب ارزقني، ولا يخرج ولا يطلب الرزق، فيقول الله عز وجل: عبدى ألم أجعل لك السبيل إلى الطلب والتصرف في الأرض بجوارح صحيحه، فتكون قد أعذرت فيما بيني وبينك في الطلب ولا تباغ أمرى ولكيلا- تكون كلاً على أهلك، فإن شئت رزقتك، وإن شئت قترت وأنت غير معذور عندي، ورجل رزقه الله مالاً كثيراً فأنفقه ثم أقبل يدعو يارب ارزقني، فيقول الله عز وجل: ألم أرزقك رزقاً واسعاً، فهلا اقتصدت فيه كما أمرتك، ولم تسرف وقد نهيتك عن الإسراف، ورجل يدعو في قطعه رحم} (١).

وعن علي بن عبد العزيز، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {ما فعل عمر بن مسلم}، قلت: جعلت فداك، أقبل على العبادة وتركت التجاره، فقال: {ويحه أما علم أن تارك الطلب لا يستحاب له دعوه، إن قوماً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما نزلت: {ومن يتق الله له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب} (٢)، أغلقوا الأبواب وأقبلوا على العبادة وقالوا: قد كفيينا، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وآله) فأرسل إليهم، فقال: ما حملكم على ما صنعتم، فقالوا: يا رسول الله تكفل الله لنا بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة، فقال: {إنه من فعل ذلك لم يستجب له، عليكم بالطلب} (٣).

ص: ٥٦

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥.
- ٢- سورة الطلاق: الآية ٢.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥.

وفى روايه أخرى، قال (عليه السلام): {إني لأبغض الرجل يتضرع إلى ربه فيقول: ارزقني، ويترك الطلب} (١).

وعن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {إني لأركب في الحاجه التي كفانيها الله ما أركب فيها إلا لالتماس أن يراني الله أضحى في طلب الحلال، أما تسمع قول الله عز وجل: {فإذا قضيت الصلاه فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله} (٢)، أرأيت لو أن رجلاً دخل بيتاً وطن عليه بابه وقال: رزقي ينزل عليّ ماذا يكون هذا، أما إنه يكون أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم دعوه، قلت: من هؤلاء، قال: رجل عنده المرأه فيدعو عليها فلا يستجاب له، لأن عصمتها في يده، ولو شاء أن يخلي سبيلها، والرجل يكون له الحق على الرجل فلا يشهد عليه فيجحد حقه فيدعو عليه فلا يستجاب له، لأنه ترك ما أمر به، والرجل يكون عنده الشيء فيجلس في بيته فلا ينتشر ولا يطلب ولا يلتمس الرزق حتى يأكله، فيدعو فلا يستجاب له} (٣).

أقول: ذكر الثلاثة مع أنهم أكثر، باعتبار كثره أمثال هؤلاء الثلاثة.

ص: ٥٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦.



## فصل يستحب الاستعانه بالدنيا للآخرة، وفي معنى الزهد

عن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {نعم العون على تقوى الله الغنى} (١).

وعن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {نعم العون على الآخرة الدنيا} (٢).

وعن ذريح بن يزيد المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {نعم العون الدنيا على الآخرة} (٣).

وقال أبو جعفر (عليه السلام): {إني أمقت الرجل متعذر المكاسب فيستلقى على قفاه ويقول: اللهم ارزقني، ويدع أن ينتشر في الأرض ويلتمس من فضل الله، فالذره تخرج من جحرها تلتمس رزقها} (٤).

وعن أبي البختری رفعه، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {اللهم بارك لنا في الخبز، ولا تفرق بيننا وبينه، ولولا الخبز ما صلينا ولا صمنا ولا أدينا فرائض ربنا} (٥).

ص: ٥٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧.

وقال أبو عبد الله (عليه السلام): {غنى يحجزك عن الظلم خير من فقر يحملك على الإثم} (١).

وعن عده من أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {يصبح المؤمن أو يمسي على ثكل خير له من أن يصبح ويمسي على حرب، فنعوذ بالله من الحرب} (٢).

وعن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {استعينوا ببعض هذه على هذه، ولا تكونوا كلواً على الناس} (٣).

وعن علي بن غراب، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {ملعون من ألقى كَلَّه على الناس} (٤).

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام)، قال: قلت: إن الكوفة قد نبت بي والمعاش بها ضيق، وإنما كان معاشنا ببغداد وهذا الجبل قد فتح على الناس منه باب رزق، فقال: {إن أردت الخروج فاخرج، فإنها سنه مضطربه وليس للناس بد من طلب معاشهم فلا تدع الطلب} (٥).

وعن عمرو بن جميع، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {لا خير في من لا يحب جمع المال من حلال يكف به وجهه، ويقضى به دينه، ويصل به رحمه} (٦).

ص: ٦٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩.



وعن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {أسألوا الله الغنى فى الدنيا والعافيه، وفى الآخره المغفره والجنه} (١).

وعن عبد الله بن أبى يعفور، قال: قال رجل لأبى عبد الله (عليه السلام): والله إنا لنطلب الدنيا ونحب أن نؤتاها، فقال: {تحب أن تصنع بها ماذا}، قال: أعود بها على نفسى وعيالى وأصل بها وأتصدق بها وأحج واعتمر، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخره} (٢).

وعن عمر بن سيف الأزدي، قال: قال لى أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام): {لا تدع طلب الرزق من حله، فإنه عون لك على دينك، واعقل راحلتك وتوكل} (٣).

وعن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له ما الزهد فى الدنيا، قال: {ويحك حرامها فتنكبه} (٤).

وعن إسماعيل بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {ليس الزهد فى الدنيا بإضاعه المال، ولا تحريم الحلال، بل الزهد فى الدنيا أن لا تكون بما فى يدك أوثق منك بما عند الله عز وجل} (٥).

وعن أبى الطفيل، قال: سمعت أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: {الزهد فى الدنيا قصر الأمل، وشكر كل نعمه، والورع عن كل ما حرم الله عز وجل} (٦).

ص: ٦١

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩.
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠.
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠.
- ٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٢١.

وعن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: {منهومان لا يشبعان، منهوم دنيا، ومنهوم علم، فمن اقتصر من الدنيا على ما أحل الله له سلم، ومن تناولها من غير حلها هلك إلا أن يتوب ويراجع، ومن أخذ العلم من أهله وعمل به نجا، ومن أراد به الدنيا فهي حظه} (١).

وعن إبراهيم بن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {ما أعطى الله عبداً ثلاثين ألفاً وهو يريد به خيراً}، وقال: {ما جمع رجل قط عشره آلاف درهم من حل، إلا وقد يجمعهما لأقوام إذا أعطى القوت ورزق العمل فقد جمع الله له الدنيا والآخرة} (٢).

أقول: المراد بأمثال هذه الأحاديث الردع عن الكنز وعدم إعطاء الخمس والزكاة وسائر الحقوق وتوقيف النقود عن الدوران، وإلا فالأئمة (عليهم السلام) كان لهم أحياناً أكثر، وسيأتي حديث داود (عليه السلام)، كما سيأتي تفصيل الكلام في الكنز المحرم في بعض المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢١.

## فصل فى استحباب العمل باليد والغرس والسقى

عن أبى أسامه زيد الشحام، عن أبى عبد الله (عليه السلام): إن أمير المؤمنين (عليه السلام): {أعتق ألف مملوك من كدّ يده} ((١)).

وعن الفضل بن أبى قره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يضرب بالمر ويستخرج الأرضين، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمص النوى بفيه ويغرسه، {إلى أن قال: {وإن أمير المؤمنين (عليه السلام) أعتق ألف مملوك من ماله وكد يده} ((٢))}.

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: {أوحى الله إلى داود (عليه السلام): إنك نعم العبد لولا- أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً، قال: فبكى داود (عليه السلام) أربعين صباحاً، فأوحى الله إلى الحديد أن لن لعبدى داود، فألان الله عز وجل له الحديد، فكان يعمل فى كل يوم درعاً فيبيعه بألف درهم، فعمل ثلاثمائة وستين درعاً فباعها بثلاثمائة وستين ألفاً واستغنى عن بيت المال} ((٣)).

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢.

وعن ابن أبي عمير، عن أبي المعز، عن عمار السجستاني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): {إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وضع حجراً على الطريق يرد الماء عن أرضه، فوالله ما نكب به بعير ولا غيره حتى الساعة} (١).

وعن زراره، أن رجلاً أتى أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: انى لا أحسن أن اتجر انا محارف محتاج؟ فقال: اعمل فاحمل على رأسك واستغن عن الناس، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد حمل حجراً على عنقه فوضعه فى حائط من حيطانه، وان الحجر لفى مكانه، ولا يدري كم عمقه إلا إنه ثم (٢).

وعن الحسن بن على بن حمزه، عن أبيه، قال: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يعمل فى أرض له قد استنقعت قدماه فى العرق، فقلت: جعلت فداك أين الرجال، فقال: {يا على قد عمل باليد من هو خير منى ومن أبى فى أرضه}، فقلت: ومن هو، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) وآبائى (عليهم السلام) كلهم كانوا قد عملوا بأيديهم، وهو من عمل النيين والمرسلين والأوصياء والصالحين} (٣).

وعن أبى عمرو والشيبانى، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) ويده مسحاه وعليه إزار غليظ، يعمل فى حائط له والعرق يتصاب عن ظهره، فقلت: جعلت

ص: ٦٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣.

فداك أعطني أكفك، فقال: {إني أحب أن يتأذى الرجل بحر الشمس في طلب المعيشه} (١).

وعن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {إني لأعمل في بعض ضياعي حتى أعرق، وإن لي من يكفيني، ليعلم الله عز وجل أنني أطلب الرزق الحلال} (٢).

وعن إسماعيل بن جابر، قال: أتيت أبا عبد الله (عليه السلام) وإذا هو في حائط له ويده مسحاه وهو يفتح بها الماء وعليه قميص شبه الكرايس كأنه مخيط عليه من ضيقه} (٣).

وعن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يحتطب ويستقي ويكنس، وكانت فاطمه (سلام الله عليها) تطحن وتعجن وتخبز} (٤).

وعن الفضل بن أبي قره، قال: دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) في حائط له، فقلنا له: جعلنا الله فداك دعنا نعمله لك أو تعمله الغلمان، قال: {لا، دعوني فإنني أشتهي أن يراني الله عز وجل أعمل بيدي وأطلب الحلال في أذى نفسي} (٥).

وعن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في قول الله عز وجل: {وإنه هو أغنى وأقنى} (٦)، قال:

ص: ٦٥

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣.
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.
- ٦- سورة النجم: الآية ٤٨.

{أغنى كل إنسان بمعيشته، وأرضاه بكسب يده} (١).

وعن الحسين بن علوان، عن جعفر محمد، عن أبيه (عليهم السلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: {من وجد ماءً أو تراباً ثم افتقر فأبعده الله} (٢).

وعن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: {لقى رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) وتحتة وسق من نوى، فقال له: ما هذا يا أبا الحسن تحتك، فقال: مائه ألف عذق إن شاء الله، قال: فغرسه فلم يغادر منه نواه واحده} (٣).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {إن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يخرج ومعه أحمال النوى فيقال له: يا أبا الحسن ما هذه معك، فيقول: نخل إن شاء الله، فيغرسه فما يغادر منه واحده} (٤).

وعن يزيد بن هارون الواسطي، قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن الفلاحين، فقال: {هم الزراعون، كنوز الله في أرضه، وما في الأعمال شيء أحب إلى الله من الزراعه، وما بعث الله إلا زراعاً إلا إدريس (عليه السلام) فإنه كان خياطاً} (٥).

وعن أبي سعيد الخدرى، عن النبي (صلى الله عليه وآله) فى حديث قال: {من يسقى طلحه أو سدره فكأنما سقى مؤمناً عن ظمأ} (٦).

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥.

وعن الحسين بن ظريف، عن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (١)، قال: ﴿الزارعون﴾ (٢).

ص: ٦٧

---

١- سورة إبراهيم: الآية ١٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥.





## فصل فى استحباب المضاربه والإجمال فى الطلب والاقتصاد

عن محمد بن عذافر، عن أبيه، قال: أعطى أبو عبد الله (عليه السلام) أبا ألفاً وسبعمائه دينار فقال له: {أتجر بها لى}، ثم قال: {أما إنه لىس لى رغبه فى ربحتها وإن كان الربح مرغوباً فيه، ولكنى أحببت أن يرانى الله عز وجل متعرضاً لفوائده}، قال: فربحت له فيه مائه دينار ثم لقيته فقلت له: قد ربحت لك فيه مائه دينار، قال: ففرح أبو عبد الله (عليه السلام) بذلك فرحاً شديداً ثم قال: {أثبتها لى فى رأس مالى}، قال: فمات أبى والمال عنده، فأرسل إلى أبو عبد الله (عليه السلام) وكتب: {عافانا الله وإياك، إن لى عند أبى محمد ألفاً وثمانمائه دينار أعطيته يتجر بها، فادفعها إلى عمر بن يزيد}، قال: فنظرت فى كتاب أبى فإذا فيه لأبى موسى (عليه السلام) عندى ألف وسبعمائه دينار واتجر له وفيها مائه دينار، وعبد الله بن سنان، وعمر بن يزيد يعرفانه {[\(١\)](#)}.  
أقول: لعل فرح الصادق (عليه السلام) كان لأجل أن الربح يزيد شوق المضارب، فكان سبباً لسنّ سنه حسنه.

وعن محمد بن عذافر، عن أبيه، قال: دفع إلى أبو عبد الله (عليه السلام) سبعمائه

ص: ٦٩

دينار، وقال: {يا عذافر اصرفها في شيء ما أفعل هذا على شره مني ما بي شره، ولكنني أحببت أن يراني الله متعرضاً لفوائده، قال عذافر: فربحت فيها مائة دينار، فقلت له في الطواف: جعلت فداك قد رزق الله فيها مائة دينار، قال: {أثبتها في رأس مالي} (١).

وعن أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع: {ألا أن الروح الأمين نفث في روعي، أنه لا- تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله واجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله تعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالاً ولم يقسمها حراماً، فمن اتقى وصبر أتاه الله برزقه من حله، ومن هتك حجاب الستر وعجل فأخذ من غير حله قص به من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيامة} (٢).

وعن أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع، فقال: {يا أيها الناس ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه، ألا- وأن الروح الأمين نفث في روعي} وذكر مثله إلى أن قال: {أن تطلبوه من غير حله، فإنه لا يدرك ما عند الله إلا بطاعته} (٣).

وعن أبي جعفر (عليه السلام) قال: {ليس من نفس إلا وقد فرض الله لها رزقها

ص: ٧٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧.

حلالاً يأتيها في عافيه، وعرض لها بالحرام من وجه آخر، فإن هي تناولت شيئاً من الحرام قاصها من الحلال الذي فرض لها، وعند الله سواهما فضل كثير، وهو قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (١) ﴿٢﴾.

وعن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {يا أيها الناس إنه قد نفث في روعي روح القدس أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عليها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء شيء مما عند الله أن تصيبوه بمعصية الله، فإن الله لا ينال ما عنده إلا بالإطاعة} (٣).

وعن أبي خديجه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {لو كان العبد في جحر لأتاه رزقه، فاجملوا في الطلب} (٤).

وعن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {إن الله عز وجل خلق الخلق، وخلق معهم أرزاقهم حلالاً، فمن تناول شيئاً منها حراماً قص به من ذلك الحلال} (٥).

وعن الحسين بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) في حديث المناهي، قال: {من لم يرض بما قسمه الله له من الرزق وبث شكواه ولم يصبر ولم يحتسب لم ترفع له حسنه، ويلقى الله وهو عليه غضبان إلى أن يتوب} (٦).

ص: ٧١

١- سورة النساء: الآية ٣٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٨.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٨.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٨.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٨.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩.

وعن مرازم بن حكيم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: {إن الروح الأمين جبرائيل أخبرني عن ربي، أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، واعلموا أن الرزق رزقان، فرزق تطلبونه، ورزق يطلبكم، فاطلبوا أرزاقكم من حلال، فإنكم إن طلبتموها من وجوهها أكلتموها حلالاً، وإن طلبتموها من غير وجوهها أكلتموها حراماً وهي أرزاقكم لا بد لكم من أكلها} (١).

وعن محمد بن محمد المفيد في المقنعه، قال: قال الصادق (عليه السلام): {الرزق مقسوم على ضربين، أحدهما واصل إلى صاحبه وإن لم يطلبه، والآخر معلق بطلبه، فالذي قسم للعبد على كل حال آتية وإن لم يسع له، والذي قسم له بالسعي فينبغي أن يلتسمه من وجوهه، وهو ما أحله الله له دون غيره، فإن طلبه من جهة الحرام فوجده حسب عليه برزقه وحوسب به} (٢).

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): {الدنيا دول، فاطلب حظك منها بأجمل الطلب} (٣).

وعن عبد الله بن سليمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {إن الله عز وجل وسع في أرزاق الحمقى ليعتبر العقلاء، ويعملوا أن الدنيا ليس ينال ما فيها بعمل ولا حيله} (٤).

أقول: أي ليس أمر الرزق منحصراً في الحيله.

ص: ٧٢

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩.
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٩.

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً

هذا الذى ترك الالباب مؤمنه

وصبر العالم التحرير صديقا

وعن سهل بن زياد رفعه، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): {كم من متعب نفسه مقتر عليه ومقتصد فى الطلب قد ساعدته المقادير} (١).

وعن ابن فضال، عمن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: {ليكن طلبك للمعيشه فوق كسب المضيع، ودون طلب الحريص الراضى بدينه المطمئن إليها، ولكن أنزل نفسك من ذلك بمنزله النصف المتعفف، ترفع نفسك عن منزله الواهن الضعيف، وتكسب ما لا بد للمؤمن منه، إن الذين أعطوا المال ثم لم يشكروا لا مال لهم} (٢).

وعن ابن جمهور، عن أبيه رفعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: {كان أمير المؤمنين (عليه السلام) كثيراً ما يقول: اعلموا علماً يقيناً أن الله جل وعز لم يجعل للعبد وإن اشتد جهده وعظمت حيلته وكثرت مكايده، أن يسبق ما سمي له فى الذكر الحكيم، ولم يخل من العبد فى ضعفه وقل حيلته أن يبلغ ما سمي له فى الذكر الحكيم، أيها الناس إنه لن يزداد امرؤ نقيراً بحذقه، ولم ينقص امرؤ نقير الحمقه، فالعالم بهذا العامل به أعظم الناس راحه فى منفعتة، والعالم لهذا التارك له أعظم الناس شغلاً فى مضرتة، ورب منعم عليه مستدرج بالإحسان إليه، ورب مغرور فى الناس مصنوع له، فابق أيها الساعى من سعيك، وقصر من عجلتك، وانتبه من سنه غفلتك، وتفكر فيما جاء عن الله عز وجل على لسان نبيه (صلى الله عليه وآله)، واحتفظوا بهذه

ص: ٧٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٠.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٠.

الحروف السبعة فإنها من قول أهل الحجى { (١) }.

ومن عزائم الله فى الذكر الحكيم، أنه ليس لأحد أن يلقى الله بخله من هذه الخلال، الشرك بالله فيما افترض عليه، أو شفاء غيظه بهلاك نفسه، أو إقرار بأمر يفعل غيره، أو يستنجح إلى مخلوق بإظهار بدعه فى دينه، أو يسره أن يحمده الناس بما لم يفعل، والمتجبر المختال، وصاحب الأببه والزهو، أيها الناس إن السباع همتهما التعدى، وإن البهائم همتهما بطونها، وإن النساء همتهن الرجال، وإن المؤمنين مشفقون خائفون وجلون، جعلنا الله وإياكم منهم { (٢) }.

وعن محمد بن على بن الحسين (عليهم السلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فى وصيته لمحمد بن الحنفية، قال: { يا بنى، الرزق رزقان، رزق تطلبه ورزق يطلبك فإن لم تأته أتاك، فلا تحمل هم سنتك على هم يومك، وكفاك كل يوم ما هو فيه، فإن تكن السنه من عمرك فإن الله تعالى سيأتيك فى كل غد بجديد ما قسم لك، وإن لم تكن السنه من عمرك فما تصنع به، وغم ما ليس لك، وأعلم أنه لن يسبقك إلى رزقك طالب، ولن يغلبك عليه غالب، ولن يحتجب عنك ما قدر لك، فكم رأيت من طالب متعب نفسه، مقتر عليه رزقه، مقتصد فى الطلب، قد ساعدته المقادير، كل مقرون به الفناء { (٣) }.

وعن الأصيب بن نباته، إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لأصحابه: { اعلموا يقيناً أن الله تعالى لم يجعل للعبد وإن عظمت حيلته واشتد طلبه وقويت مكايده أكثر مما سمى له فى الذكر الحكيم، فالعارف بهذا العاقل له أعظم الناس

ص: ٧٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٠.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١.

راحه فى منفعته، والتارك له أعظم الناس شغلاً فى مضرته، والحمد لله رب العالمين، ورب منعم عليه مستدرج، ورب مبتلى عند الناس مصنوع له، فأبق أيها المستمع من سعيك، وقصر من عجلتك، واذكر قبرك ومعادك، فإن الله مصيرك، وكما تدين تدان { (١) }.

ص: ٧٥

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣١.





والرجاء للرزق من حيث لا يحتسب

فإن الدعاء بالإضافة إلى ما له من الآثار الغيبية يوجب تلقين النفس، وفى تلقين النفس ما يوجب السعى نحو المطلوب، وكذلك حال الرجاء، وكذا يستحب التعرض للرزق.

عن على بن السرى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {إن الله جل وعز جعل أرزاق المؤمنين من حيث لم يحتسبوا، وذلك أن العبد إذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه} (١).

وعن حفص بن عمر، قال: شكوت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) حالى وانتشار أمرى على، فقال لى: {إذا قدمت الكوفه فبع وساده من بيتك بعشره دراهم وادع إخوانك وأعد لهم طعاماً وسلهم يدعون الله لك}، قال: ففعلت وما أمكنتى ذلك حتى بع وساده وأعددت طعاماً كما أمرنى وسألتهم يدعون الله لى، قال: فوالله ما مكثت إلا قليلاً حتى أتانى غريم لى فصدق الباب على وصالحنى عن مال كثير كنت أحسبه نحواً من عشرة آلاف، ثم أقبلت الأشياء على (٢).

ص: ٧٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٢.

وعن عبد الله بن القسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه، عن جده، قال: قال أمير المؤمنين (عليهم السلام): {كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو، فإن موسى بن عمران (عليه السلام) خرج يقتبس ناراً لأهله فكلمه الله ورجع نبياً، وخرجت ملكه سباً فأسلمت مع سليمان (عليه السلام)، وخرجت سحره فرعون يطلبون العز لفرعون فرجعوا مؤمنين} (١).

وعن أبي جميلة، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو، فإن موسى (عليه السلام) ذهب يقتبس لأهله ناراً فانصرف إليهم وهو نبي مرسل} (٢).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {أبى الله عز وجل إلا أن يجعل أرزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون} (٣).

وعن عمر بن يزيد، قال: أتى رجل أبا عبد الله (عليه السلام) يقتضيه وأنا عنده، فقال له: {ليس عندنا اليوم شيء، ولكن يأتينا خطر ووسمه فيباع ونعطيك إن شاء الله}، فقال له الرجل: عدني، فقال: {كيف أعدك وأنا لما لا أرجو أرجى منى لما أرجو} (٤).

وعن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {ما سد الله عز وجل على مؤمن باب رزق إلا فتح الله له ما هو خير منه}، قال: وقال رجل لأبي الحسن موسى (عليه السلام): عدني، فقال: {كيف أعدك وأنا لما لا أرجو أرجى

ص: ٧٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٣.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٣.

منى لما أرجو{ (١)}.

وعن الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {إن الرزق ينزل من السماء إلى الأرض على عدد قطر المطر، إلى كل نفس بما قدر لها، ولكن لله فضول فاسألوا الله من فضله} (٢).

وعن سدير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام)، أى شىء على الرجل فى طلب الرزق؟ فقال: إذ فتحت بابك وبسطت بساطك فقد قضيت ما عليك (٣).

وعن الطيار، قال: قال لى أبو جعفر (عليه السلام): {أى شىء تعالج، أى شىء تصنع}، قلت: ما أنا فى شىء، قال: {فخذ بيتاً واكنس فناه ورشه وأبسط فيه بساطاً، فإذا فعلت ذلك فقد قضيت ما عليك}، قال: فقدمت ففعلت فرزقت (٤).

وعن أبي عماره الطيار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنه قد ذهب مالى وتفرق ما فى يدي وعيالى كثير، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {إذا قدمت فافتح باب حانوتك وابسط بساطك وضع ميزانك وتعرض لرزق ربك} (٥) الحديث، وفيه: إنه فعل ذلك فأثرى وصار معروفاً.

وعن عبد الرحمن الحجاج، قال: كان رجل من أصحابنا بالمدينة فضاق ضيقاً شديداً واشتدت حاله، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): {أذهب فخذ حانوتاً فى السوق وابسط بساطاً فليكن عندك جره ماء وألزم باب حانوتك}، ثم ذكر أنه فعل ذلك وصبر فرزقه وكثر ماله وأثرى (٦).

ص: ٧٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٤.



## فصل يكره الإفراط في طلب الرزق

كما يكره التفریط فيه والنوم الكثير والفراغ والكسل والضجر والمنى

عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، عن جده، قال: قال سيدنا الصادق (عليه السلام): {من اهتم لرزقه كتب عليه خطيئه، إن دانيال كان في زمن جبارعات أخذه، فطرحه في جب وطرح فيه السباع فلم تدن منه ولم تجرحه، فأوحى الله إلى نبي من أنبيائه أن ائت دانيال بالطعام، قال: يا رب وأين دانيال، \_ إلى أن قال: \_ فأتى دانيال فأدلى إليه الطعام، فقال دانيال: الحمد لله الذي لا ينسى من ذكره، الحمد لله الذي يجزى بالإحسان إحساناً، وبالصبر نجاهاً} ((١)).

ثم قال الصادق (عليه السلام): إن الله أبى إلاّ أن يجعل أرزاق المتقين من حيث لا يحتسبون، ولا يقبل لأوليائه شهاده في دوله الظالمين ((٢)).

أقول: المراد (اهتم) أكثر من القدر اللازم.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {إن الله عز وجل يبغض كثرة النوم وكثرة الفراغ} ((٣)).

ص: ٨١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٦.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٦.

وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {كثره النوم مذهبه للدين والدنيا} (١).

وعن بشير الدهان، قال: سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يقول: {إن الله عز وجل يبغض العبد النوام الفارغ} (٢).

وعن محمد بن علي بن الحسين، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام): {إن الله تعالى يبغض العبد النوام، إن الله يبغض العبد الفارغ} (٣).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: {إنى لأبغض الرجل، أو أبغض للرجل أن يكون كسلاناً عن أمر دنياه، ومن كسل عن أمر دنياه عن أمر آخرته أكسل} (٤).

وعن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {من كسل عن طهوره وصلاته فليس فيه خير لا أمر آخرته، ومن كسل عما يصلح به أمر معيشته فليس فيه خير لأمر دنياه} (٥).

وعن مسعدة بن صدقة، قال: كتب أبو عبد الله (عليه السلام) إلى رجل من أصحابه: {أما بعد فلا تجادل العلماء ولا تمار السفهاء، فيبغضك العلماء ويشتمك السفهاء، ولا تكسل فتكون كلاً على غيرك، أو قال: على أهلك} (٦).

وعن ابن القداح، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {عدو العمل الكسل} (٧).

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٦.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٧.

وعن أبي خلف، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قال: قال أبي لبعض ولده: {إياك والكسل والضجر، فإنهما يمنعانك من حظك من الدنيا والآخرة} (١).

وعن الحسن بن عبد الله، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {لا تستعن بكسلان ولا تستشيرن عاجزاً} (٢).

وعن علي بن محمد، رفعه قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): {إن الأشياء لما ازدوجت ازدوج الكسل والعجز فنتجا بينهما الفقر} (٣).

وعن حماد اللحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {لا تكسلوا في طلب معاشكم} (٤).

وعن سماعة بن مهران، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قال: {إياك والكسل والضجر، فإنك إن كسلت لم تعمل، وإن ضجرت لم تعط الحق} (٥).

وعن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {تجنبوا المنى، فإنها تذهب بهجه ما خولتم، وتستصغرون بها مواهب الله عندكم، وتعقبكم الحشرات فيما وهمتم به أنفسكم} (٦).

وعن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: {إياك والضجر والكسل، إنهما مفتاح كل سوء، إنه من كسل لم يؤد حقاً، ومن ضجر لم يصبر على حق} (٧).

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٨.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٨.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٨.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٨.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٨.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٩.

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٩.

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لمحمد بن حنيفة، إنه قال: {يا بني إياك والاتكال على الأمانى، فإنها بضائع النوكى، وتثبط على الآخرة}، إلى أن قال: {أشرف الغنى ترك المنى} (١).

ص: ٨٤

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٩.



ومرمة المعاش وإصلاح المال والاقتصاد وتقدير المعيشه

عن محمد بن مروان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: {إن فى حكمه آل داود ينبغى للمسلم العاقل أن لا يرى ظاعناً إلا فى ثلاث، مرمة لمعاش أو تزود لمعاد أو لذه فى غير ذات محرم، وينبغى للمسلم العاقل أن يكون له ساعه يفضى بها إلى عمله فيما بينه وبين الله جل وعز، وساعه يلاقى إخوانه الذين يفاوضهم ويفاوضونه فى أمر آخرته، وساعه يخلى بين نفسه ولذتها فى غير محرم فإنها عون على تلك الساعتين}{(١)}.

وقال أبو عبد الله (عليه السلام): {عليك بإصلاح المال، فإن فيه منبهه للكريم، واستغناء عن اللئيم}{(٢)}.

وعن محمد بن على بن الحسين (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {من المروه استصلاح المال}{(٣)}.

وعن عبيد زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: {يا عبيد إن

ص: ٨٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٠.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٠.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٠.

السرف يورث الفقر، وإن القصد يورث الغنى { (١) }.

قال: وقال العالم (عليه السلام): {ضمنت لمن اقتصد أن لا يفتقر} (٢).

قال: وقال علي بن الحسين (عليه السلام): {إن الرجل لينفق ماله في حق وإنه لمسرف} (٣).

وعن الأصيب بن نباته، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: {للمسرف ثلاث علامات، يأكل ما ليس له، ويشترى ما ليس له، ويلبس ما ليس له} (٤).

وعن داود بن سرحان، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يكيل تمرًا بيده، فقلت: جعلت فداك لو أمرت بعض ولدك أو بعض مواليك فيكفيك، قال: {يا داود إنه لا يصلح المرء المسلم إلا ثلاثة، التفقه في الدين، والصبر على النائب، وحسن التقدير في المعيشه} (٥).

وعن ربعي، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {الكمال كل الكمال في ثلاثة، فذكر في الثلاثة التقدير في المعيشه} (٦).

وعن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: {إذا أراد الله بأهل بيت خيراً، رزقهم الرفق في المعيشه} (٧).

وعن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه السلام): {من علامات المؤمن ثلاث، حسن التقدير في المعيشه، والصبر على النائب، والتفقه في الدين،

ص: ٨٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤١.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤١.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤١.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢.

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢.

وقال: {ما خير في رجل لا يقتصد في معيشته ما يصلح لا لدنياه ولا لآخرته} (١).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله عز وجل: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ} (٢) قال: فضم يده وقال: {هكذا}، {وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} قال: فبسط راحته وقال: {هكذا} (٣).

ص: ٨٧

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢.

٢- سورة الإسراء: الآية ٢٩.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢.



## فصل فى وجوب الكد على العيال من الرزق الحلال

عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {الكاد على عياله كالمجاهد فى سبيل الله} (١).

وعن زكريا بن آدم، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: {الذى يطلب من فضله الله ما يكف به عياله، أجره أعظم من المجاهد فى سبيل الله عز وجل} (٢).

وعن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: {إذا كان الرجل معسراً يعمل بقدر ما يقوت به نفسه وأهله لا يطلب حراماً، فهو كالمجاهد فى سبيل الله} (٣).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {كان على بن الحسين (عليه السلام) إذا أصبح خرج غادياً فى طلب الرزق، فقيل له: يا ابن رسول الله أين تذهب، قال: أتصدق لعيالى، قيل له: أتصدق، فقال: من طلب

ص: ٨٩

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

الحلال فهو من الله صدقه عليه { (١) }.

وعن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: { إن من الرزق ما يبس الجلد على العظم } { (٢) }.

وعن محمد بن علي بن الحسين، قال: قال (عليه السلام): { من سعادته المرء أن يكون القيم على عياله } { (٣) }.

قال: وقال النبي (صلى الله عليه وآله): { ملعون ملعون من يضيع من يعول } { (٤) }.

وقال (عليه السلام): { كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول } { (٥) }.

ص: ٩٠

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٤.

## فصل فى استحباب شراء العقار ...

وكراهه بيعه، إلا أن يشتري بثمنه بدله

واستحباب كون العقارات متفرقه،

وكراهه دوران الأسواق، واشتراء الأشياء الموجه للخفه

عن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: {ما يخلف الرجل بعده شيئاً أشد عليه من المال الصامت}، قال: قلت له: كيف يصنع به، قال: {يجعله فى الحائط والبستان والدار} (١).

وعن معمر بن خلاد، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: {إن رجلاً أتى جعفرأ (عليه السلام) شبيهاً بالمستنصح له، فقال: يا أبا عبد الله كيف صرت اتخذت الأموال قطعاً متفرقه، ولو كانت فى موضع كان أيسر لمؤونتها وأعظم لمنفعتها، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): {اتخذها متفرقه، فإن أصاب هذا المال شىء سلم هذا والصره تجمع هذا كله} (٢).

وعن محمد بن مرزم، عن أبيه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لمصادف مولاه: {اتخذ عقده أوضيعه، فإن الرجل إذا نزلت به النازله أو المصيبه فذكر أن وراء ظهره ما يقيم عياله كان أسخى لنفسه} (٣).

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٤.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٤.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٤.

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {لما دخل النبي (صلى الله عليه وآله) المدينة خط دورها برجله، ثم قال: اللهم من باع رباعه فلا تبارك له فيه} (١).

وعن أبان بن عثمان، قال: دعاني أبو جعفر (عليه السلام) فقال: {باع فلان أرضه}، قلت: نعم، قال: {مكتوب في التوراه: إن من باع أرضاً أو ماءً ولم يضع ثمنه في أرض وماء ذهب ثمنه محققاً} (٢).

وعن وهب الجريري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {مشتري العقده مرزوق، وباعها محقوق} (٣).

وعن هشام بن أحمد، عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، قال: {ثمن العقار محقوق إلا أن يجعل في عقار مثله} (٤).

وعن مسمع، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن لي أرضاً تطلب مني ويرغبوني، فقال: {يا أبا سيار، أما عملت إنه من باع الماء والطين ولم يجعل له في الماء والطين ذهب ماله هباءً}، قلت: جعلت فداك، إنى أبيع بالثمن الكثيره واشترى ما هو أوسع رقعته منه، فقال: {لا بأس} (٥).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في حديث: {إن النبي (صلى الله عليه وآله) سئل أى المال بعد البقر خير، فقال: الراسيات فى الوحل،

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.



والمطعمات فى المحل، نعم الشىء النخل من باعه فإنما ثمنه بمنزله رماد على رأس شاهق فى يوم عاصف، إلاّ أن يخلف مكانها} (١).

وعن يونس، عن رجل، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: {باشر كبائر أمورك وكل ما شق منها إلى غيرك، قلت: ضرب أى شىء، قال: {ضرب أشريه العقار وما أشبهها} (٢).

وعن الأرقط، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): {تكونن دواراً فى الأسواق ولا تلّ دقايق الأشياء بنفسك، فإنه لا ينبغى للمرء المسلم ذى الحسب والدين أن يلى شراء دقايق الأشياء بنفسه ما خلا ثلاثة أشياء، فإنه ينبغى لذى الدين والحسب أن يليها بنفسه: العقار والرقيق والإبل} (٣).

وعن داود بن نعمان، قال: دخل الكميت على أبى عبد الله (عليه السلام) فأنشده:

أخلص الله لى هواى فما أغرق

نزعاً ولا تطيش سهامى

قال أبو عبد الله (عليه السلام): {لا- تقل هكذا، ولكن قل: (قد أغرق نزعاً وما تطيش سهامى)، ثم قال: إن الله عز وجل يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها} (٤).

ص: ٩٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٦.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٧.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٧.



## فصل فى عدم جواز ترك الدنيا

التي لا بد منها للآخرة

وبالعكس ، وجمله من المستحبات

عن محمد بن على بن الحسين، قال: قال (عليه السلام): {ليس منا من ترك ديناه لآخرته، ولا آخرته لديناه} ((١)).

قال: وروى عن العالم (عليه السلام)، إنه قال: {اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً} ((٢)).

قال: وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {نعم العون على تقوى الله الغنى} ((٣)).

وعن حفص بن غياث، قال: قال أبو الحسن الأول موسى بن جعفر (عليه السلام): {اشتدت مؤونه الدنيا ومؤونه الآخرة، أما مؤونه الدنيا فإنك لا تمد يدك إلى شىء منها إلا وجدت فاجراً قد سبقك إليه، وأما مؤونه الآخرة فإنك لا تجد إخواناً يعينوك عليها} ((٤)).

وعن عمر بن أذينة، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: {إن الله تبارك وتعالى ليحب الاغتراب فى طلب الرزق} ((٥)).

قال: وقال (عليه السلام): {أشخص يشخص

ص: ٩٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٧.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٩.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٩.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٩.

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.

لك الرزق}{(١)}.

وعن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: {إني لأحب أن أرى الرجل متحرِّفاً في طلب الرزق، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: {اللهم بارك لأمتي في بكورها}{(٢)}.

قال: وقال الصادق (عليه السلام): {تعلموا من الغراب ثلاث خصال، استتارها بالسفاد، وبكورها في طلب الرزق وحذره}{(٣)}.

قال: وقال (عليه السلام): {إذ أراد أحدكم الحاجه فليكر إليها، فإنى سألت ربي عز وجل أن يبارك لأمتي في بكورها}{(٤)}.

وقال (عليه السلام): {إذ أراد أحدكم حاجه فليكر إليها وليسرع المشىء إليها}{(٥)}.

وعن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: {لجلوس الرجل في دبر صلاه الفجر إلى الطلوع الشمس أنفذ في طلب الرزق من ركوب البحر}، قلت: قد يكون للرجل الحاجه يخاف فوتها، فقال: {يدلج فيها وليذكر الله عز وجل، فإنه في تعقيب ما دام على وضوءه}{(٦)}.

ص: ٩٤

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٠.
- ٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٥١.

## ((تساوى فرص الاقتصاد))

(مسأله ٩): اللآزم الالهمام لآساوى الناس فى الأمور الاقآصاءىه؁ فىن الناس من أب واحء وأم واحءه؁ وأكرمهم أآقاهم.

واللآزم أن فبب الإنسان لغيره ما فبب لنفسه؁ وقء قال الإمام أمفر المؤمنف (علفه السلام) فى عهءه لمالك الأشآر: {الناس إما أخ لك فى الءفن؁ أو نظفر لك فى الخلق} (١).

وذلك على آلاف الغرب والشرق الءفن جعلا البشر ءرآاء؁ وعمءا تأآر فر بلادهم؁ وبذلك انقسما البلاد إلى أربعة أقسام: البلاد المآءمه ضاعفا؁ والبلاد الصناعفه العاءفه؁ والبلاد الآى آسفر إلى الصناعه؁ والبلاد المآآلفه.

والإسلام فببم بأن فلق البلادان الآلاآه بالقسما الأول لفساوى البشر كلهم؁ آلافاً للغرب والشرق الءفن فسعان لآءفم أنفسهما وآآفر الآفنه إلى الآلاآه؁ والآلاآه إلى الرابعه؁ وإبقاء الرابعه فى آآلفها.

وقء قرر الإسلام الآساوى آآى فى العطاء؁ وقء كان رسول الله (صلى الله علفه وآله) فقسما المال بالسوفه؁ وكان على (علفه السلام) كذلك؁ آآى وروء فى زفاره (علفه السلام): {القاسم بالسوفه} (٢).

## ((ما فلاحظ فى آقسفم بفآ المال))

ولا فآفى أن فى آقسفم بفآ المال آلاحظ الآلاآه أمور:

الأول: إعطاء موظفى الءوله آقوقهم العاءله آسب الكفاءه ونآوها.

الآانى: إعطاء المآآآفن بقءر آآآهم؁ وفى هءفن الأمرفن لا آساوى.

الآالآ: إعطاء الناس من العطاء مآآناً بالآءر المآساوى؁ وهءا هو الءى كان ففعله رسول الله (صلى الله علفه وآله) ورفضه عمر؁ ثم أفرط ففه عثمان؁ وأرآعه على (علفه السلام) إلى نصابه فى جعله مآساوفاً. وذلك لأن العطاء فى

ص: ٩٧

١- انظر نهآ البلاغه: الكآب ٥٣.

٢- بحر الأنوار: آ ٩٧ ص ٣٣٣.

قبال ولاء الناس للدوله، وفي قبال إطاعتهم لأوامرها، وفي قبال استعداد هم للجهاد.

ومن المعلوم أن هذه الأمور لا تفاضل فيها، بل التفاضل غلط لأنه يوجب جعل الناس طبقات وخنق الكفاءات، إذ لو رأى الناس التساوى فى العطاء اهتم الكل للتقدم بتنميه كفاءاتهم حتى ينالوا المال الذى لا يعطى إلا للكفاء.

أما إذا رأوا التفاضل وترفع طبقه على طبقه، تأس الطبقة الدانيه عن عدل الدوله مما يسبب عدم اهتمامهم بالشؤون، وذلك يوجب تأخر المجتمع، فإن العطاء بمنزله الطب والتعليم والمواصلات وما أشبه مما يلزم تساوى الناس فيها من دون ملاحظه المراتب والسوابق.

وكيف كان، فهذا هو فلسفه عمل الرسول (صلى الله عليه وآله) حيث كان يساوى بين الذى تقدم فى الإسلام وفى البلاء وبين من كان إلى غد يحارب الإسلام وأسلم جديداً، وذلك لأن المهم تقديم الدوله الإسلاميه إلى اللأمام، ولا فرق فى ذلك بين مسلم اليوم ومسلم الأمس.

نعم كان (صلى الله عليه وآله) يقول: {لكل ذى فضل فضله عند الله} (١)، وكان ينوه بأنه ليسوا سواء من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده، {والسابقون السابقون \* أولئك المقربون} (٢)، إلى غير ذلك.

والعالم اليوم يعمل فى بعض أموره بمثل عمل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإذا أراد الإنسان فتح مدرسه أو مستوصف لا يلاحظ تقدم معلم على معلم فى وقت التخرج من الجامعه، كما لا يلاحظ تقدم طبيب على طبيب، بل يلاحظ الكفاءه

ص: ٩٨

١- انظر روضه الواعظين: ج ١ ص ٩٧.

٢- سوره الواقعه: ١٠ \_ ١١.

فى الوقت الحاضر.

أما بيت المال الذى كان يقسمه الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) بالسويه، فقد كان يتكون من أموال الجهاد والزكاه ونحوهما كالخراج والجزية، ومن المعلوم أن الزكاه أيضاً قسم منها لسبيل الله، وحفظ الولاء المتساوى والتعبئه المتساويه لأجل الجهاد المستقبل، وكلاهما من سبيل الله.

لا يقال: إذا كانت الفلسفه الصحيحه فى تقسيم الأموال هكذا، فلماذا انفض الناس من حول على (عليه السلام).

لأنه يقال: لقد عوّد الخليفان الناس على التفاضل، ومن المعلوم أن الطبقة المستثمره لا تتنازل عن امتيازاتها بمجرد أن التنازل حق.

لا يقال: ألم يكن من الأفضل أن يساير على (عليه السلام) الوضع لثلا ينتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من الحروب والمشاكل.

لأنه يقال:

هذا أولاً: منقوض بالأنبياء (عليهم السلام) وسائر المصلحين، حيث إن اللازم عليهم عدم مسايه الأوضاع الفاسده، وإن كان فى عدم المسايه الأضرار الحاليه.

وثانياً: يقال بأن نمو الحق بطيء، فاللازم غرسه وإن أثمر بعد ألف سنه، لأن الاستقامه وإن كانت بطيئه، أهم من الانتهاز للفرصه وإن أوجب الانحراف، وهذا بحث فلسفى ليس هنا موضع تفصيله.

ثم إن البلاد المتقدمه صناعياً فى محورى (واشنطن \_ مسكو) دائماً تضع الخرائط وتهيؤ الأجواء العلميه والسياسيه والعسكريه وغيرها لأجل تأخير البلاد الأخر من الأقسام الثلاثه، والتي منها ما فى محورى (طنجه جاكرتا) (١).

ص: ٩٩

---

١- جعل الأمر على المحور المذكورين تعبير مالك بن نبي فى كتابه: (السلم فى عالم الاقتصاد).

ومن هذا المحور الأول الذى يوجب تأخر المحور الثانى وغيره ينشأ كثير من المناهج الاستعماريه، سواء فى النواحي السياسيه أو الاجتماعيه أو الثقافيه أو الصناعيه.

كما ينشأ من ذلك كثير من الانقلابات العسكريه، فإذا لم يتمكن المحور الأول من إبقاء البلاد الثانيه متأخره لنمو الرشد فيها، عمل انقلاباً عسكرياً حتى يأتى العسكر الموالى له إلى الحكم مما يطبعه فى إبقاء البلاد متأخره جذرياً، وإن تظاهر الانقلاب بخلاف ذلك.

ص: ١٠٠



(مسألة ١٠): قد يتكلم الإنسان حول مسائل العلم، وقد يتكلم حول الهدف والفائدة من ذلك العلم.

مثلاً- قد يتكلم الإنسان حول مسائل النحو، مثل الفاعل مرفوع، والحال منصوب، وحروف الجر تجر الاسم، وقد يتكلم حول الفائدة من مسائل علم النحو: حفظ اللسان عن الخطأ في المقال.

وكذلك قد يتكلم الإنسان حول مسائل الطب، مثل أن المرض الفلاني له علامه كذا، وعلاج كذا، وأنه إذا بقي ولم يعالج أورث الفساد الغذائي في البدن، وقد يتكلم حول أنه إذا صح الجسم والعقل ماذا يكون الواجب على الإنسان، وما هو حقوقه، وماذا يلزم أن يعمل حتى يكون عضواً نافعاً في الاجتماع، أي ما هو الهدف من الإنسان الصحيح الجسم.

وكذلك الاقتصاد ينقسم:

١: إلى مسائل: أمثال أنه كيف يمكن توليد البضائع بثمان أقل وسرعه أكثر وجوده أحسن. وبذلك يعرف الإنسان الناحية الاقتصادية، وأنه كيف يمكن ترفيع المستوى الاقتصادي في اجتماع متأخر، وكيف يمكن للاجتماع الاستفادة من كل القدرات والطاقات المعطلة في المجتمع، سواء القدرات الإنسانية أو الطاقات الكامنة في الأرض والماء والغابات وغير ذلك.

٢: وإلى أهداف، أمثال أنه إذا ارتفع الاقتصاد في مجتمع ما، فما هو الهدف من هذا الترفيع، وأنه أي تأثير لهذا الترفيع في الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية والدينية، وأنه أي أضرار تنجم عن هذا الترفيع، وكيف يمكن علاج تلك الأضرار.

مثلاً- نقول: إنه إذا ارتفع مستوى المجتمع من حيث الاقتصاد، لزم ذلك رفاه طبقه كبيره من المجتمع بالنسبه إلى المسكن والمأكل والمشرب والملبس ووسائل السفر وكذا وكذا، لكن ذلك يوجب انحطاط الأخلاق وتردى وضع الديانه، لأن الإنسان ليطغى \* أن رآه

استغنى} (١١))، ولأن المترفين من طبيعتهم الكفر والجحود والانغماس في الملذات، ولأنه تأخذ الطبقة المستثمرة في استعمار سائر الطبقات واستثمارها، مما يوجب اختلال التوازن في الاجتماع.

ولذا ذم الله سبحانه أن يكون المال دوله بين الأغنياء (٢))، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {الفقر فخرى} (٣)).

وذم الله المترفين، حيث قال سبحانه: {وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ} (٤)).

وقال في آيه أخرى: {وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّهٖ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ} (٥)).

إلى غيرها من الآيات الدامه للمترفين.

والاستعمار العالمي في هذا اليوم ليس إلا نتيجة للاقتصاد الرفيع الذي حصل عليه الغرب والشرق.

### ((الإسلام والغنى))

لكن لا يخفى أن الإسلام لا يذم الغنى بما هو غنى، بل قد تقدم في جملة من الروايات مدح الغنى، وإنما يذم الإسلام عوارض الغنى الذي يتلى به الإنسان الغنى غالباً، وفرق بين ذم أصل الشيء وذم الشيء الذي يوجب فساداً.

ولذا يذم الإسلام الفقر في حال أنه يذم الغنى أيضاً، فقد ورد: {الفقر سواد الوجه في الدارين} (٦))، وأنه لو كان الفقر مجسماً لقتله، وكاد الفقر أن يكون كفراً (٧))،

ص: ١٠٢

١- سورة العلق: الآية ٦.

٢- سورة الحشر: الآية ٧.

٣- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٤- سورة السبأ: الآية ٣٤.

٥- سورة الزخرف: الآية ٢٣.

٦- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٧- الكافي: ج ٢ ص ٣٠٧.

وكذلك ورد ذم بعض العلماء {كمثل الكلب} (١) و {كمثل الحمار} (٢)، وأنهم يحسدون، وما إلى ذلك.

وكذلك ورد ذم الشهره والرئاسه، وأنه ملعون من همّ بها.

والمراد بالكل المنع عن اللوازم الغالبه للغنى والعلم والشهره، و {الفقر فخرى} (٣) يراد به لزوم كون القائد فقيراً لثلاثه يتبيغ بالفقره (٤) كما قاله على (عليه السلام)، فهو مطلوب في القائد ثانويّاً لا طلباً أولياً، وقد ذكرنا جانباً من ذلك في كتاب (الأخلاق الإسلاميه) وغيره.

وعلى هذا فالغنى يجب أن يكون بدون آفته، كما أن اللازم أن يكون العلم والرئاسه بدون آفتهم، وعلى الغنى والعالم والرئيس أن يواظبوا أن لا ينهاروا ويسقطوا في حمأه آفه هذه الأمور، حيث يسبب ذلك ذهاب دنياهم وآخرتهم.

وعلى أى حال، فالاقتصاد ينقسم إلى مسائل، وإلى أهداف، والأهداف وإن كانت تذكر غالباً في نفس العلوم، إلا أنها خارجه عن صلب المسائل.

واللازم على المجتمع الذى يعيش فى حاله اقتصاديه منحطه أن تسعى لترفيه مستوى اقتصادها، وذلك كما أن اللازم على الأمه التى ارتفع مستوى اقتصادها أن تهتم لرفع أضرار الاقتصاد المرتفع.

كما أن اللازم على الجاهل أن يتعلم، فإذا أصبح عالماً عليه أن يهتم لثلاثه يتردى فى آفات العلم كالحسد والكبرياء وأكل أموال الناس بالباطل، والصد عن سبيل الله تحت ستار العلم، كما قال سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله} (٥).

ص: ١٠٣

١- سورة الأعراف: ١٧٦.

٢- سورة الجمعة: ٥.

٣- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٤- انظر نهج البلاغه: الخطب ٢٠٩.

٥- سورة التوبه: ٣٤.

## ((تنافيان سببا بؤس البشر))

(مسأله ١١): لقد حدث تنافيان فى الاقتصاد فى هذا اليوم، ولذا فالبشر مع كل ما أحرز من التقدم الهائل الذى لم يسبق له مثيل حسب التاريخ المدون، حتى إن معملاً للنسيج فى بعض البلاد يدار بواسطة مائتى عامل مما إذا لم يكن ذلك المعمل، وكان النسيج باليد كان مثل إنتاج ذلك المعمل بحاجه إلى مائتى مليون عامل حسب بعض الإحصاءات، لا يستطيع توفير الرفاه لنفسه، حتى إن ألف مليون إنسان يعيشون جائعين من زمان ولادتهم إلى حين موتهم حسب بعض الإحصاءات، وما دام لم يرفع التنافيان يسير البشر من السوء إلى الأسوأ، والتنافيان هما:

الأول: التنافى بين بلد وآخر فى الإمكانيات الطبيعیه والفنيه والعلميه.

والثانى: التنافى بين الأمور الماديه والأمر المعنويه.

((التنافى فى الثروات))

أما التنافى الأول: فهو أن بعض البلاد تنعم من المواهب الإلهيه الطبيعیه ما لا- تنعم بها بلدان آخر، كالبهار التى هى محل الأسماك والتجاره البحریه، والغابات والأرضى الخصبه والمعادن وما أشبه ذلك، وبعض البلاد الآخر لا تنعم بشيء من ذلك.

وهذه الإمكانيات الطبيعیه تجعل البلاد الغنيه طاغيه بالطبع، فقد قال سبحانه: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ \* أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى} (١)، بينما الله سبحانه لم يقسم الثروات فى الطبيعیه إلا- لأن يكون ذلك من أسباب التعاون، حيث يكون كل محتاجاً إلى الآخر مما يسبب أن يتعاون هذا مع ذاك وذاك مع هذا، فبدل الإنسان الظالم ما هو سبب التعاون إلى ما هو سبب لصدده، كما قال سبحانه: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا} (٢).

ص: ١٠٤

١- سورره العلق: الآيه ٧٦.

٢- سورره إبراهيم: الآيه ٢٨.

ثم أضاف الإنسان الظالم على ذلك أن جعل لبلاد الله وأراضيه حدوداً منع من يشاء عن الخروج ومن يشاء عن الدخول في حدود جغرافيه مخترعه، مما زاد الأمر إعضالاً حيث وصل دخل الفرد الأمريكى مثلاً تسعين ضعفاً من دخل الفرد الهندى، ووصل دخل فرد من الأمة العربيه إلى ما يقارب خمسه عشر ديناراً فى السنه، بينما دخل فرد آخر من نفس الأمة العربيه يصل إلى زهاء ألف وخمسمائه دينار، أى مائه ضعف، ولولم تكن الحدود المصطنعه لم يكن هذا التفاوت الفاحش.

ثم أضاف الإنسان الظلوم الجهول الذى خان فى الأمانه، فظلم نفسه وغيره بجهله، ما تمتع به من مواهب العلم وسيله للاستعمار، فقد تقدمت بلاد علماء وتأخرت بلاد، فالإنسان الذى تقدم علمه بدل أن يجعل علمه وسيله لإسعاد العباد وإنقاذ البلاد، جعل علمه وسيله لكيفيه استعباد البشر وتأخيرهم، وجعل بلاد الآخرين خراباً وصحاريهم ياباً، مما أضاف إلى الهوه الطبيعيه الناجمه عن اختلاف مواضع ثروات الطبيعه هوه علمه أيضاً.

ولذا ترى بلاد الغرب والشرق تصعد إلى القمر وتسبح فى اللبن لنعومه بدنهما، وبلاد من آسيا وأفريقيا وهم أكثرثيه البشر لا تصنع حتى الأبر، ولا تجد حتى اللبن الذى يمسك به رمق أطفاله فيموتون جوعاً زرافات زرافات.

والهوه تزداد يوماً بعد يوم بُعداً، لأن البلاد القويه تجعل نفسها أقوى علماً وثروه، والبلاد الضعيفه تزداد ضعفاً بسبب البلاد القويه، وهذه الهوه التى صنعها البشر بيده، وخلافاً لأحكام الله سبحانه خالق البشر وواهب الثروه والعلم، صارت سبب ضرر كلاكسى البشر، المستكبرين والمستضعفين.

أما المستكبرون، فلأن الهوه لم تعد إليهم إلا بالاحتقار والازدراء والنقمه

والبلاء، ولذا ترى سقوط الإمبراطوريات الواحده تلو الأخرى.

وفى هذا القرن فقط سقطت إمبراطوريه بريطانيا والعثمانيين وهولندا والفرنسيين، وقد أخذت إمبراطوريه روسيا وإمريكا تترنح للسقوط، كما سقطت إمبراطوريه روسيا القيصرية من ذى قبل، فإن الله للظالم بالمرصاد، وما فعله الإنسان من خير وشر يرى بنفسه أو بأعقابه جزاءه الطبيعي فى الدنيا قبل الآخرة، إذ العمل نواه سيجنى الإنسان نفسه أو ولده ثمرتها، و(لا يجتنى الجانى من الشوك العنب، وإنه يجنى من النخل الرطب).

وأما المستضعفون، فهم أيضاً جنوا عاقبه عملهم، إذ اللازم على الإنسان أن يرفع الظلم عن نفسه، وإلا كان شريكاً للظالم، وقد قال على (عليه السلام): {لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً} (١).

وقبل ذلك قال القرآن الحكيم: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} (٢).

وبهذه النفسيه المتقبله للظلم سقطوا فى مضمار الحياه، فصاروا أذلاء خاسئين للمستكبرين، فتأخرت بلادهم مالا وعلما وصاروا عبيداً للمستكبرين، بل أسوأ من العبيد، لأنهم فقدوا حريه الساده، ولم ينالوا قسط العبيد من المال والمسكن وأسباب الحياه، مما كان العبيد ينالونه تحت ظل الأسياد، ولم ينته الأمر إلى هذا فحسب، بل تعدى الأمر إلى نفس مجتمعى المستكبرين والمستضعفين، فإن الظلم من طبيعته أن يشمل الجميع، كما أن العدل من طبيعته أن يشمل

ص: ١٠٦

١- نهج البلاغه: الكتب ٣١.

٢- سوره النساء: الآيه ٩٧.

الجميع، فانقسم كل مجتمع إلى طبقتين، طبقه مستعليه، وطبقه مسحوقه.

فترى فى روسيا زعيمه الشيوعيه العالميه طبقه الحزب من أرفه الناس، وطبقه العمال والكادحين والفلاحين ومن أليهم من أسوأ الناس حالاً، فإن الأولين يجمعون مع الحريات النسبيه القوه والسلطه والثروه، والآخريين يفقدون حتى شبعه بطنهم، وكسوه جلدهم.

وترى فى إمريكا زعيمه الرأسماليه العالميه، أكواخاً إلى جانب من يملك المليارات، وذلك لأن الإنسان إذا تعلم أن يظلم لم يفرق عنده بين القريب والغريب، ولذا ورد: {من أعان ظالماً سلطه الله عليه} (١).

كما أن الإنسان إذا تعلم أن يعدل عدل بين أصدقائه وأعدائه، وقد قال سبحانه: {ولا يجرمنكم شنآن قوم أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى} (٢).

وقال فى آيه أخرى: {ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صيدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان} (٣).

هذا كله بيان لطرف من التنافى الأول.

### **((التنافى بين الماديات والمعنويات))**

وأما التنافى الثانى: الذى هو التنافى بين الماديات والمعنويات فيبانه: إن الحالات الاجتماعيه والسياسه والاقتصاديه وغيرها كلها تبنى على الأسس النفسيه للأمه، فإذا لم يكن انسجام بين الأسس النفسيه وبين تلك الأمور، صارت الأمه بين التذبذب والتأرجح، مما يسبب انهدام الاجتماع والسياسه والاقتصاد غيرها من جانب، وعدم الارتياح والقلق والاضطرابات النفسيه من جانب آخر،

ص: ١٠٧

١- ثواب الأعمال: ص ٥٩٧ ح ١٢٤٣.

٢- سوره المائده: الآيه ٨.

٣- سوره المائده: الآيه ٢.

مثلاً- إذا كانت سياسته دكتاتوريه، والأسس النفسيه للأممه فى الحكم ميينه على الشورى، وقع الاصطدام بين السلطه وبين الاجتماع مما يوجب عناء كليهما.

وكذلك إذا كان الاجتماع أو الاقتصاد قد خططا على غير الحاله النفسيه للأممه، ولذا نجد تخطيطاً للاقتصاد سليماً وبناءً فى اجتماع متيناً، بينما نفس التخطيط نجده منحرفاً وهادماً فى اجتماع آخر.

وقد تقدم أن الدكتور شاخات الألمانى خطط تخطيطاً اقتصادياً لألمانيا فنجح أكبر نجاح، بينما نفس دكتور شاخات خطط لإندونيسيا نفس التخطيط ففشل أكبر فشل، مع أن إندونيسيا من أخصب بلاد الله أرضاً، ومن البلاد المتقدمه فى الأيدى العامله، ولم يكن سبب فشل التخطيط هنا إلا الحاله النفسيه فى إندونيسيا المختلفه عن الحاله النفسيه فى الاجتماع الألمانى.

### **((تأخر المسلمين اقتصادياً))**

نحن المسلمين إنما تأخرنا فى الاقتصاد هذا التأخر الذريع، لأن التخطيطات التى خططت لأجل اقتصادنا كانت مخالفه للحاله النفسيه الموجوده عندنا، وحيث وقع التدافع بين الحاله النفسيه وبين الحاله الاقتصاديه المستورده، اضطرب الاقتصاد المستورد حتى تحطم، وبقيت الأممه تترقب من ينقذها اقتصادياً، كما تترقب من ينقذها سياسياً واجتماعياً وغير ذلك، فإن الشيوعيه والاشتراكيه والرأسماليه والتوزيعيه كلها تخالف الأسس الفكرية للأممه فى مسأله الاقتصاد، إذ الأسس الفكرية للاقتصاد الإسلامى مستقاه من الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

ومن الواضح، أن الاقتصاد المبين فى هذه الأربعة غير هذه الأنواع الأربعة من الاقتصاد التى استوردت من الغرب والشرق، وقد ذكرنا فى بعض كتبنا الموجهه، وكما سيأتى تفصيله فى هذا الكتاب، وجه المخالفه بين الاقتصاد الإسلامى الذى بنى على الأسس الفكرية للمسلمين، وبين الأقسام



الأربعة من الاقتصاد المستورد، وإن حاول أناس أن يصبغوا تلك الأقسام بالصيغه الإسلاميه.

ولنضرب مثلاً من الأمثله الكثيره التى تبين كيفيه مخالفه التخطيط الاقتصادى المستورد للأسس الفكرية للمسلمين، فمثلاً يأتى المخطط الاقتصادى إلى بلد غربى رأسمالي قد انهار اقتصاده، فيخطط لأجل ترفيع مستواه وانتشاله من المهوى الذى وصل إليه، فيخطط لأجل تحصيل خمسمائه مليون من أرباح دور البغاء ودور القمار ومعامل الخمر وزرائب تربيته الخنازير وسينمات الأفلام الخليعه والجنسيه، وينشط الاجتماع بكل أفراده وإمكانياته فى توفير الوسائل اللازمه من المحلات والمواد والأيدى العامله لأجل توفير هذه الكميّه من الأرباح.

ويبنى على هذا التخطيط الصحه والثقافه والأمن والمواصلات والزراعه والصناعه وغيرها، وحيث ينجح التخطيط الاقتصادى ينجح ما رتب عليه من التخطيط الصحى للمستشفيات ودور الحضانه، والثقافى للمدارس والمعاهد، إلى غير ذلك.

ثم إن نفس هذا المخطط يأتى ليخطط لبلد إسلامى مشابه لذلك البلد الغربى الذى انهار اقتصاده ليخطط بمثل ذلك التخطيط للتنميه الاقتصاديه، ويخطط بناءً على الربح المتوقع من تخطيطه الاقتصادى تخطيطاً فوقياً لأجل الصحه والثقافه والأمن وغيرها، لكن حيث إن الأمور المذكوره محرمة فى شريعته الإسلام لا- تنشط الأمه فى تطبيق التخطيط الاقتصادى، فلا تفتح دورالبغاء والقمار ولا- معامل الخمر وحقول الخنازير ولا سينمات الخلاعه، وإن فتحت بعض هذه المحلات ورغماً على إرادته الأمه، لا يكون فتحها باندفاع مطلوب فى إنجاح المهمه، ثم لا يكون لها رواد وطلاب ومشترون.

وبذلك لا ينجح التخطيط الاقتصادي، ولا يعطى عُشر الربح المتصور، وبذلك ينهار التخطيط الفوقى المبني على ذلك التخطيط الاقتصادي.

وأحياناً يكون الفشل مضاعفاً، حيث إن الأيدى العاملة والمبالغ المرصوده والإمكانيات المقرره لإنجاح الخطه الاقتصاديه المذكوره تكون قد سحبت عن أعمالها السابقه فجمدت عن ربح تلك الأعمال، بينما لم تنفع فى الارتباط بالتخطيط الجديد فلم تربح لا هناك ولا هنا، وبذلك تكون الخساره مضاعفه.

هذا بينما لو كان المخطط عارفاً بنفسيات الأمه وخلفياتها، لخطط بدلاً عن التخطيط السابق تخطيطاً يلائم خلفيات الأمه، ولكن قد نجح نجاحاً باهراً، مثلاً كان يرصد قسماً لنكاح العزاب وتشغيلهم، إذ الزوجين أكثر اندفاعاً إلى العمل من العزب، فإن الإنسان إذا عرف أن وراءه مسؤوليه نشط للعمل بما لا ينشط مثله العزب الذى يعلم أنه لا مسؤوليه وراءه.

ولذا قال سبحانه: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (١)، فإن ذلك الغنى لا يكون بالسبب الغيبى فحسب، بل له أسباب نفسه واجتماعيه أيضاً.

ويرصد قسماً آخر للمضاربه، وقسماً لمعامل عصير الفواكه، وقسماً لحقول الدواجن، كالأغنام والأبقار والدجاجه، وقسماً للسينمات العلميه، والمشاريع الزراعيه وما أشبه.

فإن الأمه حيث ترى حيله ذلك تقبل بكلها على إنجاح الخطه، بما قد يكون أكبر من نجاح الخطه السابقه فى بلد غربى غير مسلم، وذلك لأن اندفاع المسلم إلى العمل ورؤيته إياه مثوبه وقربه، فقد ورد الحديث: {الكاد

ص: ١١٠

على عياله كالمجاهد في سبيل الله {[\(١\)](#)}}، يوجب أن يضاف نشاطه مما يأتي بأفضل النتائج.

ص: ١١١

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

## ((من المشاكل الاقتصادية العالميه))

(مسأله ١٢): لقد حدثت مشكله اقتصاديه كبرى فى العالم المعاصر، وهى: أن ثروات العالم انحصرت فى أيدي قليله، بينما أكثره البشر تعاني من آلام الفقر وعدم القدره حتى على الحاجات الأوليه.

وحسب بعض الإحصاءات الأخيره: أكثر من ألف مليون من البشر يكون دخلها السنوى أقل من خمسين دولاراً، وقد صار أمر الاقتصاد على خلاف أوامر الله سبحانه، حيث قال فى كتابه الحكيم: {كى لا يكونَ دُولَه بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} (١)، فالمال صار دوله بين الأغنياء من أهل العالم، وقد تبع ذلك مفاسد جمه، من السرقة، وبيع النفس للذخه فى الرجل والنساء ليسدوا جوعهم، والانتحار والاحتيال والعصابات الساطيه والاختطاف والثورات والحروب والاضطرابات والمظاهرات والاعتصابات وغيرها، مما جعلت العالم ساحه كبيره للانحراف، بالإضافة إلى كثره الأمراض النفسيه والعصبيه وتفشى القلق والأمراض الجسديه التابعه لسوء التغذية وغير ذلك.

هذا من جانب الفقراء، ثم من جانب القله من الأغنياء الذين استأثروا بالثروه كثرت فيهم أمراض الثروه من الإسراف والتبذير والإفساد، والأمراض الجسديه والنفسيه التابعه للثروه، كالسرطان وضغط الدم وغيرهما، وصنع الأسلحه واستعباد الإنسان، وغير ذلك.

## ((علل واهيه))

وقد بين علماء الغرب والشرق غالباً فى علل حدوث هذه المشاكل كلاً أو بعضاً، أموراً بعيده عن الواقع، فقال بعضهم: إن العله فى الفقر وما نجم عنه من الأعراض والأمراض هى قله موارد الأرض مع كثره البشر، فهو كما إذا كانت عشره أرغفه لخمسين إنساناً، وعليه فالعلاج أن نستنبط موارد جديده فى داخل

ص: ١١٢

الأرض، أو فى الفضاء، مثل أن نزرع البحر، ونستخرج خيرات الأرض أكثر بواسطة الأمور الفيزيائية، أو نتمكن من الوصول إلى الكرات الأخر لنستخرج ما فيها من المعادن والثروات.

وقال آخرون: إن المشكله نشأت من زياده البشر، فاللازم تقليله بأمرين:

الأول: الحروب المبيده لكميات كبيره، حتى يبقى القدر الملائم لمقدار الثروه، مثلاً إذا كانت الأرض تكفى لثلاثه مليارات من البشر كان اللازم إباده مليار ونصف حتى يبقى ما يمكن أن يعيش بسلام، إذ نفوس البشر فى الحال الحاضر زهاء أربعه مليارات ونصف.

الثانى: تحديد النسل بما لا يكون معدل الولادات الجديده أكثر من معدل الأموات.

وقال قوم آخر: ليس لنا أن نهتم لمعاناه كثير من البشر من الجوع والحرمان، وأى وجه لهذا الاهتمام، ثم قال المملحدون من هؤلاء القوم: إن ذلك من غلط الطبيعه التى لا تفهم وجوب الكفءاء بين أفراد البشر وبين موارد الطبيعه، وهل للإنسان أن يهتم بغلط الآخرين.

وقال بعض المؤمنين بالإله من هؤلاء القوم: إنه امتحان، و{الدنيا دار ممر، وليست دار مقر} (١)، فكما أن البشر يعانى من آلاف المشكلات فليعان من المشكله الاقتصاديه أيضاً.

وقد قال سبحانه فى القرآن الحكيم: {وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ} (٢).

وقال: {وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ} (٣).

ص: ١١٣

---

١- راجع نهج البلاغه: الحكم ١٣٣ وفيه: (الدنيا دار ممر لا دار مقر).

٢- سورة الفرقان: الآية ٢٠.

٣- سورة النمل: الآية ٧١.

وجاءت طائفه رابعه لتقول: إن هذا الاختلاف نتيجه طبيعیه لعالم الصناعه، حيث سرعه الحركه والإنتاج، والسرعه توجب أن تكون هناك قله رفيه بيدها وسائل الإنتاج والثروه، لتتمكن من الإنتاج السريع والتقدم العلمى والفنى، ومن المعلوم أن التقدم بحاجه إلى المليارات، ولولم تكن المليارات كيف كانت البشريه تتمكن من الوصول إلى القمر ومن غزو الفضاء، كما أن اللازم أن تكون هناك كثره تصنع المواد الخام ليس لها إلاّ مقدار أن لا يموت، أما الزائد عن القوت القليل حتى لا يعانى أولئك المشاكل فليس ذلك بمهم.

أقول: من الواضح أن هذه الأجوبه لا تنصب فى مصب واحد، فاللازم أن يوجه السؤال هكذا:

هل أن الموارد الموجوده فى عالم اليوم كافيه للبشر الموجود اليوم، وهم أربعة مليارات ونصف، فإذا كان الجواب الكفايه، يأتى سؤال آخر هو: فمن أين حدثت هذه المشكله، وما هو علاجها. وإن كان الجواب عدم الكفايه، يأتى سؤال آخر هو: فما هو العلاج.

ثم نقول: إذا اخترنا الشق الأول \_ وهو أن الموارد كافيه لعدد البشر الموجودين الآن \_ يأتى سؤال ثان، وهو هل أن الموارد تكفى لبشر المستقبل إطلاقاً مهما كثروا، أم لا. تكفى إطلاقاً إلاّ لأربعة مليارات ونصف فقط، أى البشر الحالى، أم أنها تكفى لعدد خاص أكثر من البشر الحالى، مثلاً تكفى لعشر مليارات أو أكثر أو أقل.

أما الجواب عن السؤال الأول: فهو أنه من غير المشكوك فيه أن الموارد الموجوده داخل الأرض تكفى للبشر الحالى، كما يدل على ذلك إحصاء الثروه وإحصاء الأفراد، والمشكله إنما حدثت من الإفراط فى جانب، والتفريط فى جانب، فالثروه والطاقات التى يجب أن توزع وتستخرج صارت على أقسام:

الأول: عدم الاستخراج فى جانب.

الثانى: سوء التوزيع فى جانب ثان.

الثالث: التخريب فى جانب ثالث.

ولنفرض أن هناك ألف دينار من الثروه المستخرجه وغير المستخرجه، والبشر خمسمائه، والألف يكفى لكلهم، لكن نصف الثروه لم تستخرج من جهه القوانين الكابته للحريه وللعمل وللانطلاق، ثم هذه المستخرجه وهى الخمسمائه الباقيه استغل أربعمائه منها مائه إنسان وبقيت المائه لأربعمائه إنسان، فصار للمستغل أضعاف أضعاف الطبقة الضعيفه.

وقد تقدم أن النسبه أبعد، حيث إن الفرد الهندى يأكل فى السنه ثلاث كيلوات من اللحم، بينما الفرد الإنكليزى يأكل ثلاثه وسبعين كيلواً، وأن الفرد الأمريكى يستهلك بمقدار ما يستهلكه تسعون هندياً فى السنه من مختلف الحاجيات، مع وضوح أن هذا هو المعدل، وإلا فألوف الهنود لا يجدون حتى كيلواً واحداً من اللحم فى السنه، بينما ألوف الأمريكيين والإنكليزيين يجدون ألوف الكيلوات ومختلف الحاجيات فى السنه.

وعلى هذا، فسوء التوزيع زاد فى المشكله بعد المشكله الأولى، وهى عدم الاستخراج لبعض الثروه. وقد تقدم أن ثلاثه فقط من المائه من الأراضى القابله للزراعه فى كل البلاد الإسلاميه العربيه هى مزروعه، بينما كان بالإمكان زراعه كل الأراضى، كما رأيت فى تقرير آخر أنه لو زرعت أرض مصر وبحرها بما يكثر الأسماك، لكفت لمائه مليون إنسان يعيشون فى رفاه، بينما الآن لا تكفى موارد مصر لأربعين مليوناً، ومعدل دخل الفرد المصرى فى السنه ثمانون دولاراً أو أقل، وذلك أقل من خمس ما يسد به حاجاته.

أما المشكله الثالثه فهى التخريب، فإن قسماً كبيراً من الثروه تصرف فى التخريب، مثل صنع الأسلحه والإسراف والتبذير والتجمل الفارغ والمباهاه وما

إلى ذلك.

١: وقد أكد الإسلام على العمل واستخراج ما سخره الله للإنسان من كنوز الكون: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} (١١).

٢: كما أكد على عدم كون المال دوله بين الأغنياء.

٣: وهكذا أكد على أنه {لا ضرر ولا ضرار}، وقد بين أنه (أول ما يُسأل العبد يوم القيامة عن ماله مما اكتسبه وفيه أنفقه) (٢٢)، إلى غير ذلك من النصوص المتواتره التي تمنع عن سوء التوزيع والتخريب، وتحث على العمل والاستخراج.

وإذا كان مقتضى التوحيد أن يكون البشر سواءً أمام الإله الواحد، إذ لا شرك حتى يكون بشر تابع لإله أعظم، من بشر تابع لإله أصغر، وكان تشريع ذلك الإله: أن لا ظلم ولا إسراف ولا تخريب ولا ركود، كان اللازم أن تستخرج كل كنوز الأرض، وتوزع توزيعاً عادلاً.

وإمامه الأمة ليست إلا مجعوله لأجل أهداف روحية وجسميه، منها حفظ العدل بين الناس في الأمور الاقتصادية، والتحريض لهم على استخراج ما جعله الله لهم، وهذا بحث مستقل لا يهمننا الآن التكلم حوله.

هذا تمام الكلام بالنسبه إلى السؤال الأول.

ثم يأتي دور الكلام حول السؤال الثاني، وهو أنه أي قدر من البشر في المستقبل تكفيه موارد الأرض، وإذا زاد عدد البشر عن ذلك فماذا يصنع بالزائد.

والجواب: إنه لا ينبغي الإشكال في أن الموارد الممكنه في الأرض محدوده، وأن البشر قابل للنمو بما يزيد عن هذه الموارد، ولنفرض أن الموارد قابله لكفاءه مائه ضعف من البشر الحالي، وواضح أن البشر يتصاعد بالولاده تصاعداً هندسياً لا حسابياً، فمثلاً أربع مليارات في البشر يلد ربع مليار ثم يضاف هذا

ص: ١١٦

١- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٢- راجع بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٦٢ وفيه: عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَمْ تَرَلْ قَدَمًا عَبْدٍ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ، عَنْ عُمْرِهِ فِيْمَ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيْمَ أَبْلَاهُ، وَعَمَّا اكْتَسَبَهُ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيْمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ حُبِّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ).



الربع إلى الأصل بعد إخراج الأموات، وتكون الولاده فى الوجهه الثانيه أكثر من ربع مليار بقدر النسبه، وهى نسبه الواحد إلى الستة عشر، وهكذا.

وعليه فإذا وصل البشر إلى ما لا كفاء للموارد لأكثر من ذلك العدد، كان اللازم التوقف فى الإنتاج البشرى، إذا لم يوجد مورد جديد يستخرجه العلم، ولم يتمكن البشر من الوصول إلى سائر الموارد الكونيه الموجوده فى الفضاء وسائر الكرات.

وبما ذكرناه ظهر عدم تماميه الأجوبه الأربعة المتقدمه التى ذكرت لبيان عله المشكله الاقتصاديه، ولبيان حلولها المطروحه فى الساعه.

أما حساب موارد الأرض وطرق استخراجها، وكيفيه تقسيم الموارد بالعدل، وأنها تكفى لأى قدر من البشر، فلها مدارس خاصه لا يهتم التعرض لتفاصيلها فى البحث الاقتصادى الذى نحن بصدده.

كما أن ملاحظه تصاعد العلم بما يحتاج إليه من المال، ومن الطاقه البشريه حتى لا يوقف سيل البشر المتصاعد عددياً تصاعد العلم، مثلاً تصاعد العلم يحتاج إلى مليار من الدينانير كل سنه، فاللازم أن يخصص هذا المليار لأجل ذلك، وأن لا يسمح بأن يكثر البشر لما يمتص هذا المليار ليتوقف العلم أيضاً، خارجه عن مهمه هذا البحث الاقتصادى.

أما أصل تقديم أى من العلم أو البشر فى مورد التعارض التصاعدى بينهما، فاللازم أن يقال بوجوب تقديم البشر إذا كان موجوداً، لأن كل شىء للبشر، وليس البشر لشىء آخر، ففى الحديث القدسى: {خلقت الاشياء لأجلك، وخلقتك لأجلى}.

وقد أشار إلى ذلك عيسى (عليه السلام) في كلمه منسوبه إليه: {خلق السبت لأجل الإنسان، ولم يخلق الإنسان لأجل السبت}.

وفى حديث: {إن المؤمن أعز من الكعبه}.

إلى غيرها من الآيات والروايات الداله على ذلك.

أما إذا لم يكن البشر الزائد موجوداً؛ كما إذا دار الأمر بين تحديد النسل لبقى مليار لأجل التقدم العلمى، وبين أن يطلق النسل ليستهلك ذلك المليار فيتوقف العلم، فالظاهر أن الأول مقدم على الثانى، فإنه وإن ورد: {تنا كحوا تناسلوا تكثروا} (١)، لكن البشر العالم أفضل عند الله من البشر الجاهل، وقد قال سبحانه: {هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (٢)، فيكون دليل العلم حاكماً على دليل النسل (٣)، والله سبحانه العالم.

ص: ١١٨

١- سورة المنافقون: الآية ٧.

٢- سورة الزمر: الآية ٩.

٣- هذا كله فى فرض التعارض الحقيقى، لا ما يشاهد اليوم من الحث على تحديد النسل فإنه خلاف الإسلام، حيث يريد الحكام الاستبداد بالحكم وسرقه ثروات الشعوب فيدعون قله الإمكانيات ويحثون على تحديد النسل. للتفصيل انظر كتاب (تحديد النسل فكره غريبه) للإمام الشيرازى قدس سره.

(مسأله ١٣): مالكيه الله سبحانه للأشياء مالكيه وسيعه ممتده حقيقه مقلبه قاهره، وتصرفه في الأشياء ناشئه عن احتياجها لا احتياجه تعالى.

أما إنها وسيعه، فلأنها تشمل كل ما في السماوات وما في الأرض، وأما إنها ممتده فلأنها من أول الخلقه إلى حين الإفناء، وأما إنها حقيقه فلأنها حقيقه الملك وعمقه لاسطحه فقط، وأما إنها مقلبه فلأنه تعالى يسحبها من العدم إلى الوجود، ومن الوجود إلى العدم، وأما إنها قاهره فلأنه سبحانه يقلبها كيف يشاء من حال إلى حال، كما يقلب التراب إنساناً والإنسان تراباً.

ومن الواضح، أن الله سبحانه ليس محتاجاً إلى شيء، كما أن تصرفه في الأشياء ليس إلا لأجل تكميلها أو تكميل شيء آخر، وما ورد في الحديث القدسي: (خلقت الأشياء لأجلك، وخلقتك لأجلي)، و(كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف)، يراد بـ (لأجلي) و(أحببت أن أعرف) أن ذلك في سبيل تكميل الإنسان، فالخلق (لأجلي) إنما هو لتكميل الإنسان، وكذلك (أعرف) لأجل تكميل الإنسان.

اما حديث: (لولاك لما خلقت الأفلاك، ولولا علي لما خلقتك، ولولا فاطمه لما خلقتكما)، فعدم الخلق لولا الرسول (صلى الله عليه وآله) ليس بخلاف وإنما لأنه إذا لم يخلق الإنسان الكامل كان دليلاً على عدم كماله سبحانه، إذ المهندس الكامل لا يبني البناء غير الكامل، ولوبناه دل ذلك على عدم كمال البناء، ولولا علي (عليه السلام) لذهب أتعاب الرسول (صلى الله عليه وآله) هدرًا، حيث حرّف منهاجه (عليه السلام) من أتى بعده، ولولا فاطمه (عليها السلام) بأولادها الأئمه (عليهم السلام) كانت بنو

أميه والعباس حرفوا المنهاج الذي أبقاه على (عليه السلام)، وتفصيل هذا الكلام خارج عن محل البحث.

ثم إن كون الخلق لأجل التكميل يظهر من ضميمه {وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون} (١٢) إلى (خلقت الأشياء لأجلك).

أما فناء بعض الأشياء مثل الحيوانات والأوراد، فلأنها قد أدت دورها في تكميل الإنسان جسدياً أو فكرياً.

والتساؤل بأنه لماذا لم يخلق الله الكل كاملاً بدون حاجه إلى التكميل، مع أنه قادر على ذلك.

يجاب عنه: بأن خلق الكامل نوع، وخلق الناقص في صدد التكميل نوع، فإذا لم يخلق الله الثاني كان خلاف كونه فياضاً كريماً مطلقاً.

أما إنه خلق الأول في الملائكة ونحوها، أو في غيرها، أو أن في خلق الكامل محذوراً، فمما لم نصل إليه حتى نكتشف حقيقة الجواب، فإن عدم وصول العقل إلى شيء غير وصوله إلى بطلانه.

مثلاً إنا ندرك عدم إمكان أن يكون شيء واحداً وثلاثة، لكننا لا ندرك حقيقة الروح مثلاً، والأول دليل الاستحالة، بينما الثاني دليل الجهل وقصور المعرفة، وقد سبق الإلماع إلى ذلك، وهذا أيضاً بحث خارج عن مقصد الاقتصاد.

وإذ قد تقدمت المزايا الستة في مالكيه الله سبحانه، ولعل هناك مزايا آخر تظهر بالتأمل، أو هي فوق عقولنا، نقول:

### **((مالكيه الإنسان ثانويه وعرضيه))**

الإنسان فاقد لكل هذه المزايا، فمالكيه الإنسان ليست وسيعه، ولا ممتده، ولا حقيقه، بل إضافيه وهي بمجرد النسبه المسبوقه بالعدم الملحوقه به، ولذا فالدار لا تكون لزيد ثم تكون له ثم تخرج عن ملكه،

ص: ١٢٠

وهكذا، ولا مقلبيه المالكيه الإنسان، ولا قاهريه إلا بمقدار محدود جعلها الله له، مثل كونه يقدر من جعل الحنطه طحيناً أو التراب آجرأ، كما أن الإنسان يكمل نفسه بالتصرف، فإن تصرفه في الأشياء إما لأجل تكميل جسده وسد حاجاته، وإما لأجل تكميل عواطفه وأحاسيسه، فإن من يعطى المال للفقير وحتى إذا لم يعتقد بالله ولم يرج ثوابه، كان عطاؤه نابغاً من تلهفه النفسى الذى لا يخمد إلا- بالإعطاء، فهو يتصرف أى تصرف إما لجلب لذه أو دفع ألم، إذا لم نقل بأن كل تصرف الإنسان دفع ألم، وليس هناك لذه إطلاقاً، بل ألم ودفع ألم، كما ذهب إليه بعض الفلاسفه.

ثم إن مالكيه الإنسان فى طول مالكيه الله تعالى، ومن الممكن أن يكون هناك مالك آخر غير الإنسان، لأن الملك أمر إضافي، ولا بأس بتعدد الإضافات، كالعبد المالك لمال نفسه ثم يملكه السيد فى طوله، ثم يملكه الله سبحانه، وكما ورد (أنت ومالك لأبيك)(١)، وفى زياره الإمام الحسين (عليه السلام): (عبدك وابن عبدك وابن أمتك المقر بالرق)(٢)، فكما أنه يمكن أن يكون زيد أباً لعمرو ولبكر ولخالد عرضاً، وأن يكون زيد ولداً لعمرو، وولد ولد بكر، كذلك يمكن أن يكون ملك لعهده أناس طولاً أو عرضاً.

ومعنى (طولاً) أن يكون للسابق أحقيه التصرف، ومعنى (عرضاً) أن يكون لكل منهما حق التصرف مع غيره، بأن يكون أيهما تصرف أولاً نفذ تصرفه، فيكون تصرف أولهما نافذاً، كما إذا وكل الإنسان عده أشخاص بالاستقلال فى بيع ماله، فإن تصرف أولهم نافذ، وكما إذا وكلت الفتاه عده رجال بأن يعقدوها، فإن تصرف أولهم نافذ، إلى غير ذلك، فإن

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥.

٢- بحار الأنوار: ج ٩٨ ص ١٩٩ ب ١٨.

الإضافه باعتبار كونها خفيف المؤونه تجتمع وتجامع الحقيقه، أى الملك الحقيقى الذى هو الله سبحانه.

أما بالنسبه إلى المالكيه الحقيقه، فإنها لا- يمكن جمعها مع مالكيه حقيقه أخرى، لا (طولاً) لأنه تحصيل حاصل بالنسبه إلى المالكيه الثانيه، ولا (عرضاً) لأنه خلف، لاستلزام تأثير علتين مستقلتين فى معلول واحد، وقد ثبت فى المعقول استحالته.

ص: ١٢٢

(مسأله ١٤): إن الله فوض الملكيه المحدوده للإنسان لكل شىء حتى للإنسان (العبيد والإماء) فى حدوده الإسلامى المقرره.

**((الإسلام وقانون الرق))**

وقد يزعم بعض الناس أن الإسلام لم يقرر الرق، أو قرره مرحلياً لمده محدوده حتى يلغى تلقائياً، وذلك لاستحاله أن يقرر الإسلام الشىء المخالف للعقل، أو لأن الإسلام دين التحرير والتحرر، فكيف يرضى بنظام هو فى قمه الضد للتحرير والتحرر، أو لبعض النصوص الخاصه، أمثال: {شَرُّ النَّاسِ مِنْ بَاعِ النَّاسِ} (١)، وقوله (عليه السلام): {لَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ حُرّاً} (٢).

وقد ذهب إلى هذا الرأى حسب اطلاعى، بعض الفئات الإسلاميه المعاصره، حيث أرادوا تبرئه الإسلام عن النقائص والإشكالات التى أوردها على الإسلام الغربيون، مثل: تعدد الزوجات، وكونه دين السيف، وغير ذلك، فاضطروا إلى إنكار أصل تقرير الإسلام للرق، وتبعهم كتاب آخرون.

مع أنه يرد على ذلك أنه لو أراد الإسلام إلغاءه لصرح بذلك فى آيه أو روايه، بينما ترى النصوص القرآنيه والأحاديث الوارده عن النبى والأئمه (عليهم الصلاه والسلام) وسيرتهم بأنفسهم كلها تدل على تقريرهم للرق.

قال سبحانه: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ} (٣).

وقال: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ} (٤).

وقال: {فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} (٥).

ص: ١٢٣

١- الكافى: ج ٥ ص ١١٤.

٢- نهج البلاغه: الكتب ٣١.

٣- سوره النمل: الآيه ٧٥.

٤- سوره النور: الآيه ٣٢.

٥- سوره النساء: الآيه ٢٥.

وقال: {فَكَاتِبُوهُمْ أَنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا} (١)، إلى غير ذلك.

أما الروايات والسيره فهي تصعب على الإحصاء.

والقول بأن الإسلام لم يرد إضافه مشكله على مشاكله الكثيره، بتحطيم الأسس الاقتصاديه لذلك اليوم والتي بنيت على أمور أحدها الرق، من باب قاعده الضرورات، غير تام.

إذ الإسلام كان شجاعاً في تحطيم كل الأسس الجاهليه، فهل كان الرق أعظم من كل ذلك، وقد قال القرآن الحكيم: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (٢).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله): {ما شئء يقربكم من الجنه ويبعدكم عن النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شئء يقربكم من النار ويبعدكم عن الجنه إلا وقد نهيتكم عنه} (٣).

ورود: {حلال محمد (صلى الله عليه وآله) حلال إلى يوم القيامه، وحرام محمد (صلى الله عليه وآله) حرام إلى يوم القيامه} (٤).

أما (شر الناس من باع الناس) فهو بيان كراهه النخاسه، كما كره عمل الجزار والحناط وبائع الأكفان وبيع الصرف وغيرها، لأن النخاس غالباً يكون ظالماً مستهتراً، وربما ينتهى به الأمر إلى اللواط بالغلمان وما أشبه ذلك، والجزاره تورث قساوه القلب، والحناط يحتكر، وبائع الأكفان يرجو موت الناس، والصراف يرابى، إلى غير ذلك.

وقوله (عليه السلام): (قد جعلك الله) (٥) خطاب للأحرار، فلا دلالة له على أنه لاعبيد في الإسلام.

والإسلام دين التحرير

ص: ١٢٤

١- سورة النور: الآيه ٣٣.

٢- سورة المائده: الآيه ٣.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧.

٤- الكافي: ج ١ ص ٥٨ ح ١١.

٥- نهج البلاغه: الكتب ٤١.



والتحرر بلا إشكال، وقد قال سبحانه: {وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ} (١)، لكن لا يلزم ذلك أن لا يكون نظام العبيد في الإسلام لمصلحه أهم.

والحاصل: إن الكتاب والسنة والإجماع، بل والعقل \_ كما سيأتى \_ كلها تدل على نظام العبيد فى إطاره الإسلامى، ولو صح التشبث ببعض الحكم والاستحسانات لتقرير الحكم تحطم الفقه كله.

فالذكر كاف عن الصلاة!، لأنه قال سبحانه: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي} (٢).

والتقوى كاف عن الصيام!، لقوله سبحانه: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} (٣).

والخمس يجب أن يكون نصفاً!، لحاجات الدوله الكثيره فى الزمان الحاضر.

والحج يصح أن يكون حتى فى كربلاء، لقوله سبحانه: {جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرَبَاءِ أَيْتَ الْحَرَامِ قِيَامًا لِلنَّاسِ} (٤)، فإذا صار ضريح الإمام الحسين (عليه السلام) قياماً للناس كفى عن الحج!

والسفر الموجب للقصر يلزم أن يكون ألوف الفراسخ، لأن الطائره تطير بقدر ذلك فى بياض يوم.

والإسلام دين قومى، لقوله سبحانه: {وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ} (٥).

إلى غيرها وغيرها، فهل يصح كل ذلك؟

ثم كيف لم يفهم فقهاء الإسلام هذا الحكم، أى عدم الرق، إلى أن جاء

ص: ١٢٥

١- سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

٢- سورة طه: الآية ١٤.

٣- سورة البقره: الآية ١٨٣.

٤- سورة المائده: الآية ٩٧.

٥- سورة المائده: الآية ٩٧.

(لنقولن) (١١) فألغى الرق، بعد ذلك بمدّه مديده فهمه بعض الكتاب الاسلاميين بسبب استحسان عقلى غير سليم، و(لنقولن) إنما ألغى الرق الذى كان عندهم، وهو استيلاء إنسان على إنسان آخر بالقدره وبدون أى مبرر، وليس كذلك الرق فى السلام.

فإن الإسلام إذا حارب دفاعاً أو هجوماً لأجل إنقاذ الناس من الخرافه \_ والخرافه فى العقيدته بطبيعته الحال تنتهى إلى الظلم، إذ العمل ينبع من العقيدته، فإذا كانت العقيدته منحرفه كان العمل منحرفاً تلقائياً \_ أو من الظلم، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ (٢٢)، حيث أوجب القتال لأجل سبيل الله ولأجل المستضعفين، لتخليصهم من براثن المستكبرين، وحصل على أسرى تخير الحاكم الإسلامى أن يفعل بهم أحد أمور خمس حسب المصلحه، مع وضوح أن الحاكم لا يكون إلا فقيهاً عادلاً جاء إلى الحكم حسب رأى أكثرية الأمة:

الأول: أن يقتل المجرم المتآمر منهم.

الثانى: أن يسجن من يرى سجنه صلاحاً.

الثالث: أن يأخذ الفداء ويطلق سراحه، سواء كان الفداء مالاً أو عملاً.

الرابع: أن يمن عليه ويطلق سراحه مجاناً.

الخامس: أن يستعبده.

فمن لا حول له ولا طول ولا إمكانيه له منّ عليه وأطلقه مجاناً، ومن له إمكانيه ولا يخشى منه أخذ منه الفداء، ومن يخشى منه بقدر سجن حتى إذا استتب الأمر وذهب الخوف من تأمره أطلق سراحه بعد مده من السجن، ومن كان متآمراً لا يصلح بقاؤه بأية صورته قتل، ومن لا يكون

ص: ١٢٤

١- أبراهام لينكون Listeni/ ... e ... br ə hæm ... l ...ŋ k ə n / (بالإنجليزية: Abraham Lincoln ) (من ١٢ فبراير ١٨٠٩م - ١٥ أبريل ١٨٦٥م) كان الرئيس السادس عشر للولايات المتحده الأمريكيه فى الفتره ما بين ١٨٦١م إلى ١٨٦٥م. أعاد الولايات التى انفصلت عن الاتحاد بقوه السلاح، وتمكن من القضاء على الحرب الأهليه الأمريكيه. وفى سبتمبر ١٨٦٢م، أطلق لنكون إعلان تحرير العبيد.

٢- سورة النساء: الآيه ٧٥.

من تلك الطوائف ويخشى تأمره إذا أطلق سراحه، مما يصلحه إذا كان تحت نظر إنسان، أعطى للمسلمين ليكونوا مشرفين على نشاطاته، وفي عين الحال يكون مطلق السراح في البيع والشراء والعمل، ويكون بذلك مستعبداً، وقد ندب الإسلام إلى تحريره بشكل من الأشكال إذا عرف منه الخير، قال سبحانه: {فَكَأَيُّهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا} (١)، فإذا علم منه الخير أطلق سراحه تحريراً أو مكاتبه.

وهنا تساؤل: هو أنه إذا لم يكن الاستعباد، فماذا يفعل بالقسم الخامس، وأنه هل الاستعباد أشد أو القتل والسجن أبداً، وإذا كان الآخران أشد، فلماذا يسمح القانون الغربي بهما ولا يسمح بالاستعباد.

إذ توزيع أسرى الحرب تحت أنظار السادة يوجب الأمن من تواطئهم، فلا يقتلون حتى يوصف الإسلام بالقسوة، ولا يسجنون حتى يرهق كاهل الدولة بإداره السجن والمال الذي يصرف على السجناء، ثم إنهم يجعلون من السجن مدرسه لتواطئهم وإلى متى السجن، ثم السجن يكون قد منعهم عن العمل البناء، ولا مال للأسراء حتى توخذ منهم الفديه في قبال إطلاقهم، أو ليس ذلك صلاحاً، ولا- يصلح إطلاقهم مجاناً ومنأً لخوف تواطئهم وتأمرهم، فلا يكون إلا الاستعباد، حيث مدرسه دور الأسياد الموجبه لغسل أدمغتهم، والمطلقة للشىء الكثير من حرياتهم، ولذا فالقانون الذى لا يشمل على مثل ذلك، فهو قانون ناقص يجب تكميله.

((أستله فى موضوع الرق))

وهنا أستله:

الأول: كيف قرر الإسلام اشتراء عبيد الكفار، مع أنهم لم يكنوا أسرى حرب بالشرائط الصحيحه للأسر والحرب؟.

ص: ١٢٧

١- سورة النور: الآيه ٣٣.

الثاني: إذا كان الاستعباد للآباء حقاً، فلماذا يستعبد أبناؤهم وهم لا ذنب لهم؟

الثالث: ولماذا قرر الإسلام أحكاماً خاصاً للعبيد، غير الأحكام المقرر للسادة؟.

### ((قانون الإلزام))

أما السؤال الأول: فالجواب عنه أن الإسلام لاحظ المصلحة في جعل قانون يقول: (ألزموهم بما التزموا به) (١)، وذلك لعدم عزل المسلمين عن العالم، مما يسبب تمكنهم من التغلغل في العالم، إذ لو قال الإسلام: إن التعامل بين المسلمين وغير المسلمين لا يكون إلا على أساس الإسلام، فمن الطبيعي أن غير المسلمين لا ينصاعون إلى هذا الأمر، وتكون النتيجة ابتعاد المسلمين عن العالم، وابتعاد العالم عن المسلمين، وذلك يسبب عدم تعرف العالم على مناهج المسلمين، وعدم تمكن المسلمين من الاختلاط بالعالم حتى يتمكنوا من هدايتهم إلى سواء السبيل.

وهذه المصلحة فوق مصلحة التمسك بجزئيات الأحكام، ولذا نرى أن الكافر إذا طلق زوجته طلاقاً باطلاً عندنا، صح لنا زواجها، بينما لا يصح لنا زواج المرأة المسلمة إذا طلقت طلاقاً باطلاً، وأن الكافر إذا باع خمراً أو خنزيراً أو محرماً آخر أو أخذ مالا بالربا أو الاحتكار أو ما أشبهه، صح التعامل معه وأخذ ذلك المال منه، بينما لا يصح لنا التعامل مع المسلم إذا حصل المال من تلك الطرق، وكذلك في سائر معاملاتهم إلا ما خرج بنص أو إجماع.

وفي المقام حيث إن قانون الكفار يبيح لهم الاسترقاق بالكيفية غير الصحيحة عندنا، يصح لنا الاشتراء منهم بقانون (ألزموهم بما التزموا به)، وهذا هو سر اشترائنا لعبيد المخالفين، وإن كان الذي حارب هارون أو المأمون ممن لا يصح عندنا حربه ولا استرقاقه لأنه غاصب، لأن قانون

ص: ١٢٨

(ألموهم) يشمل المخالف والمنافق والكافر، وقد اشترى الرسول (صلى الله عليه وآله) العبيد من الكفار، كما اشترى الأئمة (عليهم السلام) العبيد من المخالفين، وقد طبق الرسول (صلى الله عليه وآله) كل الأحكام الخمسة المتقدمة، فقتل بعض الأسرى، وسجن بعضاً، وأطلق بعضاً، وأخذ الفدية من بعض، كما قرر قانون الاستعباد الإسلامى، ونزلت فيه آيات وروايات.

### ((عقوبه المجرم وتأثيره على الأبناء))

وأما السؤال الثانى، فالجواب عنه: إن الأبناء لا ذنب لهم، وإنما هناك أمران:

الأول: إن مصلحة الاجتماع يقضى عقوبه المجرم، وإن تعدى إلى البرىء، وذلك تقديماً لمصلحة الاجتماع على مصلحة الفرد، ولذلك إذا فعل إنسان ما يستحق القتل قتل، وإن كانت زوجته الشابه تبقى أرمله، وأولاده يبقون أيتاماً، وأبواه تبيض أعينهما من الحزن لفقدتهما وحيدهما مثلاً.

إنه لا- شك أن هؤلاء لا- ذنب لهم، لكن ترك المذنب لأجل ملاحظه هؤلاء، إساءه إلى الاجتماع الذى هو أولى بالرعايه من رعايه هؤلاء.

ثم من معلوم أن الإنسان يتجنب موقع الخطر المتوجه إلى نفسه أو ماله أو ذويه، وعلم الكافر بأن محاربه الإسلام قد ينتهى إلى استرقاق أولاده يجعله يفكر كثيراً فى الإقدام فى الحرب، فهذا أسلوب ضغط على الكافر ليتجنب المحاربه، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (١٢٢) حكم طبيعى إذا لم يتعارض مع المصلحة الأهم، ولذا تتحمل العاقله عمد الصبى وخطأ الكبير، ويتحمل الأقرباء وزر الذى يقتل، فإنهم يحزنون له وكما فى المثال المتقدم، ويتحمل ولد الزنا وزر أبويه فى عدم صحه إمامته ومرجعيته وقضائه، إلى غير ذلك.

أما فى الأمور التكوينية فهى كثيره، ولذا يتحمل الإنسان حين كونه نطفه ما يترتب على انحراف

ص: ١٢٩

أبويه بسبب الخمر ونحوها، ويتحمل ما أصابه في بطن أمه من جهه عمل عملته الأم أورث شلله أو عماه أو ما أشبه مما هو واضح.

ومن الواضح أن الأحكام الأوليه هي على سبيل القاعده، لا على سبيل الحصر، فإذا زاحمها أمر أهم قدم الأهم، ولذا يقتل المسلم الذي تترس به الكفار مع أنه غير مذنب، ولتفصيل الكلام محل آخر.

الثاني: إن استرقاق الأبناء وقايه، إذ الغالب أن أولاد المحاربين ينمون محاربين متواطئين متآمرين، سواء في الأخيار أو في الأشرار، كما دل على ذلك التاريخ القريب والبعيد، وتاريخ الأخيار والأشرار، ومن المعلوم أن حفظ الأبناء تحت رعايه الأسياذ مراعاه لعدم تأمرهم إذا كبروا وقايه، يراها العقل مقدمه على إطلاق سراحهم مما يوجب المشاكل الأكثر للدوله والأمه.

### **((بين الواجبات والحقوق))**

وأما السؤال الثالث، فالجواب عنه: إن الأحكام الخاصه للعبيد بملاحظه أن الإسلام جعل الواجبات في قبال الحقوق، فجعل على الإنسان الواجب بقدر ما طلب منه الحق.

كما نرى أن الإسلام حيث جعل نفقه المرأه على الأب والوالد والزوج، جعل لها نصف الإرث، وحيث قرر الله سبحانه الحمل والولاده والرضاع على المرأه، جعل في قبال ذلك سقوط الصلاه والصيام عنها أيام الحيض، فهو مثل إجازة الموظف عن الوظيفه في السنه شهراً أو أكثر، أما أنه لماذا جعل عليها قضاء الصيام، فلأن الصوم في السنه شهراً صلاح للبدن والنفس بما ذكر له من الفلسفه، وحيث أراد الإسلام أن لا تحرم المرأه من هذه المنفعه كان التخفيف يقتضى أن لا تكلف بالصيام في الوقت المقرر فقط، وأما وجه تشريع الصوم على كل الناس في شهر خاص فذلك لأنه أقوى في وحده الصف وتماسك المجتمع.

وكيف كان، فقد جعل الإسلام للعبيد الحقوق والواجبات المتعادله، كما جعل للرجل والمرأه الحقوق والواجبات المتعادله، وقال: {وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ} (١)، فقد جعل الإسلام للعبيد في الحد نصف حد الأحرار، فقال سبحانه: {فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} (٢)، كما أنه في قبال ذلك جعلت الديه لهم أقل من ديه الأحرار.

وهكذا أجاز للأمه كشف الرأس في الصلاه، إلى غير ذلك مما لسنا نحن الآن بصدد تفصيلها، وإنما المقصود هنا الإلماع إلى بعض الحکم المذكوره في النص، والذي يرشد إليه العقل أيضاً في باب العبيد، وإن كانت معرفه علل الأحكام خاصه بعلام الغيوب والراسخين في العلم، والله سبحانه العالم.

ص: ١٣١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٩٨.

٢- سوره النساء: الآيه ٢٥.

## ((بين الإنسان وسائر النعم))

(مسألة ١٥): الرابطة بين الإنسان وبين نعم الله سبحانه التي خلقها في الكون، كالأرض والسماء والشمس والماء وغيرها، رابطة حقيقته عموميه وسيله لكل الأجيال، ولا يصح أن تجعل وسيله لاستثمار الإنسان للإنسان مرحليه، فهذه أمور خمس.

## ((الرابطة الحقيقيه))

أما أنها حقيقته، فلأن الله سبحانه جعل ربطاً بين الإنسان وبين نعمه بأن خلقها للإنسان، فليس هذا الربط أمراً اعتبارياً، مثل اعتبار الملوكة للنقد مالا حتى يكون بيد من بيده الاعتبار، يمكن أن يجعله ويمكن أن يسقطه، بل هو من قبيل الأمور الانتزاعيه التي لها حقيقته خارجيه، إن لم تكن مثل سائر الأمور العينيه، فمثل نسبه النعم إلى الإنسان مثل نسبه الأبوه إلى زيد بالنسبه إلى ولده، فكما ليست أبوه زيد إلا أمراً واقعياً غير عيني مما يصطلح عليه بالأمر الانتزاعي، كذلك نسبه النعم إلى الإنسان.

## ((الرابطة العموميه))

وأما أنها عموميه، فلأن الله سبحانه جعل النعم لعموم أفراد الجيل المعاصر، وحتى من لا يعتقد بالله بل وينكر وجود الله، فالكل له حق الانتفاع بما خلقه الله سبحانه، وفي القرآن الحكيم: {كُلًّا نُّبَدِّئُهُ هَوْلَاءَ وَهَوْلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} (١).

وفي قصه الوليد {وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا} (٢).

وفي آيه أخرى: {قَالُوا وَلَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ} (٣).

وفي آيه أخرى: {وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ...}

ص: ١٣٢

١- سورة الإسراء: الآيه ٢٠.

٢- سورة المدثر: الآيه ١٢.

٣- سورة المدثر: الآيه ٤٣.



الذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ { (١) }، إلى غيرها من الآيات.

وفى الدعاء: {يا من يعطى من سأله، يا من يعطى من لم يسأله ولم يعرفه تحنناً منه ورحمه} { (٢) }.

و: {يا من يعطى من سأله تحنناً منه ورحمته، ويبتدئ بالخير من لم يسأله تفضلاً منه وكرماً بكرمك الدائم} { (٣) }، إلى غيرها.

أما ما ورد من حرمة الانتفاع بالأرض ونحوها للكفار أو المخالفين، فالمراد به العقاب على النعمة ومخالفة المنعم، ولذا كان {لكل كبد حرى أجر} { (٤) }، وكان على (عليه السلام) سقى أهل الشام، والحسين (عليه السلام) سقى أهل الكوفة.

وغير ذلك من الشواهد التي تدل على العقاب، لا على الحرمة التكليفية، ولذا يلزم إنقاذ الكافر من يد الكافر إذا كان يظلمه، قال سبحانه: {وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمُستضعفين} { (٥) }.

### ((الرابطه الوسيليه))

وأما أنها وسيليه، فلأنها جعلت لاستفاده الإنسان، لذا لا يحق للإنسان أن يخرجها من حاله الوسيليه، كأن تجعل كنزاً فى الجملة، أو تحبس وتعطل، وسيأتى فى بعض المباحث الآتيه تفسير آيه الكنز والمراد بها.

### ((ولكل الأجيال))

وأما إنها لكل الأجيال، فلو ضوح أن الله سبحانه خلق ما فى الكون وسخره للإنسان بما هو إنسان، ولذا قال: {خلق لكم} { (٦) }، إلى غيرها من الآيات والروايات.

ولذا لا يجوز لجيل أو أجيال خاصه أن يستنفذ ما فى الكون من معادن، ويترك الأجيال الصاعده بلا ضروريات، فكما لا يحق أن يستهلك أكثر من حقه بالنسبه إلى الجيل المعاصر له، كذلك لا يحق له أن يستهلك أكثر من حقه بالنسبه إلى الأجيال الآتيه.

ص: ١٣٣

١- سورة فصلت: الآيه ٧٦.

٢- بحار الأنوار: ج ٩٥ ص ٣٠٥ أعمال مطلق أيام شهر رجب.

٣- بحار الأنوار: ج ٩٥ ص ٩٦ ب ٦.

٤- جامع الأخبار: ص ١٣٩.

٥- سورة النساء: الآيه ٧٥.

٦- سورة البقره: الآيه ٢٩.

أما تحديد قدر حق كل جيل بالنسبة إلى المعادن غير الدوريه، أى التى يمكن أن تنفذ، مثل النفط والحديد وما أشبه، فهو محدد بأن لا- يكون تقتير ولا- إسراف، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعِدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (١).

ولذا يلزم تحديد المعادن غير الدوريه \_ أى التى لا ينبع باستمرار، فالغابه مثلاً تعطى الأشجار باستمرار، والماء ينبع دورياً، حيث يصعد إلى الجو ليصبح مطراً ينزل إلى الأرض، ثم ينتهى إلى البحر، وهكذا دواليك \_ بعدم التقتير، وعدم الإسراف بالنسبة إلى كل جيل حتى ينفذ، إذ لا- أولويه للأجيال الآتية، فإذا دار الأمر بين هذا الخمسين جيلاً مثلاً، وبين خمسين جيلاً ثانياً أو ثالثاً وهكذا، كان لهذا الجيل الاستفادة بقدر عدل حتى ينتهى المعدن غير الدورى، وهناك محاورات علميه لجعل كل المعادن دوريه بإرجاعها إلى حالتها الأولى بعد النفاذ، مثل جمع الطاقه الحراريه المنبعثه من النفط ليجعل نفطاً ثانياً، وهكذا بالنسبه إلى ما يشبه من المعادن.

### ((رعايه حق الآخرين))

وأما أنها لا تصح أن تجعل وسيله لاستثمار الإنسان لإنسان آخر، ومعناه أن تبقى الفرص مفتوحه للجميع حتى يختار كل إنسان ما يشاء، لا أن يأخذ بعض الأفراد الفرصه من بعض آخر، سواء بإكراهه شخصياً أو بإيجاد جو الإكراه له، وإن رضى بالعمل فى ذلك الجو من باب عدم العلاج له بعد وجود هذا الجو، فلأن الإنسان بما هو إنسان متساو الأفراد أمام إله واحد، فلا يحق لأحد الأفراد أو جملة من الأفراد أن يأخذ الفرصه من يد غيره، فإن أخذ الفرصه خلافاً للتوحيد وخلافاً ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (٢)، وأدله لا ضرر، ولا اضطرار،

ص: ١٣٤

١- سورة الإسراء: الآيه ٢٩.

٢- سورة الحجرات: الآيه ١٣.

ولا إكراه، ونحوها، تمنع عن تفويت الفرصه ليضطر الإنسان أن يكون مستثمراً (بالفتح) لإنسان آخر.

وتفصيل الكلام فى ذلك: إنه تجب على الإمامه الإسلاميه التى هى عباره عن حفظ موازين الله فى الاقتصاد وفى غير الاقتصاد، أن تحفظ الفرص للجميع، بحيث أن يكون كل إنسان كامل الحريه فى عمله واقتصادياته، ولا- يحق لإنسان أن يستثمر إنساناً آخر، أو يستثمر ما خلق له، سواء كان ذلك الاستثمار فردياً كأن يجبره بأن يعمل له مثلاً، أو أن يبيع متاعه إياه بقيمه خاصه أو ما أشبه ذلك، أو كان ذلك الاستثمار جويماً، بأن يهيا الجو ليضطر ذلك الإنسان المستثمر (بالفتح) أن يعمل فى جو غير متكافئ.

### **((من أسباب الأجواء غير المتكافئه))**

وهذا الجوغير المتكافئ قد يكون بسبب القانون، وقد يكون بسبب الشطاره، وقد يكون بسبب التلاعب.

فالأول: مثل أن يجعل قانون لعدم حق غير من ولد فى هذا الوطن الخاص من الانتفاع بأرض هذا الوطن، وعليه فالهندي فى العراق مثلاً- لا- حق له فى الأرض، مما يضطره لأن يستأجر الدار عوض أن يبنى لنفسه داراً، فإن أخذ المؤجر الجاعل للقانون كالدوله المال منه غير صحيح، لأنه اضطر إلى إعطاء المال، ولولم يكن هذا الجو القانونى لوفر على نفسه الإيجار، وستكلم حول هذه المسأله مفصلاً إن شاء الله تعالى.

وكذا إذا أزم القانون أن لا يقدر الأجنبى \_ فى الاصطلاح \_ على الكسب، إلا مع الشراكه مع الوطنى، وصالحه الوطنى على أن يعطى الأجنبى له مالاً فى قبال شركته معه، فإن هذا المال للوطنى حرام، إذ الجو القانونى هو الذى اضطره إلى قبول إعطائه هذا المال، إلى غير ذلك من الأمثله.

والثانى: مثل أن يسرع أحد إلى استغلال قدر كبير من الأرض، بينما هذه

الأرض بمقتضى {لكم} (١) في الآيه للجميع، فإن المقدار الزائد من حقه ترجع إلى غيره، وذلك لحكومه أدله (لكم) على أدله (من أحيى) أو (من سبق) أو ما أشبههما.

والثالث: مثل أن يشتري التاجر الكبير بضاعه كثيره ثم ينزل قيمه البضاعه مما يوجب تكسر كثير من الباعه، فإن هذا الجو التلاعبي، سواء قصد التاجر الكبير التلاعب أم لا، وسواء كانت قيمه عنده رخيصه، ولذا قررنا لبضاعته أم لا، بل أراد التقليل فى قيمه عمداً، أوجب اضطرار الباعه، مثلاً هناك ألف خباز يعيشون على رغيفهم الذى واحده عشره فلوس، فيأتى هذا التاجر الكبير ويبيع الخبز بنصف فلس حتى يتحطم كل أولئك الآف، وهذا نوع من الإجحاف والإضرار ومثل هذا الجو الناشى من الأمور الثلاثه جو إكراهى، والإكراه مرفوع، وجو اضطرارى، والاضطرار مرفوع، وكل ذلك نوع من أنواع استثمار الإنسان للإنسان.

### ((الرابطه المرحليه))

وأما إنها مرحليه، فلأن الإسلام ينظر إلى الدنيا بأنها مرحله من مراحل الإنسان، حيث إن الإنسان كان قبل ذلك ماءً، فإن الله خلق الماء أولاً. كما فى الأحاديث، وفى القرآن الحكيم: {وكان عرشه على الماء} (٢)، وتحول الماء إلى أرض وسماء، فصار الإنسان تراباً ثم نزل عليه الماء، فصار عشباً وتحول العشب إلى لحوم الحيوانات الآكله له، أو إلى فواكه وحبوب أكلها الإنسان، فصارت تلك اللحوم والحبوب دماً فى داخل الأوبى، وتحول الدم منياً فجينياً، وولد بعد ذلك إنساناً، يعيش مده قصيره فى هذه الحياه لينتقل إلى البرزخ، فالمحشر، فالجنه أو النار.

ولذا وردت فى الآيات والروايات كون الدنيا مرحله، واللازم أن لا ينظر الإنسان إليها إلا بهذا القدر، وأن يدخر أكثر

ص: ١٣٦

١- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٢- سورة هود: الآيه ٧.

ما عنده من الطاقات والأعمال والقدرات للآخرة، كالمسافر الذى ينزل فى الطريق ليستريح بدون أن تكون له علاقته بالمنزل، إلا بقدر زمان نزوله، وإنما يدخر كل شىء ممكن لمقصده.

قال سبحانه: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا} (١)، فما عنده يجب أن يجعله للآخرة، وإنما لا ينسى نصيبه من الدنيا.

وفى كلام عيسى (عليه السلام): {الدنيا قنطره فاعبروها ولا تعمروها} (٢)، أى عماره من يسكن إليها، فالاحتياج إلى العماره كالاحتياج إلى عماره القنطره فقط.

وفى كلام الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): {الدنيا دار مجاز، والآخرة دار قرار} (٣).

وقال على (عليه السلام): {الدنيا دار ممر، والآخرة دار مقر} (٤).

إلى غيرها من النصوص الكثيره.

ولذا فالإسلام ينظر إلى كل شىء فى الدنيا التى منها نعم الله سبحانه، والتى تشكل أول لبنه للاقتصاد العام، ونظر المرحليه فقط لا نظر الهدفيه.

وفى الحديث القدسى: {يقول ابن آدم: مالى مالى، وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفانيت، أو لبست فأبليت، أو قدمت فأبقيت} (٥).

وهذه النظرة إلى الدنيا بالإضافة إلى أنها حقيقه، وأن النظرة إليها بغير ذلك خداع وغرور، {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُزُورِ} (٦)، إنها توجب عماره

ص: ١٣٧

١- سورة القصص: الآيه ٧٧.

٢- تنبيه الخواطر ونزهه النواظر: ص ١٤٧.

٣- نهج البلاغه: الحكم ٢٠٤.

٤- مجموعه ورام: ج ٢ ص ٢١٨.

٥- بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ١٣٨.

٦- سورة آل عمران: الآيه ١٨٥.

الأرض عماره لائقه بها، كما توجب العدل في كل شيء والتي منها الاقتصاد.

إن الإنسان إذا عرف أنه في مرحله، لا- يستهلك خيرات الكون في سبيل التخريب والفساد والمباهاه، ولماذا وهو يعلم أن غايته الفناء السريع، {إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً} (١).

وبذلك لا تفوت الفرصه على الأجيال الآتية، كما أنه لا يستهلك إلا قدر حاجته، فلا يظلم جيله المعاصر له.

وهذا لا ينفع جيله والأجيال الصاعده فحسب، بل ينفع نفسه في الدنيا قبل كل شيء، إذ جمع ما لا ينفع والفساد يضران بصحة الإنسان الجسديه والروحيه، والظلم يضيق الخناق على نفس الإنسان قبل غيره.

ولذا قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): {ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيّق} (٢)، فإنك إن لم تعدل في أكلك مثلاً مرضت، والمرض أكثر إيلاً من الحيوله أمام الشهوه في الأكل مثلاً، وهكذا بالنسبه إلى سائر المملدات.

وإذا جار إنسان على الناس لأجل إرضاء حفته قليله، كان ألمه بغضب الجماهير أكثر من ألمه بغضب الخاصه، مثلاً أعطى إنسان ألف دينار ليوزعه على ألف إنسان، فإنه إذا أغضب أربعة من بطانته بأن ساواهم مع غيرهم، غضب أولئك الأربعة فقط، بينما رضى ألف إلا- أربعة. أما إذا أعطى بطانته فوق حقهم، غضب عليه أولئك الألف إلا- البطانه، ورضايه البطانه القليله العدد لا تكافئ غضب الجماهير، فإذا كان الإنسان لا بد له من اختيار أحد الإيلايين كان اختياره لإيلاي العدل أوفق إلى العقل والمنطق.

ص: ١٣٨

١- سورة المعارج: ٦ \_ ٧.

٢- نهج البلاغه: الخطب ١٥.

## ((ملكه الإنسان وحدودها))

(مسأله ١٦): هل الإنسان يملك، ولماذا يملك، وإلى أى حد يملك، وهل هناك شروط تجب مراعاتها فى ما يملك، وإذا مات ماذا يكون مصير ملكه، وفى أى وقت يصح أن يسلب منه الملك.

هذه أسئلة مطروحه يجب الجواب عنها:

## ((هل الإنسان يملك ولماذا))

أما الجواب عن الأول: فهو نعم إن الإنسان يملك، ومعنى ملكه أن يكون شىء يختص به بحيث يتصرف فيه كيف يشاء فى الحدود المقرره فى الشريعة الإسلاميه.

ولملكه الإنسان دليلان:

الأول: إيجابى، وهو وجود غريزه الماكه فى الإنسان، ولذا نجد على طول التاريخ أن الإنسان يختص لنفسه أشياء، والقول بأنه لم يكن كذلك فى الكهف مردود:

أولاً: بأنه لا- دليل على وجود الإنسان الذى يسميه الدارونيون بالإنسان الأول كما تقدم، بل قد ذكرنا أن الإنسان والحضاره توأمان من أول يوم.

وثانياً: بأنه إذا فرض وجود الإنسان الأول فلا دليل على أنه كان خالياً عن هذه الغريزه، وأليس هذا الادعاء مثل ادعاء أن الإنسان الأول كان خالياً عن الحب والعطف، أو كان خالياً عن غريزه الجنس، أو كان خالياً عن الغضب والحسد، إلى غير ذلك.

وادعاء أمثال هذه الأمور، مثل ادعاء أن النار قبل مليون سنه ما كانت تعطى الحراره، أو أن الثلج ما كان يعطى البروده، إلى غير ذلك، فإن القياسات العقليه تعطى بالبداه المشاركات البديهيه، وكما يستهزؤ العقلاء بمن يقول بذلك بالنسبه إلى النار المعاصره فى مكان ناء لا تصل إليه اليد، وبالنسبه إلى الإنسان المعاصر الذى هو ناء عنا لا تصل إليه يدنا، كذلك يستهزؤ العقلاء بمن يدعى الأمريين بالنسبه إلى إنسان قبل مليون سنه، ونار قبل مليون سنه.

والثانى: سلبى، وهو أنه أى محذور فى ملكه الإنسان، فإذا كان المحذور

الفساد، فالجواب عنه إن اللازم رفع المحذور لا رفع أصل المالكية، كما في كل مكان يكون المحذور في شيء، وإلا فاللازم أن نقول بلزوم عدم تعلم الإنسان لأن العلم يوجب الكبرياء، واللازم عدم تسليح الإنسان لأنه يوجب سفك الدماء، واللازم عدم ترأس الإنسان لأنه يوجب الطغيان، إلى غير ذلك، وأي فرق بين التملك وهذه الأمور، ثم أليس عدم الملك أيضاً يوجب عدم تشويق الإنسان للتقدم، فلماذا يلاحظ محذور الملكية، ولا يلاحظ محذور عدم الملكية.

### ((حدود الملك))

وأما الجواب عن الثاني: فهو أن الإنسان ملكه محدود بثلاثة شروط:

١: أن لا يضر نفسه.

٢: أن لا يضر جيله، ولا يضر الآخرين من الأجيال.

٣: أن لا يخرب الكون.

### ((ما يضر نفسه))

١) فكل عمل يضر به نفسه، سواء سبب ضرر روحه أو جسمه لم يملك ذلك، لأنه {لا ضرر ولا ضرار في الإسلام}، و{وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} (١)، و{إِنْ لَبَدْنَاكَ عَلَيْكَ حَقًّا}، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لمن رآه تأذى من العبادة: {إِنْ هَذَا الدِّينَ رَفِيقٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بَرَفَقٍ، فَإِنَّ الْمَنْبِتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى} (٢).

أما إضرار الرسول (صلى الله عليه وآله) وفاطمه (عليها السلام) والأئمة (عليهم السلام) بأنفسهم في العبادة ونحوها.

فأولاً: لم يكن الضرر إلى الحد المحرم، ولادليل على حرمة الضرر القليل

ص: ١٤٠

١- سورة البقرة: الآية ١٩٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٨٣.



وثانياً: إنهم (عليهم السلام) حيث كانوا أسوه لزم عليهم أن يفعلوا الأ-كثر، ليتوسط الناس في أمورهم، وإلا- فلو كانوا يفعلون بالقدر المتوسط كان الناس يفعلون أقل كما هو واضح، ولذا عاشوا فقراء، مع أن الفقر ليس بمستحسن بالنسبة إلى سائر الناس، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {الفقر فخرى} (١)، فقد كان الفقر فخره (صلى الله عليه وآله) لا فخر كل إنسان، وقد علله الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: {لئلا يتبغ بالفقير فقره} (٢)، ولذا نهى الإمام (عليه السلام) ذلك الرجل الذي تزهد - كما في نهج البلاغه - وفرق بين أئمه العدل وبين سائر الناس.

أما مسأله {لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} (٣)، فإنه بالنسبة إلى ما لم يعلم استثناءه، ومنه كون الفقر فخره.

وعلى أى حال، فإذا كان المال مضرراً بالروح أو الجسد، كان الإضرار محرماً في الشريعة، فالاستملاك الضار، والتملك الضار، والمال الضار، كلها محرمة في الشريعة.

١: كالبيع وقت النداء، حيث إنه استملاك ضار، والتملك قد لا يتبع الأول، إذ من الممكن حرمة المعاملة بدون حرمة أن يدخل الشيء في ملك الإنسان، كما في الشيء الذي يشتريه وقت النداء فإنه يملكه على المشهور، لأن النهي عن شيء خارج.

٢: كما إذا قال له الظالم: إن ملكته ضربت عنقك، حيث إن الملك حرام.

ص: ١٤١

١- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٢- الكافي: ج ١ ص ٤١١.

٣- سورة الأحزاب: الآية ٢١.

٣: مثل الأشياء المحرمة التي لم يعترف الشارع بكونه يدخل في الملك، كالخمر والخنزير.

ولسنا الآن بصدد بيان التفصيل في هذا الأمر، وإن كان من الواضح الفرق بين الثلاثة، حيث إن الأول طلب، والثاني فعليه الملك أى الهيئه والإضافه، والثالث الشئ الخارجى.

وقد يكون العمل حراماً لأنه عمل، وقد يحرم لأنه ينتهى إلى إضافه خاصه، وقد يحرم لأن الشئ المتعلق للإضافه فيه محذور، فالإضافه النسبيه قد تمنع من جهه المضاف وهو الثانى، وقد تمنع من جهه المضاف إليه وهو الثالث.

وإن شئت قلت: قد يكون المحذور فى الاستملاك كبيع وقت النداء، وقد يكون فى المالكه كما تقدم فى مثال التهديد، وقد يكون فى المملوكيه مثل تملك الإنسان للخمر والخنزير.

هذا تمام الكلام فى أضرار نفسه.

### ((ما يضر غيره والأجيال))

(٢) وأما أن يضر جيله أو الأجيال، فله صور:

١: أن يمنع حق الله الذى جعل لأجل المصالح العامه، ولأجل العاجز عن إداره نفسه، كالخمس والزكاه والخروج والجزيه.

٢: أن يضرهم بماله، مثل أخذ الربا والاحتكار والغش والتلاعب بالأسواق والإجحاف وغير ذلك.

٣: أن يضر الأجيال، كأن يستنفد منابع الأرض غير الدوريه كالنفظ والمعادن الأخر من هذا القبيل، إذ المنابع على قسمين:

(دوريه) كالماء حيث يصعد كل عام من البحر إلى السماء فيحلو وينزل، ثم يأخذ مكانه إلى البحر ثانياً، أو إلى الجو بصوره الأبخره لينزل ثانياً، وهذا معدن دورى لا يضر الأجيال الآتية بكثرة استعماله غالباً.

و(غير دوريه) كالنفظ، حيث إن إفراغ

الأرض منه معناه عدم وصوله إلى الأجيال، ولذا كان اللازم في مثل هذه المعادن ملاحظه الخبراء لأخذ قدر خاص منه في كل جيل، محدوداً بعدم الإسراف وعدم التقدير، أى لا يؤخذ بقدر الإسراف ولا يمنع عن أخذه بقدر التوسط حتى لا يقع الجيل في الضيق، مع ملاحظه سائر الموارد التى يستفيد منها الجيل، مثل الأسماك والطيور والزرع والضرع والغابات وغيرها، وقد تقدم الإلماع إلى ذلك.

((عدم خراب الكون))

٣) وأما أن لا يخرب الكون، فذلك واضح حرمة.

### ((شروط الملك))

وأما الجواب عن الثالث: فهو أن كلاً من الاكتساب والتصرف على خمسة أقسام:

لأنه قد يكون دون المتوسط الحاد، وقد يكون فوق المتوسط غير الحاد، وقد يكون المتوسط، وقد يكون فوق المتوسط غير الحاد، وقد يكون فوق المتوسط الحاد.

والأول والأخير محرمان، والمتوسط عدل، وقبله مكروه، وبعده مستحب.

مثال ذلك: قد يكون الإنسان يشبع بتوسط خبز واحد، وربيع الخبز ينهكه، وثلاثة أرباع الخبز دون المتوسط بما يضعفه، وخبز ونصف يوجب مزيد نشاطه، وخبزان يوجب تخمته ومرضه، فالمرض الناشى من سوء التغذية بقلتها والناشى عن التخمة محرمان، ودون المتوسط مكروه، لأنه يضعفه من العمل اللائق للدنيا والآخرة، والمتوسط هو الأفضل، بينما الأفضل منه التوسعه، رقل من حرم زينه الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق} (١).

ويقاس على مثال الخبز كل شىء مما يكتسبه الإنسان ومما يصرفه، فالكسب الأقل من المتوسط بحد التضييع، والأكثر من المتوسط بحد انهاك القوى، كأن يشتغل كل يوم عشرين ساعه محرم، بمعنى أن التضييع والا نهاك محرمان، ودون المتوسط غير

ص: ١٤٣

الحاد مكروه لأنه كسل، والمتوسط هو الأفضل، وإن كان الأفضل منه الكسب بقدر التوسعه على نفسه وعلى سائر عباد الله.

### ((الملك بعد الموت))

وأما الجواب عن الرابع: فالمال إذا مات المالك يكون للوارث، حسب المقرر في الشريعة الإسلامية، فلا يكون للدولة، ولا للولد الأكبر فحسب، ولا لغير الوارث.

وذلك لأن كلاً من الثلاثة والوارث وإن لم يسعوا في تحصيل هذا المال، إلا أن مقتضى أن المورث سعى وأراد أن يكون لأقرب الأشخاص إليه أن يكون له، فهو بنظر العقل أولى، (الأقربون أولى بالمعروف)، فهو كما إذا أعطى زيد الساعي ديناراً لعمرو غير الساعي، فإنه وإن لم يسع عمرو إلا أن مقتضى أن يكون لكل إنسان ما سعى أن يكون الحق لزيد الساعي أن يعطى ما يشاء من سعيه لمن يشاء، صدقة أو هبة أو هدية أو ضيافة أو وقفاً أو غير ذلك.

وسياتى فى جواب إشكالات الاقتصاد التوزيعى تفصيل الكلام حول آيه ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (١) إن شاء الله تعالى.

### ((متى يسلب الملك))

وأما الجواب عن الخامس: فهو أن الإنسان يسلب منه الملك إذا كان ملكاً غير مشروع، وذلك فى الأرض وما إليها، وفى المعامل وما إليها، وفى التجاره وما إليها.

أما الأول: فإن ملكيه الأرض كما سنفصله فى الآتى تتبع شرطين: اشتراط أن يكون الإنسان قد عمرها، واشتراط أن لا يكون قد أضر الآخرين من جيله أو سائر الاجيال بالتعدى على حقوقهم.

ص: ١٤٤

أما الشرط الأول: فيدل عليه قوله (عليه السلام): {الأرض لله ولمن عمرها} (١)، فإذا لم يكن تعمير وإحياء حسب {من أحيا أرضاً ميتة فهي له} (٢) لم تكن الأرض لذلك الإنسان، وإن باعها له القانون الوضعي أو استولى عليها، بأن منع الناس بقوته عن الانتفاع بها، وكذلك ملكه الغابه والمعدن وما إلى ذلك.

وأما الشرط الثاني: فيدل عليه دليل {لا ضرر} (٣)، ودليل {لكم} (٤)، حيث إن مقتضى (لكم) إنها للكل، فإذا لم يرد الآخرون كان له حق أن يفعل ما يشاء، أما إذا أراد الآخرون كان له بقدر حقه موزوعاً الحق بين الجميع.

ودليل (لكم) حاكم على دليل (من أحى)، لأنه إذا أطلق (من أحى) لم يبق لدليل (لكم) بالنسبه إلى بعض الناس مورداً، وقد تقرر في (الأصول) أنه إذا توقف صدق الكلام أو صحته على شيء لا بد من اعتبار ذلك الشيء بدليل الاقتضاء، ومن المعلوم أن صدق (لكم) يتوقف على عدم عموم (من أحى)، أما (من أحى) فهو يشمل الكل، وإن كان (لكم) شاملاً للكل.

ومنه يظهر أنه إذا عمر الأرض أو الغابه أو ما أشبه فوق حقه الضار بالجيل المعاصر، أخذ منه القدر الزائد عن حقه، كما أنه إذا عمر أرضاً كثيرة لا يضر بالجيل المعاصر ثم زاد الناس وكثروا، بحيث كان هذا القدر من الأرض إذا كان لوارث المحيي أضر الجيل الثاني، كان للجيل الثاني انتزاع الأرض الزائد من الوارث بقدر حقهم.

ويتضح ذلك بمثال الوقف، فإذا أوقف المالك غرف المدرسه للطلاب، لم يكن لطالب أن يأخذ غرفتين في حال كون الطلاب بقدر الغرف، أما إذا كانوا أقل من الغرف كان له أخذ اثنتين، فإذا أخذ وبعده أسكنهما ولده الطالب، وفي زمانه صار الطلاب بقدر الغرف كان

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٣٢٩.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٢.

٣- الكافي: ج ٥ ص ٢٨٠.

٤- سورة البقره: الآية ٢٩.

لهم انتزاع ما زاد عن الواحده عنه، لأنه مقتضى كون المدرسه للطلاب حسب المركز في ذهن الواقف.

### (حكم المعامل وتقسيم الأرباح)

(

وأما الثاني: أي الكلام في المعامل، فاللازم أن يقسم الربح بين المعمل وبين العمال وبين صاحب رأس المال وبين المدير، وإذا كان أحدهم له أمران، مثلاً كان أحدهم صاحب المعمل وصاحب رأس المال في وقت واحد، كان له ربحان من الأقسام الأربعة.

وعلى هذا، فأى واحد من هؤلاء الأربعة بما في ذلك صاحب المعمل، إذا أخذ فوق حقه، فإن كان بملأ الرضا بدون إكراه واضطرار فردى أو أجوائى لم يكن ظلم، بل كان قد تنازل الذى أخذ أقل عن حقه من حقه، وذلك جائز له وللاخذ، أما إذا كان في جو إكراهى أو اضطرارى، أو كان إكراه أو اضطرار فردى، كان له أخذ حقه، ويسلب الملك الظاهرى للاخذ ظالماً.

أما الإكراه الفردى، فكما إذا أكره صاحب المعمل مثلاً العامل، إكراهاً بقوه القانون أو بقوه نفسه، لأن يعمل عنده بأقل من حقه، فإنه إذا قدر العامل بعد ذلك كان له أخذ مقدار التفاوت، لأنه سلب حقه ظلماً، فله أجره المثل، والمفروض أنها أكثر مما أعطى له قبل ذلك، فقد كان حقه في كل يوم دينارين بينما أعطى ديناراً بالإكراه.

وأما الإكراه الأجوائى، فهو كما إذا كَوّن التجار مثلاً بالتباني جواً خانقاً يوجب أن يكره العامل أن يأخذ أقل من أجره المثل، ولا يقول صاحب المعمل إما أن تعمل بنصف أجرك أو تترك، ولكن العامل حيث لا يجد عملاً يوجب بقاءه جائعاً يضطر إلى القبول، فإنه لا شك في كونه اضطراراً وإكراهاً لصدقهما عليه عرفاً.

ويؤيده ما ورد في باب النجش، وما ورد من أن الإمام أمير المؤمنين

(عليه السلام) ألغى الحد عن الزانية في زمان عمر، حيث اضطرت إلى الزنا لأجل سقى الأعرابي الماء لها، فقد استدل الإمام (عليه السلام) بأنه اضطرار، فيشملة دليل رفع الاضطرار.

بالإضافة إلى نهى الإمام (عليه السلام) عن الإجحاف، كما في كتاب الأشر.

وهذا الكلام بعينه صادق في العكس، وهو ما إذا تعدى العمال على صاحب المعمل، إلى غير ذلك، كما إنه صادق في الفلاحين وصاحب الأرض، فأى منهما تعدى على الآخر، كان للمظلوم سلب المالكية الظاهره من الظالم حسب القدر الذى يستحقه.

### ((التجاره الظالمه))

وأما الثالث: فإن التاجر إذا أكره فردياً أو جوبياً أو تلاعبياً، فأخذ الأكثر كان للمظلوم أخذ حقه منه، لأن التجاره عن تراض، يشمل الرضا المطلق لا- الرضا الاضطرارى، كما إذا باعه الخبز بدينار بينما قيمته درهم، واضطر المشتري إلى القبول، فإن له أخذ التفاوت إذا تمكن، لأنه إنما أخذ منه التفاوت بسبب الاضطرار، وهذا ما يسمى بالإجحاف، كما نهى عنه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى عهده إلى الأشر النخعى.

ومعه لا مجال لقاعده: (الناس مسلطون على أموالهم) (١)، إذ دليل الإجحاف يقول إنه ليس (أموالهم) بل مال الآخرين أخذه بالتلاعب أو بالجور الإكراهى أو الاضطرارى، أو بالإكراه والاضطرار الفردى.

فكما أن الفقهاء فى باب الخيارات استفادوا خيار الغبن من دليل {نهى النبى (صلى الله عليه وآله) عن الغرر} (٢)، ومن دليل: {لا ضرر} (٣)، كذلك استفاد من عدم الإكراه عدم تملك المكره لمال المكره بالفتح، أو تزلزله، ولعلنا نعود إلى تفصيل الاستدلال لذلك فى مسأله أخرى إن شاء الله تعالى.

وبما ذكرناه تبين أن ما يسمى بالإصلاح الزراعى، وتقسيم المعامل بين

ص: ١٤٧

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- نهج الحق: ص ٤٧٩.

٣- الكافى: ج ٥ ص ٢٨٠.

العمال، وتأمين الغابات وما إليها، وتأمين المهن، لا وجه له بالنظر الفقهي والعقلي، بل اللازم ما ذكرناه من إرجاع قدر الحق.

### **((الإصلاح الزراعي المزعوم))**

الأول: إن ما يسمى بالإصلاح الزراعي، أخذ من الملاكين مطلقاً، سواء من أخذ منهم أكثر من حقه أم لا، وإعطاء بقدر متساو للفلاحين، سواء من قدر منهم على الزرع في ذلك القدر، أو كان قادراً على الأقل أو على الأكثر، وكلا الأمرين بالنظر العقلي باطل، إذ لا وجه للأخذ ممن لم يكن إحياءه باطلاً، كما لا وجه لإعطاء قدر خاص لمن لا يقدر على زرعه، وكذلك لا وجه لإعطاء قدر خاص لمن كفاءته فوق ذلك الرزق، بينما لا يضر إعطاؤه الأزيد الآخرين، بل اللازم إعطاء كل إنسان بقدر كفاءته وإن كانت مفاضله إذا وفّت الأرض بالكل كما هو الغالب، بدليل أن غالب ما وجدناه من الإصلاحات الأرضية ينتهي دون استيعاب كل الأرض، بل يبقى كثير من الأرض أو أكثرها باقية التقسيم.

((خطأ تقسيم المعامل))

والثاني: وهو تقسيم المعامل بين العمال، وإن كانت الدولة أعطت القيمة لصاحب المعمل، لا وجه له أيضاً، إذ اللازم أن تجعل الدولة الأجره العادله للعمال، بينما تجعل الأجره العادله أيضاً لإداره العمل ولرأس المال الموضوع لأجل الانتاج، وبذلك قد حفظت الدولة الإدارة وحق صاحب العمل وحق رأس المال.

ومن الواضح أن صاحب المعمل وصاحب رأس المال لهما من الفكر والإداره الذين دفعهما إلى التقدم ما ليس لموظف الدوله، فمعنى تأمين العامل تحطيم الكفاءات.

### **((ضرر تأمين الغابات))**

والثالث: وهو تأمين الغابات ونحوها، تحديد لحرية الإنسان وأن الله خلق له ما في الأرض، وهو تحديد بدون وجه، بل اللازم تحديد الاستفادة من الغابه بما



لا يضر الآخرين من الجيل المعاصر والأجيال الآتية، فإن في الإطلاق المقيد بعدم الضرر جمعاً بين الحقين.

### ((بطلان تأمين المهن))

والرابع: وهو تأمين المهن، كالمطب ونحوه، تحديد لحرية الإنسان، ويوجب هجره العقول المفكرة، بل اللازم تحديد قدر استحقاقهم فلا يُظلمون ولا يُظلمون.

وكيف كان، فالأمور الأربعة خلاف الشرع الدال على تسلط الناس على أموالهم وأنفسهم، وخلاف العقل الدال على حرية الإنسان، وخلاف الأجواء الصالحة لرشد الكفاءات والأموال.

إذ العقول المفكرة تهرب، ورؤوس الأموال تهرب، مما يوجب افتقار الأمة فكرياً ومالياً، وهذا ما حدث فعلاً في كل البلدان الاشتراكية والشيوعية، إلا- إذا كان حولها ستار حديدي، وذلك لا ينفع أيضاً في التقدم، ولذا نجد إمريكا الرأسمالية على انحرافها، مقدمه صناعياً وزراعياً ونحوها على روسيا الشيوعية، حتى إن الثانيه بحاجة إلى الأولى في الحنطه، وفي التكنولوجيا وإن مرت على عمر شيوعيه روسيا أكثر من ستين سنه، وليس ذلك إلا لتحطم الكفاءات ورؤس الأموال، حتى المشروعه المعقوله منها في روسيا، بينما هما موجودان ولو على نحو منحرف في أمريكا.

(مسأله ١٧): يقرب الشيوعيون وجهه نظرهم في الاقتصاد بأنه في الشيوعيه موجه، بينما هو ليس كذلك في سائر الاقتصادات، ويقولون بصدد ذلك: إن البشر ابتدئ بالقبائل، والقبيله تطيع الرئيس الأعلى الذى هو غالباً جدهم من كبار السن، وكان كبير السن يحدد قدر الزراعه والرعى وما أشبههما مما القبيله تحتاج إليه.

مثلاً- إنها بحاجه إلى ألف رأس من الغنم، ومائه من البقار، ونصف كيلومتر من الأرض للحنطه، وربع كيلومتر منها للأرز، وعُشر كيلومتر منها للحبوب الأخر، وكيلومتر للفواكه، وألف جذع شجر لبناء سقوف البيوت الطينيه، إلى غير ذلك.

فكان يقسم رئيس القبيله طاقات القبيله وأراضيها في تحصيل هذه الاحتياجات، وبذلك يكون الإنتاج مقدراً بقدر الحاجه، كما يكون التوزيع مقدراً بقدر الحاجه، مثلاً لا تصرف طاقه زائده لأجل رعى مائه غنم أكثر من الألف، حيث إن المائه ليست محتاجاً إليها، كما لا تزرع أقل من كيلومتر من الأرض بالحنطه ليقع نقص في ماده الغذاء المحتاج إليه، إلى غير ذلك.

فالاقتصاد في القبائل البدائيه موجه موزع بصوره بدائيه، واللازم إعادته نفس الصوره في اقتصاد اليوم، وإن كان التعقيد العلمى والفنى وكثره الاحتياجات وتشابكها قد دخل اليوم في الاقتصاد، لكن كل ذلك لم يغير من جوهر القضييه الذى هو عبارته عن لزوم الاستيلاء من الدوله - التى هى بمنزله رئيس القبيله - على الإنتاج والتوزيع، لئلا يزيد أو ينقص الإنتاج أو التوزيع على أو عن القدر المحتاج إليه، فيبقى فى الأول بدون الصرف، وفى الثانى تبقى بعض الحاجات معطله.

ثم يقولون: ولا- كذلك سائر الاقتصادات الحره، والتى منها الاقتصاد الإسلامى طبعاً، وذلك لأن التجار لا تجمعهم رابطته، وإنما كل واحد منهم يولد حسب جشعه من غير ملاحظه أن قدر ما ينتجه عليه طلب أم لا، وحيث لا تنسيق

بينهم أيضاً تكون النتيجة أن بعض البضائع تبقى بلا مصرف، بينما بعض الحاجات أيضاً تبقى بدون ما يسدها،

## ((إشكالات على الشيوعية))

هذا، ولكن هذا التقريب فيه نظر من وجوه:

الأول: إن الشيوعيين مع أنهم أخذوا بالزمام منذ أكثر من نصف قرن، وقد تبدل بذلك جيلان، إذ كل جيل شاب يكون عمرها الإنتاجي مقدار ثلاثين سنة تقريباً، لم يتمكنوا من التنسيق بين الحاجة والإنتاج مع توفر كل الإمكانيات بأيديهم.

حتى إن روسيا أم الشيوعية وأم الديكتاتوريه فى الإنتاج وفى الصرف بحاجه إلى حنطه وتكنولوجيا، وإلا نفذت حنطتها، ونضب علمها، وبقي شعبها جائعاً جاهلاً، وعلى قول الفلاسفه: (إن أدل دليل على بطلان الشىء إنتاجه نتيجة غير صحيحه)، كما أن أدل دليل على صحه الشىء إنتاجه نتيجة صحيحه.

والرأسماليه الغربيه وإن كانت باطله أيضاً، إلا أن بطلانها أقل من بطلان الشيوعيه، وسنذكر وجه البطلان فيها، إن شاء الله تعالى.

الثانى: إن ادعاءهم بأن القبائل البدائيه بدأت حياتها بالاقتصاد الموجه باطل.

١: لعدم ثبوت القبائل البدائيه بالمعنى الذى ذكره، بل قد تقدم أن الخليفه والحضاره ولدتا توأمين.

٢: إن القبائل البدائيه(١)، وهى لا-شك موجوده وحتى إلى اليوم، من أين أن اقتصادها كان موجهاً، بل الفوضى الاقتصادى كان هو السائد بينها، ولا أدل على ذلك من ملاحظه الهنود الحمر وقبائل ماوها وغيرهم، التى أباد الاستعمار بعضهم، حيث إن فوضى الاقتصاد سائده فيها كفوضى سائر الأمور.

٣: ادعاء أن الاقتصاد غير الشيوعى ليس موجهاً غير تام، إذ التوحيد قد

ص: ١٥١

١- لا بالمعنى الأول.

يكون من جهه الدوله، وقد يكون من جهه الحاجه، فإنه وإن كانت الدوله لا توجه الاقتصاد غير الشيوعى، إلا أن التجار بما فى أيديهم من موازين الأسواق وموازن الطلب لابد وأن ينتجوا قدر الحاجه، فحالهم حال بائع المفرد، حيث إنه يشتري من البضائع بقدر بيعه، ولذا نجد أن الغالب الذى يندر خلافه أنه لا يأتي بائع المفرد بما يزيد أو ينقص عن قدر الحاجه.

هذا من ناحيه، ومن ناحيه ثانيه أن الإحصائيات التى تقوم بها وزاره العمل أو غيرها تكفى فى معرفه التجار بقدر الحاجه.

٤: إن الاقتصاد الشيوعى حيث لا يتمكن من جذب الكفاءات، يبتلى بالإفلاس دائماً، كما هو كذلك فى كل البلدان الشيوعيه بلا استثناء، لوضوح أن أصحاب الكفاءات لا يشتغلون بقدر كفاءاتهم إذا كانوا موظفين، فإن الكفاءه إنما تظهرها معرفه الكفوء أن حاصل ما يعمله يكون فى كيسه، وحيث إن الشيوعيه جعلت الناس موظفين، والموظف يرى أن وظيفته مضمونه سواء اشتغل كثيراً أو قليلاً لا يشتغل بقدر كفاءته، وفى ذلك تحطيم الكفاءات، وبتحطيمها تتحطم الأممه.

ولذا تجد شعوب البلاد الشيوعيه فى جوع دائم إلى الطعام واللباس وأوليات العيش، كما يشهد بذلك كتبهم، والذين سافروا إلى بلادهم. وإذا صدق الشيوعيون أن الأمر ليس كذلك فليسمحوا للناس بزياره بلادهم، لا أقل من أن يكونوا مثل البلاد غير الشيوعيه، ليرى الناس زيف ادعاء جوع الشيوعيين ووزيف تأخر بلادهم، كذلك ليسمحوا لشعوبهم أن يسافروا إلى سائر بلادهم العالم.

وكل ذلك مما يفعل الشيوعيون خلافه، فلا يسمحون للناس بزياره بلادهم إلا بقدر ضئيل جداً، مع برنامج منظم من ذى قبل يحظر اتصال الزائرين بمختلف الناس، كما لا يسمحون لأهل بلادهم بالخروج إلا فى الأندر من النادر، وذلك بقصد الدعايه أو التجسس فقط، كما هو واضح، وعلى هذا فاققتصادهم الموجه عاد

بالضرر على الشعوب، لتحطيم الكفاءات أو عدم ظهور الإنتاج بمثل ما يظهر في الاقتصاد غير الموجه الذي ليس بأسلوب التوجيه الشيوعي.

ص: ١٥٣

## ((أنواع الاقتصاد العالمى))

(مسأله ١٨): الاقتصادات المطروحة فى الساحة العالميه إلى اليوم خمسہ أقسام:

١: الاقتصاد الإسلامى.

٢: الاقتصاد الرأسمالى.

٣: الاقتصاد الشيوعى.

٤: الاقتصاد الاشتراكى.

٥: الاقتصاد التوزيعى.

فالاقتصاد الإسلامى يقول: من العامل عمله وله حصته، والمراد من العمل الأعم من الفكرى والجسدى.

والاقتصاد الرأسمالى يقول: من العامل عمله وله أجره.

والاقتصاد الشيوعى يقول: من العامل عمله وله حاجته.

والاقتصاد الاشتراكى: جمع بين الاقتصادين الرأسمالى بالنسبه إلى القطاع الحاضر، والشيوعى بالنسبه إلى القطاع العام.

والاقتصاد التوزيعى يقول: من كل عمله وله عمله.

وستظهر الفوارق الكامله بين هذه الأقسام الخمسه.

## ((الاقتصاد الإسلامى))

ولنبداً بالاقتصاد الإسلامى، الذى يقول بالملكىه الفرديه بشروط خاصه سيأتى ذكرها، ويجعل الأرباح (للإداره) و(لرأس المال) و(للمعمل) و(للأرض) و(للعامل) و(للعلاقات الاجتماعيه) و(لغيرها).

(فالمدير) له حصه من المال لمكان فكره، و(رأس المال) له حصه من المال لمدخليته فى الإنتاج وهو يرجع بالآخره إلى العمل، إذ رأس المال إنما تجمع من العمل الفكرى والجسدى ونحوهما، و(المعمل) له حصه من المال، لأنه عمل متراكم فله بقدر ما يستهلك منه وفائده، و(الأرض)

لها قدر من المال باعتبار أنها ثروه طبيعيه ملكها من أحيائها، كما أن من ملك الصيد والخشب والفاكهه له المال إذا باعه أو ما أشبهه، لقاعده الاستيلاء الموجه للملكيه، و(العامل) له المال باعتبار عمله الجسدى، و(العلاقات الاجتماعيه) تأتي بالمال باعتبار إرادته المالك ذلك، مثل أن يضيف زيد عمرواً، فإن عمرواً وإن لم يشتغل، إلا أنه استحق ما يأكل باعتبار أن مالك الأكل وهو زيد أراد ذلك، فمقضى كونه مالكاً أن يتصرف فى ماله بما لا يوجب خرقاً للقوانين العامه، مثل قانون {لا ضرر} ونحوه.

ثم إن جعل (الإسلامى) الأرباح للمذكورين هو فى قبال (الرأسمالى) الذى يجعل غالبية ما يحصل من المنابع العامه للدوله، وغالبية ما يحصل من غيرها للتاجر، و(التوزيعى) الذى يجعل غالبية ما يحصل للأفراد العاملين.

## ((كيف يقسم المال))

وعلى هذا، فالمال فى نظر الإسلام فى قبال أمور:

١: العمل الجسدى، فالعامل بجسده له قدر من المال.

٢: العمل الفكرى، فالمفكر المخطط له قدر من المال، إن تكلم بذلك أو كتب، كالطبيب والمهندس والمدير ومن إليهم، فإنهم وإن لم يعملوا جسدياً مثل عمل البناء والنجار والحداد، لكن لهم قدر من المال.

٣: المعمل حيث إنه عمل متراكم ويستهلك منه عند الانتاج، فإذا كانت قيمه المعمل ألف دينار فإنه يستهلك منه فى كل عام مائه دينار مثلاً، فاللازم أن يعطى من الإنتاج بقدر المائه وفائدتها مع ملاحظه النسبه (وسياتى معنى ملاحظه النسبه).

٤: الأرض، فإن الإنسان إذا استولى على أرض بالإحياء، كان كما إذا استولى على طير مثلاً، فكما أن فوائد الطير من إيجاره أو قيمته في حال البيع يرجع إليه، كذلك فوائد الأرض من إيجارها أو قيمتها يرجع إليه.

٥: المواد، فإذا عمل اثنان من أول الصباح إلى المغرب فقلعا شجرتين، إحدهما شجرة الأبنوس والأخرى شجرة الصفصاف، كان لكل مقدار ما يسوى الشجرة، ولا- شك أن فى الأولى أضغاف أضغاف قيمه الثانيه، وليس ذلك إلا- لأجل التفاوت بين الشجرتين، لا لأجل التفاوت بين ذات العملين، لأن المفروض أن العمل متشابه.

٦: رأس المال، فإذا اجتمع أربعة كان من أحدهما الإدارة، ومن الثانى المعمل، ومن الثالث العمل، ومن الرابع رأس المال، كان النتاج لكل هؤلاء الأربعة بنسبه خاصه، سيأتى الكلام حول تلك النسبه، واحتمال أنه لا وجه لأن يكون لرأس المال فائده، لأن صاحبه لم يعمل، يرده أن رأس المال عمل متراكم، فكما أن لصاحب المعمل شىء كذلك لصاحب رأس المال.

٧: لشرائط الزمان والمكان ونحوهما، مثلاً لوحه زيتيه تباع قبل ألف سنه بدينار، وفى هذا اليوم بألف دينار، فإن الزيادة حصلت من أثر مرور الزمان، وإلا فقيمه اللوحه خشباً وزيتاً وعملاً، لم تختلف من زمان إلى زمان، وكذلك الثلج فى الشتاء لا قيمه له، بينما هو فى الصيف له قيمه، إلى غير ذلك من الأمثله، هذا فى الزمان.

وفى المكان نرى الدار فى آخر البلد أقل قيمه من الدار فى وسط البلد، مع أن مقدار العمل ومواد البناء لا- تختلف فيهما، فالاختلاف حصل من شرائط المكان.

وكذلك فى سائر الشرائط التى تشبه الزمان والمكان، فإذا حرم الدين بضاعه سقطت قيمته، وإذا حرض عليها ارتفعت قيمته،



إلى غير ذلك من الأمثلة.

٨: العلاقات الاجتماعيه التي تسبب الثروه، مثل الصداقه والقرايه ونحوهما، فالصداقه توجب الهديه والصله والضيافه وإعطاء أجره، إلى غير ذلك، والقرايه توجب الإرث وغير ذلك، كذلك إمضاء شخصيه رفيه يسوى ما لا يسواه إمضاء شخصيه عاديه، وإن كان الجهد والورق والمداد فى كليهما بقدر واحد، إلى غير ذلك من الأمثله.

وإذا نوقش فى أن بعض هذه الأمور الثمانيه لا- قيمه لها، نوقض بأن العمل لا قيمه له أيضاً، فالميزان الذى يجعل للعمل قيمه \_ وهو العقل والعرف \_ موجود فى كل من العمل الجسدى ومن سائر الأمور الثمانيه.

### **((ما يلزم ملاحظته فى التقسيم))**

ثم اللازم فى تقسيم الثروه الحاصله من الأرض ومن المعمل، بين العامل والإداره ورأس المال والمعمل والأرض، ملاحظه أمور: وهى تكافؤ الفرص، وعدم الإجحاف، وعدم الضرر بالجيل المعاصر، والأجيال الآتية، وعدم حاجه معطله لإنسان أو جهه عامه.

وتفصيل الكلام فى ذلك ضمن أمور:

### **((تكافؤ الفرص))**

الأول: تكافؤ الفرص لكل الناس فى الاستفاده من المواهب الإلهيه عز اسمه، والعمل فى ما يريد ضمن الإطار الإسلامى، فلا يحق لأحد أن يسلب الفرص من الآخريين، سواء كان ذلك بالاحتماء بالقانون الباطل، أو بالشطاره، أو بالإرهاب، أو بالخداع، أو بالتلاعب.

١: مثلاً- القانون لا- يسمح لغير العراقى بامتلاك الأرض فى العراق، وتحت طاوله القانون نصف الساكنين فى منطقه كذا وهم عراقيون يملكون كل الأراضى التي لولا القانون لملكها كل الساكنين، فإن هذا القانون الذى أوجب

تفويت الفرصه على نصف الساكنين بالإضافة إلى إنه باطل فى نفسه لا ينفذ ما أخذ تحت طاولته من النصف المحروم، بل لهم انتزاع قدر حقهم من الأرض إذا ما سقط القانون، بل إذا كان هناك إمكانيه التقاص بالشروط المقرره فى الفقه حق لهم التقاص من النصف المستولين.

٢: والشطاره، مثل أن يكون حق حيازه السمك للكل فيذهب إنسان ويحوز كل السمك مما لا يدع قوتاً للآخرين، فإن معنى كون خيرات الأرض للأنام أن كلهم متساوون فى الاستفاده منها، فإذا استفاد منها بعضهم مما ترك الآخرين بلا معاش، فالنقص إما لأجل أن القانون السماوى أباح له ذلك، أو لأن الإنسان المستفيد أخذ فوق حقه، لكن الأول باطل، لأن ظاهر {لكم} (١)، و{وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ} (٢) وغيرهما: أن القانون نظر إلى الجميع نظره واحده، فالنقص إنما كان من الشطاره وهى لا تعطى الحق للشاطر، فللمحروم انتزاع حقه من الشاطر الذى خرق القانون.

وعلى هذا فقانون: {من سبق} و{من أحيى} إنما هو فى إطار قانون (والأرض وضعها للأنام) و{لكم}، لأن الثانى حاكم على الأول كما تقدم.

٣: والإرهاب، إما أن يكون بنحو الإكراه الفردى، كأن يكره إنسان إنساناً على عمل بأجر، فإنه بالإضافة إلى أن الإكراه محرم يوجب التعزير، وبعد مرتين أو ثلاث مرات يوجب القتل للمكره \_ بالكسر \_ على ما ذكر فى (كتاب الحدود)، إن المقرر أجره لعمله إذا كان دون أجره المثل كان للمكره \_ بالفتح \_ أخذ التفاوت، لأن الأجر المسمى باطل، حيث لم يرض به المكره بالفتح.

وأما أن

ص: ١٥٨

١- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٢- سورة الرحمن: الآيه ١٠.

يكون بنحو الإرهاب الجوى، كما إذا أمر الجائر بإخراج جماعه من بلادهم فوراً، مما لم يمهلهم بيع ممتلكاتهم بيعاً عادلاً، فاضطروا إلى بيعها بعشر قيمه مثلاً، فإن مثل هذا البيع الإكراهى غير لازم لأنه (لا إكراه)، فلهم الحق فى أن يتقاصوا بعد ذلك بقيه قيمه ممتلكاتهم وإلا فسخوا، فإن إطلاق (لا إكراه) يشمل المقام، وتخصيصه بالإكراه الفردى خلاف إطلاقه، ويؤيده ما ورد فى باب النجش، وما ورد فى رفع الحد من المرأة التى اضطرت إلى الزنا لاحتياجها إلى الماء، كما ذكر فى باب (الحدود والتعزيرات)، إلى غير ذلك من المؤيدات كما تقدم.

أما تصرف المكره \_ بالفتح \_ فى الثمن العشر، فهو من باب أنه بعض حقه، وقولهم أن الإضرار لا يوجب تنزيل البيع لابد وأن يحمل على الاضرار الداخلى، مثل ما إذا مرض ولده فاضطر إلى بيع أثائه ليعالج ولده، لا ما إذا كان الاضرار من جهه مكره \_ بالكسر \_ سواء كان نفس الشارى أو غيره، ويؤيد ما ذكرناه استدلالهم على خيار الغبن بقاعده (لا ضرر)، كما ذكره الشيخ (رحمه الله) فى المكاسب وغيره، وعلى كل حال اللازم القول بالخيار.

٤: والخداع هو الغرر، وقد نهى النبى (صلى الله عليه وآله) عن الغرر، كأن يوهم الخادع من يريد عماره الأرض بأنها غير صالحه للعماره والزراعه، أو من يريد اصطياد السمك بأن البحر لا سمك فيه مثلاً، وبهذا الخداع يستولى على أكثر من حقه، فإن قدر حق المخدوع الذى نهبه الخادع بسبب خداعه فقوت الفرصه عليه ليس له، بل للمخدوع أن ينزعه منه، على ما ذكرناه فى المستفاد من (لكم) (١) و(للأنام) (٢) ونحوهما، وربما يقال: إن ذلك لا يوجب عدم ملك الخادع فى العقود، بل يكون ملكه متزلزلاً، فإن استقرار ملكه خلاف (لا غرر)، كما أن استقرار ملك الغابن خلاف (لا ضرر).

٥: والتلاعب يقتضى الإجحاف المنهى عنه فى كلام أمير المؤمنين (عليه

ص: ١٥٩

١- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٢- سورة الرحمن: الآيه ١٠.

السلام) فى عهدة إلى الأشر، بالإضافه إلى أنه ضرر، ولا- ضرر، وذلك كما إذا قلل التاجر القيمه بحيث أوجب تكسر الباعه الصغار، فإن ذلك أخذ الفرص من أيديهم وإضرار بهم، فهو ممنوع شرعاً، ولا يبعد لزوم تحمله لأضرارهم، لأنه أضر بهم، فيكون كمن منع الحر عن العمل، حيث ذهب جملة من الفقهاء فى كتاب الغصب إلى أن المانع ضامن لما فوته من المنفعه، وحيث إن محل البحث فى أمثال هذه المسأله فى موارد خاصه من الفقه، لم نعرض له هنا تفصيلاً.

### ((عدم الإجحاف))

الثانى: عدم الإجحاف، فليس لأحد من صاحب المعمل والعمال أن يجحف بالآخر، كما ليس لأحد من صاحب الأرض والفلاح أن يجحف بالآخر، ويدل عليه كلام الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على ما تقدم.

ولنفرض هناك معملاً يشترك فى إنتاجه المعمل والعامل والمدير ورأس المال، فاللزام أن يعطى الإنتاج للجميع بنسب عادله، فللمعمل بقدر ما يستهلك منه وفائده، وللعامل بقدر أن يعيش حياه حره كريمه متوسطه، كما سيأتى تفصيل ذلك، وللمدير بقدر جهده الفكرى والإدارى، وكذلك الحال فى صاحب الأرض والفلاح والمدير، ومن له البذر ونحوه.

والقول بأن الأرض ليست كرأس المال، لأن الثانى عمل متراكم بخلاف الأول، مردود بأن الأرض أيضاً حصلت نتيجة الحيازه والإحياء، كما يحصل الإنسان على الخشب نتيجة الحيازه، فإذا صنعها باباً حصل على قيمه عمله وقيمه الخشب، وفى الأرض تحصل على قيمه حيازه وقيمه إحيائه.

## ((إرجاع المظالم الاقتصادية))

(مسألة ١٩): الأثر الرجعي للحكم الإسلامى بالنسبة إلى الاقتصاد إذا ساد حكم الإسلام يكون إرجاع المظالم، وإعطاء كل ذى حق حقه، هذا إذا لم يكن مشمولاً لقاعده ثانويه، من قبيل (الإسلام يجب عما قبله)، فيما إذا أسلم الكفار الذين ظلم بعضهم بعضاً، أو ظلم بعضهم المسلمين، إلى الحد المعين الذى تقرر (جب الإسلام عما قبله)، إذ فى بعض الأمور لا يجب الإسلام عما قبله، كما ذكرناه فى بعض الكتب الفقهيه، ومن قبيل عفو المسلمين لمصلحه ثانويه، كما ذكرناه فى بعض المباحث الفقهيه.

والدليل على لزوم إرجاع المظالم أمران:

١: إن القوانين الإسلاميه عامه لما قبل أخذ الإسلام بالزمام ولما بعد ذلك، فإذا تمكن حكم الإسلام من الظالم كان اللازم أن يرد المظلمه إلى أصحابها، فاحتمال اختصاصها بصوره قيام حكم الإسلام خلاف إطلاقها، مثلاً إذا سرق زيد من عمرو ديناراً إبان حكم القانون، ثم أخذ الإسلام بالزمام، كان اللازم إرجاع ذلك الدينار، بل وقطع يد السارق، إلى غير ذلك.

نعم لولى أمر المسلمين العفو، كما ذكرناه فى كتاب (الحدود) وفى كتاب (الحكم فى الإسلام)، لكن ذلك أمر ثانوى كسائر الأمور الثانويه، والكلام الآن فى مقتضى الحكم الأولى.

٢: بعض الروايات الخاصه:

مثل المروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما ورد بعضه فى (نهج البلاغه)، حيث قال فى قطائع عثمان: {ألا أن كل قطعيه أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله، فهو مردود فى بيت مال الله، فإن العدل القديم لا يبطله شىء، ولو وجدته

ص: ١٦١

قد تزوج به النساء وملك به الإمام لرددهته { (١) }، إلى آخره.

والمراد أن الفرج الذي تزوج به وملك به لا يبرر بقاءه.

وذلك يتصور في أمور أربعة:

### ((الاستيلاء على المنابع الطبيعية))

الأول: في الأرض والغابه والمعدن والمياه وما أشبهه، فلو لم تكن الفرص متكافئه لجو قانوني فاسد أو للإرهاب أو ما أشبه ذلك مما تقدم، فاستولى أحد على أكثر من حقه من هذه الأمور المجمعوله للكل حسب قوله سبحانه: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (٢) وغيره من الآيات والروايات، كان للمحروم الذي غصب حقه في حال عدم تكافؤ الفرض أن يسترد حقه، وإن سبق إليه غيره وإن أحياء، فإن سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، و(من أحيى أرضاً ميتة) وغيرهما إنما يكون في إطار الحق المستفاد من الآيات والروايات التي تجعل الحق للكل، فهي حاكمه على تلك، لا أن بينهما تنازعا أو عموماً من وجه كما هو واضح.

فلمحروم أن ينزع قسماً من الأرض، فإن قلع شجره وهدم عمارته فهو، وإلا كان له أن يقلعه ويرميه، كما أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالنسبه إلى شجره سمره بن جندب، لأنه (ليس لعرق ظالم حق)، و(لا ضرر ولا ضرار) (٣).

والقول بأن (لا ضرر) يفيد السلب لا الحكم الإيجابي، منظور فيه، وإن أيدته الشيخ وغيره في الرسائل وبعض الكتب الأصولية.

أما إذا كان استيلاؤه في الأول بالحق، والآن أصبح الأمر لغيره، كما إذا كانوا عشرة فقط فزرعوا كل الأرض، ثم زاد العدد إلى عشرين بما صار للأولين نصف الأرض، كما هو مقتضى

ص: ١٦٢

١- نهج البلاغه: الخطب ١٥.

٢- سورة الرحمن: الآية ١٠.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

{لكم} (١٢) فهل للآخرين حق القلع والهدم، لأنه من الآن حقهم، أم لا، لأن الأولين زرعوا وعمرؤا بحق، و(لا يتوى حق امرئ مسلم)، الظاهر الأول، إذ الحق محصور إلى وجود الآخرين، فهو كما إذا زرع فى البستان الموقوف له ولكل عالم، فإذا كان علماء البلد عشره كان لهم زرع كل البستان، فإذا صاروا عشرين كان للآخرين نصف البستان، فاللازم على الأولين تسليم النصف لهم، فزرع الأولين من الآن فى غير أرضهم، وليس لعرق ظالم حق، وحقهم من الأول محصور إلى زمان وجود الآخرين، وإن كان الأحوط التصالح بين الأولين والآخرين، بأن يبقى الشجر والعماره بأجر.

يبقى الكلام فى أنه هل لمن تمكن من إنقاذ حقه أن يأخذ الأجره ونحوها من المستولى السابق الذى استولى على أكثر من حقه بقوه القانون أو بالإكراه الشخصى أو بما أشبه.

الظاهر ذلك، لأن الأرض كانت حقه، فاستبداد غيره بها سواء عن علم أو جهل لا يسبب توى حق المظلوم، ولا دلاله لعدم قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى قطائع عثمان على عدم ذلك، وجه الاستدلال أن الإمام (عليه السلام) لم يقل إنه يأخذ الأجره من المقطوع له ليضعها فى بيت المال المسلمين، ووجه عدم الدلاله أنه مفهوم لقب ومثله ليس بحجه، وإثبات الشىء لا ينفى ما عداه، فاللازم أخذ الأجره حسب القواعد العامه، فهو كما إذا استولى على أرض الوقف أحد الموقوف عليهم، فإذا تمكن الآخرون أخذوا حصتهم من الوقف، كما أن لهم أخذ حصتهم من الأجره للوقف حال كونه تحت استيلاء المستولى.

### ((استغلال العمال))

الثانى: المعمل الذى صاحبه استخدم العمال بسبب جو غير متكافئ مما سبب اضطرار العمال إلى العمل بأجور أقل من أجورهم العادله، فإن لهم الحق فى أخذ بقيه أجورهم التى لم يعطها لهم صاحب المعمل، إما بأنه أكرههم

ص: ١٤٣

إكراهاً فردياً ولو عقد معهم الإيجار، إذ الإيجار الإكراهي إما لا يصح، أو يصح ولهم حق الفسخ ويرجع إلى أجره المثل، كما في المعاملات الغبنية، كما ذكرها الفقهاء.

وإما بأن أكرهتهم الدوله، كما إذا تضخم المال، حسب التضخم النقدي كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى، فأرادوا طلب الأجر الزائده حسب العدل، فكسرت الدوله إضرابهم وتظاهروا بالقوه، مما اضطرهم إلى ممارسه عملهم، فإن الدوله حينئذ إنما فعلت المعصيه مع حق العامل في الرجوع إليها، باعتبار أنها كغاصب الحر، أو إلى صاحب المعمل باعتبار أن الفائده ذهبت إلى كيسه، فإن مقتضى (لا- يتوى حق امرئ مسلم) أن للعامل الرجوع إلى أيهما شاء، ولا يهم أن ربح صاحب المعمل أو لا، إذ لا يتوقف إنقاذ حق العامل على ذلك.

مثلاً- إذا أجبر زيد عمرواً على أن يعمل عنده بأقل من حقه، كان له حق أخذ تمام حقه منه، وإن خسر المكره \_ بالكسر \_، وكذلك إذا أجبر زيد عمرواً على أن يعمل لبكر، كان له أخذ حقه من أيهما، إذا كان بكر راضياً بإجبار زيد للعامل، وإن كان بكر قد خسر حتى في أصل رأس ماله، وذلك لأنهما تويا حقه، فله أن يرجع إلى أيهما شاء، حاله حال الأيادي المتعدده على الغصب.

أما إذا لم يكن بكر راضياً بالإجبار، فمقتضى القاعده أن الضمان على المكره \_ بالكسر \_، وقاعده (من له الغنم فعليه الغرم) لا تجرى في المقام، لأن المفروض أن صاحب المعمل لم يرد ذلك، فهو كما إذا أجبر المكره \_ بالكسر \_ عمرواً على أن يبني دار بكر بدون رضايه بكر بذلك، فإن صاحب الدار لا حق عليه، لأنه لم يأمر ولم يطلب، فجعل الحق عليه خلاف قاعده (تجاره عن تراض) وغيرها، اللهم إلا أن يقال يكون العامل شريكاً في الدار بقدر أجرته هذا.

أما

ص: ١٦٤



إذا كان الإكراه أجوائياً بدون إكراه دوله أو فرد، كما كانت الفرص متكافئه لكن هذا العامل لم يتمكن من استفاده الفرص واضطر لأجل قوته بأن يعمل بأقل من حقه، فهل له أن يرجع إلى صاحب المعمل، احتمالان:

من أنه (تجاره عن تراض)، ولو كان الرضا وليد الاضطرار، كما إذا مرض ولده فاضطر إلى استخدام طبيب بقيمه أكثر من أجرته.

ومن أنه إجحاف وهو ممنوع شرعاً، ومعنى المنع عنه مثل المنع عن الضرر والغرر وما أشبه مما يوجب:

إما بطلان المعامله، أو الخيار فيها، فإذا فسخها رجع إلى أجره المثل.

وقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في عهده إلى الأشر، بلزوم المنع عن الإجحاف، وفي القرآن الحكيم: {لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (١).

ومن المعلوم أنه في نظر العرف ظلم، فمعنى رفعه خياره في الفسخ إن قلنا بصحة المعامله، وورود الآيه في الربا لا يمنع عن كونها قاعده كليه، كما هو المستفاد عرفها منها، وهذا الثاني هو الأرجح.

### **((استغلال التجار بالتلاعب والشطاره))**

الثالث: التاجر الذي أكل المال بسبب التلاعب والشطاره وما أشبه، اللازم عليه أن يرد الزائد عن حقه، فإن له الحق في ما جمعه بسبب عمله الجسدى أو الفكري، أما ما جمعه بسبب عمله التلاعبى والاحتكارى وما أشبه، فهو باق على ملكيه أصحابها.

مثلاً أشاع التاجر أن الحنطه شحت مما سبب إقبال الناس على الشراء بأزيد من قيمه، ثم ظهر أنه كان كاذباً، فإن ما أخذه زائداً على قدر قيمه إما باق في مال الناس، أو أن لهم حق الفسخ وأخذ كل قيمه ورد عين أو بدل الحنطه؛ كما ذكره في باب الغبن.

وكذلك إذا سبب التاجر شطاره أو تلاعباً آخر مما يرى العرف أن المال الذي أخذه أزيد من حقه؛ ويدل

ص: ١٦٥

على ذلك ما تقدم من أنه إجحاف وظلم وضرر وغير ذلك.

### ((استغلال أصحاب المهن))

الرابع: أصحاب المهن الذين أخذوا أكثر من حقهم، كالمهندس والطبيب ونحوهما، فاللازم عليهم أن يردوا الزائد، فإنه إما إجحاف إن كان علم المأخوذ منه بالزائد، لكن اضطراره أوجب قبوله بالإجحاف، وإما غرر وغبن إن لم يعلم المأخوذ منه، وذلك لخيار الغبن فى الثانى، حيث إن عمل الطبيب والمهندس نوع إجاره، فإذا غبن الطرف كان له خيار الفسخ، ويرجع الأمر إلى أجره المثل، ولأن مقتضى رفع الإجحاف تزلزل الإجاره فى الأول، فإن الغبن كما يوجب تزلزل الإجاره وللمغبون الفسخ، كذلك الإجحاف يوجب تزلزلها، وللمجحف به حق الفسخ.

ومما تقدم يظهر:

### ((الإصلاح الزراعى المزعوم))

ألف) إنا لا نقول بتقسيم الأراضى المصطلح عليه بالإصلاح الزراعى، وذلك لأن الإسلام يرى أخذ الأراضى الزائده عن الذى أجدف بحق غيره، ولا يقول بقانون تقسيم الأراضى بالسويه بين الفلاحين.

إذ أولاً: ذلك لا يكون إلا مع عدم وجود الفرصه للآخرين، أما إذا كانت هناك أراض يمكن استثمارها وتعميرها، لم يكن وجه لأخذ الأراض من الذى عمرها.

وثانياً: التقسيم بالسويه فيما فرض عدم الفرص للآخرين تحطم كفاءات الذى يقدر على عمران أكثر من القدر المعطى له.

وثالثاً: التقسيم بالسويه فى الفرض المذكور إبقاء للأرض خراباً بالنسبه إلى من لا كفاءه له فى تعمير القدر المقرر له، مثلاً هناك ألف هكتار من الأرض، عمر خمسمائه منها عشره أشخاص، وبقيت خمسمائه هكتار من الأرض، فإنه إذا لم يطلب الباقون أكثر من النصف، لم يكن وجه لتقسيم الأراضى المزروعه بين الطالبين إذا لم يأخذ

العشره الفرضه من يد الباقين، كما لم يأخذوها من يد الأجيال الآتية، كذلك إذا فرض أن أردنا أن نقسم الأرض بين الفلاحين، ليس من الصحيح أن نعطي كل واحد هكتاراً مثلاً، إذ أحدهم لا يقدر على تعمير هكتار، بينما الآخر يقدر على تعمير هكتار ونصف، فاللازم ملاحظه:

١: قدر الأرض.

٢: قدر الطلب.

٣: الكفاءه.

حتى لا- تبقى الكفاءات والأراضى معطله، فالتقسيم إنما يكون حسب العدل، لا حسب المساواه، ولذا ورد فى القرآن الحكيم: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان} (١)، فإن المساواه قد لا تكون عادلاً، فإنك إذا أعطيت كل شاه كيلواً من الحنطه ظلمت الشاه الكبيره، حيث أعطيتها أقل من حاجتها، كما أسرفت حيث أعطيت الشاه الصغيره أكثر من حاجتها، وربما أورثها التخمه، فالمساواه فى مثل المقام إجماعه وإتخام، بينما العدل إعطاء كل ذى حق حقه.

وعلى ما تقدم فالإقطاع باطل رأسمالى، والاصلاح الزراعى باطل شيوعى، وإنما التقسيم الإسلامى هو الموافق للأدله وللعقل.

### ((التأميم المزعوم))

ب) ولا- نقول بتأميم المنابع، سواء المنابع الطبيعیه كالمعادن والغابات ونحوهما، أو المنابع الصناعیه كالمعامل الكبار والمطارات والقطارات وما إليها، إذ التأميم معناه:

١: تفويت الفرص لذوى الكفاءات، إذ الموظفين الذين تستخدمهم الدوله لإداره المنابع ليسوا بأنفسهم ذوى الكفاءات غالباً، وذو الكفاءات منهم لا يعملون كفاءتهم، لعلمهم بأن الحاصل لا يدخل فى كيسهم، فإنهم يعلمون أنهم

ص: ١٦٧

سواء عملوا جيداً أو لا، يأخذون الوظيفة المقرره، ولذلك لا يعملون جيداً غالباً.

٢: كما معناه عدم إمكان الاستفاده من المنابع كما ينبغي، فيكون هدرًا للطاقات الإنتاجيه، سواء الطاقات الطبيعيه أو الطاقات العلميه.

وعلى هذا فكل من (التأميم) الذى هو من ذبول الشيوعيه، ومن (الإطلاق)، لأن يستبد بالأمر الرأسمالى الذى هو من ذبول الرأسماليه باطل، بل اللازم إطلاق المنابع فى إطار عدم الإسراف والتبذير، وعدم الضرر بالجيل والأجيال بأخذ الفرص منهم أو استفاد الطاقات المودعه فى الطبيعه، وهذا هو المستفاد من القوانين الإسلاميه التى تعطى الحريه للناس، وتمنع الضرر والضرار والإسراف والتبذير وغيرها.

(ج) ولا نقول بتشريك العمال مع أصحاب المعامل فى معاملهم، ولا بجعل المعمل للعمال الذى هو نوع من التأميم أيضاً، وذلك لأن فيه مضرات تأميم الغابات كما تقدم، ولا نقول بأن لصاحب المعمل الحق فى أن يعطى العامل ما يشاء، بل اللازم أن يعطيه حسب العدل، مما لا يكون إجحافاً بحق العامل ولا إجحافاً بحق صاحب المعمل، كما تقدم الكلام فى ذلك وقد ذكرنا دليله.

فالإنتاج يوزع بالعدل بين رأس المال والمعمل والعامل والمدير، وسيأتى بيان قدر حق كل من الأربعة، كما تقدم ذكر حق بعضهم، فكل من التأميم والإطلاق خلاف الأدله الإسلاميه، بل إفراط رأسمالى أو تفريط شيوعى.

(د) ولا- نقول بتأميم المهن ولا بإطلاقها، فالطبيب يعمل لنفسه ولا تجبره الدوله بأن يعمل لها فى لقاء أجر، كما لا تطلق له الحريه بأن يأخذ من الناس قدر ما يشاء.

فالأول أسلوب شيوعى خلاف الحريه الإسلاميه والإنسانيه، بالإضافة إلى ما عرفت من أن فيه كبتاً للمواهب وتحطيماً للكفاءات.

والثانى أسلوب رأسمالى، وهو خلاف ما نهى الإسلام عنه من الإجحاف.

فبالإلزام تحديد أجوره حسب العدل، بأن لا يكون ظلماً بمراجعيه {لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (١١).

وسياتى تحديد أجور الفكر، فإن كلاً من الأربعة (أ ب ج د) الإفراطيه والتفريطيه خلاف العقل، وخلاف دليل السلطه، وخلاف دليل لا ضرر، بالإضافة إلى أنه أخذ للحريات الموجب لهروب رؤوس الأموال والعقول المفكره.

إن قلت: إن فى أخذ إطلاقات رأس المال والمهن كذلك هروباً لهما.

قلت: الهروب عن العدل قليل، وعن الظلم كثير، والهروب فى الإسلامى عن العدل ويقابله رضى الجماهير الذى هو أكثر فائده من مضره الهروب، وكما قال على (عليه السلام): {ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق} (٢).

إن تحديد إطلاق رأس المال مثله مثل تحديد إطلاق الحريات الضاره، مثل اللصوصيه والسرقه والقتل والزنا ونحوها، إنه لا شك تحديد وإنه يوجب عدم رضايه من له هذه النزوات، لكن أمن الاجتماع هو الذى تجب مراعاته، ولا يهم بعد ذلك إذا هرب لص أو زان لأجل أنه لا يجد حريره الإجراميه.

ص: ١٦٩

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٢- نهج البلاغه: الخطب ١٥.

## ((الاقتصاد الرأسمالي))

(مسألة ٢٠): من أنواع الاقتصاد المتداول في كثير من البلدان الغربية الاقتصاد الرأسمالي.

والاشتراك في اللفظ مع ما ذكر في القرآن الحكيم، أو في الروايات من لفظ (رأس المال)، كقوله سبحانه: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ (١)، كما أن وجود الاشتراك في اللفظ في الخطوط الثانوية كالتجاره والمضاربه ونحوهما لا يجعل الأمرين على غرار واحد حتى يقال إن الإسلام أيضاً رأس مالى، أو إنهما مشتركان في الخطوط العامه والخاصه، إذ المهم المحتوى، وهما مختلفان غايه الاختلاف.

أما الاسم فهو اصطلاح بحث، ولا مشاحه فى الاصطلاح، والفرق بين الأمرين كالفرق بين صلاتى الإسلام والمسيحيه وصومهما، إلى غير ذلك.

## ((ما استدلوأ به على وحده الاقتصادين))

وكيف كان، فقد استدل بعض من زعم بتساوى الاقتصادين الإسلامى والرأسمالى \_ إلا فيما استثنى الذى زعمه قليلاً كالربا ونحوه، بينما ليس الأمر كذلك كما يظهر \_ بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

أما ال F ◆ تاب: فقوله سبحانه: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ (٢)، و ﴿تَجَارَةٌ عَنِ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (٣)، و ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (٤)، إلى غيرها من الآيات.

وأما السنة: فالروايات المتواتره المذكوره فى كتاب التجاره والإجاره وغيرهما.

وأما الإجماع: فلأنه لا شك لأحد فى كون الإسلام يقول بالرأسماليه، وبحريه التجاره والمضاربه والمزارعه والرهن وغيرها.

ص: ١٧٠

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٣- سورة النساء: الآيه ٢٩.

٤- سورة النحل: الآيه ٧١.

وأما العقل، فقد استدلوا له بأمور:

الأول: إن الاقتصاد الرأسمالي يوجب التنافس، والتنافس أصل الإبداع والخلاقيه وظهور الكفاءات، وحيث إن الثاني لازم فالأول لازم أيضاً، للتلازم المذكور.

بيان ذلك: إن إطلاق رأس المال يوجب إيجاد نوعين من التنافس في المجتمع.

١: التنافس بين الأثرياء، حيث إن كل واحد يريد أن يتقدم على غيره، وبذلك يعمل جهده ويبدل طاقاته وقواه لأجل هذا الشأن. وبذلك تظهر كفاءاته وتنمو طاقاته، وفي ذلك تقديم الحياه إلى الأمام.

٢: التنافس بين طبقه الفقراء وطبقه الأغنياء، حيث إن الأغنياء يريدون الاستثمار بالمال، والفقراء يريدون انتزاع الأثره منهم.

وبهذين التنافسين يتقدم كل الناس، بينما إذا منع الرأسماليه توقفت عجله الحياه عن السير والحركه، بله السرعة والتسابق.

الثاني: إن إطلاق رأس المال عبارته أخرى عن إعطاء الحريه للإنسان، والحريه حق طبيعي للإنسان، فإذا منع الإنسان منها كان منعاً له عن حقه الطبيعي، بل فلسفه بعثه الأنبياء (عليهم السلام) هي إعطاء الحريه للإنسان إلى جانب أمور آخر، ولذا قال سبحانه: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (١).

٣: إن كنوز الحياه المودوعه فيها، سواء الكنوز الطبيعيه أو الكنوز العلميه، لا تظهر إلا بالمنافسه، وحيث إن هذه الكنوز أودعت للظهور والاستفاده، وحيث إن طريق ظهورها والاستفاده منها الإطلاق والانطلاق، كان لابد من إعطاء الإنسان انطلاقه في كل المجالات، التي منها مجال الثروه، والاستفاده من كل

ص: ١٧١

١- سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

أقسام الماده، بكل أنواع الاستفاده.

والفرق بين هذا الدليل والدليل الأول: إن الأول فى جانب ظهور الكفاءات، وهذا فى جانب ظهور كنوز الطبيعه.

وبناءً على ما ذكر من الأدله الداله على صحه الرأسماليه فالأصل:

١: إن كل شىء قابل لأن يكون لك، إلا ما استثناءه الدليل.

٢: وإن كان عمل مباح لك، إلا ما استثناءه الدليل.

٣: وإن كان عقد وإيقاع جائز لك، إلا ما استثناءه الدليل.

والحاصل: إن كل شىء قابل لأن يملك، وإن كل عمل جائز، وإن كل عقد وإيقاع جائز، إلا ما خرج من الثلاثه، وفى الحقيقه أن الثالث صغرى من صغريات الثانى، إذ (كل عمل جائز) يشمل كل عقد وإيقاع أيضاً، إلا أن ذكر الثالث للأهميه فى المعاملات، وفى باب تكون رأس المال.

### ((مناقشه الأدله))

أقول: استدلال الرأسماليين الغربيين ومن إليهم بالأدله العقليه المذكوره إنما يهدف تثبيت ما اختاروه من نوع الاقتصاد.

أما استدلال الإسلاميين، فالظاهر أنهم أرادوا إثبات الاقتصاد الإسلامى، وحيث كان غموض فى مفهوم الرأسمالى الغربى عندهم زعموا وحده الاقتصاديين، ولذا استدلوا للاقتصاد الإسلامى بما ربما يزعم منه أنه استدلال للاقتصاد الرأسمالى بالمفهوم الغربى، ومن هنا وقع الخلط والاشتباه.

وقد ذكر المنطقيون فى باب المغالطه وجوب تبين المفاهيم، وإلا وقع الغلط وسقم القياس، مثلاً إذا ادعى الإسلامى لزوم حب الوطن بما ورد من {حب الوطن من الإيمان}، إنما يريد الوطن الإسلامى الذى هو موطن المسلمين أجمع، بينما إذا ادعى غيره



لزوم حب الوطن، أراد الوطن بالمفهوم الغربي الذى هو محدود جغرافياً بحدود خاصه، وبين الأمرين بون شاسع.

إلى غير ذلك من أنواع المغالطه التى تقع بسبب الاشتباه فى الألفاظ، كيف والإسلاميون لم يريدوا الاقتصاد الرأسمالى بالمعنى الغربى، إذ الإسلام قد حدد اقتصاده بقيود خاصه مذكوره فى الفقه، فبعض الإطلاقات الوارده مقيده.

ومنه يعلم، أنه لا دلالة للكتاب والسنة إطلاقاً، كما لا أحد ذهب إلى صحه الرأسماليه بالمفهوم الغربى، فكيف بالإجماع.

نعم تبقى الأدله العقليه المذكوره التى هى أيضاً لا دلالة لها، كما سيظهر عن قريب إن شاء الله تعالى.

وعليه، فقولہ سبحانہ: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ (١١)، بحاجه إلى التكلّم فى الموضوع، وأن الأموال المضافه إلى لفظ (كم) ماذا يراد بها، إذ الحكم لا يتكفل ببيان الموضوع، وقد حدد الإسلام قدر (أموالكم) بالأدله التفصيليه المذكوره فى الفقه.

فالمال إنما يكون (أموالكم) إذا لم يكن حراماً كالخنزير، ولم يحصل من الحرام كالربا، وقد أدى حقه الثابت كالخمس، وحقه الطارئ كالذى يجعله الدوله الإسلاميه على ذى المال إذا طرأت حرب أو ما أشبه، وبعد كل هذه الشروط الأربعة يكون (أموالكم)، وأين هذا من الرأسماليه المطلقه بالمفهوم الغربى.

ومنه يعلم، وجه النظر فى الاستدلال بمثل {تجاره عن تراض} (٢)، فإن ذلك محدد بأن يكون رضى فردياً، ورضى أجوائياً، بأن لا تكون الأجواء قد اضطرتته

ص: ١٧٣

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٢- سورة النساء: الآيه ٢٩.

إلى الرضا، وبأن تكون تجاره قررها الإسلام، وبين هذه التجاره والتجاره الرأسماليه المطلقه بون شاسع.

أما آيه التفاضل (١١)، فإنها لا-شك في صحتها، إذ مواهب الإنسان مختلفه، فهناك الذكي والأذكي، والغبي والأكثر غباءاً، وبحسب تفاوت المواهب تنفاوت المكاسب، ويفضل بعض على بعض لا- في الكسب فحسب، بل في التنعم بمواهب الحياه، فالقادر على اكتساب الصداقات يربح أكثر ربحاً تجارياً أو صداقياً بالهبة والضيافه وما أشبه.

وهذا لا شك من صنع الله سبحانه الذي خلق كل شيء بتفاوت لأجل ما يفرضه الجمال، إذا الخلق المتساوى ليس بجميل، سواء في الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الجماد أو غيرها، ولأجل أنه لو خلق المتساوى مع إمكان أن يخلق الأفضل والمفضول كان بخلاً، لتطلب الاثنين الخلق والوجود، فعدم خلقها مع الإمكان وعدم المحذور بخل، يجعل سبحانه عنه.

وليس معنى الآيه تقرير الرأسماليه الغريبه، ولا نقصاً في الخلقه، فقد قال سبحانه: {مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ} (٢)، فإتقان رجل النمله مثلاً، وإعطائها خلقها يساوق إتقان المجره وإعطائها خلقها.

وقد ثبت في الفلسفه الإسلاميه تساوى العلم وتساوى القدره وتساوى الإتقان في كل المخلوقات، بالنسبه إليه سبحانه، فالذره كالمجره في كل الأمور الثلاثه.

أما ما نرى في الخارج من النقص والانحطاط والفقير وما إلى ذلك، فهو من

ص: ١٧٤

١- سورة النحل: الآيه ٧١.

٢- سورة الملك: الآيه ٣.

صنع الإنسان، ولذا قال سبحانه: {انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا} (١١).

ومنه يعلم أن روايات التجاره ونحوها لا ربط لها بالرأسماليه المنحرفه.

وأما آيه: {مِمَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ} (٢٢)، فلا تنقض بالتفاوت في الحسن والقبح، والكمال والنقص، وما أشبه ذلك، مثل الإنسان الجميل والإنسان القبيح الوجه، والرجل الكامل والمرأه الناقصه، والماء العذب والماء المالح، كما لا تنقض في نقص بعض أعضاء الإنسان خلقه، إلى غير ذلك من الأمثله.

إذ يجاب عن الأول: بأنه لا نقص في الإنسان القبيح والمرأه والماء المالح، بل كل خلق لأجل حكمه وغايه، بحيث لولا الخلق لكان الخلق ناقصاً، فاختلاف المخلوقات كاختلاف أجزاء الإنسان، فإذا تصورنا العالم لوحه، كان أجزاءه كألوان اللوحه في الكبر والصغر، وفي المواضع، وفي كون بعضها أسود أو أحمر أو أخضر، وكل في مكانه متقن دقيق مناسب، بحيث إنه لولا لكانت اللوحه ناقصه غير جمليه.

ويجاب عن الثاني: بأن النقص لم يكن من الله سبحانه، بل من سوء صنع البشر، حتى إن من يولد ناقصاً، كان قد اعتدى عليه الأب أو الأم حال الانعقاد، أو هما أو غيرهما بعد ذلك إلى حين الولادة، كما ثبت ذلك علمياً، وكذلك من ينقص بأسباب خارجيه، سواء كانت بشريه أو طبيعيه، والانحراف الطبيعي ناش

ص: ١٧٥

١- سورة الإسراء: الآية ٢١.

٢- سورة الملك: الآية ٣.

عن انحراف الإنسان حيث لم يصلح ما حوله من طبيعته، وليس المقام موضع التفصيل، فليرجع في ذلك إلى مظانه.

وإذ تحقق أنه لا دلالة في الآيات والروايات على الرأسمالية بالمعنى الغربي، فنقول:

الأدلة العقلية التي تقدمت مما استدل بها الغربيون لا دلالة فيها، لأنها باطلة من أساسها.

### ((أقسام التنافس))

إذ يرد على الأول: إن التنافس على قسمين:

الأول: التنافس في الهدم.

الثاني: التنافس في البناء.

والثاني هو القسم الحسن، وقد قال تعالى: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي} (١)، وقال سبحانه: {وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ} (٢)، وقال: {وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَعْفَرِهِ مِّن رَّبِّكُمْ} (٣)، وقال: {فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ} (٤)، إلى غير ذلك.

أما التنافس في الهدم الذي أوجبه رأس المال الغربي بالمحاربه بين الطبقات، وإثراء طبقه على حساب جوع طبقه، فترى بطوناً تتخمر وبتوناً تحرم، فذلك هو التنافس السىء الذى يجب أن يوقف عند حده، وإلا لأهلك العالم كما نرى آثاره الآن، حيث حربان عالميتان فى أقل من نصف قرن، والدنيا تهيؤ نفسها لحرب ثالثة، بالإضافة إلى الحروب الباردة والحاره هنا وهناك، مما جعل العالم أتواناً جحيمياً لا راحه فيه ولا استقرار.

وقد صار كما وصف الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) الجاهليه بقوله: {شعارها الخوف، ودثارها السيف} (٥). فترى الغنى يريد أن ينزل الغنى الآخر

ص: ١٧٦

١- سورة الصافات: الآية ٩٩.

٢- سورة المطففين: الآية ٢٦.

٣- سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

٤- سورة البقره: الآية ١٤٨.

٥- الكافي: ج ١ ص ٦١.

عن عرشه ليتفرد بعرش الغنى، وترى الغنى يريد امتصاص الفقير ليزيد فقراً، وبذلك يزيد هو غنى، وترى الفقير يريد نسف الغنى، ليخلص منه لقمه الخبز، فقد وقع العالم في دوامه البلاد الصناعيه المستثمره، والبلاد المتأخره المستثمره \_ بالفتح \_، فيستهلك محور (موسكو واشنطن) موارد محور (طنجه جاكرتا)، ثم بعد ذلك حروب وثورات في كل بلد، إما علناً كما في الانقلابات وما إليها، وأما سرّاً كما في المحاربات الإعلاميه وغيرها في البلاد الصناعيه في أنفسها، وبين بعضها وبعضها الآخر، وكل ذلك ناجم عن عدم الإيمان بالله واليوم الآخر، والذي من آثاره تكون الرأسماليه الغربيه التى شعارها الهدم والإفقار والتخريب.

ثم إن الرأسماليه لا- تأتى بالتنافس المظهر لكل الكفاءات، إذ الفقر لا يظهر ما فيه، فإن الفقر يوجب طمس الكفاءه لا ظهورها كما هو واضح، وكما نرى الآن أكثر من نصف كفاءات العالم قد طمست بفعل الرأسماليه الشرقيه والغربيه، ولذا لا تجد الصناعه إلا- عند أقل من ربع العالم، أما الإنسان الذى لا هم له إلا خبزه، ولا علم له ولا مختبر ولا أدوات ولا وسائل، فهل يمكن له أن تظهر كفاءته.

لا يقال: فأى فائده فى إبداع الله هذه الكفاءات وهو يعلم أنها لا تظهر.

لأنه يقال: إن الإنسان لم يخلق للدنيا فقط، وستظهر الكفاءات فى الآخره، وهذا بحث فلسفى لا يرتبط بالجمال الاقتصادى، فتفصيل الكلام فيه موكول إلى هناك.

أما إذا وزعت الثروه توزيعاً عادلاً- \_ ولا- نقول متساوياً، إذ ربما التساوى ظلم، بل اللازم إعطاء كل ذى حق حقه وإن اختلف المقدار \_ ظهرت الكفاءات، إذ لكل إمكانيه التقدم، ولذا فإننا نرى أن الاقتصاد الإسلامى لو طبق تقدم

العالم فى كل عام بما لا يتقدم بمثله تحت ظل الرأسماليه فى كل عشره أعوام.

### ((الرأسماليه الغربيه كبت للطاقات))

ويرد على ثانى الأدله العقليه للرأسماليه: إن فى الرأسماليه كبتاً لطائفه من الناس، كما أن فيها إطلاقاً الحريه الهدم فى طائفه أخرى، فالرأسمالى المطلق يهدم الآخريين ويكبتهم، لوضوح أن الرأسمالى الغربى يأخذ الحريه من الآخريين، كما نشاهده فى عالم اليوم، حيث إن محور (موسكوواشنطن) أخذ الحريه من محور (طنجه جاكرتا)، وبذلك كبت الرأسمالى حريه أكثر من نصف البشر، هذا من جانب.

ومن جانب آخر يهدم الرأسماليه المطلقه الحياه، حيث إن إطلاقها يوجب صرف الحياه فى الهدم، كما نشاهد فى تخريب العالم الصناعى للإنسان ولموارد الطبيعه بالإسراف تاره، وبصنع أدوات الفتك أخرى، وسيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح إن شاء الله تعالى.

((كنوز الطبيعه لا تظهر فى الرأسماليه الغربيه))

ويرد على ثالث الأدله العقليه للرأسماليه: إن ظهور كنوز الطبيعه لا- شك إنما يكون بإطلاق كل الحريات لكل البشر، لا فى كبت نصف البشر للنصف الآخر.

إذ كنوز الطبيعه لا- تظهر إلا- بالكفاءات البشريه، وحيث فرض كبت الرأسماليه لطائفه كبيره من البشر، فلا تظهر كل الكفاءات لتظهر كل كنوز الطبيعه، هذا من جانب.

ومن جانب آخر أن الرأسمالى يخرب كنوز الطبيعه التى يظهرها فى الإسراف والتخريب، فكنوز الطبيعه تحت ظل الرأسماليه بين ما لا تظهر، وبين ما تخرب وتفسد.

وعلى هذه ففلسفه الرأسماليه التى تقول كل شىء قابل لأن يكون لك، وكل عمل مباح لك، لا أساس لها، لا من العقل ولا من الشرع، بل العقل والشرع كلاهما على خلاف ذلك.

## ((أضرار الرأسمالية الغربية))

(مسألة ٢١): قد تقدم بطلان أدله الرأسمالية، وأنها مخالفة للعقل والشرع، وقد تقدم الإلماح إلى بعض أضرارها.

أما تفصيل الأضرار، فنذكرها في أمور خمسة: هي الاستغلال، وسوء التوزيع، والتخريب، والإفساد، والربا.

وهذه الأمور وإن أمكن جمعها في أمر أو أكثر، إلا أن اشتغال كل واحد منها على خصوصيات أوجب تفريقها بهذه الصورة.

## ((الاستغلال))

فالأول: الاستغلال، ومعناه أن يستولى الإنسان على أكثر من حقه الذي أتى به تفكيره وعمله، منضمماً إلى ما يتولد من ذلك من الثروات الطبيعية، والثروة الإرثية التي هي عبارة أخرى من ثمره العلاقات الاجتماعية، فإن الإرث والهبة والضيافة والصدقة والوقف وما إلى ذلك حق الإنسان باعتبار أن ذا الحق الذي هو المورث والواهب وغيرهما جعل كده لغيره، إما ابتداءً كالهبة، أو بمعونه الشرع كالإرث، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك.

وأما الثروة الطبيعية، فإن الإنسان بالاستيلاء عليها يملكها، مع شروط مقرره.

وعليه فكل شيء خارج عن هذه الأمور، يكون الاستيلاء عليه استغلالاً لحق الآخرين، من الجيل المعاصر أو الأجيال الآتية.

ولذا فاللازم أن يحسب قدر حق الإنسان الفكري والعملی وما استولى عليه باعتبار أن الآخر جعل له، وما زاد فهو استغلال.

والرأسمالي يستغل العمل والعامل والأرض والثروة الطبيعية، وإذا استغل هذه الأمور تمكن من استغلال السياسة والسلاح والقانون والقضاء وغير ذلك، فإنه إذا ملك المال اشترى الساسة والأحزاب والإعلام، وتكون السياسة طوع أمره.

وبذلك يتصرف في وضع القانون لصالح نفسه، ويكون القضاء الذي

يقضى بالقانون فى مصلحته، والسلاح الحامى للسياسه والقانون والقضاء يكون طوع إرادته.

وبذلك يجر البساط من تحت العمال، حيث إن العامل مسير بالقانون، فقد استولى الرأسمالى على العامل والعمل والأرض والثروه الطبيعیه وغيرها، وتسقط بذلك فرص الناس فى العمل، أو فى التفكير، إذ لا أجواء لهم، بل يولد الإنسان مكبلاً ويموت مكبلاً.

ولنفرض أن المال كان كافياً لتعليم الكل، وحيث إن الرأسمالى اخترن نصفه، قُلت فرص التعليم إلى النصف، وبذلك يصبح نصف الناس أميين مما يقلل من حظهم فى التفكير أو فى اكتساب المال، إذ حق المفكر أكثر من حق العامل ببدنه، وعليه فنصف الناس يولدون محكوماً عليهم بعدم الفرص وبعدم الثروه، وبعدم إظهار كنوزهم الفكریه، وقد قرأت فى تقرير أن فرص أهل الهند فى التقدم، ربع فرص أهالى إمریکا، يعنى أنه إذا كان لإنسان فى الهند أربعة أولاد، تمكن واحد منهم من التقدم، بينما إذ كان نفس الإنسان فى إمریکا تمكن كل أولاده من التقدم.

لا يقال: إذا كان العالم لا يقدر على تقديم إلا خمسة من الثمانیه فأى ذنب للرأسماليه.

لأنه يقال:

أولاً: فلماذا يقدم أربعة من الأمريكيين وواحداً من الهنود، بينما إذا صح الفرض (إمكانیه خمسة من ثمانیه فقط) كان اللازم أن يكون فرص النجاح لكل فرد، سواء كان فى الهند أو فى إمریکا خمسة على ثمانیه، لا أن فرص نجاح الهنودى واحد على أربعة، وفرص نجاح الأمريكى واحد على واحد.

وثانياً: إن المال إذا لم يخربه الرأسمالى كان فرص النجاح للكل، إذ

ص: ١٨٠



التخزين والتخريب واستعمال المال للحرب والإفساد، أخذ الفرص من أيدي الثلاثة الباقية من الثمانيه، فإذا اعتدل الاقتصاد وصلاح، كان كل الأولاد الثمانيه لهم فرص النجاح، وبالنتيجه فقد استغل الرأسمالي الأمريكي مثلاً فرص نجاح الهندي.

والحاصل: إن المجتمع تحت ظل الرأسمالي ينقسم إلى: طبقه ممتازه، هي قله قليله جداً، لهم كل شيء إلى حد التخمه والبشاعه، وطبقه مستغله (بالفتح) هم بقيه الناس الذين هم أكثر من تسعين في المائه من المجموع، ليس لهم حتى الأكل والملبس، والمسكن المعتاد.

وليس هذا بين الهند وإمريكا فقط، بل وحتى في نفس إمريكا هناك قله مستغله (بالكسر)، وكثره مستغله (بالفتح) ليس لهم دار السكن، ولا- الأكل والملبس، ولا الدواء والتعليم اللائق بحالهم، ولا يتمكن الشاب والشابه أن يتزوجا، إلى غير ذلك، بينما تجد إنساناً له ألف مليون.

وقد قرأت في تقرير: إن أثرياء العرب النفطيين فيهم ثلاثة آلاف شخص يملك كل واحد منهم أكثر من ألف مليون دولار، بينما إنى رأيت نفس البلاد النفطيه والكثره الغالبه منهم لا يملك اللوازم الأوليه من عيشه كريمه.

أما البلاد غير النفطيه فهي مأساه الإنسان، وقد قرأت في تقرير أن الإنسان المصري والسوداني له كل عام خمسين دولاراً، بينما إنسان عربي نفطي يملك كل عام أكثر من أربعين ضعف هذا المقدار، واللازم أن أضيف أن الإحصاء الذي يقول: أن العربي النفطى يملك أكثر من أربعين ضعف ذلك، إنما هو حسب الإحصاء لا حسب الواقع، فإن الإحصاء إنما يجمع الوارد والأفراد ويجعل النسبه، بينما الحقيقه شيء آخر، وهو أن الوارد لا يوزع على الأفراد، لا عدلاً ولا مساواةً

فبينما ترى أحدهم (الطبقة الحاكمة والثريه) يملك مليون، ترى ألفاً منهم لا يكفى راتبه لمعيشته المتوسطه.

ثم إنه كما يحرم الاستغلال كذلك يحرم الإبقاء عليه، فإذا أخذ الإسلام بالزمام وأراد تصفيه الاستغلال لزم حساب حق المستغل \_ بالكسر \_ حسب فكره وعمله وما إلى ذلك كما تقدم فهذا له، والباقي لمن استغلوا إن عرفوا أعطوا، وإن لم يعرفوا عومل فيه معامله مجهول المالك.

وبما تقدم تبين أن تسميه العالم الرأسمالى بالعالم الحر ليس على حقيقته، وإنما هو حر نسبي بالنسبه إلى البلاد الشيوعيه.

### ((سوء التوزيع))

والثانى: سوء التوزيع، بمعنى أن الرأسماليه توجب سوء توزيع النعمه التى هياها الله لعباده، فهناك قله تتمتع بالأكثر من كل أنواع النعم، وكثره لا تجد حتى الأوليات.

وسوء التوزيع ينقسم إلى حاد وغير حاد، فسوء التوزيع الحاد هو ما لا يجد الناس فى ظله حتى القوت والدواء والمسكن واللباس.

ولذا ذكر بعض التقريرات، أن ألف مليون إنسان جائعون دائماً، أى لا يجدون شبعه بطونهم، وبأكثر من هذه النسبه يكون حال اللباس والمسكن والدواء والتعليم وغير ذلك.

وسوء التوزيع غير الحاد ما لا يجد فيه الأكثرية الرفاه، وإن وجدوا الأوليات، لا الرفاه الجسدى، ولا الرفاه الفكرى، ولعله إلى هذا أشار الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، حيث قال: {ما رأيت نعمه موفوره إلا وإلى جانبها حق مضيع}.

فإن الوفرة المعتديه هى التى تضيع سائر الحقوق، لا- الوفرة المعتدله، فإن الله سبحانه خلق الكون بحيث يتمكن أن يرغد كل إنسان فى العيش،

والرأسمالي كما هو المشاهد، كثيراً ما يحتكر ضرورات الحياه لأجل المباحاه فحسب، أو لأجل إخضاع الناس سياسياً، أو لأجل رجاء مزيد الفائده والربح، أو لغير ذلك من الأغراض الفاسده، بينما يموت الناس جوعاً وعرياً ومرضاً وآفه.

وقد قرأت في تقرير: إن كل يوم يموت ألف هندي جوعاً.

كما قرأت في تقرير، في زمن الشاه المخلوع أن نصف أطفال إيران يموتون من عدم الدواء أو من سوء التغذية، بينما الشاه الخائن كان يملك وحده، من دون النظر إلى ممتلكات أفراد عائلته الكبيره، وبطانته الفاسده، ثلاثه وأربعين مليار دولار.

بل كثيراً ما قرأنا: أن البلاد الصناعيه تقذف في البحر بالحنطه والحليب والدواء وما أشبهه، بينما يموت الأطفال جوعاً أو لعدم الدواء، حتى قرأت في تقرير: أن كل عام يموت ما بين عشره ملايين وخمسه عشر مليوناً من أطفال العالم جوعاً أو لعدم الدواء، في حال أن كلب الرأسمالي وقطه ينعم بنعم خياليه، وقبل مده زوج رأسمالي قطه من قطه وأولم في حفل زوجها خمسين ألف دولار، ودعى للحفل جماعه كبيره من أمثاله على ما ذكرته بعض الصحف العربيه.

وكيف كان، فهذا السوء في التوزيع إحدى أضرار الرأسماليه.

### ((التخريب))

والثالث: من أضرار الرأسماليه التخريب، والمراد به صرف الكون والحياه عن مسيرهما الصحيح إلى المسير الباطل، فإن الرأسمالي حيث إن بيده المال والسلطه والسلاح على ما تقدم، يخرب الكون:

أولاً: من ناحيه استنفاد طاقات الكون، بينما لم توضع تلك الطاقات لتستنفد، بل جعلت للبقاء مطلقاً، أو للبقاء مده طويله من الزمن، فإن الطاقات على قسمين:

الأول: الطاقات الدوريه، مثل ماء البحر وتراب الأرض وأشجار الغابه،

فإنها دوريه، يصعد الماء بخاراً ثم ينزل مطراً ويلحق بالبحر ثانياً، وهكذا دواليك، والتراب يصبح حَباً ثم ينقلب الحب تراباً وهكذا، والغابه تنمو كل عام لاستفاده الإنسان.

والثانى: الطالقات غير الدوريه، كمعدن النفط والملح ونحوهما، حيث تنفذ بالاستخراج.

والرأسماليه تطم البحر، وتفسد تراب الأرض بالقنبله الذريه مثلاً، وتحرق الغابه، وتستنفد المعادن غير الدوريه.

وثانياً: من ناحيه صرف الإنسان عن المسير البنائى إلى المسير الهدمى، فإن الكون فى منطق الإسلام خلق لرشد الإنسان، بينما نرى فى الرأسماليه يخدم الإنسان الكون فى سبيل هدم نفسه.

فقد قرر أحد الاقتصاديين أن ثلث إنتاج الإنسان يصرف فى سبيل الهدم، أى الإنسان يصرف نعم الكون فى سبيل القدرات الشخصيه عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهذا هو الهدم بعينه.

مثلاً نرى الدوله التى هى حارسه الشعب والحافظه له تتحول إلى غول تمتص خيرات الشعب وتبنى السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب للشعب، وتقوى نفسها بالجيش والسلاح وما أشبه، بينما كل ذلك يجب أن تكون فى خدمه الإنسان، لا فى خدمه الطغاه لضرب الإنسان.

فقد أصبح العالم ماكنه كبيره تتحرك فى سحق الإنسان، بحيث أصبح الكثره منهم لأجل الإنتاج فقط، وليس لهم حتى أوليات الحياه، والقله لأجل الصرف والهدم، ولهم إلى حد التخمه وفوق التخمه، وكل الأنظمه المنتفخه فى خدمه هؤلاء القله فى سبيل هدم الكثره، فياكل القوى الضعيف، والأقوى القوى، وهكذا.

وقد رأيت فى إحصاء أن إيران الشاه استخدمت سبعمائه ألف موظف أكثر من الحاجه، ومصر عبد الناصر استخدمت تسعمائه ألف موظف أكثر من الحاجه،

هذا بالإضافة إلى القوات المسلحة التي لا- حاجه إلى أكثرها إنساناً وسلاحاً، وإنما تحفظ كل ذلك القله التي تريد الاستئثار بالحكم بكل شىء، فإنه لولا المال المتراكم المجتمع لم يتمكن أولئك القله من هذا البناء الهرمى الهائل الذى بنى لأجل هدم الإنسان.

ولا يخفى أنا لا نريد بالرأسماليه الهادمه رأس مال الغرب فقط، بل يشمل ذلك رأسماليه الشرق المتمثله فى الدوله أيضاً، إذ الشيوعيه نقلت الرأسماليه من أيدي التجار إلى أيدي الدوله، كما سيأتى بيان ذلك.

وثالثاً: من جهه إفقار الأجيال الصاعده، فإن الموارد حيث تستنفد لا يبقى للجيل الصاعد مجال للعيش والحياه.

ولا- يخفى أن تخريب الرأسمالى للحياه والأحياء ينعكس أثره على الرأسمالى نفسه، إذ الرفاه المادى المزيج بالتوتر والقلق والخوف والمؤامره جحيم لا- تطاق، ولقد صدق سبحانه حيث قال: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا} (١)، فإن (الضنك) كما يشمل الضنك المادى، يشمل الضنك المعنوى، بل الضنك المادى يشمل الرأسمالى أيضاً، فإن الأغنياء لهم أمراض جسديه وعقليه لا يجدون عنها حولاً، ولذا يقسم الأطباء الأمراض إلى أمراض الأغنياء كالسمنه وقرحه المعده الناشئه من التوتر وضغط الدم إلى آخره، وإلى أمراض الفقراء.

### ((الإفساد))

والرابع: من أضرار الرأسماليه الإفساد، والمراد به اشتغال الرأسمالى بالإفساد والفساد لأجل المزيد من الربح ولأجل الترفيه، فإن الرأسمالى يفسد لأجل أن يرفه على نفسه، ويفسد لأجل أن يحصل مزيداً من الربح، وذلك مثل الاتجار بالمضرات، كالخمر والهروئين والحبوب التى توجب الهلوسه،

ص: ١٨٥

ومثل فتح المقامر والمخامر والمراقص والمساحب المختلطة والسينمات الداعره والأفلام السكسيه، ومثل فتح المواخير ومحلات اللواط وتشكيل وكالات البغاء والسحق واللواط، وهى عباره عن جمعيات لأجل نشر هذه الأمور، ومثل الغش والاحتكار وما إلى ذلك، ومثل التجاره بالسلاح وصنع معامل السلاح، وإيقاد الحروب لأجل بيع السلاح وأدوات الحرب ولأجل بيع الأدوية، ولأجل رفع الاسعار.

ومثل تشريد الآمنين من بلادهم لأجل الاستحواذ على أموالهم، ولأجل توفير اليد العامله للرأسمالى، إلى غير ذلك من أغراض التشريد، ومثل الإسراف والتبذير.

والإسراف: زياده فيما أصله محتاج إليه، والتبذير: صرف فى ما أصله ليس بمحتاج إليه. مثلاً قد يحتاج الإنسان فى إناره داره إلى مائه شمعه فيشعل مائه وعشر شمعات، وقد يشعل الشمعه فى النهار حيث لا حاجه إلى الشمعه أصلاً.

ومثل إيجاد الأمراض فى الناس، بأسباب مختلفه من الأغذيه والأدويه، لأجل بيع المزيد من العقاقير الطبيه والأدويه وأجهزه الطلب، أو لأجل إباده الناس حيث إن ذلك يحكم الاستعمار الممتص لثروات الناس.

وقد حدث أن عراق البعث الذين هم عملاء بريطانيا وإسرائيل، سمم جماعه كثيره يزيدون على الألف ذات مره بواسطه الحنطه المسمومه، حيث خشى الثوره وانفلات الأمر من أيدي البريطانيين، وسمم مره ثانيه فى السجون أربعمائيه بواسطه الكباب المسموم، حيث اشتدت الثوره الإسلاميه فى العراق، كل ذلك لإجل بقاء عملائهم فى الحكم، ليزيدوا من نهب خيرات وثروات البلاد.

## ((الربا))

والخامس: من أضرار الرأسماليه الربا، وهو وإن كان داخلاً فى بعض الأقسام السابقه، إلا أن أهميته أوجب ذكره مستقلاً، وهو من أنواع الاستغلال

الذى يمتص بسببه الرأسمالى أموال الناس ويسبب تفاوت الطبقات بين طبقه غنيه إلى حد التخمه، وطبقه فقيره إلى حد عدم وجدانها أوليات العيش.

والربا مشتق من الربوه، بمعنى العلو، إذ المرابى يعلو على غيره، وأن ماله يعلو على مال غيره، والربا بنظر الشرع حرام، وبنظر العقل باطل، وبنظر الاقتصاد محقوق، أى ذاهب، كما قال سبحانه: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَزِيدُ الصَّدَقَاتِ} (١)، وليس ذلك أمراً غيبياً بل هو أمر خارجى اقتصادى.

أما حرمة بنظر الشرع فهو واضح، بل قد ذكر فى القرآن الحكيم ما يظهر منه أنه من أشد المحرمات، حيث قال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ} (٢)، فهو محاربه لله والرسول (صلى الله عليه وآله)، وحيث إنه من أسباب تفاوت الطبقات وتكدس رأس المال على حساب إفقار غالبية الناس، والثروه المتكدسه سبب الطغيان، كما قال سبحانه: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِّيْقَى} (٣)، وحيث إن فقر الإنسان يجره إلى المعصيه والكفر، كما ورد: {كاد الفقر أن يكون كفراً} (٤)، وورد: {الفقر سواد الوجه فى الدارين} (٥)، كان الرباء إيداناً بحرب الله والرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ هو تحريف عن طريق الله، والمضاد لطريقه محارب له سبحانه، كما إنه خلاف توحيد الناس تحت لواء الإيمان والفضيله، فالمرابى يحارب الرسول (صلى الله عليه وآله) لأنه يضاد هدف الرسول (صلى الله عليه وآله).

وقد ورد: {إن درهماً من الربا أعظم من سبعين زنيه كلها بذات محرم} (٦).

ص: ١٨٧

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٦.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٧٨.

٣- سورة العلق: الآيه ٦ ٧.

٤- انظر بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠ وص ٤٧.

٥- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢٦ ٤٢٧.

وذلك حقيقى لا- مبالغى، إذ الزانى بذات محرم لا- يجعل الناس طبقات تنتهى إلى الكفر والعصيان، والحروب والثورات التى تذهب بكل شىء.

ولذا لم يذكر أحد أن حرباً قامت على أساس الزنا، بينما الدرهم من الربا، حيث إنه مدخل إلى أكل أموال الناس، ينتهى إلى الحروب والثورات، فإن الأغنياء يريدون المزيد من امتصاص دماء الناس وثرواتهم، والفقراء يريدون نزع الثروه وحقهم من أيدى الأغنياء والانفلات من استثمارهم لهم، وبذلك تقع الثورات والحروب التى تذهب بالنسل والحرف.

والمرابى لا يقوم إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس، فإن الإنسان الذى تخبطه الشيطان، بأن دخل جوفه \_ وقد ثبت فى العلم الحديث أن الأرواح الشريره تدخل جوف بعض الأفراد، فىكون مصروعاً، فكلما أراد أن يقوم سقط \_ كلما أراد أن يقوم سقط، لما يعتربه من حاله الصرع، وكذلك المرابى، كلما أراد أن يقوم من سقطته فى أحوال امتصاص أموال الناس \_ فإن كون الإنسان كالعلق يمتص أموال الناس بالباطل من أشد الأحوال عفونه، ولذا يقال سقط فلان فى الذنب، فإن المعصيه سقوط، والطاعه ارتفاع بالإنسانيه \_ لم يقدر وسقط ثانياً، لأن نفسه المتلهفه إلى المزيد من الربا تمنعه عن النهوض والاستقامه، إلا أن يتوب توبه نصوحاً، وإنما يريد المرابى القيام بدون التوبه، لأن النفس اللوامه له تمنعه عن ذلك، فيهفو إلى أن يترك لكن نفسه الأثيمه تسقطه مره بعد مره.

وكذلك كل عاص تناديه نفسه للنهوض، لكن انطباعه على الإثم يسقطه مره بعد مره، إلا إذا تاب وسيطر على زمام نفسه بحول الله وقوته، ولذا فلا- يجد الإنسان مرابياً يتوب، بينما يجد الإنسان زانياً يتزوج ويتوب، أو لائطاً يتزوج أو يشيب فيتوب، إلى غير ذلك من المعاصى.



وكيف كان، فلا إشكال في حرمه الربا في نظر الشرع، وقد ورد في الحديث: {درهم من الربا...} إلخ، للتنبيه على أن أضعافاً مضاعفه في الآيه المباركه بيان لطبيعته الربا، لا أنه قيد للحرمه حتى يكون غير الأضعاف المضاعفه غير حرام، كما زعمه بعض أشياخ الغرب، فإن من طبيعته الربا أن تكون أضعافاً مضاعفه، فالمائه تكون بعد سنوات مائتين، ثم ثلاثمائة وهكذا، كما هو واضح.

وبذلك تبين أن الربا ليس كالبيع، كما زعمه الجاهليون، فقالوا: {إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا} (١)، وقد أجابهم الله سبحانه بقوله: {أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (٢)، إذ ليس مثله، فإن أحكام الله سبحانه معلله بالمصالح، وذلك لوضوح أن البيع مبادله شيء في قبال شيء، بينما الربا أخذ الثمن بدون مقابل، فإن الإنسان يعطى كتاباً في قبال دينار، أما إذا أخذ دينارين في قبال دينار، فالدينار الثاني صار بدون مقابل.

لا يقال: للأجل قسط من الثمن، فكما أن الكتاب نقداً بدينار، ونسيئته بدينارين، الدينار الثاني في قبال الزمان، كذلك الدينار قرضاً في قبال دينارين، دينار لأصله ودينار لزمانه.

لأنه يقال: سيأتي إنه ليس كل مأخوذ يضيفه الزمان قيمه، نعم قد يضيفه الزمان قيمه، وذلك يكون بالتعامل المضاربي لا الربوي، ولذا لا توجد النسيئه الطبقات المتفاوته، بينما يوجد الربا ذلك، ولذا جعل الإسلام المضاربه ولم يجعل الربا، كما سيأتي تفصيله.

هذا ملخص بيان تحريم الشرع للربا.

ص: ١٨٩

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٥

٢- سورة البقره: آيه ٢٧٥.

أما أن الربا بنظر العقل باطل، فلأن القرض له صورتان:

الأولى: أن يكون لأجل سد الحاجة، مثل بناء المسكن وتعليم الولد واشتراء المأكل والملبس ودواء المرض وما إلى ذلك، ومن الواضح لدى العقلاء أن استغلال حاجة الإنسان الملحة لأجل تحميله مالاً هو من أبشع أنواع الاستغلال، فبينما كان اللازم أن يساعد الإنسان مثله في سد حاجته بالمجان، يجعل حاجته ذريعه لأجل استدرار قواه وطاقاته، كي يعمل ذلك الإنسان في المستقبل لأن يسد لاه أصل قرضه فحسب بل يسد جشع المقرض الذي استغل حاجة المقرض ليملاً كيسه، ولذا نرى عقلاء العالم يجعلون بيت المال والجمعيات الخيرية لأجل سد حاجة الإنسان.

الثانية: أن يكون القرض لأجل الاسترباح، بأن أراد المقرض أن يستريح فاقترض المال، لأن يعمل فيه فيربح، وهذا لا يخلو من خمسه أحوال:

الأول: أن يخسر، وأخذ الربا منه في هذا الحال معناه أنه خسر عشرة في المائة مثلاً من أصل المال، وخسر عمله وخسر الربا، فقد أخذ مائه وعمل فيه سنه وبعد ذلك أعطى فوق المردود التسعين مثلاً، عشرين تسديداً إلى مائه القرض وربا عشرة، وهذه خساره مزدوجه، بالإضافة إلى أنه خسر عمل سنه.

الثاني: أن لا يخسر ولا يربح، ومعناه خساره عمله وخساره الربا.

الثالث: أن يربح أقل من الربا كثمانية مثلاً، ومعناه خساره عمله وخساره قدر التفاوت.

الرابع: أن يربح بقدر الربا، ومعناه أن يخسر عمله.

وفي كل هذه الصور يكون المقرض قد جعل المقرض أسوأ من ثور الكراب، حيث إن ثور الكراب

يشبع بطنه في قبال عمله، وهذا لم يشبع بطنه في قبال عمله، والعقل يأبى مثل ذلك.

الخامس: أن يربح أكثر من الربا، مثلاً صارت المائة مائة وعشرين، وفي مثل هذه الصورة يحق أن يأخذ المقرض من المقرض الربح، لكن الإنصاف أن تكون هناك نسبة بينهما مثلاً الثلث لأحدهما والثلثان للآخر، أو ما أشبه ذلك، وهذا أجازته الإسلام، وجعله مضاربه، ولذا فالربا باطل عقلاً.

لا يقال: وأي حق لصاحب النقد في أى شيء، ولو بقدر عشر الربح، والحال أنه لم يعمل في النقد حتى يربح، ولذا فالمضاربه باطله أيضاً.

لأنه يقال: النقد عمل متراكم» وكما يحق لصاحب الفأس أن يؤجره» لأن الفاس عمل متراكم، كذلك يحق لصاحب النقد أن يأخذ شيئاً مقابل عمله المتراكم» هذا بالإضافة إلى أن صاحب النقد له حق الفكر، إذ الفكر له حق، كما أن العمل له حق، والفكر هو الذى بسببه تكون الإدارة.

أما نسبة الربح الموزعه بين المتضاربين فهي حسب العرف، بدون أن يكون إجحاف بأحد الطرفين، إذ الإجحاف ممنوع شرعاً وعقلاً.

وهذا تمام الكلام في حرمة الربا عقلاً، ولذا نرى عقلاء العالم ولو كانوا ملحدين، يصرحون بحرمة الربا ووجوب إلغائه عن الاقتصاد.

وأما كون الربا مورثاً للمحق بالنظر الاقتصادي، وكما قال سبحانه: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ} (١)، فذلك لأجل أن الربا يجمع المال من أيادي متعددة إلى يد واحدة، وبذلك يقل العمل والإنتاج، وذلك محق وتقليل للثروة، إذ اليد

ص: ١٩١

الواحدة الأكله للربا لا تتمكن من عمل كل أولئك، فتبطئ عجله الإنماء، بينما الصدقه يفرق المال المجتمع في يد واحده إلى أيد متعدده، هم آخذوا الصدقه، وبذلك يكثر الإنتاج، وذلك إنماء للمال والثروه، إذ الأيدى الكثيره أقدر على العمل والإنتاج من اليد الواحده.

هذا بالإضافة إلى أن آكل الربا يجعل الناس طبقتين متناحرتين، مما يؤدي إلى الثورات والحروب، فيذهب بأصل المال وربحه وهو محق في خط بعيد، وبالعكس الصدقه \_ والمراد بها كل ما يعطيه الإنسان لأنه يصدق بذلك قول الله سبحانه \_ فإنها توجب تقارب الاجتماع وحب بعضه لبعض، مما يورث التعاون، والتعاون أساس التقدم كما هو واضح.

ولتوضيح ذلك نقول: لنفرض أن في قريه ألف إنسان فلاح، لهم مليون دينار، وإنسان واحد رأسمالي له مليون دينار، وأولئك الألف يستعملون دنائيرهم في البذر والكره والإنتاج مما يكفيهم لحياه متوسطه، فإذا أعطى الرأسمالي المليون قرصاً لهم بربا عشره في المائه، كان معنى ذلك أنهم في آخر السنه نقصت أموالهم إلى تسعمائه ألف، بينما زادت أموال الرأسمالي إلى مليون ومائه ألف، وبذلك قل الإنتاج بقدر مائه ألف، وفي السنه الثانيه يكون الرأسمالي قد جمع من أموالهم مائتي ألف وعشره آلاف، ربح مائه (ألف) ربا العام الأول، ولا تمر سنوات إلا والرأسمالي قد استحوز على كل أموالهم، ويقدر استحواذه على أموالهم يقل الإنتاج، لأنه تقل قدره الفلاحين الإنتاجيه.

وبالعكس إذا أعطى الرأسمالي المذكور مأتى ألف خمساً (الصدقه) كثرت قوه الفلاحين الإنتاجيه فيربو الإنتاج، وبهذا تبين أن الله يمحق الربا ويربى الصدقات بالأسباب الطبيعیه، ومع الغض عن الأسباب الغيبیه.

(مسألة ٢٢): لقد أحدث الإفراط في الرأسمالية، التفريط في مقابله الذي هو الشيوعي، وقد ظهرت الشيوعي أول ما ظهرت في فلسفه (أبي قور) قبل ميلاد المسيح (عليه السلام) بما يقارب ثلاثة قرون على ما ذكره بعض، ثم اختفت إلى أن ظهرت في إيران في أيام مزدك وقباز الملك، ثم اختفت إلى أن ظهرت في أيام صاحب الزنج والقرامطه على المشهور، ثم ظهرت في هذا القرن على يد ماركس وانجلز، والمهم أن وقعت بأيدي الشيوعيين هذه المره الدوله، ولذا تبعهم جمع كثير حتى من بعض ظاهرهم الإسلام.

وقد استدلل المسلمون (ظاهراً) منهم، بآيات من القرآن الحكيم وبالسنه المطهره، كما استدلوا تبعاً لغير المسلمين بأدله عقليه أيضاً(١).

والمحور للشيوعي هي قصه الاقتصاد والملكيه، وماركس وإن لم يمنع الملكيه بصوره مطلقه، بل أجاز في كتبه أن يملك الإنسان بقدر عمله بشروط خاصه، إلا أن المعروف لدى جملة منهم منع الملكيه بصوره مطلقه.

فقد اختلف الناس في أصل الملكيه، فمنهم من صحح الملكيه حتى للحيوان والنبات والجماد، واستدل له بأن الملك له فائدتان، فائده الصرف في مصلحه المالك، وفائده تصرف المالك، وحيث لا يمكن تصرف المالك يصرف في مصلحه المالك، كما في الطفل والمجنون من إليهما، فيصرف الملك في مصلحه الجماد المالك للملك، مثلاً بيت لأحد العلماء ممن يريد الناس بقاء أثر ذلك العالم، فيملك إنسان ذلك البيت بستاناً، وفائدته أن يصرف نماء البستان لمصلحه ذلك البيت، من تعميره وترميمه وما أشبه، وكذلك بالنسبه إلى الحيوان والنبات.

أقول: هذا وإن كان معقولاً ولا محذور له من العقل في الجملة، ويشبهه ما ورد في الشرع من الوقف للجبهه، ولا فرق بين الملك والوقف في الحقيقه من هذه الجبهه،

ص: ١٩٣

إلا أن الشريعة لم يرد فيها إجازة ذلك ولم يذكره الفقهاء، ولذا فهو ممنوع شرعاً، وإن كان لا محذور فيه عقلاً حسب الظاهر، فتأمل.

ومنهم من قابل هذا القول في الجانب التفريطي، فلم يجوز حتى ملكيه الإنسان، معتقداً بأن الملكيه شيء عارض لم تكن في الإنسان الأول، وهو سبب الفساد، كما نرى في الأثرياء، فاللازم المنع عنه إطلاقاً.

وذهب بعض هؤلاء إلى المنع عن الملكيه فوق ما يكدر الإنسان بنفسه، ومن هؤلاء ماركس، حيث إنه صرح في كتبه على المنع عن الملكيه فوق ذلك، لا عن أصل الملكيه.

وكما أن القول الأول إفراط في الملكيه، فهذا القول تفريط فيها.

أما من يمنع الملك بصوره مطلقه، فيرد عليه:

أولاً: إن الملكيه غريزيه، وإنكار ذلك في الإنسان الأول يساوق إنكار سائر غرائزه، والمنع إذا وصل إلى البديهي لم يمكن له الاستدلال، فهو كما إذا منع أحد كون الإنسان الأول كان ذا حب وبغض وشهوه وحب ذات، إلى غير ذلك، إذ البديهي هو آخر المطاف في باب الاستدلالات.

وثانياً: إنا ننكر وجود الإنسان الأول على ما ذكره دارون، وتبعه اناس آخرون، وقد ذكرنا أنه لا دليل على ذلك، لا من التاريخ ولا من غيره.

وثالثاً: إن استلزام المال للفساد، إنما هو مع تراكم المال، فالمنع عن المال لأجل أنه مفسد استدلال بالأخص على الأعم.

ثم إن المال الزائد مثله مثل السلاح والحكم والعلم والحريه، إن أطلقت أوجبت الفساد، وإلا فلا تلازم عقلي بين الأمرين، فاللازم المنع عن الفساد، لا عن أصل الأمور المذكوره.

ولذا فالقول الوسط بالملكيه، حيث يلزم القول بملكيه الإنسان بقدر فكره وعمله بالشروط المقرره التي يأتي الكلام فيها،

لا كما قاله ماركس، وهذا القول هو الذى اختاره الإسلام.

ثم إن بعض المسلمين الذين بهرهم الاقتصاد الشيوعى من غير تحقيق، انخرطوا فى هذا التيار، واستدلوا لذلك بالآيات والروايات، وإن انكروا فلسفه الشيوعيه الكونيه المبنيه على الإلحاد وعلى إنكار الإله، وهؤلاء يقولون: إن الإسلام لم يضع اقتصاداً، أو وضعه لزمانه فقط، أو أنه وضع الاقتصاد الشيوعى!.

والأول: خلاف {أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (١).

والثانى: خلاف {حلال محمد (صلى الله عليه وآله) حلال إلى يوم القيامة} (٢).

والثالث: خلاف الأدله الآتیه والسابقه.

وكيف كان، فهم يستدلون بقوله سبحانه: {وَالْأَرْضُ وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ} (٣)، حيث يدل على التساوى فيها، والتساوى فى المال هو مقتضى الشيوعيه.

وبقوله سبحانه: {وَتُذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ} (٤)، فإن الرأسمالى والحاكم دائماً متضامنان، فإذا كان الإدلاء إلى الحاكم حراماً، كان معنى ذلك عدم وجود الرأسمالى ورأس المال، وأخيراً عدم وجود الملك.

وبقوله سبحانه: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ} (٥).

وإذا تحطمت الدوله جاءت الشيوعيه، لعدم إمكان ارتفاع الضدين الذين لا ثالث لهما.

أما العقل فهم يستدلون للشيوعيه بأمر:

ص: ١٩٥

١- سورة المائده: الآيه ٣.

٢- أصول الكافى: ج ١ ص ٥٨ ح ١١.

٣- سورة الرحمن: الآيه ١٠.

٤- سورة البقره: الآيه ١٨٨.

٥- سورة الحشر: الآيه ٧.

الأول: إن الشيوعيه هي مقتضى الفطره الأوليه للإنسان، وتوضيح ذلك:

(١) إن الإنسان كان في أول أمره بعد أن تحول عن القرد، وحشاً يسكن الكهوف والغابات، يقتات على لحوم الصيد والفواكه، ولم يكن هناك غنى وفقير، وعامل وعاطل، بل كان كلهم يشترك في الصيد، وفي جنى الثمار وتهيئه وسائل العيش، وكذلك كان حالهم حين سكنوا الخيام والأكواخ، فكل كان يعمل حسب طاقته ويتمتع حسب حاجته.

(٢) ثم تحول الإنسان حسب تطور الآله، حيث ظهرت الآلات والنار وما أشبه، إلى مجتمع الساده والعييد، وذلك لأن بعضهم استولى على الآله مما سبب أن يتمكن من العمل أكثر، فأخذ يعطى الحاجه للبعض الفاقد للآله في قبال اشتراء جزء منه، وهكذا حتى أكمل صاحب الآله شراء نفس من لا آله له، مثلاً كان صاحب السهم يصيد الدينصور، وحيث يحتاج من لا آله له إلى الأكل، كأن صاحب الآله يعطيه اللحم في قبال أن يكون كل شهر عشر الآخذ للصائد، وبعد سنه مثلاً كان يصبح الآخذ ملكاً للصائد، وبذلك كانت الآله حولت الاقتصاد الذى هو أساس كل شىء، من الشيوعيه الأولى إلى مجتمع الساده والعييد.

(٣) ثم تحول الاجتماع إلى مجتمع الفؤدال، أى الأرباب والرعيه، أو الإقطاعى والفلاح، فإنه لما تطورت الآله وعرف الناس الزراعه، أخذ بعض من لهم الآله وفكره الإداره يستخدم الآخرين بفكره وآلته فى زرع الأرض، ليكون للإقطاعى أكثر الحاصل، وللفالحين أقل الحاصل.

وبذلك أخذ الإقطاعى فى النمو المالى، بينما أخذ الفلاحون فى الفقر الأكثر فأكثر، إذ كلما زاد مال الإقطاعى زادت قوته على استخدام أكثر عدد



من الفلاحين حتى تحققت الإقطاعيات الكبيرة، ولصق الفلاح بالأرض، وإن لم يكن يسمى حين ذاك بالعبد، إلا أن الشروط المرهقه والقيود الثقيله جعلت الفلاحين بمنزله العبيد فى العهد السابق.

٤) ثم تحول الاجتماع إلى المجتمع الرأسمالى، وذلك بسبب تطور الآله، حيث ظهرت الصناعات، وملك الساده السابقون الآله وضمزت الزراعه، فاستخدم الرأسماليون العمال بأجر قليل، وكان أكثر الأرباح يدخل كيس الرأسمالى، وأقله يدخل كيس العمال.

وبذلك يظهر أن تطور مجتمع الفؤدال إلى مجتمع رأس المال، إنما كان بسبب وسائل الإنتاج الذى هو الصناعات، وقد تقدم أن تحول المجتمع من حال إلى حال، إنما هو لأجل تحول الاقتصاد، وتحول الاقتصاد إنما هو لأجل تحول آله الإنتاج.

٥) ثم لما كثر ظلم الرأسماليين للعمال، ثار العمال وحطموا رأس المال ليعيدوا إلى أنفسهم الشيوعيه الأولى، وهذا ما حدث فى روسيا الشيوعيه، وبشر به قبل ذلك ماركس وإنجلز، وهكذا سيتقدم العالم إلى الشيوعيه خطوه خطوه حتى تعم الشيوعيه كل بلاد العالم!.

الثانى: ما حاصله أن القيمه للعمل وحده، فلا معنى لأن يعمل العامل أو الفلاح ويأكل بعض ربح عمله إنسان آخر هو الرأسمالى أو الإقطاعى.

ولنفرض أن معملاً اشتراه المالك بألف دينار، وهذا المعمل يشتغل لمدته عشر سنوات، ثم بعد ذلك يستهلك المعمل بما لا نفع فيه، أو أن القسم الجديد من المعامل يأخذ مكان هذا القسم القديم مما يوجب سقوط هذا القديم عن العمل ليعطى مكانه للمعمل الجديد، ولنفرض أن مالك المعمل جعل ألف دينار للمواد الخام التى ينسج منها النسيج، وعمل سنه استخدم فيها تسعه عمال، وكان الربح ألفى

دينار، فإنه لا شك أن له أن يأخذ ألف ومائه أجره المعمل الذى استهلك فى سنه بمقدار مائه، وما جعله للمواد الخام الذى هو ألف، ويبقى الباقي وهو تسعمائه بينه وبين العمال التسعه، فله عشر التسعمائه تسعون ديناراً، ولكل عامل تسعون ديناراً أيضاً، لكن صاحب المعمل لا يصنع هكذا، بل يعطى للعمال التسعه خمسمائه دينار مثلاً، ويأخذ هو أربعمائه، فهذا الزائد وهو التفاوت بين التسعين الذى هو حقه، وبين الأربعمائه الذى يأخذه، وهو ثلاثمائه وعشره، أجره إضافيه سرقها صاحب المال من العمال تحت طاولة القانون الذى يعطى الحريه لصاحب المعمل أن يعامل عماله كيف شاء.

ثم من ناحيه أخرى: إن صاحب المعمل هو الذى يقرر ساعات العمل، ويقرر فصل العمال، إلى غير ذلك مما يجعل العامل مسلوب الإراده، فالرأسمالى قد أخذ من العامل حريته إلى جانب أخذه منه أجرته، وبذلك ظهر أن تسهيم العامل مع المالك فى الأرباح فى آخر السنه ليس إلا خداعاً من ناحيتين:

الأولى: إن أجره العامل هى تمام قدر عمله من الربح، لا ما يقرره صاحب المعمل.

الثانيه: إن أصحاب المعامل كثيراً ما يخدعون العامل بإعطائه السهم بعد تنقيص أجورهم بما يكون مجموع أجورهم والسهم معادلاً لأجورهم الذى قرروه قبل أن يعطوه السهم. مثلاً التسعون الذى كان حقاً للعامل فى المثال السابق، يبدله الرأسمالى إلى خمسين كما تقدم، ثم قد يعطيه الخمسين باسم الأجره، وقد يقسم الخمسين إلى ثلاثين يعطيه باسم الأجره، وعشرين يعطيه فى آخر السنه باسم السهم.

وبهذه الكيفيه الخداعيه يزيد العامل فى الإنتاج، فيكون الرأسمالى قد استنفد

طاقات العمال بما عاد إلى كيس الرأسمالي.

إنه من الصحيح أن العمال في صورته زياده الإنتاج ينالون أجرهم للزياده، لكن الرأسمالي قد أكل مزيداً من إنتاجهم، مثلاً لو أنهم عملوا في كل يوم ثمان ساعات لأكل الرأسمالي من إنتاجهم أربعمائه، لكنهم لما زادوا الإنتاج إلى عشر ساعات يومياً، أكل الرأسمالي منهم خمسمائه، وهكذا، هذا بالنسبه إلى المعمل.

أما بالنسبه إلى الأرض، فإن الإقطاعي يستولى على أرض كبيره ويستخدم فيها تسعه من العاملين وهو يعمل أيضاً، وآخر السنه تعطى الأرض ألف دينار من الحنطه مثلاً، فإن الحق أن يعطى صاحب الأرض لكل واحد منهم مائه لفرض أنهم عشره عملوا في أرض الله، بينما الإقطاعي يأخذ الخمسمائه ويقسم بين التسعه البقيه خمسمائه، فإن الأربعمائه الإضافيه سرقة من الإقطاعي لأجور هؤلاء الفلاحين.

وعلى هذا، فاللازم أن تشرف الدوله على كل شىء من الإنتاج والاستهلاك، وكل إنسان عليه أن يعمل ويقدم كل ما عمله للدوله، كما أن الدوله تقدم له المعيشه المتوسطه، وتصرف الدوله الفائض على المصالح العامه، وحيث لا يمكن ذلك إلا بإلغاء الملكيه الفرديه، وإلا بدكتاتوريه العمال فاللازم إلغاء الملكيه الفرديه، ودكتاتوريه العمال بعد أن يأخذوا هم بزمام الحكم، كما فى الدول الشيوعيه.

الثالث: إن الإنتاج والتوزيع إذا لم يكن تحت نظر الدوله، بأن تكون الدوله المشرفه عليهما، وتكون الدوله هى المعطيه للحاجات والآخذة للزائده لأجل المصالح العامه لزم أمران كلاهما ضار:

الأول: التنافس بين الرأسماليين والإقطاعيين، مما يجعل الأمه تعيش فى

دوامه من المنازعات التي تنتهي غالباً إلى سفك الدماء وانتهاك الاعراض، وذلك لأن كل منهج يريد الاستئثار بالأسواق، وحيث يوجد التزاحم يكون النزاع والتخاصم المنتهى إلى ما ذكرنا.

الثانى: زياده التوليد على الاستهلاك تارةً وعكسه أخرى، وفي الأول إضاعه للمال ببقائه حتى يفسد، وفي الثانى إضاعه للحاجات وبقاؤها بدون سد.

مثلاً- المجتمع بحاجه إلى ألف طن من الحنطه، فإذا زاد الإقطاعيون فى زرع أكثر كان معنى ذلك تلف ذلك الأكثر، وإذا قللوا من زرعها كان معنى ذلك بقاء الناس بدون حنطه، وكلا الأمرين خطر وضرر، وذلك بخلاف ما إذا كانت الدوله هى الموجهه، فإنها تحسب الاحتياجات وتوجه الناس إلى الزرع بالمقدار الكافى لا أكثر ولا أقل، وكذلك فى البضائع.

هذا بالإضافة إلى أنه ينجم من عدم توجيه الدوله للتوزيع بعد عدم توجيهها للتوليد، أن بعض الناس يستأثر ببضاعه أكثر مما يوجب بقاء البعض الآخر بدون حاجه ضروريه له، سواء فى المزروعات أو المصنوعات أو غيرهما، فاللازم توجيه الدوله للتوليد وللتوزيع بتقسيم الحاجات إلى المدن والقرى ثم المحلات ثم يكون الصرف بالبطاقات.

وعلى هذا تتلخص فلسفه الشيوعيه فى إلغاء الملكيه الفرديه إلا ما خرج، وكون الملكيه للدوله، وكون الدوله دكتاتوريه، وأنها الموجهه للتوليد والتوزيع، وأن الاقتصاد هو الأساس لكل الأمور الاجتماعيه والسياسيه والعسكريه وغيرها، وأن ما يأكله الرأسمالى والإقطاعى ليس إلا الأجر الإضافى الذى هو فى الحقيقه سرقة.

(مسألة ٢٣): الأدلة التي أقامها الشيوعيون لصحة مذهبهم في الاقتصاد كلها باطلة، فلا الأدلة الشرعية التي ذكروها فيها دلالة على ما ذكروه، ولا الأدلة العقلية خالية من الخلل.

إذ أولاً: الإسلام له اقتصاد كامل، حيث إن الله سبحانه أكمل دينه، حيث قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (١).

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ﴿ما من شيء يقربكم إلى الجنة ويبعدكم عن النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شيء يبعدكم عن الجنة ويقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم عنه﴾ (٢).

وقال الإمام الصادق (عليه السلام): ﴿فيها﴾ \_ أي في الشريعة المدونة \_ ﴿كل ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضيه إلا هي فيها، حتى أرس الخدش﴾ (٣)، والمراد بأرش الخدش الغرامه التي يدفعها الإنسان إذا جرح جسم غيره، ولو بقدر خدشه طفيفه.

وقال الصادق (عليه السلام): ﴿ما من شيء إلا وفيه كتاب وسنه﴾ (٤).

وقال سماعه: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أصلحك الله، أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس بما يكتفون به في عهده، قال (عليه السلام): ﴿نعم وما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة﴾، فقلت: فضع من ذلك شيء، فقال (عليه السلام): ﴿لا، هو عند أهله﴾.

ص: ٢٠١

١- سورة المائدة: الآية ٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧.

٣- انظر الوسائل: ج ١٩ ص ٤٨ ٤٩.

٤- الكافي: ج ١ ص ٥٩.

أقول: المراد بهم الأئمة (عليهم السلام)، وهم (عليهم السلام) قد ذكروا كل ذلك في ضمن جزئيات أو أصول كليه، ولذا لا تجد فقيهاً مستوعباً إلاّ- ويمكنه أن يجيب عن كل مسأله، ويرجع ذلك إلى نص في الكتاب أو في السنه، أو إلى إجماع أو عقل، وكلاهما حجه نصاً وفتوى، فقد قال (عليه السلام): {فإن المجمع عليه لا ريب فيه} (١).

وروى الرضا (عليه السلام) في حديث ابن الجهم، المروى في الاحتجاج، لقول النبي (صلى الله عليه وآله): {إن الله لا يجمع أمتي على ضلاله} (٢).

وأدله حجيه العقل في باب الشريعه كثيره، فقد روى ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال في حديث: {والحجه فيما بين الله وبين العباد العقل} (٣).

إلى غيرها من الروايات في باب حجيه الإجماع والعقل.

وفي روايه المرآزم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد أن يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن، إلاّ وقد أنزل الله فيه}.

إلى غيرها من متواتر الروايات والتي جمع جملته وافية منها السيد الشير (رحمه الله) في كتابه القيم (الأصول الأصلية).

وقد تقدم ذكر الكتب الفقيهيه المرتبطه بالاقتصاد، وعدم صب الفقهاء (الاقتصاد الإسلامي) في كتب تشبه كتب الاقتصاد في الحال الحاضر، ليس إلاّ بسبب أن هذا الطرز من الصب لم يكن متداولاً آنذاك، والفقهاء إنما يكتبون الكتب لأجل أجيالهم المعاصره من باب: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ} (٤)،

ص: ٢٠٢

١- الكافي: ج ١ ص ٦٨.

٢- الاحتجاج: ج ١ ص ١٥٨.

٣- الكافي: ج ١ ص ٢٥.

٤- سوره إبراهيم: الآية ٤.

مع ذكرهم في كتبهم الآيات والروايات التي يستنبط منها الأمر الصالح لكل زمان ومكان.

وثانياً: ليس الاقتصاد الذي جاء به الإسلام اقتصاداً شيعياً، كما أنه ليس الاقتصاد الاشتراكي، أو التوزيعي، أو الراسمالي، بل قد عرفت بعض الفروق بين (الاقتصاد الإسلامي) وبعض الأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما سيأتي بعض الفروق الأخر إن شاء الله تعالى.

وثالثاً: الإسلام لا يتطور في قواعده العامه وخطوطه الأساسية، وإنما التطور في الصغريات والجزئيات، بمعنى أن الإسلام له قواعد عامه تنطبق على الجزئيات، سواء كانت تلك الجزئيات في زمان نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام) أم حدثت بعد ذلك، أو سيحدث إلى يوم القيامة.

مثلاً- ذكر الإسلام في نصوصه: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} (١)، و{وَحَرَّمَ الرِّبَا} (٢)، و{تَكُونُ تِجَارَةٌ عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ} (٣)، و{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ} (٤)، و{أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (٥).

وكل هذه قواعد عامه لا يمكن أن تتغير، بأن يأتي زمان يحرم البيع ويحل الربا، وتحرم التجاره مع الرضا، وتحل التجاره بدون الرضا، ويجوز أكل المال بالباطل، ولا يجب الوفاء بالعقود اللازمه.

وإنما تتطور الصغريات، أي أحياناً تحدث صغرى لهذى الأمور، فتكون موضوعاً جديداً للحكم القديم، مثلاً لم تكن في زمن الإسلام الطائره، فإذا حدث حل بيعها، ولم يكن في

ص: ٢٠٣

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٥.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٧٥.

٣- سورة النساء: الآيه ٢٩.

٤- سورة البقره: الآيه ١٨٨.

٥- سورة المائده: الآيه ١.

زمان الإسلام البنك، فإذا حدث حرم الربا الذي يتعاطى بسببه، ولم يكن في زمن الإسلام الاتجار بسبب المعامل والمصانع، فإذا حدثت جلاء الاتجار بسببها، ولم يكن في زمن الإسلام نور الشمس يدخل في الملكيه بسبب البطاريات، فإذا دخل لا يجوز لإنسان أن يستولى على نور الشمس الداخلة في ملكيه إنسان آخر، ولم يكن في زمن الإسلام عقد التأمين، فإذا تجدد هذا العقد وكان عقلاً، ولم يكن داخلاً في المجهول والغرر وما أشبهه، شمله {أوفوا بالعقود}، إلى غير ذلك من الأمثلة.

### ((نقد الأدلة النقلية المزعومة))

أما استدلالهم بالآيات، فيرد على دليلهم الأول: أي استدلالهم بآية: {وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (١)، بأن الآية إنما تدل على أن الأرض بذخائرها وضعت للبشر في الجملة.

أما كيفية الوضع وخصوصياته، فالآية ساكتة عنها، فهي كما إذا قيل: أموال الدوله للموظفين، فإنه لا يدل على أكثر من هذا الإجمال، أما كيفية التوزيع وما أشبهه فاللازم فهمه من دليل آخر.

ولو أخذ بإطلاق الآية، كان اللازم أن يجوز أن يتصرف كل أحد حتى فيما خصص بالآخر من المعاش المقرر بالبطاقه، وهذا ما لا يقوله الشيوعى أيضاً.

وآيه النهى عن الإدلاء إلى الحكام، إنما تدل على المنع على التعاون بالحكام الجائر أو الغافل في إبطال الحق، كما هو عادة المخالفين مع الحكام الظلمه، أو المغفلين للحاكم العادل، ولذا قال النبي (صلى الله عليه وآله): {إنما اقتطعت له قطعه من النار} (٢)، فقد أراد

ص: ٢٠٤

١- سورة الرحمن: الآية ١.

٢- غوالى اللثالى: ج ١ ص ٢٤٠ ح ١٦٢.



(صلى الله عليه وآله) الإشارة إلى أن الحاكم المغفل الذى يحكم حسب الأدله، إن كان الواقع خلاف ما حكم لا يوجب حكمه كون المال لمن ليس له فى الواقع، فإن الواقع لا يتغير عن كونه واقعاً بذلك، وأى ربط بين هذا المعنى وبين الشيوعيه التى يراد إثباتها بهذه الآيه.

وأما آيه النهى عن الدوله بين الأغنياء، فهى بعكس مقصود الشيوعى أدل، إذ دلت على وجود الأغنياء، وإنما كان النهى أن يتداول الأغنياء المال بينهم، حيث يبقى الفقير يعانى ألم الفقر دائماً، بل اللازم أن يسير المال حسب الكفاءات الفكرية والجسديه والعلاقات الاجتماعيه وما أشبه، ويكون لكل إنسان ما حازه مع تكافؤ الفرص، كما تقدمت الإشارة إليه فى بعض الأبحاث السابقه.

وهناك آيات وروايات أخر استدلت بها الشيوعيون، دلالتها مثل هذه الآيات إن لم تكن أضعف، ولذا أضربنا عنها صفحاً، ومن أراد الاطلاع عليها فليرجع إلى الكتب المعنيه بهذا الشأن، مثل كتاب رئيس جامعه الدول العربيه، وكتاب الدكتور السباعى وغيرهما،

هذا تمام الكلام فى استدلال المتشريعين منهم.

### **((نقد الدليل العقلى الأول))**

أما ادلتهم العقليه التى استدلت بها الملحدون أو المتشرعون غفلةً أو تغافلاً، فيرد:

على دليلهم الأول: بأنا لا نسلم أن الشيوعيه هى مقتضى الفطره الإنسانيه، بل ما يستدل به الآن على وجود الغرائز الأوليه \_ الذى هو دليل على وجودها فى الإنسان الأول أيضاً \_ يدل على حب الملك، والتخصيص للأشياء بالنفس فى الإنسان الأول أيضاً، فكما أنه يستدل من وجود حب النفس وحب النساء والشهوه والجبن والبخل والكرم والشجاعه والصفات الأخر الموجوده فى الإنسان الحالى على وجودها فى الإنسان السابق.

كذلك يستدل على وجود حب التملك والاختصاص في الإنسان الحالي على وجوده في الإنسان الأول، وهذا من البديهيات عند العقلاء، حتى إذا احتاج إلى الدليل احتاج كل بديهي إلى الدليل، وقد قال العلماء: (إن الشيء إذا انتهى إلى البديهي لم يكن وراءه دليل).

وإليه أشار الشاعر في أحد معني شعره:

وإذا استطال الشيء قام بنفسه

وصفات ضوء الشمس تذهب باطلاً

وقال الشاعر الآخر:

وليس يصح في الأذهان شيء

إذا احتاج النهار إلى دليل

والإنسان البدائي كما تصوره دارون، وتبعه ماركس وغيره، لم يقم دليل عليه، بل الدليل على خلافه، ولذا رفض الغرب هذه الفكرة، إذ التاريخ لا يثبت إلا بمن شاهد التاريخ، أو بالآثار، أو بالقياس القطعي، وكل الثلاثة مفقوده في المقام، إذ ليس عندنا أحد شاهد الإنسان الأول فأخبرنا به، ودارون وأتباعه لا يدعون بذلك، كما أن لا آثار تدل على الإنسان الأول إلا بعض الحفريات وبعض الصور في الكهوف، وبعض أقسام الإنسان المتوحش الموجود في الحال الحاضر أيضاً، وكلها لا دلالة فيها على الإنسان الأول.

إذ الحفريات أولاً: تفتقر إلى الحلقة المفقوده، فإنك إذا أردت أن تثبت أنك ابن سلمان الفارسي مثلاً، وقلت إنك ابن زيد بن عمرو بن بكر، وإن سلمان ولّد محمداً، ومحمد ولّد علياً، وعلي ولّد حسناً، فإنه بمجرد ذلك لا يثبت المطلوب، إذا لم تثبت أن حسناً ولّد بكرًا، أو ولد من ولد بكرًا.

وثانياً: إن علمنا فرضاً أن الجمجمه التي وجدناها عمرها قبل ملايين السنوات،

فهل يدل ذلك على أن كل إنسان كان متوحشاً أولاً، وعلى قول المنطقيين: (الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً).

ومنه يعلم الإشكال فى الصور الموجوده فى الكهوف، والإنسان المتوحش الآن، إلى غير ذلك من الإشكالات الوارده على مذهب دارون، والتي هى وارده على كل أتباعه أيضاً.

هذا بالإضافة إلى أن الأديان السماويه كلها تنص على أن الحضاره ولدت مع ولاده أول بشر خلقه الله سبحانه، وهو آدم (عليه السلام)، ولذا قال سبحانه: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} (١).

وفى الأحاديث: إن هابيل وقابيل كانا صاحبي غنم وزرع، كما تقدم.

ومن المعلوم أن حضاره الأنبياء (عليهم السلام) هى أرقى الحضارات، مع ملاحظه التدرج الزمنى فى الصناعه ونحوها، أى ليس المقصود أن آدم (عليه السلام) صنع الطائره مثلاً، فإن الطائره بحاجه إلى التدرج الصناعى، بل المقصود أن آدم (عليه السلام) كان وضع أسس الحياه السعيده التى يكون الإنسان فيها سعيداً، سواء كانت الطائره أو لم تكن الطائره.

والحاصل: إن الانبياء (عليهم السلام) وضعوا القوانين الصالحه والأنظمه الراشده، وإمكانيه الاستفاده من الحياه بالوسائل الموجوده حينذاك، وإنما لا يصنع الأنبياء (عليهم السلام) الطائره ونحوها لأنهم جاؤوا لصنع الإنسان وإراءته الصراط المستقيم، لا لصنع الآله ونحوها.

هذا هو سر تقديس البشر للأنبياء (عليهم السلام)، لأن النظام الصالح حاكم على الآله الجامده مهما كانت راقيه، فالإنسان يسير الآله، لا أن الآله تسير الإنسان.

وبما تقدم من نقد الإنسان الأول الذى ذكره ماركس وجعله شيوعياً، ظهر

ص: ٢٠٧

أنه لا- قياس قطعي يدل على الإنسان الأول، والمراد بالقياس القطعي أن نقطع على وحده الكيفيه أو اختلاف الكيفيه، مثلاً إذا رأى إنسان اليوم أن النار حاره، أو الثلج بارد، أو أن ثلاثه فى ثلاثه يكون تسعه، أو أن المكعب يساوى حاصل ضرب ضلعه فى مثله، ثم المجموع فى مثله، أو أن الضدين لا يجتمعان، أو ما أشبه ذلك، علم علماً قطعياً أن كل هذه الأمور كانت كذلك من أول يوم من أيام الدنيا، وأنها تبقى كذلك إلى آخر يوم من أيامها، ولا- حجه إلى الاستدلال، لأن البديهيّات لا تحتاج إلى الاستدلال، كما تقدم.

وبما ذكرناه ظهر بطلان المراتب الخمسه التى صورها ماركس من الشيوعيه الأولى، وعهد العبيد، والإقطاعيين، والرأسماليه، وأخيراً الشيوعيه الثانيه.

بالإضافه إلى أن جعل أساس تحول التاريخ الاقتصاد أيضاً ليس بتام، بل الذى يقتضيه القياس العقلى أن أول البشر وأوسط البشر \_ كحالتنا نحن البشر \_ على شكل واحد، فبعض العوائل يعيش بعضهم مع بعض فى حال وئام وسلام وإيثار ومساواه، وبعض البشر يستعبد بعضه بعضاً، وبعض البشر يستولى على أراض وأفراد ويستخدمهم فى عماره وزراعه أرضه فى قبال أجر بسيط، وبعض البشر يستولى على المال ويستخدم الآخرين فى سبيل إنماء ماله، فكل الأقسام الأربعة دائمه، وهى تابعه لحالتى الإنصاف والاستثمار، حيث إن الأولى قليله مما توجب التعاون والإيثار، والثانيه كثيره، حيث قد يكون الاستيلاء على الأرض، وقد يكون على المال، وقد يكون على نفس الإنسان، بصوره العبيد غير المشروعه.

ثم إن جعل ماركس أساس حركه التاريخ الاقتصاد، منقوض:

أولاً: بما جعله (فرويد)، حيث قال: إن أساس حركه التاريخ الجنس، وبما ذكره غيره

من أن أساس حركه التاريخ السياسه، وبما ذكره رابع من أن أساس حركه التاريخ حب السطره، وحب السيطرة يقرب من السياسه، وبما ذكره خامس من أن الأساس الأديان.

ومدفع ثانياً: بأن للإنسان غرائز وشهوات وميولاً- ومتطلبات، هذه المجموعه والتي منها كل الأمور الخمسه السابقه، هي التي تحرك التاريخ، ولا دليل على أنه الاقتصاد بل الدليل على خلافه.

### ((نقد الدليل العقلي الثاني))

ويرد على الدليل الثاني العقلي للماركسيين أمران:

الأول: إننا لا نسلم أن القيمه للعمل وحده، وتفصيل الكلام في ذلك:

إن القيمه لخمسه أشياء: العمل الجسدى، والعمل الفكرى، والماده، والعلاقات الاجتماعيه، وشرائط الزمان والمكان.

(١) فعامل البناء والكناس والحداد وغيرهم يأخذون الأجر لقاء عملهم البدنى.

(٢) كما أن الطبيب والمهندس والتكنولوجى وغيرهم، يأخذون الأجر قبال عملهم الفكرى.

(٣) وإذا ذهب نفران إلى الغابه وقطع أحدهما شجره الساج فى ساعه، وقطع الآخر الحطب فى ساعه، فلا شك أن القيمه التي يأخذها الأول أضعاف القيمه التي يأخذها الثانى، وليس ذلك لأجل تفاوت عملهما جسدياً أو فكرياً، بل لأجل تفاوت قيمه الساج والحطب.

وهكذا فى أمثله كثيره أخرى، كمن يصطاد السمك الألد، ومن يصطاد السمك الأقل لذه، ومن يستخرج الذهب، ومن يستخرج الفضه، إلى غير ذلك، فإن التفاوت لا يكون حينئذ إلا بسبب تفاوت الماده، لا بسبب تفاوت ساعات العمل أو تفاوت الفكر.

٤) أما العلاقات الاجتماعيه فإنها تكون من أسباب التفاوت، فالصداقه والقرايه وما أشبهه توجب الضيافه والهديه والهبه والوقف والإرث وغيرها، واحتمال أن كل ذلك غير صحيح لا وجه له، بعد أن كان كل ذلك تصرفاً معقولاً من صاحب المال المشروع فى ماله.

وأمر الإرث دائر بين أن يكون للدوله أو لإنسان غريب أو لإنسان قريب.

والأول: لا وجه له، إذ الدوله يجب عليها أن توزع حاجاتها على الكل، لا على الأموات الذين كدحوا وحصلوا المال.

والثانى: أبعد وجهاً، فلم يبق إلا الثالث.

ثم الوارث على الأغلب يخدم المورث، وفى قبال خدمته يأخذ إرثه، إلى غير ذلك من علل الإرث المذكوره فى الفلسفه الإسلاميه.

٥) وشروط الزمان والمكان ونحوهما أيضاً، مما تعطى الشىء قيمه، فالدار فى وسط البلد أغلى قيمه من الدار فى آخرها، مع اتحادهما فى استفادهما ساعات العمل والفكر المصروف لهما.

واللوحة الزيتيه التى رسمت قبل ميلاد الرسول (صلى الله عليه وآله) أغلى من اللوحه المرسومه الآن، مع أن العمل والمداد والفكر المصروفه فيهما بقدر واحد، والعمل الظريف فى الباب مثلاً يجعله أغلى من الباب ذى النقش الذى ليس بتلك الظرافه، مع وحده قدر الفكر والعمل المصروف فى كلا البابين.

وبهذا تبين أن صاحب المعمل وصاحب الأرض إذا أخذ قدر حقهما الفكرى والعملى وسائر الأمور ذات القيمه مما فى حوزتهما، لم يكونا سارقين، وإذا أخذوا أزيد من حقهما كانا سارقين، وإذا أخذوا أقل من حقهما كان العامل والفلاح سارقين منهما، وسيأتى فى بحث آت قدر قيمه كل من الأمور الخمسه: العمل والفكر والعلاقه والماده والشرائط.

ثم إن المفروض أن الجو جو صالح، فيه تكافؤ الفرص، ولم يجبر مالك المعمل ومالك الأرض العامل والفلاح، والمفروض أنه لم يكن إجحاف، فأى دليل بعد ذلك على أن يكون حق صاحبهما مساوياً مع حق فرد عامل أو فلاح يعمل عندهما، بل اللازم إعطاء كل ذي حق حقه بالعدالة التامة، والتي معناها ملاحظه الكفاءة وسائر الجوانب، فإن العدل هو الأصل، والمساواة خروج اضطرارى، كما سيأتى الكلام فيه فى بحث آت، إن شاء الله تعالى.

فإذا فرضنا أن صاحب المعمل الذى له رأس المال وتسعه عمال آخرين عملوا، وكان الإنتاج ألف دينار، كان اللازم أن يعطى صاحب المعمل بقدر أجره معمله وبقدر ربح رأس ماله، \_ إذ رأس المال عمل متراكم، وأى فرق بين المعمل وبين رأس المال، حتى يكون للمعمل ربح، فوق ما يستهلك منه، ولا يكون لرأس المال ربح \_، وبقدر عمله الجسدى والفكرى، كما أن اللازم أن يعطى العمال بقدر جهدهم الفكرى والبدنى.

وعلى هذا، فماركس يأخذ من صاحب المعمل ليعطيه للعامل، أو وكيل العامل أى الدوله، فى نظر ماركس. والتاجر يأخذ من العامل ليعطيه لرأس المال، والصحيح أن لا تكون سرقة من أحدهما، وإنما يعطى كل واحد منهما قدر حقه، وقد عرفت أن الحق لخمسه أمور لا لأمر واحد.

وإذا تبين مسأله المعمل تبين مسأله الأرض أيضاً.

هذا تمام الكلام فى الأمر الأول من الأمور التى ترد على الدليل العقلى الثانى للماركسيين.

### **((لماذا تستبد الدوله اقتصادياً))**

الأمر الثانى: إنه لو سلمنا أن القيمة للعمل وحده، فهل يستلزم ذلك إشراف الدوله على الموارد، الأرض وغيرها، والعمل والإنتاج والتوزيع، وهل أن ذلك يستلزم صحه دكتاتوريه الدوله، وهل يستلزم ذلك أخذ الدوله لفائض الإنتاج،

إنها اشتباهات وقع فيها الماركسيون تبعاً لاشتباههم الأول، مع أنك قد عرفت أنه لا تلازم بين الأمرين، إذ من الممكن:

(١) أن تشرف الدولة على عدم أخذ الرأسمالي والإقطاعي أكثر من حقه، بل تعطى لكل ذى عمل قدر عمله.

(٢) وأن تأخذ الدولة من الجميع بقدر الحاجات العامه، وتترك الزائد على الحاجات العامه فى أيدي العمال والفلاحين، وحينذاك فلا إشراف بدكتاتوريه التى هى أسوأ ما منى بها الإنسان، إذ الحريه أغلى ما عند الإنسان، ولا أخذ للفائض بظلم، ولماذا تأخذ الدولة الفائض بعد أخذها لقدر الحاجات العامه.

### ((نقد الدليل العقلى الثالث))

أما الدليل العقلى الثالث للماركسيين فيرد عليه:

أولاً: إن توجيه الدوله للتوليد بحجه سوء التنافس بين التجار غير تام، إذ لا نسلم أن التنافس سىء بل التنافس حسن، فإنه هو الذى يظهر الكفاءات، ولولا التنافس لتبدل الناس إلى جامدين لا-إبداع لهم، والتنافس حسن سواء كان فى العلم أو العمل، وحتى فى ثواب الآخره.

ولذا قال سبحانه: {وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ} (١).

وقال سبحانه: {فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ} (٢).

ومن المشاهد فى الاجتماع أن بالتنافس الحر بين الطلاب والأطباء والمهندسين وغيرهم يتقدم العلم وتتقدم الصحه والعماره وغيرها.

نعم، لا إشكال فى سوء التنافس الضار، والضرر يجب أن يمنع، لا أن

ص: ٢١٢

١- سورة المطففين: الآية ٢٦.

٢- سورة البقره: الآية ١٤٨.



التنافس يمنع، كما أن العلم الضار والسلاح الضار والرئاسه الضاره وغيرها يجب أن يمنع أضرارها، لا أن يمنع أصول هذه الأشياء.

وثانياً: لنفرض أن التنافس غير صحيح، لكن إذا دار الأمر بين المنع عن التنافس الموجب للدكتاتوريه وسلب حريه الناس، وبين إطلاق الحريه الملازم لسوء التنافس، فإنه لا شك فى ترجيح الثانى، لأن الحريه أعلى ما فى الإنسان، فإذا سلبت منه رجح الإنسان إلى بهيمه لا قيمه له، فالأمر دائر بين الأهم والمهم.

وثالثاً: لا- نسلم لزوم البحران فى إطلاق التجاره، إذ التجار والملاكون يعرفون قدر الأسواق واحتياجها، وبقدر ذلك ينتجون البضائع والحبوب وما أشبهه، كما هو الحال فى كل بقال وعطار ونجار وحداد وغيرهم، حيث إنهم يعرفون قدر صرفهم، وبقدر ذلك يكون استيرادهم للبضائع، وسيأتى فى مسأله أخرى عله البحران والركود الاقتصادى، ونبين هناك أن ذلك ليس من أجل الحريه، بل له سبب آخر.

ثم إذا سلمنا أن جهل التجار وأصحاب الأراضى بالاحتياجات أوجب البحران والركود وزيادة السعه تاره، ونقصها أخرى، فإن رفع ذلك ليس بدكتاتوريه الدوله وسلب الناس حرياتهم، بل بتوجيه الدوله للتجار وأصحاب الأراضى ببيان قدر الاحتياجات فى الاجتماع، وذلك بفتح مكتب الإرشاد لإعطاء التجار ومن إليهم الإحصاءات، وفى ذلك جمع بين إطلاق الحريات وبين رفع البحران.

ورابعاً: إشراف الدوله على التوزيع سلب لحريه التجار من ناحيه، وحريه المستهلكين من ناحيه، وقد عرفت أن سلب حريه الناس عباره أخرى عن جعل الناس كالبهائم.

وعلى هذا، فالفلسفه التي اعتمدها الشيوعيه في اقتصادها من إلغاء الملكيه الفرديه، وكون الملكيه للدوله، وكون الدوله ديكتاتوراً، لا أساس لها من العقل أو الشرع، بل كلاهما على خلافها.

وأقل نظره إلى العالم نصف الحر، وإلى العالم الشيوعى تظهر أن الشيوعيه بعد أكثر من ستين سنه لم تتقدم إلى الأمام حتى بمقدار الرأسماليه المنحرفه، فهم يحتاجون إلى الرأسماليين حتى في خبزهم وإشباع بطونهم.

ص: ٢١٤

(مسأله ٢٤): لقد ظهر من خلال بعض المباحث السابقه جمله من أضرار الاقتصاد الشيوعي، ويمكن أن تتلخص أضرارها في أمور ستة:

الأول: كل أضرار الرأسماليه.

الثاني: الديكتاتوريه المطلقه.

الثالث: سلب جماهير الناس حقوقهم.

الرابع: توقيف الإبداع.

الخامس: تقليل الإنتاج.

السادس: عدم القيمه للإنسان.

وهذه الأمور الستة يجمعها أنها تسير بالإنسان والطبيعه إلى الطريق المنحرف الذى هو أشد انحرافاً من تسيير سائر المناهج الاقتصاديه الرأسماليه والاشتراكيه والتوزيعيه، بهما إلى الطريق المنحرف.

وحيث كان لكل واحد من هذه الأمور الستة وجه من الفساد والإفساد، ذكرنا كل واحد منها فى عنوان مستقل.

**((١: جميع أضرار الرأسمالى))**

أما الأول: وهو أن الاقتصاد الشيوعي فيه كل أضرار الاقتصاد الرأسمالى، فلوضوح أن الرأسماليه لم ينجم أضرارها إلا من تجمع الثروه فى يد قلة معدوده من التجار والملاكين والإقطاعيين، بينما يحرم منها جماهير الكادحين، فهو استثمار القله للكثره، بدون أن تحصل الكثره على نتائج عملهم.

وهذا بعينه موجود فى الشيوعيه، والفارق هو أن الثروه فى الرأسماليه بيد التجار والإقطاعيين، وفى الشيوعيه بيد الدوله، وهل هناك فرق بين هذه القله المستأثره وتلك القله، وبين هذه الكثره المحرومه وتلك الكثره.

إن الاستئثار \_ ومعناه أن يكون فى يد إنسان نتيجة عمل إنسان آخر يتصرف فيه حسب رأيه لا حسب رأى المنتج \_ موجود فى كلا النظامين، وذلك لوضوح أن الإنسان إنما يستحق أن

يستحوذ على خمسة أمور فقط، هي: نتائج عمله الجسدى، وعمله الفكرى. وما أعطاه إياه الشىء الذى استحوذ عليه من المواد بشروط الاستحواذ التى ذكرناها سابقاً، وما سحبه إليه علاقاته الاجتماعيه، كالهديه والإرث وما أشبهه، وما استفاد من شروط الزمان والمكان، وسيأتى فى مسأله قادمه تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

فإذا استحوذ إنسان على أحد هذه الأمور الخمسه لإنسان آخر، كان ذلك استثنائاً خلاف العقل والشرع، من غير فرق بين أن يكون المستحوذ تاجراً أو إقطاعياً أو دوله، سواء استحوذ تحت طاوله القانون، أو غاصباً استحوذ بدون اسم القانون.

### ((٢: الدكتاتوريه المطلقه))

وأما الثانى: فلأن فى النظام الشيوعى تكون السلطه والمال فى يد فئه واحده، بينما فى الرأسماليه على انحرافها تكون السلطه بيد فئه، والمال فى يد فئه أخرى، وكون التداخل بينهما أحياناً بحيث يكون بعض أصحاب الأموال فى السلطه وبالعكس ليس معناه اتحاد الفئتين.

ويشهد لذلك روسيا وإمريكا، حيث إن كل الأموال وكل السلطات فى روسيا بيد الحزب الشيوعى، بينما فى إمريكا أكثر التجار غير داخلين فى الحكم، وأكثر الحكام ليسوا بتجار، وجمع المال والسلطه فى يد فئه واحده أخطر شىء على الناس، حيث إنه لا مشتكى من الظلم.

ففى الرأسماليه إذا ظلم الرأسمالى العامل والفلاح اشتكيا عند الساسه، وإذا ظلم الساسه الناس التجأ الناس إلى الرأسماليين، ليبدلوا أموالهم لأجل إسقاط الساسه، بينما فى البلاد الشيوعيه إذا ظلم الرأسمالى \_ وهم الدوله \_ الناس، أو ظلمت الدوله \_ وهم الرأسماليون \_ الناس لا يجد الناس المشتكى.

ولذا تجد فى كوبا البلد ذى التسعه ملايين، نصف مليون سجين، وفى

روسيا ذات المائتين والستين مليوناً كان عشرون مليون سجيناً، وفي أيام عبد الناصر الاشتراكي كان سجناء مصر أكثر من مائه وثمانين ألف سجين، وفي عراق البعث أكثر من ستين ألف سجين، مع العلم أن ناصر والبكر كانا اشتراكيين هكذا لا شيوعيين، بينما لا تجد مشابهاً لهذا في البلاد الرأسمالية إطلاقاً، ولذا كان السجناء في عهد فاروق على فسادة أقل من عشره آلاف، وكان السجناء في عهد الملكيين في العراق على انحرافهم لا يصلون إلى خمسه آلاف.

وما ذكرناه في أمر الشيوعيه لا يحتاج إلى دليل، فقد ذكر زعمائهم وجود دكتاتوريه الدوله واستبدادها.

والحاصل: إن قوتى المال والسلطه إذا كانتا في يدي فتتين، خاف كل فئه من الظلم من جهه القوه الثانيه، أما إذا كانتا في يد فئه خاصه فلا خوف من أحد، ولذا يصل الظلم والديكتاتوريه منتهاهما، وهذا ما حدث في كل البلاد الشيوعيه، صحيح أن بلاد الرأسماليه تعج بالمظالم، حيث قد تقدم انحراف الرأسماليه، إلا أن مظالم الشيوعيه مئات أضعاف المظالم الرأسماليه.

وهذا هو سر أن بلاد الشيوعيه كافه تضع الستار الحديدي على حدود البلاد، فلا يخرج منها خارج، ولا يدخل إليها داخل، حيث إن سوء فعالهم إذا اطلع عليها الناس، سواء من في الداخل أوفى الخارج، ثاروا وحطموا الشيوعيه، فبلادهم ليست جنه، كما تملأ دعاياتهم الآفاق بذلك، بل هي جحيم لا تطاق، فالجنه لا تحتاج إلى الإخفاء، وإنما المحتاج إلى الإخفاء هو الجحيم.

### ((٣: سلب حقوق الجماهير))

وأما الثالث: وهو سلب جماهير الناس حقوقهم، فهو النتيجة الطبيعيه لتزواج قوتى الثروه والدوله، إذ لا منقذ للجماهير من قوتى المال والسياسه، فإنهما إذا اتحدتا كان السلاح والقضاء في حوزتهما، وهناك لا ملجأ لأحد من الظلم الذى

تورده عليه الدوله، والرأسماليه وإن كانت هي الأخرى أيضاً تظلم الجماهير، إذ الرأسمالي يستخدم السياسه كما تقدم في أضرار الرأسماليه، إلا أنه فرق كبير بين الأمرين.

ولذا نجد أن روسيا والصين وألمانيا الشرقيه وكوبا ويوغوسلافيا تظلم شعوبها فوق حد التصور، بما لا مثيل له حتى في تاريخ فرعون ونمرود والحجاج، فمجموع قتلى الحجاج مثلاً زهاء مائه ألف في طول عشرين سنه، وقد كانت بحوزته قطعه كبيره من البلاد، شروعاً من العراق وانتهاءً إلى الهند كما هو واضح، إذ الهند فتحت في زمانه، بينما تجد مثلاً قتلى ستالين فقط على أقل الروايات خمسه ملايين، وكان سجناء الحجاج زهاء مائه ألف، بينما سجناء كوبا نصف مليون، مع أن كل نفوسها تسعه ملايين. وقد قتل ماوتيسى تونغ في ما سماه بثوره ثقافيه واحده، أكثر من مليونى إنسان.

إلى غير ذلك من الأرقام الهائله التى هي مدونه في الكتب المعنيه بهذا الشأن، ونظره واحده إلى كتاب (الوصيه الأخيره) و(خروشوف يتذكر) و(المؤتمر السادس والعشرين) الصادره كلها من قلم الرئيس الأعلى للاتحاد السوفياتى في زمانه، وهو (خروشوف) كافيه في الدلاله على ما ذكرناه.

ولا شك أن الاستعمار الغربى يفعل الفضائح، حتى إن بريطانيا قتلت في الهند تاره ثمانمائه ألف إنسان قبل الاستقلال، وتاره أربعه ملايين ونصف بعد الاستقلال من انفصال باكستان عن الهند، وقتلت في الصين في حرب الأفيون عشرين مليون إنسان، وإمريكا قتلت في فيتنام الملايين، وفرنسا قتلت في الجزائر ذات التسعه ملايين مليونى إنسان، وإلى غير ذلك.

إلا أن الفرق أن هؤلاء قتلوا المقتله العظيمه في غير بلدهم وفي أيام حرب،

أما الشيوعيون، فيقتلون الناس في بلدهم وفي غير بلدهم، في أيام الحرب وفي أيام السلم، والسر أن الديكتاتوريه في الشيوعيه مطلقه، أما في الرأسماليه فلا تتمكن أن تنفس في الداخل، حيث الأحزاب المتصارعه على الحكم، فإذا وصل حزب إلى الحكم خاف أن يأتي بالمظالم خارج نطاق القانون، حذراً من افتضاحه من قبل الحزب المصارع له، ولذا سقط نكسون في فضيحه ووتركيت.

وكيف كان، فجمع المال والقوه في يد واحده توجب سلب الجماهير كل حقوقهم، ولذا لا تجد من الحقوق والحرية في بلاد الشيوعيه حتى الاسم المكذوب، بينما شعوب البلاد الرأسماليه تجد بعض المتنفس في هذين الأمرين، فالإنسان في كافه البلاد الشيوعيه مقيد في أكله وشربه ولباسه ومسكنه ومحل سكناه، وزوجته ومركبه وسفره، وعلاقاته بأهله وأولاده وأقربائه، وحركته وسكونه، في جحيم لم يحدثنا التاريخ عن مثلها، وهل يوجد ظلم كهذا الظلم، وهل يوجد سلب للحقوق كهذا السلب.

ولا يخفى أن الاستعمار الغربى يتحمل كل ذنوب ابتلاء البشر بهذه البليه الكبرى، كما أن الكنيسه تتحمل كل مظالم الاستعمار الغربى، فإن ضغط الكنيسه ومحاكم التفتيش أوجب انفلات الغرب عن ربقه الإيمان، وحيث لا إيمان لا يكون حق للإنسان إلا بقدر خوف الظالم.

ثم مظالم الغرب أوجب أن يزعم ماركس أن النجاه في الشيوعيه، فأخرج الناس من الظلمات إلى الأكثر ظلمات، وصدق عليه قول الشاعر:

المستجير بعمر وعند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار

ص: ٢١٩

ولا- يكون للإنسان خلاص إلا بالإيمان بالله واليوم الآخر المتمثل في الإسلام، حيث لا استعمار ولا استثمار، ولا ظلم ولا سلب لحقوق الناس.

#### ((٤: توقيف الإبداع))

وأما الرابع: وهو توقيف الإبداع، فلوضوح أن الإبداع فرع الحرية، فحيث لا- حرية لا- إبداع، فإن الإنسان ليس يستعد أن يعمل ليأكل ناتجه غيره، والمبدع إذا رأى أن لا فائده ماديه ولا معنويه لإبداعه فلماذا يبدع.

هذا من ناحيه، ومن ناحيه ثانيه: إن من الواضح أن طبيعه العبيد السير في الدائره المحدده لهم، فإذا أصبح الشعب عبيداً بل وأسوأ من العبيد، \_ لأن العبيد كانت لهم من الحرية ما ليس للشعوب تحت الرايه الحمراء، \_ لم تتفتق أذهانهم عن الحركه في آفاق العلم والثقافه والاختراع والصناعه.

وهذا هو حال بلاد الشيوعيه بلا استثناء، وأقل قياس بين بلدى ألمانيا الغربيه والشرقيه، واليابان والصين، وروسيا والغرب، يدل على ما ذكرناه بوضوح، ولذا تجد أن لا اختراع يذكر للدول الشيوعيه، وإبداعهم بالنسبه إلى إبداع البلاد ذات نصف الحرية لا يعد شيئاً يذكر، وأغلب صنائع روسيا وغيرها مسروقه من البلاد غير الشيوعيه، إما سرقتها بسرقة العلماء، كما سرقوا علماء ألمانيا بعد الحرب العالميه الثانيه، وإما سرقتها بسرقة العلم، كما هو مشروح في الكتب المعنيه بهذا الشأن.

والنظام الشيوعى يبنى سجوناً للعقول، كما يبنى سجوناً للأبدان، ولا مخلص لهما إلا بسقوط النظام.

#### ((٥: تقليل الإنتاج))

وأما الخامس: وهو تقليل الإنتاج من جهه الكم، فلوضوح أنه إذا علم الإنسان أنه يعمل لغيره، لم يكن له ذلك الاندفاع إلى العمل الذى يكون للإنسان المنتج إذا علم أن كل إنتاجه فى كيس نفسه، والعامل والفلاح فى النظام



الشيوعى يعلمون أن إنتاجهم يدخل فى كيس أفراد الحزب، ولذا ليس لهم الاندفاع إلى الإنتاج، حتى بقدر الاندفاع الذى يجده العامل والفلاح فى البلاد الرأسماليه، إذ الحزب الشيوعى الحاكم يستولى على كل الإنتاج باستثناء شىء ضئيل يتركه للعامل والفلاح لا يكفى لحاجاته الأوليه.

بينما الرأسمالى لا يقدر على الاستيلاء على كل إنتاج العامل والفلاح، فمثلاً يسرق الحزب الحاكم تسعين فى المائة من الإنتاج، بينما الرأسمالى يسرق الخمسين فى المائة، ولذا ترى أسوئيه حال الفلاح والعامل فى البلاد الشيوعيه، منه فى البلاد الرأسماليه.

أن النقابات والحريه القليله الموجوده، وإمكانيه العامل والفلاح للمظاهره ونحوها، تجعل الرأسمالى يخاف منها، بينما كل ذلك ليست موجوده فى البلاد الشيوعيه، ولذا فلا شوق للعامل والفلاح فى الإنتاج، وبذلك يقل الإنتاج إلى أقصى قدر ممكن.

ومن هذه الجبهه نرى أن روسيا، وهى بلاد زراعيه لم تقدر \_ وبعد ستين سنه \_ من الاكتفاء الذاتى حتى لخبزها، بله الاشياء الأخر، والروسى جائع دائماً، ومن تعارف الرجل الصينى إذا رأى زميله أن يسأله هل أنت شعبان، والجواب النفى طبعاً إلا فى أندر النادر.

ومن ذهب إلى البلدين ألمانيا الشرقيه وألمانيا الغربيه، رأى كيف أن آثارالجوع باديه على وجوه الشرقيين، بينما ليس كذلك الغربيون منهم، إلى غير ذلك من الأمثله.

والكل يعلم أن روسيا كانت تصدر الحنطه والأغنام وما أشبه قبل ثوره أكتوبر، وأما تبجح الشيوعيين أنه ليست فى بلاد هم بطاله، فهو تبجح فارغ، وذلك يظهر بمثال، لنفرض هناك معملين فى كل معمل مائه عامل، فى أحد المعملين يعطى للعامل دينار فى كل يوم ونصف عماله فارغون عن العمل، لكن النقابه تكفل بأزراقهم، وفى المعمل الآخر يعطى للعامل ربع دينار فى كل يوم، ولكن كل عماله

مشتغلون فأيهما خير.

وإذا كان الإنسان مخيراً في انتخاب أحد الأمرين: الأول المحتمل للبطله مع تكفل الرزق، والمحمل للعمل بأجر لا بأس به، والثاني المقطوع العمل بأجر دون المستوى بكثير، فأيهما يختار، إنه لا شك يختار الأول.

هكذا حال العمال في البلاد الشيوعيه والبلاد شبه الحره، فأيه فائده في اشتغال العامل بينما لا يجد حتى سد جوعه، لكن الشيوعيين لا يعترفون بهذا الشيء، والاختبار دليل حاسم، فليمهد الشيوعيون المجال للذهاب إلى بلادهم، ثم يذهب أولئك المختبرون إلى البلاد غير الشيوعيه ليظهر صدق الكلام المذكور.

هذا مع العلم أنا لا نذهب إلى المذهب الرأسمالي، وقد زيفناه سابقاً، فإن الإسلام هو النظام الوحيد الذي يعطي الحرية الكامله، التي فيها كل سعادته وسياده ورفاهه، فالرأسماليه تعطى نصف الخبز ونصف الحره، والشيوعيه ربع الخبز ولا- حره إطلاقاً، أما الإسلام فإنه يعطي الخبز الكامل والحره الكامله.

ثم إنه ربما يورد على الأمر الخامس: إن الإسلام أيضاً حيث يأخذ الضرائب لا شوق للعامل والفلاح في الإنتاج، حيث إنه يعرف أن بعض إنتاجه في كيس الدوله.

والجواب:

أولاً: إن الإسلام لا يأخذ الضرائب إلا ممن زادت موارده عن مصارفه، فمن ليس كذلك لا يأخذ منه الإسلام شيئاً، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {أمرت أن آخذ من أغنيائكم وأضع في فقرائكم}.

وثانياً: إن الإنسان إذا كان عرف أن الدوله المنتخبه وكيله، وأنها تصرف ما تأخذ في مصالحه العامه، كالمدارس والطرق والمستشفيات، والخاصه مثل أيام مرضه وشيخوخته وما أشبهه، كان أكثر شوقاً في الإنتاج، مما إذا لم تأخذ

ص: ٢٢٢

منه الدوله شيئاً، لأنه بمنزله أخذ الوكيل الأمين الذى يحفظه لأيام حاجته ولمصلحه سائر شؤونه، فالدوله فى الإسلام ليست إلاً وكيلاً أميناً منتخِباً بملاً الحريه يوجب إنماء الضريبه و صرفها فى المصالح اللازمه للبلاد والعباد.

### ((٦: عدم قيمه للإنسان))

وأما السادس: وهو عدم القيمه للإنسان فى ظل النظام الشيوعى، فذلك لوضوح أن الشيوعيه بنت فلسفتها على اللاءات الخمسه، وهى: (لا- دين، لا- أخلاق، لا عائله، لا ملكيه، لا حريه)، وواضح أن الإنسان يكون إنساناً بهذه الأمور الخمسه، فإذا فقدها كان أسوأ من الفئران والطيور، إن الفاره والطيير لهما كامل الحريه فى الحركه والسكون وانتخاب المكان وما أشبهه، أما الإنسان فى ظل النظام الشيوعى ليس له ذلك.

إن هذه الأمور الخمسه هى غرائز فى الإنسان، كما يدل عليه تاريخ الإنسان الطويل، وكذا وجودها الآن فى باطنه، ولذا تجد الشيوعيين لم يتمكنوا من نزعها من الإنسان بعد أن مرت على الشيوعيه أكثر من ستين سنه، وتجدد الجيل مرتين، فقد ذهب الجيل المخضرم بين ما قبل الثوره وما بعدها، وجاء جيل ثان، ثم الآن جيل ثالث فى بلاد روسيا، مع ذلك فإن زعماء الشيوعيه جعلوا تلك البلاد سجنًا مغلقًا لئلا يفر منها كل الناس، لأجل أن يجدوا فى سائر بلاد الله ما فقدوها من الأمور الخمسه، ولو صدق الشيوعيون بأن بلادهم ليست سجنًا، فليسمحوا ولو لمدته شهر بالحريات.

إن ألمانيا الشرقيه مع أنها تعدم كل من حاول الفرار، لم تتمكن من ضبط الناس، فقد فر منها منذ انتهاء الحرب العالميه الثانيه إلى الآن أكثر من خمسه ملايين، أليس ذلك دليلاً على صدق ما ذكرناه.

(١) فإذا كان الإنسان لا حق له فى أن يتخذ لنفسه عقيدَةً وديناً له، بحريه تفكير واستدلال واقتناع.

٢) وكان الصدق والإنسانيه والنشاط والتعاون والشجاعه والخدمه أوهاماً برجوازيه، كما يقول ماركس وإنجلز: (إن الدين والأخلاق أوهام برجوازيه)، ولم يكن محذور في الخداع والغش والكذب والتزوير وما إلى ذلك، لأنها داخله في قائمه الأخلاق التي هي أوهام برجوازيه أيضاً.

٣) وكانت النساء مشاعه بين الكل، والأولاد للدوله، ولا أقرباء ولا أرحام يستريح بعضهم إلى بعض، بل كل امرأه لكل رجل، وكل رجل لكل امرأه.

٤) ولا ملكيه لأحد، بل اللازم أن يعمل كل بمنتهى طاقته، وليس له إلاّ دون معيشه، لا بقدر حاجته، كما يقوله الشيوعيون في بياناتهم الرسميه.

٥) ولا حريه للإنسان في المسكن والملبس والمأكل والمشرب والعمل والسفر والإقامه وغيرها، فهل يبقى للإنسانيه معنى، وألم يكن هذا الحي في ظل هذا النظام أسوأ من حشرات الأرض وأسماك البحر وطيور السماء.

(مسأله ٢٥): لقد سبق أن المال يكون في قبال خمسہ أشياء: العمل الجسدى، والعمل الفكرى، والمواد، والعلاقات الاجتماعيه، وشرائط الزمان والمكان وما أشبه.

وبصدد تفصيل هذا البحث نقول:

**((١: العمل الجسدى))**

أما الأول: وهو العمل الجسدى، فقد يتكلم فيه من حيث وجه استحقاق العامل للأجر، وقد يتكلم فيه من حيث قدر استحقاقه للأجر، وقد يتكلم فيه من حيث إنه هل كل إنتاجه له أو بعضه، وما قدر ذلك البعض.

**((وجه الاستحقاق))**

أما الأول: فوجه استحقاق العامل أمران:

الأول: حقه الطبيعى فى نعم الله سبحانه، فقد تقدم فى مسأله نسبه نعم الله إلى الإنسان، أن كل إنسان له حق أن يستفيد منها استفادةً متوسطه بين الإفراط والتفريط.

ولا يخفى أن هذا الحق إنما هو إذا كان عمل للإنسان، أو كانت له علاقات اجتماعيه أعطته المال، وإلا فالأكل بدون العمل من جهد الآخرين استثمار محرم.

وفى الحديث: {لعن الله من ألقى كله على الناس} ((١)).

وفى حديث آخر: {لعن الله من ضيع من يعول} ((٢)).

وفى حديث ثالث: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا رأى إنساناً سأل عن عمله، فإذا قيل له لا عمل له، قال (صلى الله عليه وآله): {سقط من عيني}.

إلى غيرها من الأحاديث الكثيره، وقد ذكرنا بعضها فى أول الكتاب.

الثانى: لأن اللّازم أن يجدد العامل طاقته الجسديه لأجل عمل جديد، إذ طاقه الإنسان الجسديه تذهب فى كل يوم، فإذا لم تجدد بسبب الأكل والراحه وما أشبهه، لم يتمكن من العمل فى اليوم الثانى، لأنه لا طاقه له حتى يعمل وهكذا.

### ((تحديد مقدار الحق))

وأما الثانى: فإن قدر الحق يحدده:

١: العامل.

٢: والعمل.

٣: والأمر الخارجيه.

١) فالعامل قد يكون ظريف العمل وقد لا يكون، وقد يكون مؤدباً وقد لا يكون وهكذا، ولذا نجد أن العامل غير الظريف سواء كان دارساً أم لا، أقل أجراً من العامل الظريف، وأن العامل المؤدب أكثر أجراً من العامل غير المؤدب، كالذى يتكلم كثيراً أثناء العمل، وهكذا.

٢) والعمل قد يكون أثقل، أو أخطر، أو أوسخ، أو أعظم فائده، وقد يكون بالضد من كل ذلك، فالأول أكثر قيمه من الأخريات، مثلاً قلع الجبل أكثر أجره من زرع البذور تحت التربه، والعمل فى المنجم الذى فيه خطر سقوط الجدران وموت العامل أكثر أجره من العمل فى الأرض المسطحه الذى لا خطر فيه، وكنس الشوارع أو الاشتغال فى الفحم والصبغ والدسومه مما يوجب الوساخه أكثر أجره من أعمال ليست لها تلك الوساخات، والعمل لإخراج الذهب أكثر أجره من العمل لأجل قطع الحطب.

٣) والأمر الخارجيه، مثل أن يكون العامل مجرداً أو معيلاً، كثير العيال أو قليل العيال، وحيث لا يمكن تقدير كل ذلك تقديراً دقيقاً، جعل العرف الميزان

ص: ٢٢٤

المتوسط للاجره وهو حاجه العامل المتوسط العيال، فمن لا عيال له يدخر الزائد لأجل عائلته المستقبله، ومن له عيال كثيرون يساعده بيت المال لأجل سد حاجاته، لا صدقهً وتبرعاً، بل من جهه التكافل الاجتماعى، وحيث تأخذ الدوله الضرائب المشروعه لسد الحاجات العامه والتي منها هذا.

ثم إن ما ذكرناه فى السابق من لزوم إعطاء العامل بقدر كرامته الحياتيه، لا ينافى ما نذكره هنا، إذ إعطاؤه قدر كرامته هو أقل ما يعطى، حيث لا يعطى أقل منه، وإذا لم يكن له عمل أجرته بقدر كرامته كان الناقص على بيت المال.

### ((الإنتاج واستحقاقه))

وأما الثالث: فالحلول العالميه لمستحق الإنتاج ثلاثه:

الأول: أن يكون كل الإنتاج للدوله، وإنما تعطى الدوله للعامل قدر الحاجه، وهذا باطل، إذ لا وجه لأن يعمل إنسان ليأخذ إنتاجه إنسان آخر، كما فى نظام الشيوعيين.

الثانى: أن يكون الإنتاج بين العامل وبين صاحب المعمل ونحوه، وهذا لا وجه له أيضاً، إذ الغالب غبن العامل عن قدر حقه، كما فى نظام الرأسماليين.

الثالث: إسهام العامل فى الإنتاج بالإضافة إلى أجرته، كما اخترعه بعض الأنظمه الاشتراكيه، وهذا باطل أيضاً وخداع، كما تقدم الإلماع إلى ذلك.

إذ أولاً: صاحب المعمل يقلل من أجره العامل بقدر ما يعطيه من الإنتاج آخر السنه، مثلاً قد قرر أن يعطى العامل كل يوم ديناراً، فإذا جعله مساهماً فى الإنتاج، أعطاه كل يوم ثلاثه أرباع الدينار، وأعطاه الربع الباقي فى أخير السنه.

وثانياً: إن العمال حيث لا يشعرون بهذا الخداع يزدون فى التعب، على حساب شبابهم وراحتهم وصحتهم ومعاشرتهم لأهلهم، حيث إن العمل المتزايد

يحطم الشباب ويسلب الراحة، ويمرض العامل ويمنعه من معاشره أهله وتربيته أولاده، والفائده تكون في كيس الرأسمالي، مثلاً كان العامل يشتغل كل يوم ثمان ساعات، ولما عرف أنه شريك في الإنتاج أخذ يعمل عشر ساعات، فصار إنتاجه عشره آلاف دينار بعد أن كان ثمانيه، وحيث إن النصف للرأسمالي، كان معنى ذلك أن الرأسمالي أكل ألف دينار زائد على حساب أتعاب العامل.

أما الحل الصحيح الذي يفهم من الكتاب والسنة والعقل فهو أن يكون للرأسمالي:

١: قدر استهلاك معمله.

٢: قدر ربح المستهلك من المعمل، حيث إن المعمل عمل متراكم وله ربحه.

٣: قدر رأس المال.

٤: قدر ربح رأس المال، حيث إن رأس المال عمل متراكم.

٥: قدر عمله الجسدي والفكري.

والباقى كله للعمال، بعد أن يخرج من مال الطرفين ضريبه الدوله، وإنما يستفاد ذلك من (قاعده إعطاء كل ذى حق حقه) و(حرمة الغبن) و(حرمة الإجحاف) إلى غير ذلك.

توضيح ذلك: إن الرأسمالي له ثلاثه أشياء:

١) المعمل: الذى هو عمل متراكم، والإنسان إنما يعمل للربح، فالقدر الذى يستهلك من المعمل لابد وأن يعوض، كما أن ربح ذلك القدر لابد وأن يعطى له، مثلاً اشترى المعمل بألف دينار جمعه من كد يمينه، وكان يعطب المعمل فى ظرف خمس سنوات، فإنه فى كل سنه يستهلك قدر مائتى دينار، فاللازم إعطاؤه مائتى دينار من الإنتاج كل سنه، ويضاف على ذلك ربح المائتين، فإنه

ص: ٢٢٨



كما أن عمل الإنسان محترم، كذلك عمله المجسم، ولذا يعطى الحداد بالإضافة إلى قيمه الحديد وأجره الدكان وثمان الفحم وما أشبه قدرًا زائدًا من المال في قبالة عمله، ونفس صاحب المعمل إذا باع المعمل ربح على الألف شيئًا.

(٢) ومثل هذا الكلام يأتي في الصوف الذي اشتراه صاحب المال وعمله نسيجًا، فإنه يأخذ قيمته وربحه، ولذا كان إذا باع الصوف ربح على أصل قيمته الذي اشتراه به.

(٣) أما استحقاقه لعمله الفكري في إدارته، والجسدي الذي تعب به فهو واضح.

وغير هذه القيم لا- حق له في الإنتاج، بل كله حق العمال، فإذا أخذ أزيد كان إما غبنًا لهم إذا جهلوا قيمه عملهم، وإما إجحافًا بحقهم إذا علموا ذلك، لكنهم لا يقدرّون على استيفاء حقهم منه.

وبهذا تبين أن كل الحلول الثلاثة العالميه لتقسيم قدر الإنتاج غير عادله، بالإضافة إلى أنه غير مشروع بنظر الإسلام.

### **((٢: العمل الفكري))**

وأما الثاني: وهو العمل الفكري، فالكلام فيه في أمور:

الأول: في وجه قيمه الفكر.

والثاني: في جهه أفضليه الفكر عن العمل.

والثالث: في نسبة قيمه الفكر بعضه إلى بعض.

### **((وجه قيمه الفكر))**

أما الأول: فلأن الفكر له صفه القيادة والتوجيه، ولذا قال (عليه السلام): {تفكر ساعه خير من عباده ستين \_ أو سبعين \_ سنه}

(١)

ص: ٢٢٩

والظاهر أن المراد بستين ليس العدد، بل الكثرة، مثل {إن تستغفر لهم سبعين} (١)، فليس المراد العدد، بل المراد أنه مهما استغفر لهم ولو ألاف المرات لن يغفر الله لهم.

وكذلك في قوله (عليه السلام): {إن الملح يدفع سبعين نوعاً من البلاء} (٢)، ليس المراد العدد، فإن الملح يدفع كل نوع الأرياح، وهي ألاف الأنواع، إذ كل عضو وكل جزء عضو على كثرته متعرض للرياح والملح يفتتها.

وكيف كان، فالفكر هو الذى يوجه الإنسان، والساعة الأولى من الفكر هي المقرره للمصير، إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرراً، وبقرينه الحكم {خير من عباده..} لا بد وأن يراد بالموضوع {تفكر ساعه} الفكر الحسن.

إن آدم (عليه السلام) إنما هبط عن الجنة، وإبليس إنما أبلس، وهابيل إنما سعد، وقابيل إنما شقى، وفرعون إنما دخل النار، ويزيد إنما لعن، والجبار إنما صار جباراً، والخير إنما صار خيراً، كل ذلك بالفكر، من أول يوم إلى آخر يوم من أيام الدنيا، ففكر آدم (عليه السلام) فى الأكل أنزله، وفكر شيطان فى الإباء عن السجود أبلسه، وفكر هابيل {لئن بسطت إلى يدك لتقتلنى ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك} (٣) إنما أسعده، وفكر قابيل {إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك} (٤) بحسده من أخيه، إنما أشقاه، إلى غير ذلك.

### ((وجه زياده قيمه الفكر))

وأما الثانى: فوجه زياده قيمه الفكر على العمل أمور ستة:

الأول: الصرف الذى يصرف على العمل الفكرى، ومن الواضح أنه كلما صرف للشىء أكثر صارت قيمه أكثر، مثلاً إذا كانت لإنسان أرضان إحدهما

ص: ٢٣٠

١- سورة التوبه: الآيه ٨٠.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٢٠.

٣- سورة المائده: الآيه ٢٨.

٤- سورة المائده: الآيه ٢٧.

لا يصرف عليها، وتخرج الأعشاب النابتة تلقائياً، والأخرى يصرف عليها ألف دينار، لتعطى التفاح وسائر الثمار، يكون ثمار الثانية أعلى من ثمار الأولى، ومثلاً- الطيب يصرف له في دراسته ومدرسته وكتبه وأساتذته وسائر لوازمه حتى يصبح طيباً، ما لا يصرف على الحمال والكناس ونحوهما، وبذلك يكون عمل الطيب أعلى من عمل أولئك.

هذا مع ملاحظه أنه يصرف على الطيب مصرف ثان أيضاً، إذ أن الدوله مثلاً تصرف مليون دينار لأجل تثقيف ألف تلميذ، فكلما انسحب تلميذ صار مصرف البقيه أكثر، حيث إن الساقط يجمع مصرفه إلى مصرف الناجح، مثلاً لو أنك اشترت صندوقاً من البرتقال بدينار، فيه عشرون كيلواً، فإنه سيكون ثمن كل كيلو خمسين فلساً، أما إذا كان نصف البرتقال فاسداً، فإنه سيكون ثمن كل كيلو مائه فلس، وهكذا في سائر الأمور، وعليه فإذا انسحب سبعمائه وخمسون طالباً عن الدراسه تدريجاً سيكون الصرف على مائتين وخمسين، وصار الصرف على كل إنسان منهم أربعة آلاف دينار.

الثاني: تعرض العالم للأمراض، مما لا- يتعرض العامل لمثلها، فإن ضعف البصر من جراء المطالعه، ورعشه الأصابع من جراء الكتابة، ووجع المفاصل من جراء كثرة الجلوس، وقرحه المعده من جراء ضغط الفكر على الهضم، إلى غير ذلك من أمراض المفكرين، مما لا يوجد مثلها في العمال غير المفكرين، لأنهم يعملون بأبدانهم مما يوجب لهم نشاطاً وصحه، كل ذلك يجعل قيمه عمل المفكر أكثر على ما هي القاعده: من أن عمل المعرض للخطر أكثر، أرأيت لو احتاج البستاني إلى نفرين أحدهما يصعد النخله الطويله لجنى الفاكهه مما يعرضه لخطر السقوط، أو المرض لوجود الزنابير على رأسها أو لغير ذلك من الأخطار،

والثاني يرصف الفاكهه فى الصندوق لتسويقه، فهل كلاهما متساوى الأجره، أو أن أجره الأول أكثر، لا شك بأن أجره الأول أكثر، وهكذا فى المفكر المعرض للأمراض.

الثالث: احتياج العمل الفكرى إلى الأ-جواء الأ-كثر راحه، فإن العامل يأخذ الأجره لإراحه جسده حتى يتمكن من العمل، أما المفكر فهو يأخذ الأ-جره لأجل إراحه فكره وجسده، إذ الفكر لا- يتمكن أن يشتغل ويعطى النتيجة فى الجو غير المريح، مثلاً عامل البناء إذا كان هناك ضوضاء يتمكن من استمرار عمله، أما الطبيب فلا يجتمع فكره فى الضوضاء، ولذا يحتاج إلى مكان لا ضوضاء فيه، وهكذا بالنسبه إلى ما يريحه فكراً، ومن المعلوم أن من يحتاج إلى راحه الفكر وإلى راحه الجسد أكثر مصرفاً ممن يحتاج إلى راحه الجسد دون راحه الفكر، فاللازم أن يعطى المفكر بقدر ما يهيو لنفسه كلتا راحتين، بينما العامل يعطى لتحصيل راحه جسده فقط.

الرابع: المفكر أكثر فائده، ومن المعلوم أن الأكثر فائده أكثر أجره، فكما أن السرير الذى يبقى خمس سنوات قيمته خمسسه أضعاف السرير الذى يبقى سنه واحده فقط مثلاً، كذلك الإنسان الأكثر فائده، مثلاً إذا كان البناء وعماله بينون داراً يستريح عائله فيها مكونه من عشره أفراد، فإن الطبيب يريح مائه إنسان من المرض، ولذا تكون قيمه عشره أضعاف قيمه البناء وعماله مثلاً.

الخامس: إنما يعطى المفكر أكثر لأجل تشويق المجتمع، فإذا أعطى من درس عشرين سنه، لأجل الطب مساوياً لمن لم يدرس وإنما صار حمالاً، فأى إنسان يتحمل أعباء العلم وأتعاب الدراسه ليكون عالماً، فإعطاء المفكر

يلزم أن يكون أكثر من إعطاء العامل بجسده، وذلك لتشويق الاجتماع أن يتسابقوا إلى العلم حتى يتقدم الاجتماع بسبب العلماء.

السادس: الحيلولة دون خيانه العالم، فإنه إذا لم يعط العالم قدر كفايته خان في بعض الأحيان، بأن استعمل علمه في الضار انتقاماً أو طلباً لفائده أكثر، مثلاً- يقتل الطبيب بالسّم الثرى انتقاماً لنفسه، حيث إنه لا ثروه له، أو يبيع أسرار الذره مثلاً لدوله أجنبيه لأجل تحصيل ربح أكثر، ولذا فإن بعض البلاد الذريه تعطى الصكّ المفتوح لعلماء الذره، حذراً من أن يبيع السر لدوله أجنبيه، إلى غير ذلك من الأمثله.

### ((النسبه بين قيمه الفكر والفكر))

وأما الثالث: وهو نسبه قيمه الفكر إلى الفكر، فإنه مثلاً كل واحد من الطبيب والبناء مفكر، وكل واحد من طبيب عمليه القلب، وطبيب إزالة الحمى طيب، إلا- أن الأولين أكثر من الثانين قيمه، وذلك لأن الأولين أكثر فائده من الآخرين، حيث إن البناء يريح عشره، والطبيب يريح مائه، كما في المثال المتقدم، والطبيب الأول ينجي من الموت، بينما الثانى ينجي من مرض شهر مثلاً. وبما تقدم ظهر أصل قيمه العمل وقيمه الفكر، وترجيح الثانى على الأول، وترجيح فكر على فكر، وترجيح عمل على عمل، فهذه أمور خمس.

ثم إن المفكر، لا يحق له أن يأخذ أكثر من حقه، فإنه غرر أو إجحاف، وكلاهما ممنوعان فى الشريعة، كما أن العامل الجسدى لا يحق له ذلك.

وكذلك المفكر لا يحق له أن يعمل لمن ماله حرام، لأجل أنه رأس مالى ظلم العمال، أو لأجل أنه شيوعى غصب حق العمال.

وربما يقال: لماذا الدوله مثلاً تصرف على الطيب، ويكون الحاصل للطيب نفسه.

والجواب:

أولاً: ليس الصرف من الدوله دائماً، بل ربما يصرف نفس المفكر على نفسه.

وثانياً: إذا صرفت الدوله كان عليها مع عدم رضى الأمه استرداد المصروف، بأن تحسب مثلاً كم صرفت على هذا الشخص حتى صار طبيياً، ثم يشترط عليه عند دراسته أن عليه أن يخدم الاجتماع فى المؤسسات العامه، بضمن زهيد حتى يودى ما صرف لأجله، كما هو المعتاد فى بعض البلاد.

هذا تمام الكلام فى الأمر الثانى الذى هو العمل الفكرى.

### ((٣: المواد الأوليه))

أما الأمر الثالث: وهو المواد الأوليه، فنقول: الإنسان المستحوذ على المواد الأوليه له تلك المواد، وله أن يأخذ المال فى قبالتها، وإن كان عمله الجسدى أو الفكرى الذى استحوذ بواسطته على تلك المواد لا تعادل جزءاً من ألف جزء من تلك المواد.

مثلاً- عمل يوماً فأخرج الماساً يعادل قيمته ألف يوم عمل من هذا العامل، وذلك لأن المواد الطبيعیه خلقها الله سبحانه للإنسان، فلكل إنسان أن يستولى على ما شاء منها، ولكن بشرط أن لا يضر جيله، ولا يضر الأجيال الآتیه، ولا يفسد بسبب ذلك المال، ولا يفسد الآخرين، أى لا يستعمله فى الإفساد لقاعده {لا ضرر}، ولقاعده إن {الله لا يحب الفساد} (١).

فإن الاستحواذ على الموارد الطبيعیه كالاستحواذ على المخازن الفكریه، فإن للفكر خزائن يصل بعض الناس إليها بالتفكير، كما وصل أديسون إلى هذا المخزن الفكرى بالنسبه إلى التيار الكهربائى، إلى غيره من الأمثله، لوضوح أن الله خلق القانون فى الكون، والمفكر إنما يصل إلى ذلك القانون بفكره، لأن المخترع لا يخلق شيئاً، ولذا

ص: ٢٣٤

يسمى بالمكتشف، وتسميته بالمخترع مجاز إذا أريد به الموجد، اللهم إلا إذا أريد به من يعمل الشيء بعد تفكير، فهو مكتشف باعتبار الفكر، مخترع باعتبار العمل، فإن أرخميدس مثلاً اكتشف قانون عدم غطس الأشياء في الماء، ثم عمل ما لا يغطس، إلى غير ذلك.

وبما تقدم ظهر أنه لو استولى جيل على كل موارد الطبيعه، مما لا يترك للأجيال الآتية المجال، كان ذلك حراماً، وكان عملهم غصباً، وهذا ما يفعله الدول الحاضره الآن، حيث إن أمريكا وروسيا وسائر البلاد المستعمره أخذوا في ثلاث تخريبات:

الأول: استنفاد موارد الطبيعه، فلا يبقى للأجيال الآتية كثير من المواد.

الثاني: صرف كل الموارد لبعض هذا الجيل الحاضر، فبطون تتخم، وبطون تحرم.

الثالث: صرف موارد الطبيعه في صنع وسائل الهدم.

وبهذا النحو من سوء الإدارة العالميه، وقع كل العالم في المشكله الكبرى التي لا منجى لها إلا بالرجوع إلى الله سبحانه واتباع أوامره.

كما أنه تبين بما تقدم أنه لا يحق لإنسان أو دوله أن تمنع استفاده الإنسان من موارد الطبيعه، إذا لم يرد الإضرار والإفساد.

#### **((٤: المال والعلاقات الاجتماعيه))**

وأما الأمر الرابع: وهو كون المال في مقابل العلاقات الاجتماعيه، فتفصيل الكلام في ذلك أن العلاقات الاجتماعيه على قسمين:

الأول: ما كانت العلاقه صداقه ونحوها، وهذا يوجب الضيافه والهديه والهبه والصله والوقف والنذر المالى والصدقه والوصيه وما أشبه.

وإنما قلنا (ونحوها) إذ قد لا يعطى إنسان لآخر هذه الاشياء للصداقه، بل لأمر آخر مثل الإعطاء

للفقراء أو طلاب العلوم أو ما أشبه ذلك.

وكيف كان، فالصداقة توجب الاستحواذ على المال، لا لأن المستحوذ عمل جسدياً أو فكرياً، بل لأن الذى عمل فكرياً أو جسدياً أو ما أشبهه، الذى كان له المال، كان له أن يتصرف فيه كيف يشاء تصرفاً غير مضر، وإلا لم يكن له (ما سعى) وقد قرر الشرع والعقل {أن ليس للإنسان إلا ما سعى} (١)، فإذا منعناه عن الوقف أو الضيافه مثلاً، كنا لم نقرر أن له (ما سعى)، وقد كان المقرر أن له ما سعى.

### ((شروط العطاء الاجتماعى))

ولكن يشترط فى صحه ذلك سته أمور:

الأول: أن لا يكون لإحقاق الحق، كما إذا أعطى للوالى ديناراً ليفعل حقاً، إذ لا يحق للوالى أخذ ذلك، فقد أخذ حقه قبل ذلك من أمام المسلمين، ولذا قال النبى (صلى الله عليه وآله) لمن قال: هذا لكم وهذا لى: {هلا جلس أحدكم فى داره فأتاه ذلك}. وورد أن {هديه الولاه غلول}.

وأنكر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) الإهداء اليه بقوله: {وكل ذلك محرمة علينا أهل البيت}.

وقال (عليه السلام) لعثمان بن حنيف: لماذا تذهب إلى ضيافه {عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو} (٢).

إلى غيرها من النصوص الفقهييه التى ذكرها الفقهاء فى مظانها.

الثانى: أن لا يكون لإبطال الباطل، لأنه مثل إحقاق الحق قد كلف الإنسان \_ والياً كان أو غيره \_ بعمله، فأكله لهذا المال الذى يعطى لأجله أكل بالباطل، هذا

ص: ٢٣٦

١- سورة النجم: الآيه ٣٩.

٢- نهج البلاغه: الكتب ٤٥.



وفى المقام تفصيل ذكرناه فى الفقه فى باب أخذ الأجره على الواجبات، فراجع.

الثالث: أن لا يكون لإبطال الحق.

الرابع: أن لا يكون لإحقاق الباطل.

والوجه فى كليهما واضح، والرشوه غالباً من هذا القبيل، وتفصيل الكلام فى الرشوه مذكور فى مكاسب الشيخ (رحمه الله) وغيره، فلا داعى إلى تفصيل الكلام فيها هنا.

الخامس: أن لا يكون سرفاً من المعطى، فإن الإسراف حرام، وقد ذكر الفقهاء مسأله أن من يتصرف أكثر من شأنه يكون عليه الخمس فيما صرف، إذ لا خمس فى صرف قدر الشأن، أما الأزيد فإطلاقات أدله الخمس تشمله.

السادس: أن لا يكون فوق شأن الآخذ، وهذه مسأله غير مسأله شأن المعطى.

وإذا تحققت هذه الشرائط الستة، كان المال المعطى فى قبال العلاقات الاجتماعيه حقاً لا مانع فيه، فإن المنع عن ذلك إضرار بحريه الإنسان بدون سبب، وكبت لتطلعاته أن يكون له التصرف فى كل ما عمل بيده وبفكره.

هذا كله تمام الكلام فى القسم الأول من العلاقات الاجتماعيه التى ليست من جهه القرابه.

### **((علاقات ماليه من جهه القرابه))**

أما القسم الثانى: فهو فيما إذا كانت من جهه القرابه كالإرث، فإن الإنسان إنما يرث نتيجة عمل غيره لأمر:

الأول: إن الغالب أن الوارث سعى أيضاً فى تحصيل الإرث، لأن العائله يسعى بعضهم لبعض بحكم اتصالهم ووحده دارهم ودكانهم وبستانهم.

الثانى: لأن المورث يريد ذلك، فهو كالقسم الأول، فإن المورث يريد أن يعطى سعيه لغيره (١)، فمقتضى أن له سعيه أنه يحق له أن يعطى سعيه للوارث.

الثالث: غلبه فقر الوارث مما يوجب أنه إذا أخذت الدوله الإرث، كان

ص: ٢٣٧

اللازم عليها إداره الورثه.

وقد ذكرنا فى فصل سابق أن شأن الدوله حفظ العداله الاجتماعيه، وتقديم المجتمع إلى الأمام، فلا ينبغى لها أن ترهق كاهلها بالأمور الإضافيه مما يوجب أن لا تتمكن من إيفاء وظائفها الأصليه حق وفائها.

الرابع: إنه إذا قرر أخذ الدوله للإرث، لم يكن للعامل الشوق الكافى فى عمله، إذ الإنسان إنما يستنفد طاقاته الفكرية والبدنيه لأجل نفسه ولأجل وارثه، فإذا علم أن إرثه فى كيس غيره، لم يعمل كما ينبغى، وفى ذلك تجميد للكفاءات وإماته لطاقات الحياه، وهذه من أكبر الأضرار التى ابتلى بها الدول الشيوعيه فسبب تأخرها.

الخامس: إن معنى أن تأخذ الدوله الإرث أخذها الضرائب بغير عداله، مثلاً نفران عمل كل واحد حتى حصل على ألف، فالدوله تأخذ من أحدهما مائتين (الخمس)، ومن الآخر النصف، إذا فرض أنه قد صرف ثلاثمائه ومات، والدوله تستولى على بقيه ماله، وهذا خلاف وجوب عداله الضرائب بأخذ الدوله نسبه خاصه من كل ربح.

لا يقال: تأخذ الدوله من كل ميت.

لأنه يقال: ليس أكثر الأموات صاحب المال، لأن أكثره الناس يعيشون متوسط الحال.

أما احتمال أن يكون إرث الإنسان لإنسان آخر غير قريبه وغير الدوله، فهذا ما لا يقول به أحد، ولا وجه له أيضاً.

وقد ذكرنا أن قول الاقتصادى التوزيعى بأنه لا إرث فى الإسلام، وأن جعله وقتى يزول بزوال أسبابه، خال عن الدليل العقلى والشرعى.

ص: ٢٣٨

هذا وقد بقى الكلام فى الأمر الخامس، الذى هو كون المال فى قبال شروط الزمان والمكان وما أشبهه.

والمراد بما أشبهه: ما كان فى قبال شىء للاجتماع تعلق به، مثل اشتراطهم لثوب الكعبه بأضعاف قيمته لأمر دينى ونحو ذلك.

فإذا كانت أرضان إحداهما فى وسط المدينة، والأخرى فى آخر المدينة، فصرف صاحبهما عليهما ألفى دينار حتى عمرهما داراً، فإنه لا شك فى كون قيمه إحداهما أضعاف قيمه الأخرى، مع العلم أن مواد البناء وساعات العمل التى صرفت عليهما بقدر واحد، وليس التفاوت إلا لأجل شرط المكان.

وكذلك إذا كانت أرضان إحداهما تعطى الحنطه الرديه، والأخرى الحنطه الجيده، فإن صرف الوقت والماده عليهما واحد، مع أن حاصل إحداهما أكثر قيمه من حاصل الأخرى، وليس ذلك إلا لشروط المكان، إلى غير ذلك من الأمثله.

وفى الزمان: نجد أن الملابس الصوفيه لها قيمه فى الشتاء تفوق قيمتها فى الصيف، وذلك لاختلاف شرط الزمان، وإلا فالمواد وساعات العمل واحده، بل كثيراً ما يكون نفس الملابس شتاءً أكثر قيمه بدون أن نفرض لباسين، وكذلك الجمد فى الصيف له أضعاف قيمه الشتاء، إلى غير ذلك كاللوحه الزيتيه بعد مرور ألف سنه مثلاً لها قيمه فائقه أحياناً تصل إلى ألوف قيمتها وقت صنعها، وليس ذلك إلا لاختلاف شروط الزمان، ولوجىء اليوم بخط ماركس لاشتره الماركسيون بأضعاف قيمته وقت كتابه ماركس له، وليس ذلك لأجل اختلاف ساعات العمل، ولا لأجل اختلاف قيمه المواد، وإنما لأجل اختلاف الزمان، أو لأجل أن ماركس صار لديهم قديساً بعد أن كان لدى الدوله مجرماً يهرب من ألمانيا إلى بريطانيا،

وعلى هذا فقول إن الاختلاف لأجل ساعات العمل أو ما أشبهه، قول فارغ لا سند له من الواقع.

ص: ٢٤٠

(مسألة ٢٦): الاشتراكية مذهب متوسط بين الشيوعية والرأسمالية، وهي تخصص منابع الثروة العامة كالأرض والبحار والمعادن والغابات والمعامل الكبيره وما إلى ذلك بالدوله، بينما تجعل التجاره والمعامل الصغيره وما أشبه بيد الشعب.

ومن هذه الناحيه الاقتصاديه، فهى بين المذهبين الاقتصاديين السابقين، والمسلمون منهم يستدلون بالقرآن الحكيم وبالشريعه المطهره، كما أنهم كغيرهم من غير المسلمين يستدلون بالعقل أيضاً.

**((أدلتهم النقليه))**

أما الدليل الأول: فكقوله سبحانه: {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} (١١).

وكما ورد فى القرآن الحكيم من ذم أصحاب الجنه الذين أرادوا منع الفقراء حقهم: {فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ \* فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ} (٢).

وكقوله سبحانه: {مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ} (٣).

وكقوله سبحانه: {قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ} (٤).

إلى غيرها من الآيات التى تدل على وجود حق الفقراء فى أموال الأغنياء، والجمع بين هذه الآيات والآيات الداله على الملكيه الفرديه مثل: {فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ} (٥)، و {تِجَارَةٌ عَن تَرَاضٍ} (٦)، و {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} (٧)، و {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} (٨)، وغيرها هو بالقول بالاشتراكيه، إذ لا- شيوعيه تنافى الملكيه الفرديه، ولا رأسماليه تنافى جعل الحق

ص: ٢٤١

١- سورة الذاريات: الآيه ١٩.

٢- سورة القلم: الآيه ١٩، ٢٠.

٣- سورة الحشر: الآيه ٧.

٤- سورة الأنفال: الآيه ١.

٥- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٦- سورة النساء: الآيه ٢٩.

٧- سورة البقره: ٢٨٣.

٨- سورة النساء: الآيه ١١.

فى أموال الأغنياء للفقراء، وإنما نجمع بين الأدله بهذه الكيفيه بجعل المنابع العامه للدوله وغيرها للأفراد للمناطق فى آيه الانفال وآيه الفىء، وأدله الأراضى المفتوحه عنوه.

ولما ورد من اشتراك الناس فى الماء والكلاً والنار، الظاهر فى أن المراد بها منابع النار كالشجر الأخضر الذى يجعل منه النار \_ كما فى سورة يس \_ وكأحجار الجقماق وغيرهما.

وفى حديث آخر عنه (صلى الله عليه وآله): {لا يمنع فضل ماء ليمنع فضل كلاء} (١).

فالدوله لأجل مصارفها، تستولى على منابع الثروه العامه، وتترك غيرها فى يد الأمه.

### ((دليلهم العقلى))

وأما الدليل الثانى، أى الدليل العقلى:

أ: فإن اللازم أن تبقى الملكيه الفرديه لأنها غريزه بشريه؛ ولأن فى سلب الملكيه الفرديه توقيف الإبداع وتقليل الانتاج، إلى غير ذلك، مما تقدم فى مسأله أضرار الشيوعيه.

ب: كما أن اللازم أن لا تكون هناك ملكيه مطلقه، كالأسماليه لكثره أضرارها، كما تقدم فى مسأله أضرار الرأسماليه.

ج: ثم إن الدوله عليها واجبات كثيره لا تكفيها الضرائب وحدها، كالتعليم والأمن والشرطه والجيش والصحه والعجزه والصناعه والسلاح وغيرها، فإلقاء كَل ذلك كله على الضرائب إرهاباً للأمه، فاللازم جعل ضرائب خفيفه على الأمه، وإنما تكون بقيه مصارف الدوله على أرباح المنابع العامه التى يستولى عليها الدوله، وبذلك يكون الحل الوسط، وهو أن تكون بيد الدوله المنابع الطبيعيه، كالأنهار والبحار والأراضى والغابات والمعادن ونحوها، وغير الطبيعيه

ص: ٢٤٢

المهمه كالمعامل الكبيره والشركات العظمى والبنوك ونحوها، وتبقى بقيه الأمور بيد الأمم، سواء التجاره أو المعامل الصغيره أو ما أشبه ذلك.

بهذا الحل الوسط يكون قد حصلنا على فوائد النظام الشيوعى والنظام الرأسمالى، وتجنبنا أخطارهما وأضرارهما التى مرت الإشاره إليهما فى مسألتى الشيوعيه والرأسماليه.

هذا ولكن حيث اختلفت آراء الاشتراكيين فى تحديد منابع الثروه العامه والثروه الخاصه اختلفت البلاد الاشتراكيه فى حدود اشتراكيته، فهناك اشتراكيه بريطانيا، واشتراكيه الهند، واشتراكيه يوغوسلافيا، إلى غير ذلك.

### ((الجواب عن أدلتهم النقليه))

والجواب عن الأدله الشرعيه: أنه لا دلالة فى الآيات المذكوره على الاشتراكيه، بل فيها دلالة على عدمها، فإن الآيات إنما دلت على وجود حق الفقراء فى ملك الأغنياء، وآيه الأنفال والفيء لهما موارد خاصه مذكوره فى الكتب الفقهيه، وسيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى بعض المسائل الآتية.

والجمع بين أدله الملكيه الفرديه وأدله الفيء والأنفال ونحوهما، إنما يقتضى (الاقتصاد الإسلامى) كما ذكر فى المسأله المربوطه بذلك، لا- (الاقتصاد الاشتراكى)، فإن الجمع بالكيفيه المذكوره جمع تبرعى \_ على اصطلاح الفقهاء \_ فهو جمع على خلاف كلا الدليلين.

هذا بالإضافة إلى أن (الاقتصاد الاشتراكى) لا- يحل المشاكل الاقتصاديه لا فى بلاد الإسلام، ولا فى سائر البلاد، كما لم يحل بالفعل المشاكل فى مصر ولا فى العراق، ولا فى سوريا ولا فى السودان، ولا فى غيرها، بل ازدادت المشاكل، كما يعرف ذلك كل من قاس حال البلاد قبل الاشتراكيه بحالها بعد الاشتراكيه.

فزعم بعض الكتّاب الإسلاميين أن الإسلام اشتراكى، كزعم بعض آخر أنه حل اضطرارى لمشكله البلاد، زعم دل الدليل والتجربه على عدم صحته.

## ((الجواب عن أدلتهم العقلية))

أما الجواب عن أدلتهم العقلية: فإننا بعد أن نقول إن الإسلام اعترف بالملكيه الفرديه، كما يدعيه الاشتراكيون فى الشق الأول من دليلهم، نقول: إن الشق الثانى من دليلهم، وهو لزوم كون المنابع الطبيعیه والكبار من غير الطبيعیه بيد الدوله، لا- مستند له فى المنطق والبرهان، إذ قد اعتمد هذا الدليل على أمرين كلاهما باطل:

الأول: إن كون المنابع والمعامل الكبار بيد الفرد يوجب تجمع رأس المال، وذلك يوجب مآسى الرأسماليه التى يشكو منها البلدان التى اتخذت الرأسماليه منهجاً للاقتصاد.

الثانى: إن الدوله محتاجه إلى المال لأجل الواجبات الملقاه على عاتقها، مما لا يمكن تداركها بالضرائب لأنها تثقل كاهل الشعب، فاللازم أن تكون لها موارد أيضاً، وأفضل مورد لها هى المنابع الطبيعیه والمعامل الكبار وما أشبه، لأنها أقرب إلى أن تكون ملكاً للدوله (المجتمع) من أن تكون ملكاً للفرد.

أما بطلان الأول: فلأنه (ينقض) تاره: بإمكان أن تتجمع رأس المال للتجار بواسطه حريه التجاره، كما هو الكائن فعلاً فى الهند الاشتراكيه، وفى غيرها، فلماذا لا يمنع الاشتراكيون حريه التجاره.

و(يحل) تاره: بأن رأس المال ليس موجباً للمأساه، وإنما الموجب لها إطلاق رأس المال، فرأس المال مثله مثل السلاح والرئاسه والجيش والعلم وما أشبه إن أطلق أفسد، وإن قيد نفع، فإن الظلم والفساد ناشيان من القوانين التى تسمح لرأس المال بالظلم والإفساد، أما إذا قيد رأس المال لم يكن فى ذلك فساد، بل كان فيه الخير، إن السلاح المطلق يوجب قتل الأبرياء، والرئاسه المطلقه دكتاتوريه توجب خنق الحريات، والجيش سند للدكتاتور فى الكبت والإرهاب إذا أطلق وشأنه، والعلم يدمر العالم إذا صرف فى الفساد، ومع ذلك لا تجد عاقلاً يقول بوجوب نسف كل



ذلك، وإنما العقلاء يتصافقون بلزوم تقييد هذه الأمور عن الفساد.

والقول بأن نفس رأس المال مفسد، مردود بأنه لا دليل عليه، بل الدليل على خلافه.

وأما بطلان الثانی: فبأن الدوله فى الحكومات الديمقراطيه \_ الشورى فى الإسلام \_ ليست إلا جملة ممن تنتخبهم الشعب لأجل إداره البلاد بحفظ العداله الاجتماعيه، وتقديم الأمه إلى الأمام.

ومن الواضح أن الدوله المنبثقه من إراداه الشعب لا- تضع \_ أو لا- تؤطر، كما فى الإسلام \_ القوانين إلا فى مصلحه الشعب، ويكون بينها وبين الشعب الثقه المتبادله، والأمه مشرفه على المصارف، وحيث إن الأمه تعلم أن القانون الموضوع للضرائب إنما هو فى مصلحه الشعب لا يكون القانون مرهقاً، بل يستقبل من الأمه بكل ترحاب، وفى ذلك خير للدوله وخير للأمه.

أما الدوله، فلأنها لا- يرهق كاهلها بالاتجار، والتحفظ على المنابع العامه والمعامل الكبار ونحوها، مما هو خارج عن وظيفتها الأصلية التى قد عرفت أنها لحفظ العداله الاجتماعيه، ولتقديم الأمه إلى الأمام، ولذا نجد أن بعض الحكومات العصريه التى لا تتدخل فى أمثال هذه الشؤون أكثر قوه وتقديماً للأمه، حيث إنها تصنع المطارات والقطارات والمعامل وغيرها مما تحتاج إليه الأمه ثم تبيعها للأمه، فتجمع بذلك بين إعطاء الحاجيات، وبين خفه كاهلها، وتبقى هى رقيه على التجار لئلا يكون ظلم أو فساد، وطبعاً على مفهومها الخاص فى الظلم والفساد.

وأما الأمه، فلأنها تبقى حره فى تصرفاتها، وبذلك تتفتق كفاءاتها أكثر فأكثر، لأن الحريه المسؤوله أكبر مصدر لظهور الكفاءات وانطلاق الطاقات ورفاه الأمه.

ثم أى فرق بين أن تمنع الدوله الأمه من التصرف فى المنابع

العامه، ولا تأخذ منهم الضرائب، أو أن تأخذ منهم الضرائب ولا تمنعهم عن التصرف، لأنه على كلا الحالين خرجت النفقات العامه من كيس الشعب، بل قد عرفت أن الثانى أفضل وأقرب إلى إطلاق الطاقات وتوفير الحريات وظهور الكفاءات.

### ((من أضرار الاشتراكية))

ثم إنه قد ظهر من المبحث السابق بعض أضرار الاشتراكية، فإنها بالإضافة إلى أنها لا تعالج المشاكل الاقتصادية، بل تزيد الأمر إعضالاً:

(١) تكبت بعض الحريات.

(٢) وترهق كاهل الدوله بما هو خارج عن وظيفتها الأصلية.

(٣) وفيها جملة من أضرار الرأسماليه والشيوعيه.

أما الأول: فلأن تقليص حريه الأمه عن الانتفاع بالمنابع العامه، هو كبت لنوع من الحريات، وكما أن كبت كل الحريات ضار كذلك كبت بعض الحريات بالنسبه.

وهذا بدوره يقلل الإنتاج ويردئ الكيفيه، فإن التاجر الذى يعمل لنفسه يركض ليزيد الإنتاج ويحسن نوعيته، فإذا أخذت المنابع العامه من يده، وجعلت الدوله موظفين، لم يعمل الموظف كما ينبغى، إذ هو يعلم أن راتبه يصل إليه، سواء عمل حسناً أو عادياً، وبذلك يقل الإنتاج ويردئ نوعه، وذلك بالنتيجه يخرج من كيس الأمه، بينما عمل التاجر بالآخره يدخل فى كيس الأمه، ولذا ترى كل البلاد الرأسماليه \_ على انحرافها \_ أرفه حالاً وأحسن إنتاجاً وأوفر حاصللاً من البلاد الاشتراكيه.

وأما الثانى: فلأنك قد عرفت أن الدوله وضعت لحفظ العداله الاجتماعيه وترفيه الأمه، والتقديم بالبلاد إلى الأمام.

وقد يدخل الثانى فى الأول، فيقال إن الدوله لها شأنان فقط، والفارق الاصطلاح، إذ الدوله وضعت لأجل أن لا يظلم إنسان إنساناً، وأن لا تبقى حاجه خاصه أو مصلحه عامه معطله، وأن

تقدم الأمة إلى الأمام بالعلم والفضيله والصناعه وما أشبه.

فإذا اشتغلت الدوله بالتجاره \_ على ما يقوله الاشتراكي، حيث يفوض هذا النظام إلى الدوله استثمار المنابع العامه \_ أرهق كاهلها، فلا تتمكن من القيام بأى الأمرين كما ينبغى، وبذلك تخسر الأمة ما كان واجباً على الدوله، كما تخسر فوائد مزاوله التجار لإداره المنابع العامه.

ومثل هذه الدوله مثل مدير المدرسه الذى يستغل بعض وقته بالتجاره، فإنه ينصرف عن الإداره الكامله وترفع مستوى الطلاب علمياً وأدبياً وأخلاقياً، بينما لا تربح تجارته كما تربح تجاره التاجر، فإن كل أمر يحتاج إلى الفراغ، ولذا تشترط بعض الدول على الموظف إطلاقاً أن لا يشتغل بالتجاره، كما تقرر بعض الدول أن لا يكون السياسى موظفاً.

وأما الثالث: أى اشتغال الاشتراكيه على بعض أضرار الرأسماليه وبعض أضرار الشيوعيه، فذلك لوضوح أن قطع يد الأمة عن المنابع العامه جزء من بنود الشيوعيه، كما أن السماح للرأسماليين بمزاوله كل الأعمال بدون تحديد ذلك بالإطار التى سبق ذكرها فى النظام الإسلامى، جزء من بنود الرأسماليه.

وعلى هذا، فالنظام الاشتراكي أيضاً لا يحل مشكله الاقتصاد فى البلاد.

## (( فلسفه الشيوعيه وجوهرها ))

(مسأله ٢٧): حيث قد تقدم عدم استقامه نظام الاقتصاد الشيوعى ولا- نظام الاقتصاد الاشتراكى الذى هو من ولائد النظامين الرأسمالى والشيوعى، فلا بأس أن نشير هنا إلى أمرين.

الأول: فلسفه الشيوعيه التى بنيت عليها فكرتهم عن الاقتصاد.

والثانى: جوهر النظام الشيوعى، الذى هو كلامهم فى الربح الإضافى.

مع الإشاره إلى مواضع الأخطاء فى الفكرتين، فنقول:

## (( أسس الفلسفه الشيوعيه ))

فلسفه الشيوعيه أسست على ثلاثه أمور: مثلث ومربع ومخمس.

## (( مثلث ماركس ونقده ))

١) فالمثلث هو تصديق ماركس لفلسفه هيغل التى تقول: بالإثبات والنفى، ونفى النفى، أو الولاده الجديده، فقد زعم هيغل وهو فيلسوف قائل بالإله، إلا أنه زعم أن الماده هى بنفسها تتطور، بأن فى داخل الماده شيئين متناقضين هما إثبات الشىء ونفى ذلك الشىء، وهذان الشيطان يتحاربان:

فالأول: يريد إبقاء الشىء على ما هو عليه.

والثانى: يريد نفي ذلك الشىء.

وبعد المصارعه يتغلب الثانى على الأول ويحتويه، وفى حركه دفعيه يتبدل ذلك الشىء إلى شىء ثالث هو نفي النفى.

ثم إن نفي النفى بدوره يكون إثباتاً فى داخله نفي، وبعد تصارعهما يتحولان إلى نفي نفي آخر وهكذا، وقد مثل ذلك بالبيضه والحبه ونحوهما، فالبيضه فى داخلها ما يريد ثباتها على كونها بيضه، وما يريد نفي كونها بيضه، ويتصارع الأمران، وفجئته تتحول البيضه إلى شىء آخر هو الفرخ، وكذلك الفرخ يتحول دجاجه، وكذلك الحبه تتحول إلى النبتة، والنبتة إلى شجره وهى الورد، وهو إلى الثمره، وكذلك قال بذلك فى كل أجزاء الكون.

ثم إن هيجل تقدم في فلسفته خطوه أخرى، وقال: بأن ما يجرى في عالم الماده يجرى في عالم الذهن، فتكامل العلوم إنما هو بنفس الأسلوب السابق، إذ يتعلم الإنسان الشيء وفي بطن ذلك الشيء الذى علمه نقيضه، فيحتوى عليه، ومنهما يتولد علم جديد هو أكمل من العلمين السابقين.

وهكذا يتقدم العلم، واستدل لذلك بأن العلم انعكاس للخارج، فكلما كان فى الخارج من (تروانتى تروستتر) يكون فى الذهن، بحكم أن للعكس حكم الأصل.

هذا بالإضافة إلى أنا نرى أنا نعلم الشيء ثم نشك فيه وننفيه، ونصل إلى علم آخر أكمل من العلم الأول، وهكذا العلم يتدرج إلى الكمال خطوه خطوه.

وبعد جاء ماركس واعترف بجريان المثلث فى الماده، وأضاف أن الثلاث آت فى الاجتماع أيضاً، ولهذا سميناه بـ (مثلث ماركس)، قال ماركس: إن فى الاجتماع طبقتين متصارعتين هما طبقه رأس المال (الإثبات) وطبقه العمال (النفى)، إذ هذه الطبقة تريد نفى الطبقة السابقه، ومن مصارعتهم يتولد (نفى النفى) أى الحكومه العماليه، وذلك من تحول الكم إلى الكيف، فقد سمى ماركس تحركات العمال وإضراباتهم هنا وهناك ضد الرأسماليين بالحركه الكميه، ثم ثورتهم للإطاحه بالحكم ليقوم مقامه حكومه العمال، تحولاً من الكم إلى الكيف.

ولا يخفى أن فى هذا المثلث موارد كثيره، للنظر إذ:

١: اجتماع النقيضين محال.

٢: وإن فى داخل كل شيء نقيضين متصارعين باطل، بل هناك فعلية وقوه، والمراد بالقوه وجود يحول الشيء إلى شيء آخر.

٣: وجعل إنتى تر نفيًا باطل، إذ النفى ليس بشيء ولا يلد ولا يولد.

٤: ثم من أين أن الذهن كالخارج، فإن العكس ليس حكمه الأصل، وإلا- كان الذهن بارداً حاراً عند تصور الإنسان للحرارة والبرودة.

٥: التكامل في العلم إنما هو بإضافه علم لا بمحو العلم الأول، فإنه وإن كان العلم الأول باطلاً إلا أنه لا يمحي، بل يبقى مع علم الإنسان ببطلانه، فالعلم في الذهن ليس كالبيضه والدجاجة، بل من ضم شيء إلى شيء آخر.

٦: ثم إن طبقه العمال ليست سلباً، بل اجتماع في قبال اجتماع.

٧: والعمال إنما يعارضون صاحب العمل إذا ظلمهم لا مطلقاً، فليس من تز وإنتى تز، أثر في الاجتماع، وإن سلمناه في المادة وفي الذهن.

٨: ولو سلمنا كل ذلك، فالطبقه العماليه التي تأتي إلى الحكم ليست كالدجاجة شيئاً جديداً، بل أخذ طبقه مكان طبقه، فأين سنتر في المقام.

هذا بالإضافة إلى إشكالات آخر من أضعفها:

٩: أنهم خلطوا بين النقيض والضد، فسموا تز وإنتى تز نقيضاً مره، وضداً مره أخرى.

١٠: وسموا الحركات العماليه كماً.

١١: والانقلاب كيفاً.

١٢: ورأوا ضروره الانقلاب في الاصطلاح، مع العلم أن أخذ الصناعه مكان الزراعه لم يكن بانقلاب، ولو أنهم قالوا في الضد والنقيض، والكم والكيف مجرد اصطلاحات لم يكن في ذلك مشاحه، إلا أنهم أرادوا بذلك إبطال المنطق الصحيح بأمثال هذه الأمور التي أحسن ما يقال فيها إنها أمور بدائيه صدرت من دون تفكر ورؤيه ورويه.

**((مربع ماركس ونقده))**

(٢) أما مربع ماركس، فهو بنى اقتصاده على أربعة أصول:

ص: ٢٥٠

الأول: أصل كون كل شيء في حال الحركة.

الثاني: أصل كون كل شيء يؤثر في الشيء الآخر ويتأثر به، فبين الأشياء تفاعل دائم.

الثالث: إن الأشياء تتبدل إلى أشياء أخرى، فالماء يتبدل بخاراً، والبيضه والحبه تتبدل دجاجه وشجره، وهكذا.

الرابع: إن الأشياء كلها تحتوى على التناقض والتضاد في داخلها، على الأسلوب الذى تقدم بيانه فى مثلث ماركس.

وهذه الأصول الأربعة إنما ذهب إليها ماركس ليثبت وجودها فى الاجتماع، كما أنها موجوده فى المادة، وبذلك يثبت الانقلابات العالميه.

بيان ذلك: إن ماركس أراد إثبات الأصول الأربعة فى المادة، ليصل إلى هدفه فى الانقلابات العالميه، فإنه إذا كان كل شيء فى حاله الحركة على ما هو مقتضى الأصل الأول، كان الاجتماع كذلك فى حال الحركة، إذ الاجتماع لا يشذ عن قوانين الكون، وإذا كان كل شيء فى حال تفاعل فالاقتصاد الذى هو أساس الاجتماع فى حال تفاعل مع البناء الفوقى للاجتماع.

فإن ماركس يعتبر الدين والأخلاق والقانون، وكل شيء من الآداب والرسوم، فرعاً على الاقتصاد، وإذا كان كل شيء فى المادة يتحول إلى غيره، فالاجتماع أيضاً يتحول إلى اجتماع آخر، ولا يبقى جامداً، وإذا كان التضاد داخل كل ماده يوجب تحول الشيء إلى غيره بحركه دفعيه من تبديل الكم إلى الكيف، فالاجتماع يتحول إلى اجتماع آخر بحركه دفعيه انقلابيه، وبذلك فالاجتماع لا بد وأن يتحول إلى الاجتماع الشيوعى بحركه دفعيه انقلابيه.

ثم إن الماركسيين يتهمون غيرهم بأنهم متافيزيقيون، أى قائلون بما وراء

الماده، وأنهم يرون العالم ساكناً ولا تفاعل فيه، ولا تناقض ولا انقلاب.

قيل: وعلى هذا فماركس هو أول من أبدع هذه الأصول الأربعة، مع وضوح أن ثلاثه من تلك الأصول يقول بها كل الفلاسفه منذ زمان أرسطو، حيث حفظ التاريخ أقوال الفلاسفه، والأصل الرابع قد عرفت بطلانه، وأن الفلاسفه قالوا بالقوه والفعليه التي هي الصحيح في التحولات، والتناقض مستحيل باطل.

ثم إن هيجل قال بالتناقض قبل ماركس، فليس لماركس إلا سحب هذا الأصل الهيجلي إلى الاجتماع، وهو باطل فرعاً، أى سحبه إلى الاجتماع، كما هو باطل أصلاً، أى وجود التناقض في الماده، أو في الذهن، كما قال به هيجل.

وكيف كان، فيرد على هذه الأصول: إن الاقتصاد ليس أساس الاجتماع، وهذا الزعم كزعم فرويد بأن الجنس أساس الاجتماع، وقول غيره بأن الرئاسه أساس الاجتماع، بل الإنسان مركب من عدده ميول وغرائز نفسيه وبدنيه هي بمجموعها تكون اجتماعه، كالدين والأخلاق والاقتصاد والشهوه الجنسيه وحب الرئاسه وحب المال، إلى غير ذلك، فنسبه بناء الاجتماع إلى الاقتصاد فقط يشبه من يرى أن الإنسان يمشى على إصبع واحده.

ثم إن قياس الاجتماع في شؤونه بالماده بلا دليل، وأى دليل على هذا القياس.

أما ضروره الانقلاب، فهو باطل آخر، فإن الواجب تحويل المجتمع الظالم إلى المجتمع العادل، سواء كان بالتدرج أو بالدفعه، وأى دليل على لزوم التحويل الدفعي، هذا بالإضافة إلى نقوض خارجيه أوردناها على ماركس، وذكرناها في كتاب (ماركس ينهزم) الذي كتب لأجل بيان الإشكالات على فلسفه ماركس.



## ((مخمس ماركس ونقده))

٣) وأما مخمس ماركس فقد تقدم الكلام فيه، وأنه قد قسم أدوار التاريخ إلى خمس، وقد عرفت أنه قول بدون دليل، بل الدليل على خلافه.

## ((الربح الإضافي))

أما الأمر الثاني: الذي ذكره ماركس وعنوانه بالنسبة إلى الربح الإضافي، فحاصل كلامه كما في كتابه (رأس المال) وكتب أتباعه: هو أن رأس المال لا يتكون إلا من الربح الإضافي، والربح الإضافي سرقة، فرأس المال سرقة.

بيان ذلك: أن المعاملة لها صورتان:

الأولى: (البضاعة \_ النقد \_ البضاعة).

الثانية: (النقد \_ البضاعة \_ النقد).

والصوره الصحيحه للمعامله هي الصوره الأولى، لأن هناك نفرين مثلاً أحدهما يحتاج إلى الحنطه والآخر يحتاج إلى الصوف، وقد عمل كل واحد في إنتاج بضاعته مائه ساعه مثلاً، فيبادل كل بضاعته بالبضاعه التي هي للإنسان الآخر.

ثم قد يكون النقد واسطه في المبادله، فيعطى هذا حنطته بمائه درهم، ثم يشتري بمائه درهم الصوف، وفي كلا المقامين صارت البضاعه، سواء بلا واسطه أو مع واسطه النقد، في طرف المعامله، ومن هذا النحو من المعامله لا يتكون رأس المال.

أما الصوره الثانيه: فليس المطلوب فيها إلا النقد، فليست المعامله لأجل سد حاجه، وإنما لتكوين رأس المال، فهي بذاتها معامله منحرفه، لأنه إخراج لطبيعته العمل إلى غير هدفه، فإن العمل لسد الحاجات لا-لادخار النقود، وبالإضافه إلى ذلك أن التاجر يعطى مائه دينار لا يشتراء مائه طن من القطن مثلاً، ثم يبيع ذلك القطن بمائه وعشره دنانير، فمن أين حصل على هذه العشره، لأن المائه التي أعطاهها هي المائه التي أخذها، والقطن الذي أخذه هو القطن الذي أعطاه.

ومنه يعلم أن العشره التي أخذها سرقة، لأنه حصلها من غير استحقاق، وهذه العشره هي التي يسميها ماركس وأتباعه بالربح الإضافي.

ثم إن الرأس مالى يشتري بالمائه والعشره بضاعه أخرى ويبيعها بمائه وعشرين وهكذا، وبذلك يتجمع رأس المال الذى هو فى الحقيقه أتعاب الآخرين، إذا فالرأسمالى سارق تحت ستار القانون.

ويرد على ما ذكره ماركس وأتباعه أمور:

الأول: لا- يحصل رأس المال من المعامله فحسب، بل يحصل من أمور أخرى كالأعمال الفكرية، مثل الطب والهندسه والتعليم وما أشبه، وكذلك يحصل من حق العمل لأجل تسهيل أمر السفر ونحوه، كما يحصل من الأعمال التأمينيه، إلى غير ذلك من عشرات الأقسام المتداوله فى المجتمع.

الثانى: إن الحاجات الجسديه للإنسان بعض حوائجه، وهناك حاجات أخر والتى منها جمع الثروه، فإن حال جمع الثروه حال جمع العلم وجمع الأصوات وجمع السلاح، مما يكون لأجل الاحتياط فى وقت الحاجه، أو لأجل القنيه، فكما أن العين تحتاج إلى التمتع بالمناظر الجميله، والأذن تحتاج إلى التمتع بالأصوات الحسنه، كذلك الفكر يحتاج إلى التمتع بالثروه المدخره، وأى مانع من ذلك إذا لم يكن موجباً للفساد، ولا أخذ صاحبه الفرصه من يد الآخرين، وأدى الحقوق الواجبه عليه.

الثالث: إن قوله: (إن الربح الإضافى باطل لأن البضاعه هي نفس البضاعه والنقد هو نفس النقد) باطل، فإنه خلط بين الربح الإضافى الإجحافى، والربح الإضافى غير الإجحافى.

وبعباره أخرى: دليله أخص من مدعاه، إن الربح قد يكون بدون سبب وهو ما يدخل فى الربا والاحتكار والغش والتلاعب

بالأسواق والإجحاف وجبر الآخرين وأخذ الفرصه من أيديهم أو ما أشبه ذلك، وهذا باطل، وقد قال به الإسلام قبل أن يقوله  
ماركس بأكثر من اثني عشر قرناً، وهذا كما هو باطل في (النقد \_ البضاعة \_ النقد) كذلك هو باطل في (البضاعة \_ النقد \_  
البضاعة)، أليس هناك من يعمل عمل التاجر المبطل، وهو يبادل بضاعه ببضاعه غيره، وعليه فلماذا خص ماركس الإشكال  
بالتجاره ورأس المال.

## ((الربح وأسبابه))

وقد يكون الربح بسبب، وهو على أقسام:

الأول: ما كان بسبب عمل التاجر الفكرى وعمله الجسدى، وعليه فالعشره فى مثال ماركس لأجل عمل التاجر فكراً وجسداً، وقد  
تقدم فى بعض المسائل السابقه أن العمل الفكرى له ثمنه الذى قد يكون أضعاف أضعاف العمل الجسدى، مع أنا نعلم أن التاجر  
إذا أخذ أكثر من عمله الفكرى والجسدى ولم يكن سبب آخر كما نذكره، كان الزائد حراماً، لأنه إجحاف أو ما أشبهه، وكما أن  
التاجر فى صورته الإجحاف يسرق من العامل، كذلك إذا لم نعط العشره \_ حقه الفكرى والجسدى \_ للتاجر فقد سرقنا منه  
لنوفره على العمال، فإن السرقة سرقة فى كلا طرفيها.

الثانى: ما كان بسبب فرق الزمان، مثلاً الإنسان يجمع فى المخازن ثلج الشتاء لأجل الصيف، فإنه يعطى ديناراً لصب البرد فى  
المخزن ثم يبيعه فى الصيف مائه دينار، فهل هذا سرقة.

الثالث: ما كان بسبب فرق المكان، فالتاجر يشتري القطن من محله بمائه، وهى القيمة العادله للقطن، ثم يبيعه فى محل آخر  
بألف، وهى القيمة العادله للقطن هناك، وأى مانع من ذلك، فالفرق إنما حصل لأجل أن النقد صار أقل

قيمه أو أكثر قيمه، أو أن البضاعه صارت أقل قيمه أو أكثر، إلى غير ذلك مما يستخرج من المسأله التي ذكرناها في أن المال مقابل خمسه أمور، فراجع.

ومشكله ماركس أنه لم يدرس المنطق الصحيح حتى يستوعب ما ذكره هناك من أن الاستقراء الناقص لا يفيد قواعد كلييه، وأن الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً، فإذا رأى ماركس أمثله ظن أنها تعطى القواعد الكليه، وعلى ذلك بنى اقتصاده، كما أنه على ذلك بنى فلسفته، كما رأينا في صدر المسأله، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٥٦

(مسأله ٢٨): القسم الخامس من الاقتصاد: هو الاقتصاد التوزيعي، الذي يلخص في قاعده (من كل عمله ولكل أجره)، فكل عامل عليه شيء وله شيء.

فالأول: أن يعمل حسب قدرته وطاقته.

والثاني: أن يكون له كل أتعابه، فلا الرأسمالي يأكل أتعاب العامل، كما في الاقتصاد الرأسمالي، ولا الدوله تأكل أتعابه، كما في الاقتصاد الشيوعي، ولا-الرأسمالي والدوله يشتر كان في أكل أتعابه، كما في الاقتصاد الاشتراكي، حيث إن الرأسمالي يأكل أتعابه في التجاره ونحوها، والدوله تأكل أتعابه في منابع الثروه العامه، فإن العمال في الدول الرأسماليه كلهم يعملون للرأسمالي، وفي الدول الشيوعيه يعملون للدوله، وفي الدول الاشتراكيه يعمل بعضهم للتاجر، وبعضهم للدوله.

والدوله شأنها حفظ العدل وسد حاجات المحتاجين وتقديم الشعب إلى الأمام، ومن ذلك لزوم أن تهيئ الفرص الكافيه لكل الأفراد حتى يتمكنوا من العمل اللائق بهم.

وفي مثل هذا الجو الذي لا شيوعيه ولا اشتراكيه ولا رأسماليه، والذي قد هيأت الفرص الكافيه لكل أحد، يكون لكل (ملك) وهو ما ينتجه عمله، وعلى هذا فالأصل في الملك (العمل) وحده.

أما (الأرض) فهي حق للإنسان بقدر ما لا يفوت الفرص على الآخرين، بشرط أن يعمل فيها، وكذلك له الحق في سائر المنابع الطبيعيه بهذين الشرطين، فإذا ترك العمل صارت الأرض من المباحات الأصلية ورجعت إلى حالتها الطبيعيه، كما أنه إذا فوت الفرص على الآخرين كان الزائد على حقه للآخرين فهو غاصب.

والمعامل الكبار حالها حال المعامل الصغار إذا ملكها إنسان من عمله، فله ذلك بشرط أن لا يستثمر الآخرين، وحيث إن المفروض تكافؤ الفرص، لا بد وأن

تكون تلك المعامل الكبار لكل العمال أو لإنسان واحد، ولكن الإنتاج يكون لكل بقدر أعمالهم، بالإضافة إلى أن لصاحب المعمل بقدر عمله.

وعلى هذا فلا إرث، إذ الإرث لم يعمل فيه الوارث، وإنما عمل فيه وحصله المورث، فإذا مات صار للدولة تصرفه فى مصاريفها. ولا مضاربه، إذ معناها أن يكون من إنسان المال، ومن آخر العمل، وهذا باطل، إذ لماذا يعطى بعض أتعاب العامل لصاحب المال، والمفروض أنه لم يعمل فى الإنتاج.

ولا إجاره، إذ الساكن فى الدار والدكان ونحوهما سكن فى حقه الطبيعى، أليس من حق كل إنسان أن يكون له مسكن ومحل عمل، فلماذا لا يكون له المسكن والدكان ليعطى بعض أتعابه أجره أو لصاحبهما

ولا- إجاره للإنسان ليحصل على المباحات فيعطىها لغيره فى قبال أجره أو جعله، إذ الحائز هو الذى حصل، فلماذا يعطى غيره، وإن فرض أنه يعطيه أجره أو جعله، لأن معنى ذلك أن يستثمر المستأجر أتعاب الأجير.

ولا مزارعه ولا مساقاه، لأن معنى هاتين أن أصحاب البستان والأرض يأكل بعض أتعاب العامل.

والحاصل:

إن فى (الاقتصاد التوزيى) الاستثمار ممنوع، كما أن تحصيل إنسان المال الذى تعب فيه آخر ممنوع، وإن كان بعنوان الإرث.

ثم اللازم على الدولة فى الاقتصاد التوزيى أن تمنع:

١: من تعدى جيل على جيل آخر، بأن يصرفوا أكثر من حقهم فى المنابع العامه.

مثلاً معدن النفط إذا صرفه الأجيال من دون تقدير ولا إسراف استفاد منه مائه جيل، وعليه لا يحق لبعضهم أن يصرف أكثر من جزء من مائه جزء منه.

ص: ٢٥٨

٢: ومن صرف الثروه فى التخريب كالأسراف والتبذير، وكصرفها فى صنع الأسلحة الفتاكة وتشكيل الجيوش النظاميه التى هى آله بيد السياسيين ضد خصومهم، وكصرفه فى تحريف السياسه عن الذين ينتخبهم الناس إذا تركوا وشأنهم.

٣: ومن تجمع الثروه بيد الدوله أو التجار حتى تتكون الطبقيه الموجهه للتخاصم والتحارب، كما نجد ذلك فى كل من الدول الشيوعيه والدول الرأسماليه.

٤: وكذلك تمنع الدوله من صرف المال فى الفساد.

٥: كما تمنع من تحصيل المال من الموارد المحرمه المفسده.

### ((أدلتهم على التوزيعه))

ثم إنهم استدلوا لهذا المذهب بالأدله الشرعيه، من الكتاب والسنه، وطبعاً الاستدلال بهما إنما هو للمسلمين الذين تمذهبوا بهذا المذهب.

كما استدلوا بالأدله العقليه، سواء منهم المسلمون أو غير المسلمين.

أما الأول: فكقوله سبحانه: {كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ} (١).

وقوله سبحانه: {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} (٢).

وقوله سبحانه: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} (٣).

وقوله تعالى: {إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} (٤).

إلى غيرها من الآيات.

فكيف يمكن فى هذا الجو الذى ليس للإنسان إلا- جزء عمله سواء فى الدنيا أو فى الآخرة أن يستثمر إنسان أعمال الآخرين، سواء كان بصوره تجاره أو مضاربه أو غيرهما.

ص: ٢٥٩

١- سوره الطور: الآيه ٢١.

٢- سوره النجم: الآيه ٣٩.

٣- سوره الزلزله: الآيه ٧.

٤- سوره التحريم: الآيه ٧.

ثم إن بعض القائلين بهذا الاقتصاد استدل بدليلين شرعيين آخرين:

الأول: الروايات التي دلت على أن الإنسان إذا استأجر شيئاً لا يحق له أن يؤجر بعضه إلا بقدر أجرته، وإذا أراد بالأكثر فاللازم عليه أن يكون عمل فيه عملاً وبالروايات التي دلت على أن الإنسان إذا آجر نفسه لعمل لا يحق له أن يأخذ بعض الأجره ويستأجر غيره لإنجاز العمل، إلا إذا عمل هو بنفسه في ذلك الشيء عملاً ما، وقد ذكرت تلك الروايات في كتب الفقه المفصلة.

الثاني: أقوال بعض الفقهاء من أنه لا يملك الإنسان حيازه غيره، وإن جعله وكيلاً أو أجيراً، فإن قولهم دليل على الاقتصاد التوزيعي، وأنه إذا لم يعمل الإنسان لم يكن له ثمره عمل غيره، وأن ثمره العمل إنما هي للعامل فقط، وتفصيل هذه الأقوال مذكور في الفقه الاستدلالي.

هذا تمام الكلام في الدليل الشرعي للاقتصاد التوزيعي.

### ((دليلهم العقلي على التوزيعية))

أما الدليل العقلي: فهو أن القيمة للعمل فقط، فيما إذا هيأت الظروف المكافئة، فإذا لم يكن من إنسان العمل وأخذ شيئاً من الربح، أو إذا عمل الإنسان وأخذ أقل من حقه لعدم تكافؤ الفرص، كان الأول سارقاً من عمل العامل، وكان الثاني الذي أخذ أقل من حقه لعدم تكافؤ الفرص مسروقاً منه، يجب رد بقيه الأجره العادله إليه.

فهذا الدليل مركب من أمرين:

الأول: إن الإنتاج إنما حصل من العمل، فكل من أراد الاشتراك في الإنتاج بدون عمل كان أخذه لشيء من الإنتاج باطلاً، من غير فرق بين أن يكون صاحب المعمل، أو صاحب الأرض، أو صاحب البنك، أو صاحب النقد في الربا، أو صاحب رأس المال، أو غيرهم.

ويوضح ذلك أنه لولا العمل لم يكن إنتاج.



هذا إذا سلم أن الأمور الخمسه لمن يسمى بأصحابها، أما إذا قلنا بأن المعمل والنقد ورأس المال، ليست إلا للعمال، لأنها أعمال متراكمه، وبأن الأرض لمن استثمرها لا لمن استولى عليها، فالأمر أوضح، فلا شيء لمدعى الملكيه حتى يكون له شيء من الإنتاج.

لا يقال: إذا كانت تلك أعمال متراكمه أليس لأصحابها أن يأخذوا أرباح أتعابهم وأعمالهم.

لأنه يقال: كلا إذ العمل الميت لا ربح له، وإنما الربح للعمل الحى.

نعم، لأصحاب هذه الأمور كالمعمل، أن يأخذ بقدر ما يستهلك من المعمل، مثلاً إذا كان المعمل بألف دينار، وفى كل عام يستهلك منه بمقدار مائه، كان لصاحب المعمل أن يأخذ كل عام مقدار مائه، كذلك لصاحب الأرض أن يأخذ بمقدار ما وضعه فى الأرض لإصلاحها من عمل أو مال، مثلاً- إذا عمل فى الأرض مائه يوم بما تساوى أجرته مائه دينار، كان له أن يأخذ مائه دينار من نتاج الأرض، وكذا إذا صرف فى إصلاح الأرض مائه دينار، كان له ذلك، فإذا أخذ أكثر من ذلك كان سرقة، إذ السرقة:

(١) قد تكون بصورة تجاره أو إجاره أو مضاربه أو مزارعه أو مساقاه أو إرث أو غيرها.

(٢) وقد تكون بصورة تحطيم تكافؤ الفرص، حتى لا يكون للإنسان فرصه العمل، مثلاً إذا كانت مدينتان، كل مدينه تحتوى على ألف شاب، ففتحت الدوله فى أحدهما مدرسه، ولم تفتح فى الثانيه، فإن الدوله حينئذ أخذت فرصه العمل من أيدي الشاب فى المدينه الثانيه، ولذا تكون أجره الشاب المتخرج فى المدينه الأولى أضعاف أجره الشاب فى المدينه الثانيه، فإن

الإنسان إذا لم تكن له أرضيه العمل، أو كانت لكنه لم يملك زمام نفسه فى الاختيار، أو فى قدر الأجره العادله، لم يكن حراً مسلطاً على عمله، فإن قوله سبحانه: {ليس للإنسان إلا ما سعى} (١) له عقدان: سلبى وهو أن ليس لإنسان أن يستثمر عمل غيره، وإيجابى هو أنه يملك عمل نفسه، وملك العمل لا يكون إلا مع وجود الأرضيه، ووجود الاختيار، فإذا لم تكن أرضيه كان من باب السالبه بانتفاء الموضوع، ولذا لا يصح أن يقال لإنسان: إنك تملك عملك، والحال أنه لا معمل ولا أرض ولا عمل آخر، إذ حينئذ يقول: وأى شىء أملك أنا، وإذا كانت أرضيه لكنه كان مجبراً فى نوع خاص من العمل، أو فى قدر دون حقه من الأجره، كان من باب السالبه بانتفاء المحمول، لأنه لا يملك عمله أيضاً.

٣) وقد تكون بأخذ الإنسان أكثر من حقه فى الأرض أو المعدن أو الغابه أو غيرها، سواء كان أخذاً لحق الجيل المعاصر، أو الأجيال الصاعده، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وعلى هذا كان كل من الشيعى والاشتراكى والرأسمالى سارقاً، منتهى الأمر أنه قد تسرق الدوله، وقد يسرق التاجر، وقد يسرق كلاهما.

وبما تقدم ظهر وجه المقدمه الثانيه، وهى لزوم تهيئه الفرص، فإذا لم تهيأ الفرص كان العامل الأقل أجره \_ كمثال شباب المدينه الثانيه \_ قد سرق نصيبه، مثلاً أى ذنب للعامل فى المدينه الثانيه أن تكون أجرته فى الشهر مائه دينار، بينما أجره الشاب المتخرج فى المدينه الأولى مائتا دينار.

والحاصل: إن الأجره للعمل فقط، وذلك فيما إذا كانت الظروف مهيأه

ص: ٢٤٢

١- سورة النجم: الآيه ٣٩.

للكل، وبغير هذين كل زياده سرقه، وكل نقيصه إجحاف، وذلك لا يتم إلا في الاقتصاد التوزيعي.

أما في الأقسام الأخر من الاقتصاد، فأكثر من يطلق عليهم أنهم ملاك، ليسوا إلا سراقاً، كما أن أكثر من لا يملكون هم مالكون في الحقيقه، لكنه غصب حقهم وسرق مالهم.

وبهذا تبين أن الحلول التي تجعلها بعض البلاد لإرجاع الحق إلى أصحابها من التأميم والإصلاح الزراعي وإشراك العمال في المعامل ليست إلا تخديرات وقتيه، لم تصل إلى جوهر المشكله، ولم تقف دون سرقة أصحاب الأعمال والأراضي، من العمال والفلاحين، بل كثيراً ما يكون إشراك العمال والفلاحين في الحاصل مكيدته كبرى من الدوله والإقطاعي والرأسمالي.

وبيان ذلك يتضح بهذا المثال: إذا كان عشره عمال يعملون في أرض أو معمل بأجره كل يوم دينار لكل واحد منهم، فالدوله أو صاحب المعمل أو الأرض، يقرر أنه يشرك العمال والفلاحين لعمل أكثر وأحسن، ويتعبون ويكدحون ليل نهار، وبذلك يكون الربح الصافي في آخر السنه ألف دينار مثلاً، بينما كان الربح في السنين السابقه أربعمائه دينار مثلاً، وبذلك صاحب المعمل والأرض \_ دوله كان أو فرداً \_ يعطيهم خمسمائه دينار، لكن ذلك ليس إلا مكيدته، إذ قد سرق المالك في هذا العام ما يقارب خمسمائه دينار من أتعابهم، بينما كان يسرق في كل عام مائتي دينار فقط، إذ كل الأرباح \_ بالاستثناء حق عمل المالك وشبهه \_ للعمال، وليس للمالك منه قليل ولا كثير.

هذا مع الغضب عن أنه كثيراً يقلل المالك من أجره العامل والفلاح إذا شرّكهم في أرباح آخر السنه، بحجه إنه شرّكهم في الأرباح، مما يظهر أنه شرّكهم في الأرباح بقدر ما قلل من أجرتهم، مثلاً يجعل أجرتهم كل يوم ثلاثه أرباع الدينار، بدل الدينار الذي كان أجرتهم في

السابق، وهذه الأرباح التي حصلها منهم تساوى الربح الذي يعطيهم في آخر السنه.

هذا أقصى ما يقال في توجيه الاقتصاد التوزيعي، وقد أطلنا الكلام حوله لثلا يفوتنا شيء من نظرههم ومن حججههم حسب ما وجدناه في كتبهم ومقالاتهم.

وستعرض في المسأله اللاحقه إلى نقد أدلتهم، كما نتعرض في مسأله بعدها إلى أضرار هذا الاقتصاد.

ص: ٢٦٤

## ((الإشكالات على الاقتصاد التوزيعي))

(مسألة ٢٩): يرد الإشكال على الاقتصاد التوزيعي، والذي قد يسميه البعض بالتوحيدى، بأن فيه خلطاً واشتباهاً، وذلك لأنه لا شك فى أن (من كل عمله ولكل حاصل عمله)، لكن ذلك لا يلازم الاقتصاد التوزيعي.

لأن العمل فى (من كل عمله) يشمل العمل الفكرى والجسدى، لا الجسدى فقط، ثم (لكل أجر عمله) أثبات للشئ، ولا ينفى ما عداه، وعليه فلكل أجرته وغير أجرته مما ليس للآخرين.

مثلاً الذى يصيد السمك لا شك أنه له السمك، مع أن السمك ليس عملاً له، وإنما حيازه منه للسمك، ولذا نجد التفاوت الكبير بين عامل بناء يعمل فله فى اليوم دينار مثلاً، وبين صياد يصيد، وأحياناً يصل صيده فى يوم واحد عشرة دنانير أو أكثر.

وقد تقدم أن المال الذى يحصله الإنسان يكون فى قبال خمسة أشياء: العمل الجسدى، والعمل الفكرى، والمواد الأولية المباحة التى تدخل فى حيازه الإنسان، وشرائط الزمان والمكان ونحوهما، والعلاقات الاجتماعيه.

وبطلان الشيوعيه والاشتراكيه والرأسماليه صحيح، لكن ذلك لا يستلزم صحه التوزيعيه، بل هى أيضاً باطله، وإنما الصحيح هو النظام الإسلامى حسب ما تقدم.

ومن الصحيح أيضاً لزوم أن تهيب الدولة الفرص الكافيه للكل، وأن لا يأكل إنسان ثمره عمل غيره بدون رضاه، لكن أى ربط بين ذلك وبين الاقتصاد التوزيعي.

والأرض للإنسان، وكذلك المنابع الطبيعيه، وإن ناقش فيه بعضهم بدون دليل للمناقشه، إذ أى فرق بين الأرض وسائر المباحات كالأسماك والطيور وأخشاب الغابه وغيرها، فعلى الفارق أن يأتى بالدليل وهو مفقود.

ثم اشتراط التوزيعي أن يعمل الإنسان فى الأرض، وقوله بأنه إذا ترك العمل

فيها خرجت عن ملكه، باطلان، إذ الدليل على خلافهما.

أما الاشتراط فيرد عليه: من أين يشترط أن يعمل الإنسان بنفسه في الأرض، فلإنسان أن يستأجر إنساناً مع الاختيار وتكافؤ الفرص، أن يحوز له الأرض، كما يحق له أن يستأجر لأجل حيازه سائر المباحات، وكذلك إذا أعطى جعاله على ذلك، إلى غير ذلك من أنحاء الاستخدام المشروع.

### ((عدم مانعيه شرعيه أو عقليه))

أما ما يتوهم مانعاً من الشرع أو العقل، إذ الشرع قال: {من أحيى أرضاً}، و(من) لا يشمل إلا المحيي بنفسه، والعقل يرى أنه استثمار، فغير وارد:

أما الاستدلال بالشرع فيرد عليه:

أولاً: (من) يشمل الموكل والمستأجر، كما أن الأصل في كل شيء أن يكون قابلاً للوكالة، مثل (من عمر مسجداً) و(من آوى يتيماً) و(من باع)، إلى غير ذلك.

وثانياً: لنسلم أن (من) لا- يشمل، فإن (من) إثبات، وإثبات الشيء لا ينفي ما عداه، فيشملة دليل {أوفوا بالعقود} (١)، وأدله الإجاره وغيرها.

وثالثاً: يشمله الدليل الأعم من ذلك، وهو مثل: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (٢)، و{خَلَقَ لَكُمْ} (٣)، وغير ذلك.

وأما الاستدلال بالعقل ففيه:

إنه إذا سلمنا أن الناس مختلفون أذواقاً ونشاطاً وما أشبه، وكانت هناك فرصه متكافئه، فاللازم أن نسلم أن بعض الناس لهم حاله الإدارة ويتبنون الإدارة، وبعض الناس ليس لهم تلك الحاله أو ليس لهم بناء أن يتبنى

ص: ٢٦٦

١- سورة المائدة: الآية ١

٢- سورة الرحمن: الآية ١٠.

٣- سورة البقره: الآية ٢٩.

الإدارة، فإذا كانت أراض كثيرة يتمكن كل إنسان من الاستفادة منها، لكن الاستفادة من الأرض بالزراع بحاجه إلى مقدمات ومؤخرات، مثل أن يزرع ويرعى ويحصد ويدوس ويحفظ ما للصيف إلى وقته، وما للشتاء إلى وقته، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى المخزن والرعايه وغير ذلك، فهل يمكن أن يقال إن كل الناس متساوون في إداره هذه الأمور، أو في بنائهم الإدارة وإن كانت لهم حاله الإدارة وملكتها.

وإذا كان الجواب بالنفى، فما المانع فى أن يقول إنسان: أى شخص اشتغل عندى فله أجرته العادله، وإذا لم يكن مانع، كان معنى ذلك أن الملاك لم يستثمر، وإنما هو إعطاء الاختيار بيد المستأجر والأجير، والسماح للإنسان بممارسه حريره، بل فى خلاف ذلك كبت للإنسان وأخذ حقه الطبيعى فى حريره من يده، وكذلك حال سائر المنابع العامه:

والحاصل: إنه مع تكافؤ الفرص وعدم الإجحاف، يكون سلب الحريره عن الإنسان خلاف العقل والشرع، من غير فرق بين الأرض وبين سائر المواهب الطبيعيه.

### **((ترك العمل لا يزيل الملكيه))**

وأما قول (التوزيعى) بأنه إذا ترك الإنسان العمل فى الأرض خرجت عن ملكه إلى المباحات الأصلية، فيرد عليه: إنه لماذا الخروج عن الملك، أليس حال الأرض حال سائر الأشياء، فإذا قيل بالفرق بين الأرض وبين سائر الأشياء نسأل عن الفارق.

وإذا لم يكن فارق، كما نجد عدم الفرق، نقول: فكما إذا ترك الإنسان داره وعباءته وسائر ممتلكاته لم تخرج عن ملكه، كذلك إذا ترك أرضه، فإن إطلاق أدله الملك عقلاً وشرعاً يشمل الأرض، كما يشمل غير الأرض.

نعم إذا ورد دليل شرعى، أو كان إعراضاً ولو قهراً، صح أن يقال بالخروج عن الملك، كما هو كذلك فى سائر ممتلكات الإنسان، كما إذا أعرض عن بضاعه أو كان

دليل شرعى على ذلك.

### ((صححه بيع الأراضى والمعامل الكبار))

ومما تقدم ظهر أن قول بعض التوزيعيين: بعدم صححه بيع الأرض، لا وجه له.

فكما أن للإنسان أن يبيع ما يصطاده من الأسماك بنفسه أو وكيله، أو غير الأسماك من المباحات، وكذلك فى سائر المباحات، كذلك له أن يبيع الأرض أيضاً، أو يجرى عليها سائر المعاملات.

ومما تقدم ظهر حال المعامل الكبار، إذ هى كالمعامل الصغار، لمن ملكها بالطرق المشروعه، وله أن يستخدم العمال فى إدارتها، إذا كانت الفرص متكافئه ولم يجحف.

بل قيد عدم الإجحاف مستدرك بعد تكافؤ الفرص، إذ المفروض وجود جو الحريه والعمل للكل، فإن فى مثل هذا الجو لا يكون فيه استثمار، بل ممارسه الحريه من جانب صاحب المعمل ومن جانب العامل، ولا يبقى لصاحب المعمل إلا قدر عمله الفكرى والجسدى، وقدر أجره معمله، وقدر ما وضعه من رأس المال بإضافه أرباحهما، كما تقدم.

### ((صححه الإرث))

أما الإرث فأمره دائر بين أن يكون للوارث، أو للأجنبي، أو للدوله، وحيث لا معنى للثانى ولا يقول به أحد، يبقى أن يكون للدوله أو للوارث، وكونه للدوله خلاف أن يكون لكل إنسان ما سعى، إذ المورث سعى ويريد إعطاءه لوارثه، وخلاف حريه الناس إذ شوق المورث أن يكون المال له ولوارثه من بعده يوجب له السعى، فإذا قيل له ليس المال لك كما فى الشيوعيه، أو ليس المال لوارثك من بعدك كما فى التوزيعيه، لم يتشوق إلى العمل الجاد، ويكون الإنتاج قليلاً، لأن الإنسان لا يرى نفسه حراً فى العمل، ولا يرى أن إنتاجه فى كيسه.

هذا بالإضافة إلى أنه لو كان الإرث للدوله، لزم أن تأخذ الدوله من الأموات ضريبه أكثر من الأحياء، مثلاً نفران حصل كل واحد منهما مائه دينار وأخذ منهما



الدولة الخمس، ثم مات أحدهم وبقي الآخر، فإن الدولة أخذت من الأول مائة دينار، عشرين خمساً وثمانين إرثاً، بينما أخذت من الآخر عشرين فقط لأنه حتى بعد يتصرف في أمواله.

وتكون النتيجة أن أتعاب بعض الناس ذهب في كيس الدولة بدون مبرر، والوارث وإن لم يعمل لكن مبرر دخول المال في كيسه أرادته العامل ذلك، كالصدقة والصله والهدية والوقف والهبة وتصرف الناس في المرافق العامه، فإنهم لم يعلموا فيها، وإنما عملهم في حقولهم الخاصه بهم، وإرادته أصحاب الأموال العاملين فيها من الواقفين والواهبين وإلى آخره هو الذى برر تصرف غيرهم في أموالهم، وقد تقدم الإلماح إلى مبرر الإرث، لكن ذكرناه هنا أيضاً لربطه بالجواب.

### **((صححه المضاربه والإجاره وما أشبهه))**

أما المضاربه والإجاره والمزارعه والمساقاه وما أشبهه، فليس استثماراً، بل ممارسه حريه من الطرفين المالك والعامل، ويأخذ المالك بقدر إدارته وفكره، كما يأخذ العامل بقدر عمله الجسدى، وإلا كان الطبيب والمهندس والفنى وغيرهم مستثمراً، إذ يعمل العامل ليعطى بعض أرباحه للطبيب، وإلى آخره.

وأما أن كل إنسان له حق الدار والدكان، فلماذا يعطى الأجره، فالجواب عنه إنه صحيح فى بنده الأول، لكن ليس حقه فى مال هذا الإنسان الخاص حتى لا يعطيه الأجره، بل إن قدر هو فعليه أن يكتسب ليأخذ الدار والدكان إجاره أو ملكاً أو ما أشبهه، وإن لم يقدر فإن كان بيت مال قادر أعطاه، وإلا اقترض إن تمكن، وفى رأس السنه إن لم يقدر على إعطاء قرضه أخذه من بيت المال إن كان.

ففى الكافى، عن الرضا (عليه السلام)، قال: {الغرم إذا تدين أو استدان فى حق} \_ الوهم من معاويه \_ {أجل سنه، فإن اتسع، وإلا قضى عنه الإمام من بيت المال} (١).

وإلا أمكن

ص: ٢٦٩

أن يستدين من الموارد الخيرية مثلاً، ليوديه أقساطاً من كده المستقبلي.

وعلى كل حال، فليس له حق في دار غيره التي حصلها من الحلال.

### ((نقد استدلالهم النقلي))

وأما استدلال التوزيعيين بالكتاب والسنة، فيرد عليه:

إنه لا- دلالة في شيء منهما على ذلك، {كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ} (١١)، و{وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (٢٢)، دالتهما على العكس، إذ التوزيعي لازم أنه لا حق لك أن تعطى الآخرين شيئاً باختيارك، والآيتان تدلان على أن لك سعيك، وأنك رهن عملك، مما معناه أن لك أن تعطى سعيك إلى من شئت، وأن عملك في عاتقك تفعله كما تشاء.

ومنه ظهر الجواب عن دلاله آيه {مِثْقَالَ ذَرَّةٍ} (٣٢)، وآيه {الْجَزَاءُ} (٤).

أما ما دل على أن ليس للإنسان أن يؤجر ما استأجره، أو يعطى العمل الذي استوجر عليه لغيره، إلا بأن يتعلق به بعض الأجره ولو درهم من خمسين درهم لرعى أغنامه، أو بأن يعمل بعض العمل بنفسه، فلا دلالة فيهما، إلا بأن يكون بعض المال عليه، وبعض العمل عليه، وأي ربط بين هذا، وبين عدم حق الاستثمار بقدر حقه الفكري والجسدي بدون الإجحاف، مما يدعيه الاقتصادي التوزيعي، بل للروايتين دلالة على العكس، حيث دلنا على حق المستأجر والأجير أن يعطى المستأجر \_ بالفتح \_ والعمل بما يشاء، بدون غرر وإجحاف، وهذا هو المشهور بين الفقهاء أيضاً.

وأما قول بعض الفقهاء بعدم ملكية الحيازة إذا حازه غيره، فيرد عليه:

أولاً: إنه ليس قول كلهم، حتى إن العلامة (رحمه الله) بينما أفتى بعدم الملكية في كتاب،

ص: ٢٧٠

١- سورة الطور: الآية ٢١.

٢- سورة النجم: الآية ٣٩.

٣- سورة الزلزله: الآية ٧.

٤- سورة النجم: الآية ٤١.

أشكل في ذلك في كتاب آخر له.

وثانياً: إننا لا نسلم قول المانع، إذ لا دليل على المنع من عقل أو نقل، بل العقل يرى عدم المانع فيه، وإطلاقات أدله الحيازه تشملته.

وأما القول بانصراف (من) إلى المباشرة، فقد عرفت عدم تسليم الانصراف، بل الظاهر منه بقرينه فهم العرف الأعم من المباشرة والتسيب، فإن الأصل الإطلاق إلا ما خرج، مثل النكاح حيث إن الركن فيه الزوجان، وكذلك في باب العبادات حيث عرف من الشرع لزوم المباشرة فيها إلا ما خرج كاستنابه الزيارة.

### (( نقد استدلالهم العقلي ))

أما الدليل العقلي لهم فيرد عليه:

أولاً: إن الإنتاج لم يحصل من عمل العامل فحسب، بل حصل بمشاركه إداره المدير ورأس المال، ونفس المعمل وعمل العامل، فالحاصل يجب أن يوزع بين الكل، لا أن يكون للعامل فقط، وكذلك حال صاحب الأرض وصاحب البنك والنقد إذا كان على نحو المضاربه، أما عدم حق صاحب النقد والبنك بدون المضاربه فلائنه ربا، وقد سبق المحذور في الربا.

وأما قوله: أما إذا قلنا بأن المعمل ورأس المال إلخ، فيرد عليه: إنه لماذا لا يكون هذه الأمور لهم، والمفروض أنهم حصلوها بالطرق المشروعه.

ومنه يعلم الإشكال في قولهم: العمل الميت لا ربح له، فإنه ليس إلا مجرد ادعاء، ولتوضيح المطلب نفرض أن عاملاً يحتطب كل يوم مقدار درهم من الحطب حيث إن الاحتطاب بيده ولا يملك الفاس، وعامل آخر حصل فأساً بكده بيده، فأجره للعامل المحتطب مما سبب سهوله أمره، وتمكن أن يحتطب كل يوم مقدار خمسه دراهم، فهل يمكن أن يقال: إن صاحب الفاس لا حق له في الأجره، لأن

الفأس عمل ميت، فإذا أخذ أجره فاسه فهل كان استثماراً لأعمال الآخرين، وإذا صح في المقام أنه ليس باستثمار نقول بذلك في المعامل الكبار وغيرها بشرط تكافؤ الفرص، وعدم الإجحاف كما تقدم غير مره.

ثم لماذا تعبرون عن المعمل ورأس المال بالعمل الميت، أليس هو عمل متراكم، والعمل له ارتفاع ونمو، إنك إذا جعلت دينار تعبك في شجره أثمرت وصارت دينارين، أو في دجاجة أثمرت وأصبحت دينارين، أو في إصلاح أرض أثمرت وصارت دينارين، فلماذا إذا جعلته في المعمل وجعلته رأس مال اشترت به صوفاً ونسبته في المعمل لم يثمر، وأي فرق بين الأمرين.

ولذا فمقتضى الأدلة العقلية والشرعية، أن يكون لصاحب المعمل حصه استهلاك معمله وحصه ربح عمله المتراكم في معمله، وكذلك لصاحب رأس المال نفس رأس المال وحصه ربح عمله المتراكم في رأس المال، كما أن من يشتري دجاجة بدينار يرجع إليه ديناره في ذات الدجاجة وشيء زائد على الدجاجة المشتراه بأن يزيد لحمها وتبيض وتفرخ، وكذلك في الشجره وغيرهما.

إنه ليس ينكر أن بعض أصحاب المعامل والأراضى ورؤس الأموال يسرقون أتعاب العمال والفلاحين، لكنه ينبغي أن لا ينكر أيضاً أنه إذا لم نعط لهؤلاء مقدار حقهم الإدارى والفكرى، وأرباح ما تعبوا لأجله، بل أعطينا الكل للعامل والفلاح، كان ذلك سرقة من العامل والفلاح لأصحاب الأراضى والمعامل ورؤوس الأموال، بل القاعده الشرعيه والعقلية: {لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (١).

وثانياً: إن اشتراط وجود الفرص المتكافئه شيء قد ذكره الإسلام، وليس

ص: ٢٧٢

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

شيئاً اخترعه الاقتصاد التوزيعي، فإنه جعل الناس سواسيه كأسنان المشط، إلى آخر ما هو معلوم لكل أحد.

وعلى الدولة أن تسوى بين الناس كلهم، فمثال فتح الدولة لمدرسه في مدينه، وعدم فتحها لمدرسه أخرى في مدينه ثانيه، خارج عن قواعد الإسلام، ولذا كان على (عليه السلام) يتبع الرسول (صلى الله عليه وآله) في التقسيم بالسويه، فإن بيت المال يقسم بين كل المسلمين سواء، بعد إعطاء حوائج الدولة العامه كالحرب، والخاصه كالموظفين، وحوائج الأفراد المعوزين، كمن لا يتمكن من العمل ونحو ذلك.

ولذا قال على (عليه السلام) في نصراني كان يتكفف، لعدم قدرته على العمل: أجروا له من بيت المال راتباً (١).

بالإضافه إلى أن حوائج الدولة العامه والخاصه ترجع إلى كيس الأمه على حد سواء، فالأمن الذي توفره الدولة لكل الأمه، والقاضي الذي يرتزق من بيت المال مثلاً، إنما نصب لحفظ العدل لكل الأمه.

لا يقال: قد يكون التساوى سبباً للمشاكل.

لأنه يقال: في تلك الصوره يعطى الإمام (عليه السلام) لمن يحدث المشكله سهم المؤلفه قلوبهم، كما أعطاه الرسول (صلى الله عليه وآله).

لا يقال: فلماذا لم يعط على (عليه السلام) لمعاويه وطلحه والزبير ما أرادوه حتى سببوا هذه المشاكل.

لأنه يقال: كان معنى إعطائهم الكوفه والبصره والشام كما طلبوه إخراج الإسلام عن منهجه، فإن الإسلام جاء لحفظ العدل، وهؤلاء أرادوا الجور، ولذا قال (عليه السلام): {أتأمروني أن أطلب النصر بالجور} (٢)، فكان عمله (عليه السلام)

ص: ٢٧٣

١- وسائل الشيعه: ج ٦ ص ٤٩.

٢- وسائل الشيعه: ج ١١ ص ٨٢. نهج البلاغه: الخطب ١٢٦.

فى عدم إعطائهم أقل مشكله من إعطائهم ما أرادوا، إن إعطاءهم كان تحريف كل الإسلام وتحطيم المدرسه الرساليه، بينما عدم إعطائهم كان مستلزماً لتحريفهم بعض الإسلام وتبقى المدرسه سلميه، ولذا رجح (عليه السلام) الثانى على الأول، إن الإسلام مدرسه وتطبيق، والمهم أولاً المدرسه، ثم المهم التطبيق، والأئمه (عليهم السلام) حفظوا المدرسه كامله، ولو كان بضمن أرواحهم، أما التطبيق فقد طبقوا ما قدروا عليه.

أما ما خرج عن قدرتهم العاديه، فحالهم فى ذلك حال الأنبياء (عليهم السلام) الذين قُتلوا ولما يقدرُوا على التطبيق، ولذا قال سبحانه: {فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ} (١١).

وبهذا ظهر الجواب عن سؤال: هل إن الأئمه (عليهم السلام) كان شأنهم شأن الخطباء أو شأن الفقهاء أو شأن المصلحين، إذ الأئمه (عليهم السلام) شأنهم تكميل المدرسه قانونياً التى أرسى دعائمها الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولذا قال: {كتاب الله وعترتى} (٢٢)، وهذا ما فعلوه بالتمام، وتطبيق المدرسه عملياً، وهذا ما وقف أناس فى طريقه حتى استشهدوا (عليهم السلام) فى سبيله.

أما العلماء والخطباء فهم نقله للمدرسه، ولذا لهم دور ثانوى، والمصلحون لهم دور التطبيق، وهو دور ثانوى أيضاً، إذ لولا المدرسه لم يكن تطبيق، وهذا كلام طويل ذكرناه استطراداً، وإن لم يكن مرتبطاً بالبحث إلا ربطاً بعيداً، والله سبحانه العالم.

ومما تقدم ظهر أن القيمه ليست للعمل فقط، بل لخمسه أمور، كما تقدم الكلام حول ذلك، إذاً فالموانع التى يذكرها الاقتصاد التوزيعى من أنه أخذ

ص: ٢٧٤

١- سورة البقره: الآيه ٩١.

٢- الاحتجاج: ج ١ ص ٢١٦.

الفرص من الآخرين، ومن أنه تضييع لحق الأجيال، ومن أنه تركز للثروة في يد المالك، ومن أنه استثمار للآخرين، كلها غير وارده.

إذ المفروض وجود الفرص لكثرة العمل والأراضى، وأن الناس سواسيه حقيقه أمام القانون، وأن الملاك لا يأخذ إلا بقدر حقه بالنظر إلى جيله، وبالنظر إلى سائر الأجيال.

مثلاً- الدوله تعلن أن لهذا الجيل أن يأخذ من معدن الملح ألف طن، كل سنه ثلاثين طناً، وهذا التاجر لا يزاحم الآخرين في أخذهم من المعدن، فلا يكون إضراراً بحق جيله، ولا بحق الأجيال.

وتركز الثروه لا- مانع فيه، وإنما المانع في صرف الثروه في الفساد، كما أن تركز العلم والسلاح والسلطه لا مانع فيها، وإنما المانع في إفساد هذه الأمور، وكل شىء في العالم حتى الماء والنار لا مانع من تركزهما، في البحار وفي تحت الأرض، وإنما المانع من إطلاقهما حتى يفسدا، بأن يسبب الماء غرقاً والبركان حرقاً.

والاستثمار لا تحقق له إذا كان في جو متكافئ فرصه، ولم يكن إكراه، بل كل باختياره يقدم على ما يقدم عليه.

وقد تقدم ما يظهر منه جواب من يستشكل ويقول: إنه إذا كان تكافؤ الفرص فلماذا يعمل العامل عند الملاك ليأتى إليه بالملح من معدنه ليأخذ الملاك ربحه، ولا يعمل العامل لنفسه ليأخذ بنفسه الأرباح.

إذ يرد ذلك بأن الملاك له حسن الإدارة، ولا يكسل ولا يضجر من الاستثمار، بينما ذلك العامل لا حسن إداره له، وهو كسول ضجر مثلاً، ولذا يرجح أن يعمل عند الملاك لكل يوم دينار من أن يتعب حتى يحصل من تعب كل يوم ديناراً وربحاً مثلاً.

والحاصل: إن الله خلق الأفراد مختلفين، مهما كانت فرصهم متساويه، وحسب ذلك الاختلاف يختلف عملهم الفكرى والجسدى، وبذلك يتخذ

بعضهم بعضاً رئيساً، وبعضهم بعضاً مرئوساً، ولكل من الرئيس والمرئوس حقه، فعدم إعطاء الملاك حقه البدني والفكري سرقة منه، حاله حال عدم إعطاء الفلاح والعامل حقه، فجعل التوزيعي السرقة في طرف واحد فقط إفراط.

ص: ٢٧٤



## ((أضرار الاقتصاد التوزيعي))

(مسألة ٣٠): للاقتصاد التوزيعي أضرار يتخلص في أنه مانع من ظهور الكفاءات والمواهب، وأنه يسلب الحريات، وأنه يقف دون عماره الأرض عمارتها الممكنة، وأنه يحول دون وجود مخزون كاف للإصلاحات.

## ((منع ظهور الكفاءات والمواهب))

أما الأول: فلا إشكال في أن الناس مختلفون من حيث المواهب، فلبعضهم موهبه الإدارة، ولبعضهم موهبه الصناعة، ولبعضهم موهبه الزراعة، وغير ذلك، كما أن بعضهم إن ترك وشأنه بدون إداره لا يعطى حتى ربع حاصله إذا عمل تحت رئاسه، مثلاً إذا أعطينا قطعه أرض لا- يتمكن من زراعتها بالمقدمات التي تتطلبها الزراعة، وبالمؤخرات التي تحتاج إليها، فالزرع يحتاج إلى الكرب الثور والتراكتور وكري النهر أو حفر البئر، ثم البذر ثم العناية والرعايه، وبعد ذلك الحصاد والتسويق وغير ذلك، وهل كل ذلك بإمكان إنسان.

ثم إن قطعه من الأرض التي تصيب الفلاح قد لا- تتمكن التراكتور أن تعمل فيها، لأن التراكتور تحتاج إلى مكان وسيع حتى تتمكن من السير والعمل، فالأمر دائر بين ثلاثة أمور:

الأول: أن نوزع الأرض ولا- نلاحظ هذه المشكلات، وهذا ينتهي إلى هروب الفلاحين ودخولهم المدن مما يفسد الزراعة والمدينه على حد سواء، إذ الزراعة تتحطم والمدينه تزدهم في كل مرافقها.

وقد جرب ذلك قاسم العراق، وبهلوى إيران فأتتج ما ذكرناه، ولم تكن تجربتهم من جهل، بل كان لأمر أسيادهم حيث أرادوا إفساد الزراعة ليستوردوا البضائع من الخارج، وإفساد الطاقات لتهدر، وإفساد المدن لتحتاج إلى المزيد من الاستشاره الأجنبيه، ولأن الشعب الفاسد لا يتمكن من النهوض فيبقى في تأخر، لتبتقى سياده الغرب على بلاد الإسلام دائمه، وهذا بحث طويل لسنا بصدده الآن.

الثاني: أن نوضح نظام المزارع الجماعيه:

١: فى نطاق كبير، بأن نجعل كل الأرض تحت نظر كل الفلاحين كما فعله ستالين، وهذا يوجب فساد الزراعة والاجتماع، كما حدث فى نظام المزارع الجماعيه الذى وضعه ستالين، وقد قتل الملايين منهم لأجل تطبيق هذا القانون، ومع ذلك لم ينجح وتحطمت الزراعة، كما هو مذكور فى كل الكتب المعنيه بهذا الشأن.

والسبب فى ذلك أن اختلاط الفلاحين بنسائهم وأولادهم يوجب أكبر فساد للأخلاق والعائله كما هو واضح، فلا يستعد إنسان أن يعمل هكذا، وبذلك تسقط دوافعه النفسيه فى العمل ولو كانت كل الإنتاج له، إذ الاقتصاد مبنى أولاً وبالذات على النفسيات، كما تقدم الكلام فى ذلك فى بعض المسائل السابقه، وإذا سقطت دوافعه النفسيه سقط الإنتاج.

٢: أو فى نطاق صغير، أى أن يشترك عشرون فلاحاً مثلاً فى أرض كبيره نسبه، وفى هذا محذور نظام المزارع الجماعيه، لكن فى نطاق أصغر، فمثلاً عشرون عائله يشتركون فى أرض كبيره ليتسنى لهم التعاون فى الإنتاج لكن إنهم:

أولاً: مختلفون فى النشاط، مما يوجب التنازع بينهم فى توزيع الأعمال ومقادير الإنتاج.

وثانياً: إن اختلاط رجالهم ونسائهم يوجب الفساد مما تفسد العوائل، وبذلك يسقط دافعهم عن الإنتاج فيفسد الإنتاج.

الثالث: أن نترك الناس لتظهر كفاءاتهم وتوزع الأعمال بينهم توزيعاً طبيعياً، فبعضهم يدير، وبعضهم يزرع، وبعضهم يسوق، وإلى آخر الأعمال، مع ملاحظه الدوله ورعايتها لهم حتى لا- يظلم إنسان إنساناً، ولا يستثمر أحدهم الآخر، وإنما يكون لكل حسب عمله الفكرى والجسدى بدون استثمار.

لا يقال: إن ذلك يوجب نظام المزارع الجماعيه فى نطاق صغير.

لأنه يقال: إنه لا يوجب ذلك، إذ العوائل منفصله والمدير مشرف دائم حتى لا يقع التنازع والفساد ولا يقل الإنتاج، وهو بقوته الإداريه يرتب الأفراد فى الأعمال اللاتقه بهم، والأعمال حسب مواهب الفلاحين.

لا يقال: فلنجعل الأمر كذلك تحت إداره الدوله.

لأنه يقال:

أولاً: لا داعى لإرهاق كاهل الدوله فى أمر لا شأن لها به، وقد تقدم مهيه أعمال الدوله، وأن كل زياده على ذلك خيال وفساد وإفساد.

ثانياً: إن المدير المنصوب من قبل الدوله لا شوق له فى العمل لأنه موظف، والموظف لا يعمل عمل المندفع بنفسه لكفائه ذاتيه فى داخله، ولاندفاع خارجى من جهه أنه يعلم أن الإنتاج له بقدر عمله الفكرى والجسدى.

ومما تقدم ظهر أن الاقتصاد التوزيعى لا يوجب تحطيم كفاءات المديرين فقط، بل يوجب تحطيم كفاءات الفلاحين أيضاً، وما تقدم فى المالك والفلاح يأتى فى العامل ورب المعمل وسائر الأعمال الإداريه والعماليه.

والحاصل: إنه إذا كانت فرص متكافئه، وكانت الحريات للعمال والفلاحين متوفره، ولم يكن إجحاف، لم يكن أى مانع من الانتهاج منهج الإداره، لا منهج الاقتصاد التوزيعى، بل فى الثانى محذور ليس فى الأول.

### ((سلب الحريات))

وأما الثانى: أى أن فى الاقتصاد التوزيعى سلب الحريات، فلوضوح أن القانون إذا قال للعمال: لا حق لكم فى أن تعملوا للآخرين لقاء أجر عادل، وقال للمديرين: لا- حق لكم فى اتخاذ العمال لقاء شىء عادل لكم من الإنتاج، كان فى ذلك سلباً لحريه الطرفين، وسلب الإنسان حريته فى أن يعمل لنفسه، مثل سلب حريته فى أن يعمل لغيره، وأى فرق بين الشيوعيه التى تسلب حريه الإنسان فى أن يعمل لنفسه وتجبره فى أن يعمل للدوله، وبين التوزيعيه التى تسلب حريتهم

وتجبرهم على أن يعملوا لأنفسهم، فإنه لا فرق في أن كلاً من النظامين يسلب حرية الإنسان.

نعم، إذا لم تكن أرضيه صالحه للعمل، بأن لم تكن الفرص متكافئه، كان معنى اختيار العمال جبرهم على العمل بما لا يرغبون، لأن معنى ذلك: اعمل عند الرأسمالي أو لا- خبز لك، أما إذا كانت الفرص متكافئه، ولم يكن إجحاف في الأجر، لم يكن جبرهم على العمل لأنفسهم إلا سلباً لاختيارهم.

وإذا زعم التوزيعي أنه مع وجود الفرص المتكافئه لا يبقى عامل ومدير، إذ كل يعمل لنفسه، فجوابه: هو ما سبق الإلماع إليه من أن الكفاءات والنشاطات مختلفه، فإن حاله الإداره مثل حاله الا-اختراع، فكما لا- يكون كل إنسان مخترعاً مع وجود الفرص المتكافئه، كذلك لا- يكون كل إنسان مديراً مع وجود الفرص المتكافئه، فإذا أعطيت الحريات ظهرت المواهب، إذا كانت للمواهب الأرضيه، فإنه إذا لم يكن عمال لم تظهر موهبه الإداره، فإن العامل تظهر موهبته الإنتاجيه تحت رعايه المدير، كما أن المدير تظهر كفاءته الإداريه في حاله وجود العمال.

ولا يخفى أن الأمر الأول هو من الثمار الطبيعيه للأمر الثاني، إذ سلب الحريات يوجب كبت الكفاءات وعدم ظهورها.

### ((عدم عماره الأرض))

وأما الثالث: وهو وقوف التوزيعيه دون عماره الأرض عمارتها الممكنه، والمراد بالأرض الأعم منها ومن الخيرات الموجوده في أجوائها وأجوافها، فذلك لأن إطلاق الحريات وظهور المواهب توجب العماره الممكنه، إذ بقدر إطلاق الموهبه يكون التعمير، لأن الأول سبب للثاني.

وقد رأينا في ما سموه بالإصلاح الزراعي وتأميم المعامل، كيف تحطم الإنتاج بعد تحطم الكفاءات الإداريه والعماليه، ولنفرض أن كفاءات مجموعه عشره عمال ومدير توجب

عماره مائه هكتار من الأرض، فإذا لم تسمح للكفاءات أن تظهر لم تعمر تلك الهكتارات، وأيهما أفضل، عماره الأرض بالإسلاميه، أو تركها بسبب التوزيعه.

وهكذا يكون الحال فى الاستفاده من الغابه ومن المعادن ومن البحر ومن الطاقه الشمسيه وغيرها.

قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ الْأَرْضِ﴾ (١١).

وقال: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا \* يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا \* وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيُنَبِّئْ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾ (٢).

وهذا ليس حسب الموازين الغيبية فقط، بل إنها حسب الموازين الطبيعية التى جعلها الله سبحانه للكون أيضاً، فإن الإيمان: (العقيدة)، والتقوى: (العمل الصالح المنبعث من الإيمان)، وهذا ما يوجهه (الاستغفار)، إذ معناه الرجوع إلى طاعه الله عن العصيان السابق وعن مخالفه أوامره، يوجب التعاون، وعدم الاستثمار، وإطلاق الحريات، وعدم التخريب، وبذلك تكثر الأنهار والمزارع والمياه، فتتصاعد لتكون أبخره ثم أمطاراً، وتكثر عماره الأرض وزراعتها، ويكثر النسل بالزواج والصحه والأمن والرفاه، وتكون الجنات المكثفه والأنهار الجاريه.

### **((عدم المخزون الكافى للتقدم والرفاه))**

وأما الرابع: فلأن الاجتماع بحاجه إلى مخزون من البضائع والثروات لأجل تعميم الرفاه، والإصلاحات الواسعه، ولا يمكن ذلك إلا بالثروه المتجمعه فى حدود مشروعه معقوله، وتلك الثروه لا تخلو:

إما أن تكون بيد الدوله كالشيوعيه، أو بيد التجار كالأسماليه، أو

ص: ٢٨١

١- سورة الأعراف: الآية ٩٦.

٢- سورة نوح: الآية ١٠.

بيد أصحاب الكفاءات، مع كون الثروه بقدر حقهم الفكرى والجسدى، كما فى الإسلام.

أما أن لا يكون مخزون، كما تستلزمه التوزيعه، فهو باطل كبطلان الشيوعيه والرأسماليه، مثلاً المهم أن تبلط كل طرق البلاد، أو تصنع مطارات للبلدان الكبار، أو تفتح ألف مدرسه مثلاً، إلى غير ذلك، فإذا لم تكن مخزونات للأموال تبقى هذه المصالح معطله، وإذا كان المخزون بيد الدوله أو الرأسماليين كانت فيه الأضرار السابقه المذكوره فى النظامين.

وبهذا تبين أن الثروه المقيده بكونها من الممر الحلال، والتي أعطيت حقوقها الشرعيه فى حاله تكافؤ الفرص وعدم الاستثمار، أصلح للاجتماع وأكثر فى إيجاد الرفاه للجميع، ولا يبقى بعد ذلك سؤال أنه لماذا تكون ثروه كبيره لإنسان، وكثيرون يعيشون حاله بؤس.

إذ يرد على ذلك:

أولاً: إنه لا أحد يعيش حاله بؤس، لأن الكل يعمل حسب طاقته، فإذا كفاه عمله لكل شؤونه المتوسطه فهو، وإلا أخذ الناقص من بيت المال.

وثانياً: إن الثروه إنما كانت نتيجة مواهبه التي استثمرها، وهى أصلح للاجتماع، لأنه يعطى جزءاً من مواهبه المستثمره للدوله بعنوان الضرائب المقرره شرعاً، والجزء الباقي يصرفه فى الرفاه العام، فحال ذى الثروه الكثيره حال ذى العلوم الكثيره الذى جمع علوم الناس إلى علمه، وذى الرئاسه الذى جمع أصوات الناس، فكما أن هذين إنما هما لإظهار المواهب ورفاه الاجتماع، كذلك الثروه المتجمعه.

ص: ٢٨٢

وكما لا يقال: إن الأول استغل علوم الناس، والثاني استغل أصوات الناس، كذلك لا يقال: إن الثالث استغل ثروات الناس.

ص: ٢٨٣

## ((الملكيه الفرديه والجماهيريه))

(مسأله ٣١): لا- إشكال فى أن الإسلام أقر المالكه الفرديه، كما أقر إلى جانب ذلك المالكه الجماهيريه، والظاهر أن مالكه الإمام(١) أيضاً صورته أخرى من صور المالكه الجماهيريه.

وذلك لما ورد من أن الزائد له والمعوز عليه، أى إن زاد شىء عن الحوائج العامه والخاصه فهو للإمام، وإن نقص شىء عن تلك الحوائج فهو على الإمام، فمال الإمام كالمحزون الذى يحفظ لأجل تعديل الأمر، وإنما خصص الإمام بذلك، حتى إذا أراد التصرف فى المال لمصلحه لم يعترض عليه أحد، لأنه يجب بأن المال ماله، وسيأتى فى باب الأرضين تفصيل ذلك، إن شاء الله تعالى.

وبهذا يفرق الإسلام عن كلا منهجى الرأسماليه والشيوعيه:

فإن الأول: يجعل الأصل المالكه الفرديه، والملكيه الاجتماعيه استثناء، لما تقدم من أن الأصل عندهم: دعه يعمل، دعه يسير.

والثانى: يجعل الأصل المالكه الاجتماعيه، والملكيه الفرديه استثناء، لكن الإسلام يجعل الأصل كلا الأمرين: المالكه الفرديه فى مكان، والملكيه الاجتماعيه فى مكان آخر.

أما الاشتراكيه، فإنها تخصص المالكه الفرديه بغير المنابع العامه، والملكيه الاجتماعيه بالمنابع العامه، وليس هذا كالإسلام، إذ التخصيص غلط، كما تقدم فى نقد المنهج الاشتراكي.

والتوزيعيه: الأصل عندها المالكه الفرديه، لكن مع تطوير عن الرأسماليه، كما ظهر فى الاقتصاد التوزيعي فيما تقدم.

لا- يقال: فالملكه عند الرأسماليه والشيوعيه موزعه بين الفرديه والاجتماعيه، فلا فرق بينهما وبين الإسلام، إذ المناهج الثلاثه تجعل المالكه فرديه واجتماعيه،

ص: ٢٨٤

١- فى بعض مصاديقها المرتبطه بإداره البلاد والعباد، وهذا لا ينافى المالكه الشخصيه للإمام (عليه السلام) فيما يملكه كل إنسان بما هو هو، من كد يمينه أو هبه أو نحلته أو إرث أو ما أشبه.



وأى فرق بين أن يجعل أحدهما الأصل والآخر الاستثناء، أو يجعل كلاهما أصلاً، ألا ترى أنه لا فرق بين أن يقال جاء القوم إلا كبارهم، إن لم يأت القوم إلا صغارهم، وبين أن يقال جاء بعض القوم ولم يجئ بعض القوم، فكلا التعبيرين يعطى مفاداً واحداً.

لأنه يقال: الفرق واقعي وفقهي ونفسي:

أما الأول: فلأنه لا معنى لأن يجعل الشريك استثناءً، ألا ترى لا يصح أن يقال، الإنسان رجال إلا من كان منهم امرأه، أو القضية ضروريه إلا ما كان منها نظريه.

وأما الثاني: فلأنه إذا كان استثناءً لزم في مورد الشك إجراء حكم المستثنى منه، فإذا قال: الماء كله طاهر إلا الماء الفلاني، فإذا شك أنه فلاني أم لا، أجرى حكم الطهاره. أما إذا قال: الماء منه طاهر ومنه قذر، احتاج إلى الدليل في إجراء حكم كل واحد، ولهذا الكلام تفصيل مذكور في (الأصول).

وأما الثالث: فلأنه إذا عرف أن المال للفرد كان الاجتماع كالمستعطي منه، وبالعكس، أما إذا عرف أن المال لهما لم يكن في الأمر حاله استعطاء.

ومن الثاني ظهر فرق الرابع وهو أن حاله الاستثناء توجب ربح المستثنى منه في حاله الشك، إذ حاله الشك قد تكون واقعاً للمستثنى، لكن الأصل يلحقه بالمستثنى منه، بخلاف حاله التقسيم، فكل من الفرد والاجتماع حصته.

### **((الأدلة الأربعة على الملكية الفرديه والاجتماعيه))**

ثم إنه يدل على تقرير الإسلام لقسمي الملك الفردي والاجتماعي الأدلة الأربعة:

مثل آيات البيع والدين والتجاره والإرث وغيرها، فإنها تدل على الملكية الفرديه،

ومثل: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} (١).

و: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ} (٢).

و: {قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ} (٣).

و: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} (٤).

فإنها تدل على الملكية الاجتماعية.

فإن الآية الأولى تدل على أن المال كله ليس لهم، وإنما قيل: (أَمْوَالِهِمْ) (٥)، للإضافة الحاصلة ظاهراً، وذلك بقريته (تطهرهم)، إذ لو كان المال له لم يكن في أخذه طهاره بل ظلماً.

ومن فذلكه البحث أن يقال: إن طهاره مال المالك، لا تدل على أن المال المنتقل إلى الفقير وساخه، بل ما ورد من أن (الزكاة أوساخ)، لا- تدل على ذلك، إذ مال إنسان في ملك إنسان آخر نجاسه ووساخه في مال الثاني، وإن كان بالنسبة إلى الفقير حلالاً طاهراً طيباً، مثل {إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا} (٦)، فإن مال اليتيم في مال غيره نار، أما لنفس اليتيم فهو نور، ولعله يأتي في مسألة الزكاة والخمس، ولماذا الفرق بينهما، ما يوضح المطلب أكثر.

وكيف كان، فالآيات الدالة على قسمي الملك كالروايات كثيرة، ويؤيد التقسيم لا الاستثناء، ما ورد من أن الله شَرَكَ الفقراء مع الأغنياء، فراجع روايات أبواب الزكاة.

أما الإجماع: على قسمي الملك، فهو محصل ومتواتر نقله.

والعقل: قد عرفت في الاقتصاد الإسلامي وغيره مما تقدم، دلالة الأكيده

ص: ٢٨٦

١- سورة التوبة: الآية ١٠٣.

٢- سورة الأنفال: الآية ٤١.

٣- سورة الأنفال: الآية ١.

٤- سورة التوبة: الآية ٦٠.

٥- سورة التوبة: الآية ١٠٣.

٦- سورة النساء: الآية ١٠.

على الملكيه الفرديه والملكيه الاجتماعيه، هذا بالإضافة إلى أن للمجتمع مصالح، كما أن للفرد مصالح، والعقل يرى وجوب إيفاء المصلحتين.

ولا يخفى أن الأدله، وإن كان بعضها خاصه بالمسلم، عطاءً وملكاً وأخذاً، فالخمس والزكاه لا يجب على الكافر إعطاؤهما على الأصح، كما ذكرناه فى كتاب الخمس والزكاه من (الفقه)، والمسلم لا يملك الخمر والخنزير، وغير المسلم لا يصح أن يأخذ الخمس، إلا أن بعضها الآخر يشمل كلا الفريقين، كما أن بعضها خاص بالكافر مثل الجزيه عطاءً، أو الخمر والخنزير ملكاً.

ومنه يعلم أن مثل قوله (عليه السلام): {لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه نفسه} (١)، لا يدل على أن مال الكافر المحترم المال ليس كذلك، فهو مثل: {المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه} (٢)، فإنه لا يدل على جواز أذى الكفار المحترمين بيده ولسانه، فإن إثبات الشىء لا ينفى ما عداه، والتعبير بلفظ المسلم مثل {فى حجوركم} (٣)، حيث إن القيد جىء به للتحريض، أو ورد مورد الغالب من محل الابتلاء، أو ما أشبه ذلك.

ثم إن كلا الملكين العام والخاص، يشترط فيه أن يكون الدخل فيه حلالاً، والمصرف فيه حلالاً، والمدخر حلالاً، ففى الملكيه الاجتماعيه لا يصح أن يحصل الوالى المال من الغصب مثلاً، كما لا يصح أن يعطيه لمن لا يستحق، أو يصرفه فيما لا يصح، أو يدخره حيث احتياج المصالح العامه والخاصه.

وفى الملكيه الفرديه لا يصح أن يكون من بيع الخمر والخنزير فى المسلم،

ص: ٢٨٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٢٤.

٢- الكافى: ج ٢ ص ٢٣٣.

٣- سوره النساء: الآيه ٢٣.

إلى غير ذلك من المكاسب المحرمة، كما لا يصح أن يكون فيه إسراف أو تبذير أو صرف في المصارف الحرام.

وفى الحديث: {لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن خمس، عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن حنا أهل البيت} (١).

وكذلك لا- يصح أن يدخر المال، حيث نهى الله عن الإدخار، فقد قال سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكتنون} (٢).

وفى هذه الآيه الكريمه مباحث لا بأس بالإلماع إليها:

### **((هل كنز الثروات حرام))**

المبحث الأول: فى حرمه الكنز احتمالات:

الأول: إن ذات الكنز حرام فى نفسه، ويؤيده الروايات الواردة فى أن المال الحلال لا يكون أكثر من أربعة آلاف درهم أو شبه ذلك، مما هو مذكور فى مظانها فى كتب الحديث.

الثانى: إن الكنز ليس بذاته حراماً، وإنما المحرم منه ما هو الغالب من منعه جريان المال، كما يأتى توضيحه.

الثالث: إن إنفاق كل الكنز واجب، ولذا قال: {ولا ينفقونها فى سبيل الله} (٣).

الرابع: إن الواجب إنفاق القدر الشرعى من خمس وزكاه وما أشبهه.

الخامس: إن المحرم الكنز عند الحاجه للطوارئ، مثل الحروب، حيث

ص: ٢٨٨

١- إرشاد القلوب: ص ١٥ جزء ١.

٢- سورة التوبه: الآيه ٣٤.

٣- سورة التوبه: الآيه ٣٤.

لا- تمويلها الكنز، ومثل ما إذا لم يكف الحقوق الواجبه، حيث إن الواجب إعطاء الأغنياء، ويؤيده قوله (صلى الله عليه وآله): {ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع} (١).

أما الاحتمال السادس: الذى هو أن الآيه لا ترتبط بالمسلمين، بل بغير المسلمين، لأن ما قبلها: {يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحيار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله} (٢)، وبهذا قال بعض مفسرى العامه، فهو خلاف الظاهر.

إذ الظاهر خصوصاً بعد العطف بالواو، أن الآيه مطلقه، وإنما الحقت بهذا الصدر لأن الأمرين من واد واحد، وهو حب المال وصرف النظر عن سبيل الله تعالى، فالأحبار وهم العلماء والرهبان وهم الزهاد من غير المسلمين، نشب في قلبهم حب المال، فلا يهتمون بالحق، وكذلك من كنز، قد نشب في قلبه حب المال ولا ينفقه في سبيل الله، فكلا الجانبين الأحبار والرهبان ومن كنز لا ينفقون المال في حقه، ويستولون على المال من غير حق.

وكيف كان، فالظاهر ولو بالقرائن الخارجيه من الآيه الكريمة هو المعنى الخامس وتوضيحه:

إن المراد من الكنز حفظ المال، ولو كان على ظاهر الأرض، وهذا تعبير معروف يقال: فلان كنز ماله، أى حفظه ولم يصرفه.

ولا- منافاه بين أن يكون ظهور الكنز فى المال المدفون، ولا يكون هذا الظهور ليكنزون، إذ لا تلازم بين ظهور المشتق وظهور المبدأ فى أمرين، ولذا يصح أن يقال: إن الله (علم آدم الأسماء)، و(أم نحن الزارعون)، ولا يصح أن يقال لله: يا معلم، ويا زارع.

ص: ٢٨٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٠.

٢- سورة التوبه: الآيه ٣٤.

والمراد من الذهب والفضه الأعم من المسكوك وغيره، بل وكل مال نقدي ولو كان فلزاً أو ورقاً، إما لأن العرف يرى أنها من باب المثال، لغلبتهما في زمان نزول الآيه، أو للمناط.

بل لا يبعد شمول المناط لكل البضائع ولو مواد البناء، ويؤيده مسأله الاحتكار، وتفصيل الكلام في ذلك سيأتى فى الأمر الثالث. وحيث قدم (يَكْتِزُونَ) (١) على (وَلَا يَنْفِقُونَ) (٢) يستفاد عرفاً أن هناك سبيلاً لله من المصالح العامه، أو الحاجات الشخصيه معطل، وإذا تعطل السبيل وجب الإنفاق، ولذا لم يقتنع بـ (يكتزون) بدون (ولا ينفقونها).

أما لماذا لم يقتنع بـ (وَلَا يَنْفِقُونَهَا) وبدون (يَكْتِزُونَ)، فلأن الكلام جار مجرى العاده، حيث إن المال المجتمع يكتنز، وأصحابه هم طرف الخطاب، إذ من لم يكتنز المال لا كلام معه، سواء لم يكن عنده، أو أجراه فى القروض الخيره، أو أخذ ينفقه فى سبيل الله.

وبهذا ظهر أن ذات الكنز ليس بحرام، كما احتمل أولاً، وروايات أربعه آلاف مع الغض عن سند بعضها، ظاهرها خلاف الآيات والروايات والضروره والإجماع والسيره القطعيه.

قال تعالى: {وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا} (٣)، وقوله: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ} (٤)، وتقدم حديث داود (عليه السلام).

والظاهر أنها روايات وقتيه بملاحظه حال صدورهما، ويؤيده الاختلاف بين التقديرات المذكوره فى الروايات من أربعه آلاف فأكثر.

ولا يقصد بالكنز المنع عن جريان المال، كما احتمله بعض المفسرين، كما احتمل ثانياً، إذ

ص: ٢٩٠

١- سورة التوبه: الآيه ٣٤.

٢- سورة التوبه: الآيه ٥٤.

٣- سورة النساء: الآيه ٢٠.

٤- سورة القصص: الآيه ٧٦.

الجريان لا يسمى إنفاقاً في سبيل الله.

نعم منع المال عن الجريان حرام إذا سبب ضرراً، كما سيأتي الكلام فيه في باب النقد، مثلاً إذا كان في المجتمع ألف دينار، وألف دينار بضاعه، فكنتز إنسان مائه ديناراً منه، كان معنى ذلك توقف مقدار مائه دينار من البضاعه مما يعطل الحاجات، ويوجب ضرر المسلمين والإجحاف بحقهم.

أما الاحتمال الثالث: وهو وجوب إنفاق كل الكنتز، فالنص والإجماع والضروره والسيره على خلاف ذلك، إذ الواجب {مِنْ أَمْوَالِهِمْ} (١)، و{لِلَّهِ حُمُسُهُ} (٢).

لا- يقال: إن (الكنتز) حاكم على الآيتين، لإطلاقهما وخصوصيه الكنتز، فالجمع لزوم إعطاء (من) و(الخمس) إلا إذا كان كنتزاً، فالواجب إعطاء كله.

لأنه يقال: لا- يلائم هذا تشريع الخمس من الكنتز، فإن الخمس في سبعة أشياء، أحدها الكنتز، كما لا يلائم تشريع الزكاه في الذهب والفضه.

وأما احتمال أن يريد بـ (ينفقونها) القدر الشرعي من الخمس والزكاه، فتكون (الهاء) راجعه إلى بعض الكنتز، لا إلى كل الكنتز، كما احتمله الرابع ليكون من قبيل {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} (٣)، حيث إن الضمير راجع إلى بعض المطلقات لا- إلى كلهن، فإن غير الرجعيات لا- حق للزوج في إرجاعهن، كما ذكروه في الأصول وفي الفقه في باب العده الرجعيه، فهو خلاف الظاهر.

فإنه وإن كان لا بد من القول به إذا لم يكن مجال لغيره، أما والمجال مفتوح كما ذكرناه فيما استظهرناه، فلا وجه للذهاب إلى هذا الاحتمال.

ص: ٢٩١

١- سورة التوبه: الآيه ١٠٣.

٢- سورة الأنفال: الآيه ٤١.

٣- سورة البقره: الآيه ٢٢٨.

ومما تقدم ظهر أن احتمال إرادته الاستحباب من الآيه، بأن يكون الإنفاق مستحباً، كاحتمال أن يراد الإنفاق على الواجبي النفقه، كلاهما خلاف الظاهر، فإن العقوبه في {فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} (١١) لا تلائم الاستحباب، خصوصاً بمثل هذا التهديد بالعذاب الذي يظهر منه أنه من أشد المحرمات، والإنفاق على واجبي النفقه لا خصوصيه له، بالإضافة إلى انصراف الآيه عن مثله.

وعلى هذا فالآيه تمنع عن الكتز إذا كانت سبل الله معطله، سواء كانت سبلاً خاصه كالفقراء والمرضى ومن إليهم، أو سبلاً عامه كمؤونه الجهاد وما أشبهه، ولا يكون ذلك إلا إذا لم يكف بيت المال في سد تلك المصالح، ولم يوفر الإمام المال من مكان آخر حسب ما رآه صلاحاً، كما وفر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث ضرب الزكاه على الفرس، وكما فرض أحد الأئمه (عليهم السلام) الزياده على الخمس في عام خاص، فإنه إذا فعل الإمام ذلك حسب المصلحه لم يكن سبيل معطل حتى يصدق {وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (٢).

فتحصل: أن الآيه المباركه تشير إلى الواجب الثانوى، ولعله لذا قال صاحب الجواهر: (الظاهر أن غير الخمس والزكاه لا يجب في المال ابتداءً)، فإن قوله (ابتداءً) ظاهر في الوجوب غير الابتدائي، بل ظاهر دعوى عدم الخلاف في ما ادعاه أن إعطاء الكتز كله أو بعضه من غير جهه ثانويه ليس بواجب ابتداءً، ولعل هذا هو وجه عدم تعرض المشهور من الفقهاء لحكم الكتز، إلا ما ذكروه في باب وجوب إخراج خمسه إذا وجدته، وإعطاء زكاه الذهب والفضه إذا مر عليهما السنه بالشروط المقرره.

ثم إذا وجب الإنفاق

ص: ٢٩٢

١- سورة آل عمران: الآيه ٢١.

٢- سورة التوبه: الآيه ٣٤.



فى سبيل الله، فهل ذلك على سبيل التبرع، أو على سبيل أخذ البدل، الظاهر الأول، لأنه المنصرف من الإنفاق.

لا يقال: فلماذا قال الفقهاء بوجوب البدل فى عام المخصصه إذا أخذ الفقير شيئاً من الغنى.

لأنه يقال: إن تم ما ذكره، لأنه جمع بين دليلى المال والإنفاق، لا بد وأن يستثنى من ذلك الكنز، وإلا كان قرصاً أو ما أشبهه لا إنفاقاً.

وعلى ما تقدم، فإذا كان له كنز لم يحق له أن يبدله ببستان أو دار أو ما أشبه فراراً عن الحكم المذكور، لأنه إذا تحقق الموضوع تحقق الحكم، ولا يجوز الفرار عن ذلك بتبديل الموضوع، فحاله حال ما إذا دارت السنه على النصاب، حيث لا يمكنه بعد ذلك الفرار.

أما إذا جمع كميته من المال فى صره مثلاً لمخارج سنته، فالظاهر انصراف دليل الكنز عن مثله، فلا يجب إنفاقه، بل ظاهر بعض الروايات استحباب أن يحفظ الإنسان طعام عامه، مما يستفاد منه بالمناط ثمن الطعام أيضاً، بل قد يحرم الإنفاق إذا كانت له عائله لا يرضون بذلك، لأنه تضييع لهم، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): {لعن الله من ضيع من يعول} (١).

ولافرق بين الكنز فى صندوق، أو تحت الأرض، أو كان كنزاً فى البنوك أو ما أشبهه، لأنه يصدق عليه أنه اكتنزه. ولو سلم عدم الصدق إطلاقاً، صدق عليه منطاً.

لكن يبقى الكلام فى أنه إذا جعله فى المشاريع الإنمائية، لنفع المسلمين لأجل رفع سطح الاقتصاد، أو أقرضه لسبيل الله أو نحو ذلك، هل يصدق عليه أنه كنزه، الظاهر لا.

ص: ٢٩٣

نعم إذا كثره حتى صدق عليه الكثر يشكل الفرار بذلك، وإن لم يقصد الفرار، بل اللازم عليه أن ينفق بلا عوض، إلا إذا كان الإنماء والإقراض أهم شرعاً، فتأمل.

### ((الاحتكار ليس كنزاً))

الأمر الثاني: إذا كثر الذهب والفضة والنقد وإن كان ورقاً، كان مشمولاً للآية ولو بالمناط، أما إذا احتكر الطعام ونحوه فلا يسمى ذلك كنزاً، وإن كان اللازم بيعه بقيمه عادله، لما ذكر في الفقه من وجوب بيع طعام المحتكر.

وإنما قيدناه بقيمه عادله، لما سبق من أن الدولة الإسلامية تمنع من الإجحاف، كما في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشر ولغيره، وذلك حاكم على {الناس مسلطون على أموالهم} (١).

فالكنز والاحتكار موضوعان لهما حكمان، إذ الكانز يريد الحفظ المطلق، والمحتكر يريد الحفظ لمزيد الربح، ولعل وجه الفرق في لزوم إنفاقه مجاناً في الكنز دون الاحتكار هو هذا، أي إن جزء الاكتناز إلى أجل غير معلوم أشد من جزء من يحتفظ لأجل زيادة الربح، فإن الثاني ليس مانعاً مطلقاً بخلاف الأول.

وبهذا يظهر جواب الإشكال عن أنه لماذا لم يترك على المكتنز الإعطاء مجاناً، ولا- يجب على المحتكر، مع أن كليهما ترك حاجه عامه أو خاصه من سبيل الله معطله، لوضوح أن مجرد الفارق بأن أحدهما نقد والآخر بضاعة ليس بفارق في جوهر القضية، وإن كانت المسألة بحاجة إلى التأمل، والله العالم.

### ((قراءة آية الكنز أمام الطغاه))

الأمر الثالث: قيل بأن فعل أبي ذر (رحمه الله) بقراءة آية الكنز أمام عثمان ومعاوية وأتباعهما، كان اجتهاداً منه بأن الواجب بذل كل الأموال، وحيث

ص: ٢٩٤

لم يكن بذل، كان (رحمه الله) يصك بالآيه وجوههم، لكن هذا خلاف ما يظهر من تقرير علي (عليه السلام) له.

لا يقال: فلماذا لم يفعله هو (عليه السلام) وسلمان (رحمه الله) وأضرابهما.

لأنه يقال: أما سلمان فلم يُعلم هل كان حياً في ذلك التاريخ أم لا، لورود بعض التواريخ أنه مات في زمن عمر، وأما علي (عليه السلام) فتصديقه لأبي ذر (رحمه الله) كان كافياً، إذ لا يلزم إلا الإظهار الذي يكون بالنص تاره، والتقرير أخرى.

والظاهر أن أباذر (رحمه الله) كان يفعل ذلك لأجل أمور:

الأول: إن عثمان ومعاوية كانا يبذلان المال للأغنياء الذين كانوا يكتزون، ويدل عليه حديث ورود أبي ذر إلى عثمان ورؤيته أنه يريد إعطاء بعض أقربائه ومن إليهم مائه ألف درهم.

الثاني: إنهم كانوا يأخذون مال الله دولاً، فكان أبوذر يريد الإلماح إلى وجوب الإنفاق لمال الله في سبيل الله، لا أخذه دولاً، ولذا قرأ حديث الرسول (صلى الله عليه وآله): {إذا بلغ آل أبي عاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً وعباده خولاً} (١).

الثالث: إنهم كانوا يتركون إعطاء الخمس والزكاه، ولا ينفقون الكنز في العنوان الثانوى الذى هو سبيل الله المعطله من الفقراء والجهاد ونحوهما، وقد عرفت أن سبيل الله لو كانت معطله وجب الإنفاق، وعدم إعطاء الخمس والزكاه حرام، ولذا رد أبوذر كعب الأخبار الذى قال بجواز الكنز بعد إعطاء الزكاه الواجبه، حيث قد تقدم أنه لا ينفع إعطاء الزكاه فقط إذا كانت السبيل معطله،

ص: ٢٩٥

١- انظر: مجمع الزوائد: ج ٥ ص ٢٤١.

فكعب كان يقتنع بالزكاه، وأبوذر (رحمه الله) كان يقول بما تقدم من وجوب الإنفاق في السبل المعطله زائداً على الزكاه، وحيث إن أباذر (رحمه الله) كان يعلم أن كعب دخل في الإسلام لهدمه، كما هو عادة كثير من اليهود من حين نزول القرآن وإلى هذا اليوم، ولذا حكى عنهم الله سبحانه: {آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ} (١)، خاطبه باليهوديه.

وقد كان كعب اليهودي ووهب المجوسى الأصل وبعض المسيحيين فى خلافه عمر وعثمان حرفوا بعض الإسلام عن مسيره الصحيح، حيث إن الخليفين كانوا يستمعون إلى أقوالهم، ولذا لما انتهى الأمر إلى على (عليه السلام) ورأى أن ابن سبأ يريد الحركه فى نفس تلك المسيره الباطله حذره وأنذره، ولما لم ينفذ معه ذلك أحرقه فى قصه مشهوره.

ثم لا يخفى أن الظاهر من قوله سبحانه: {جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ} (٢)، كون سبب عقوبه هذه الأماكن خاصه: أن المانع لحق الله سبحانه إذا طلب منه ذلك يعقد جبينه ويقطب وجهه إظهاراً للكراهه، ثم يلوى جنبه علامه عدم الاعتناء بالطالب، ثم يديره ظهره فى حركته ليتخلص من الطالب، فحيث ظهرت آثار المعصيه من هذه الأماكن عوقبت عقاباً مناسباً لها، والله سبحانه العالم.

### **((روايه شريفه))**

ولا بأس أن نذكر فى خاتمه هذه المسأله روايه شريفه، ذكرها الشيخ (رحمه الله) فى الأمالى، على ما حكى عنه:

عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه أبى جعفر (عليه السلام)، إنه سئل عن الدنانير والدرهم وما على الناس، فقال أبو جعفر (عليه السلام): {هى خواتيم الله فى أرضه، جعلها مصلحه لخلقه، وبها تستقيم شؤونهم

ص: ٢٩٤

١- سورة آل عمران: الآيه ٧٢.

٢- سورة التوبه: الآيه ٣٥.

ومطالبهم، فمن أكثر له منها فقام بحق الله تعالى فيها وأدى زكاتها، فذلك الذى طابت وخلصت له، ومن أكثر له منها فبخل بها ولم يؤد حق الله فيها واتخذ منها الآنيه فذاك الذى حق عليه وعيد الله عز وجل فى كتابه { (١) }، يقول الله تعالى: {يَوْمَ يَحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فُتْكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ} { (٢) }.

أقول: المراد بخواتيم الله التشبيه، فكما أن الختم على الورقه يدل على اعتبارها، كذلك الذهب والفضه أسباب اعتبار للذى وجدهما، والحديث يدل على جواز الإكثار إن أعطى حق الله، وأن مناط الكنز موجود فى الآنيه (الأبنيه) التى لم يعط حق الله منها، وأن المراد بالآيه لزوم إعطاء حق الله، وهو فى الرخاء بعض المال، وفى الشده كل الكنز، كما تقدم تفصيله.

ص: ٢٩٧

١- بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ١٣٩.

٢- سورة التوبه: الآيه ٣٥.

## ((مما لا يحق للإنسان في المال))

(مسألة ٣٢): لا يحق للإنسان بالنسبة إلى المال أمور:

- ١: أن يجعل كنزاً، على التفصيل المتقدم.
- ٢: أن يتصرف فيه تصرفاً يضر الآخرين، كأن يصعد بناءه بحيث يأخذ بناؤه أمام الشمس والهواء والمطر بالنسبة إلى دور الآخرين، لقاعده {لا ضرر}.
- ٣: أن يحصله من الحرام، كأن يحصله من المكاسب المحرمة، أو من السرقة، أو ما أشبه ذلك.
- ٤: أن يصرفه في الحرام، كأن يقامربه، أو يصرفه في الزنا واللواط والخمر وما أشبه.
- ٥: أن يمنع منه حقوق الناس، كنفقه العائله.
- ٦: أن يمنع منه حقوق الله، كالخمس والزكاة.
- ٧: أن يصرفه فيما يضر نفسه، كأن يصرفه في شرب الأفيون والهروئين ونحوهما.
- ٨: أن يمنعه عن مصلحه عامه ضروريه، مثل مصلحه محاربه الكفار إذا توقفت على هذا المال، إن عيناً فعيناً، وإن كفايه فكفايه، وذلك لوجوب الجهاد بالمال كوجوب الجهاد بالنفس، بالأدله الأربعة المذكوره في كتاب الجهاد.
- ٩: أن تكون حاجه خاصه معطله، كالفقير الذي لا يجد القوت، والمريض الذي لا يجد الدواء مع ضرورتهما إلى ذلك، ولعل حديثه (صلى الله عليه وآله): {ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع} (١)، يشير إلى ذلك، فإن

ص: ٢٩٨

هذا الحديث إما أخلاقي ويراد به الإيمان الكامل، أو فقهي ويراد به مع الضروره.

ويؤيد الأول: ما رواه الكافي، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: {ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع}، وقال (صلى الله عليه وآله): {وما من أهل قرية يبيت وفيهم جائع لا ينظر الله إليهم يوم القيامة} (١).

وقد ذكر الفقهاء أن في عام المخمصة يجوز للإنسان أن يأخذ من مال غيره ببدل، هذا إذا كان له بدل، أما إذا لم يكن له بدل، كان اللازم على بيت المال إعطائه، وإذا اقترض وتمكن من إداؤه، وإلا أداه بيت المال إلى سنه، وإذا لم يتمكن لم يستبعد أن يكون من كيس صاحب المال، لإطلاق الأدله، والتي منها: {وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ} (٢)، و: {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ \* لِلنَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} (٣)، وما أشبه فإن ما ورد في تفسيرهما لا يكون مقيداً لإطلاقهما.

أما التحديد بالسنه الذي ذكرناه، فيدل عليه ما رواه الكافي، عن الرضا (عليه السلام)، يقول {الغرم إذا تدين أو استدان في حق} — الوهم من معاويه راوى الحديث — {أجل سنه، فإن اتسع وإلا قضى عنه الإمام من بيت المال} (٤).

١٠: أن يكون تحصيله المال بأخذ الفرصه من يد الآخرين بالقوه، كما إذا كانت غابه بين مدن فإنها حق لجميعهم، فمن يسبق لاحتكارها، أو

ص: ٢٩٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٠.

٢- سورة الماعون: الآية ٧.

٣- سورة المعارج: الآية ٢٤.

٤- الكافي: ج ١ ص ٤٠٧.

قطع أشجارها لنفسه فقط كان تصرفاً في حق الآخرين، فهو بالنسبة إلى ما زاد عن حقه غاصب، يجب أن يردده إليهم.

ويدل عليه ما قاله على (عليه السلام) في قطائع عثمان، ولأنه مقتضى كون {وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ} (١١)، إلى غير ذلك، وقد تقدم في بعض المسائل السابقة الإلماع إلى هذا الشرط.

١١: أن تفقد المعاملات الشروط الشرعية، كأن تكون غرراً أو مجهولاً- أو ما أشبهه، مما ذكر في باب المعاملات من الكتب الفقهية.

١٢: أن يكون استثماراً للآخرين بالإ- كراه أو نحوه، وقد تقدم ذلك وقلنا إن المال في قبيل خمسة أشياء: العمل الفكري، والجسدي، والمواد الأولية، وشرائط الزمان والمكان وما أشبهه، والعلاقات الاجتماعية، فكلما كان من مال خارج عن هذا النطاق فهو ملك الآخرين، ويجرى في الزائد قانون من أين لك هذا، وقد أنب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قال إنه هديه، في حديث مشهور.

١٣: أن يكون إسرافاً وتبذيراً في الصرف، والمرجع فيهما العرف كسائر الموضوعات، وقد سبق الفرق بينهما.

١٤: أن يعطى للسفيه وإن كان مال نفسه، قال سبحانه: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً} (٢)، فالمال بمجموعه قيام لمجموع الناس، فلا- يحق تسليمه لمن يصرفه بدون موازين العقلاء، في تفصيل مذكور في كتاب الحجر من (الفقه).

١٥: أن يكون تصرفاً في حق الآخرين، كالوصية بأكثر من

ص: ٣٠٠

---

١- سورة الرحمن: الآية ١٠.

٢- سورة النساء: الآية ٥.



الثالث، وكإيجار البطن الوقف الموجود بأطول من الزمان الذى هو حقه.

١٦: أن يكون تصرفه إيذاءً للآخرين، كما يرشد إليه قصه سمره بن جندب فى نخله الذى كان فى بستان غيره.

إلى غير ذلك من الموارد التى يمكن أن يطلع عليها المتتبع، مما يجمعه لزوم أن لا يكون الاكتساب حراماً، ولا المصرف حراماً، ولا البقاء حراماً كالكنز، ولا التصرف حراماً كالضار والمؤذى، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٠١

## ((المال ليس هدفاً بل وسيلة))

(مسألة ٣٣): الإسلام ساير الطبيعه فى إطلاق عنان الملك للإنسان بشروط محدده، فإن حب المال من فروع حب اللذه وكره الألم.

فإنه وإن اختلف فى أنه هل هناك ألم ولذه، أم ألم ودفع ألم، فالجائع والخائف والنعسان والمريض ومن أشبه ذوو ألم، فهل أن الشبع والأمن والنوم والصحه هى لذائذ، أو دفع للألام، احتمالان وقولان.

لكن الكلام بهذا الصدد فلسفى وخارج عن بحثنا الاقتصادى، وإنما المهم هنا أن تطلب اللذه وكره الألم ذاتى للإنسان، حتى قيل: إنه أول ذاتى للإنسان، حتى إن حب الذات عباره أخرى عن كره الألم وتطلب اللذه، فمعنى من يحب ذاته أنه يكره الفقر والمرض والجهل والموت وما أشبه، ويحب أضرارها، ليس أكثر من ذلك.

وكيف كان، فالمال حيث إنه من طرق تأمين اللذه، كاللباس والغذاء والمسكن والزوجه والمركب والعلم والفضيله والقوه وما أشبه، ومن طرق دفع الألم بأضرار تلك الأمور فهو محبوب.

ولذا فمحبه المال محبه ثانويه فى نظر الإسلام، فهو وسيله لإنماء الإنسان ولعماره الأرض التى هى أيضاً لإنماء الإنسان، وليس هدفاً، لكن قسماً من الأثرياء يجعلون المال هدفاً لا وسيله، وهو تحريف للمال عن مقصده، وبسببه يكون تحطيم الإنسان وتحطيم الحياه، فالتاجر الذى يجعل المال هدفاً، والمزيد منه مقصداً، لا يلاحظ إن نام وأكل ولبس وتمشى للترويح أم لا.

ولذا قد يصاب بالأمراض والعاهات فى نفسه، بالإضافة إلى أنه يجعل المجتمع متأخراً، لأنه يهتم بالمال وإن حصل من تجاره المخدرات، وفتح المواخير والمخامر، وصنع السلاح لإجل إباده الإنسان، وإليه اشار الإمام أمير المؤمنين

(عليه السلام) فى قوله: {حب الدنيا يفسد العقل، ويصم القلب عن سماع الحكمة} (١).

كما أن الحديث الآخر: {حب الدنيا رأس كل خطيئه} (٢)، أيضاً إشاره إلى ذلك.

فإن الدنيا إذا صارت هدفاً ارتكب الإنسان لأجلها كل جريمة، أما إذا صار رشد الإنسان هدفاً لم يرتكب الإنسان أية جريمة، بل كان عمله فى هذا السبيل فضيله.

### ((الإنسان هو الهدف))

ولا يخفى أن كون الإنسان هدفاً، يراد به رشده ونموه وسيره إلى الله، أى لتحصيل مرضاته، كما قال الله سبحانه: {وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ} (٣)، فإن كل الفضائل فى العالم ترجع إلى الفضيله الذاتيه والعلم والقدرة، والقدرة أيضاً عرضيه، لأنها تزول بزوال الدنيا، وإنما الباقى الفضيله الذاتيه والعلم فقط، والعلم الذى يبقى مع النفس ما كان علماً بالله وبصفاته وما أشبه ذلك، إذ العلوم المرتبطه بالدنيا أيضاً تزول بزوال الدنيا، فما كان من الدنيا مرتبطه بالله يبقى، أما ما سواه فإنه يفنى: {ما عندكم ينفد وما عند الله باق} (٤). وكذلك حال الفضيله الذاتيه.

### ((سلبات الملكيه الفرديه))

ثم إن الذين أنكروا الملكيه الخاصه، قالوا بأن الملك يسبب أضراراً أخلاقياً مما لا نجاه منها إلا بإلغاء الملكيه الفرديه، وتلك الأضرار هى: الغرور، والاستعلاء، والكبرياء، والخشونه، وسوء الأخلاق، وفساد الضمير، والطبقه المقيته، والإسراف، والتبذير، والإفساد.

ويرد على ذلك:

أولاً: النقض بالعلم والرئاسه، فإنهما أيضاً إذا أطلقا أوجبا كل ذلك، فهل

ص: ٣٠٣

١- غرر الحكم: ج ١ ص ٣٨١.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٠٩.

٣- سوره التوبه: الآيه ٧٢.

٤- سوره النحل: الآيه ٩٦.

يمكن أن يقال بوجود الجهل والعجز لأجل عدم الابتلاء بأضرار العلم والقدره.

وثانياً: الحل، بأن الإسلام حيث اعترف بالملكيه الفرديه أحاطها بدائره شديده من الأخلاق الحسنه والصفات الممدوحه، لينتفع الإنسان بخير المال ولا يضره، كما أنه أحاط العلم والقدره بذلك، بل كثير من الأشياء بهذه المثابه، فالعلم والشجاعه والكرم وما أشبه كلها حسنه، بشرط أن تسيج بسياج من الصفات والأخلاق والشروط والقيود.

مثلها في ذلك مثل الهواء والنار والماء وما أشبهه، حيث إنها تنفع بالشروط المقرره، أما بدونها فالنار تحرق، والماء يغرق، والهواء حرها وبردها يوجب الأمراض والأعراض.

وحب المال بالإضافة إلى أنه فطرى للإنسان على ما تقدم، يوجب ظهور صفات الإنسان العالیه، ويوجب استخراج كنوز الكون المخفيه، مما إذا منع عن الملكيه الفرديه لم تظهر تلك الصفات والكنوز، إذ لا يستعد الإنسان لأن يعمل ويأكل نتيجة عمله غيره، ولذا كان الإسلام أول مخالف للجزء الثانى من القاعده الشيوعيه التى تقول: (من كل عمله ولكل حاجته)، بل الإسلام يقول: (ولكل سعيه) الذى هو أكثر من الحاجه فى أغلب الأحيان، لكن فى إطار محدود.

### **((حدود المال فى الإسلام))**

أما السياج النفسى والخارجى الذى سيج الإسلام به المال، فهو أمور:

(١) إن الإسلام يرى أن المال لله سبحانه، وإنما أعطاه للإنسان يرسم الأمانه، ليمتحن الإنسان هل يعمل صالحاً أم لا.

وفى القرآن الحكيم والسنه المطهره آيات وروايات متواتره بهذا الشأن، قال سبحانه: {وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (١).

وقال: {وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلْنَا لَكُمْ مَسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} (٢).

وقال: {هُوَ

ص: ٣٠٤

١- سورة المنافقون: الآية ٧.

٢- سورة الحديد: الآية ٧.

الذی جَعَلَکُمْ خَلَائِفَ فِی الْأَرْضِ فَمَنْ کَفَرَ فَعَلَيْهِ کُفْرُهُ وَلَا یَزِیدُ الْکَافِرِینَ کُفْرَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا { (١) }.

وفی حدیث عن رسول الله (صلی الله علیه وآله): { لیس لک من مالک إلا ما أکلت فأفنی، ولبست فأبلیت، وتصدقت فأبقيت } (٢).

وفی حدیث آخر، عنه (صلی الله علیه وآله): { یقول العبد مالی مالی، وإنما له من ماله ما أکل فأفنی، أو لبس فأبلی، أو أعطی فاقتنی، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتارکة للناس } (٣).

بل جعل الإسلام الإنسان عبداً، والعبد مملوك لا یقدر على شیء، والمال بلغه ولبس هدفاً، وبذلك یمنع الناس عن كل ما خالف أو أمر الله سبحانه من التصرفات النفسیه كالغرور، أو الخارجیه كالإسراف، مما تقدم الإلماع إلى جملة منها.

(٢) إن الإسلام یجعل الإنسان مسؤولاً عما یتصرف، من كبیره أو صغیره.

وهذا غیر الأمر الأول، حیث إن كون الشیء للغير یوجب المسؤولیه الأخلاقیه فی التصرف فی مال الغير، أما كون الإنسان مسؤولاً عن تصرفاته فهو مسؤولیه قانونیه، فالإنسان مسؤول حتی عن النقیير والقطمیر ومثقال الذره، والصغیره التي تشمل أصغر من كل ذلك، كما صرح بذلك الآیات والروایات، وذلك مما یجعل الإنسان كل تصرف غیر مأذون فیهِ، بل ظاهر القرآن الحکیم مسؤولیه الإنسان عن أفکاره، وما یدور فی صدره.

ص: ٣٠٥

١- سوره فاطر: الآیه ٣٩.

٢- بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ١٣٨.

٣- انظر بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ١٣٨.

قال تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يِحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازِهِ مِّنَ الْعَذَابِ} (١)، فحبهم بأن يحمدوا بما لم يفعلوا، وفرحهم بما أتوا، وهما أمران قليان، يوجبان العذاب.

وفى آيه اخرى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَرَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهَا يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (٢).

هذا بالإضافة إلى المسؤولية الدنيوية، فإن المحرمات لها عقوبات سلبية كالسقوط من العدالة، والإيجابية كالحدود والتعزيرات التي ينالها الإنسان إذا خالف حدود المال المقرره له شرعاً.

٣) إن الكبر والترفع حرام، قال سبحانه: {عَبَسَ وَتَوَلَّى \* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى} (٣)، إلى آخر الآيات التي نزلت، لأن ذا مال عبس عن فقير أعمى، وفى بعض الروايات: إنه كان رجلاً من بنى أمية، أما من قال إنه كان الرسول (صلى الله عليه وآله) فهو لم يلاحظ أنه (صلى الله عليه وآله) على خلق عظيم، فلا يأتي بما لا يليق بمرجع.

فضلاً عن أن الآيات بعدها تدل على أنه لم يكن الرسول (صلى الله عليه وآله)، فإنه لم يكن يتلهمى عن جاء يسعى وهو يخشى، ولا يتصدى للأغنياء، ولا أنه يكون غير مهتم بهدايه الناس حتى يكون (ما عليه ألا يزكى)، وهل عيسى المسيح (عليه السلام) الذى ليس بمستوى النبى (صلى الله عليه وآله) أخلاقاً يبرؤ الأكمه والأبرص والأعمى، والرسول (صلى الله عليه وآله)

ص: ٣٠٦

١- سورة آل عمران: الآية ١٨٨.

٢- سورة البقره: الآية ٢٨٤.

٣- سورة عبس: الآية ١ \_ ٢.

يعبس ويتولى أن جاءه الأعمى.

وكيف كان، فالأمر أوضح من أن يحتاج إلى البيان.

٤) وجود النظارة الاجتماعية التي تتمثل في النهي عن المنكر لمن فعل بماله ما هو منكر شرعاً، بل غير مندوب إليه، إذ النهي عن المكروه مستحب كما قرر في بابه.

٥) تواضع الفقير للغني لغناه منهى عنه، كما ورد بذلك الدليل.

٦) النهي عن جعل الغنى سبباً لعدم التساوى بين الناس.

فعن الإمام الرضا (عليه السلام): {من لقي فقيراً مسلماً فسلم عليه خلاف سلامه على الغنى، لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو عليه غضبان} (١).

٧) لزوم إعطاء النفقات الواجبه أصالة كالخمس والزكاة، أو عرضاً كالكفارات والطوارئ كما تقدم، واستحباب النفقات المستحبه كالوقف والصدقات وغيرها.

٨) اقتسام المال في باب الإرث، فإنه من أسباب تحطم الثروه، ويحرم أكل إرث الغير كما قال سبحانه: {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا} (٢)، أى جمعاً بين إرثكم وإرث غيركم، كما كانوا يأكلون إرث النساء وغيرهن.

٩) عدم جعل الغنى ميزاناً لتقدم دنيوى، كالإمامه والقضاء والشهادة ومرجع التقليد وغيرها، أو أخرى، بل الميزان الكفاءه، فقد قال سبحانه: {إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} (٣).

ص: ٣٠٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤٢.

٢- سورة الفجر: الآية ١٩.

٣- سورة الحجرات: الآية ١٣.

١٠) عدم جواز الإثراء بالاستغلال والاستثمار.

١١) عدم جواز الربا والاحتكار والكنز والغش وغيرها مما تقدم، فلا يجوز تحصيل المال من هذه السبل.

١٢) المنع عن بعض ما يأتي كالحمى والإقطاع بغير الحق على ما سنفصله إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٠٨



## ((أصاله قابليه الملك إلا ما خرج))

(مسألة ٣٤): كل شيء خلقه الله في الكون قابل لأن يملك، بالشرائط المقرره للملك، كالحيازه فى المباحات، إلا ما استثنى، وهو أمران:

١: ما استثنى الشريعة قابليته للملك، كالخزير ونحوه للمسلم، وقد ذكره الفقهاء فى (كتاب التجاره).

٢: بعض أقسام الأرض، وهى ما كان ملكاً للإمام (عليه السلام) أو لعامة المسلمين، فهما وإن كانا ملكاً فى الجملة، إلا أنهما ليستا قابلتين للملكيه الفرديه بالحيازه ونحوها.

أما المستثنى منه، فيدل عليه الأدله الأربعة:

مثل قوله: {وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (١).

و: {خَلَقَ لَكُمْ} (٢).

و: {وَسَخَّرَ لَكُمْ} (٣)، مما يستفاد منه قابليه الملك ولو بالالتزام العرفى.

ومثل الروايات الواردة فى ملكيه (من سبق إلى شيء)، وستأتى بعضها فى مسأله المعادن والمياه ونحوهما. والإجماع فيه فى الجملة قطعى.

والعقل يدل على ذلك، إذ لا يرى العقل مانعاً عن التملك إذا لم يأخذ الفرصه من الآخرين، بل والسيره المستمره على تملك المسلمين كل ما يقدرون عليه بدون إضرار بالآخرين، بل هو من الضروريات.

أما المستثنى الأول: فقد ذكر وجهه الفقهاء فى (كتاب المتاجر)، ولا يهمننا الآن التعرض له.

وأما المستثنى الثانى: فيتوقف الكلام فيه فى بيان أقسام الأرض بنظر الشريعة، وهى ثلاثه:

ص: ٣٠٩

١- سورة الرحمن: الآيه ١٠.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٣- سورة إبراهيم: الآيه ٣٢.

## ((أقسام الأرض))

١: ما كان لمن عمرها.

٢: ما كان ملكاً لعامه المسلمين.

٣: ما كان ملكاً للإمام.

وربما يتوهم أن الأرض قسمان: لأنها إن كانت مفتوحة عامره فهي للمسلمين، وإن لم تكن مفتوحة عامره فهي للإمام، لكن فيه نظر، لأن قبل الفتح من عمّر أرضاً كانت له بحكم الإطلاقات، فإذا أسلموا كان عامرها لأصحابها، وغير عامرها للإمام، وكذلك إذا فتحها المسلمون وأسلم أصحاب البلاد، لم يكن دليل على أن بلادهم تكون لغيرهم.

وكيف كان، أما القسم الأول فقد عرفت أن الأدله الأربعة على ملكيتها لمن عمّرها، واحتمال أن الأرض ليست قابله للملك وإنما يحق للمحیی الانتفاع بها فقط، وفرق بين حق الانتفاع والملك، إذ الثاني يوجب نقل نفس الرقبه وانتقالها، بخلاف الأول، خلاف الأدله، واستدل له بالأدله الثلاثه.

فمن الكتاب قوله تعالى: {كَي لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} (١١)، وقوله: {جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} (٢٢)، بتقريب أنه لو ملك الإنسان الأرض جعلها دوله، كما نشاهد في البلاد الرأسماليه حيث إن أكثر الأرض بيد قله، والكثريه يعانون الحرمان حتى من المسكن.

وبهذا ظهر الوجه في الاستدلال بالآيه الثانيه، وهو أن الأرض لو ملكت سقطت عن كونها قياماً لكم، لأنها تكون حينئذ قياماً لقله ثريه، بينما كثره الناس لا تكون الأرض لهم قياماً.

ص: ٣١٠

١- سورة الحشر: الآيه ٧.

٢- سورة النساء: الآيه ٥.

ومن السنه طوائف من الروايات:

١: ما دلت على أن الأنفال لله والرسول (صلى الله عليه وآله)، والأنفال شامله لكل أرض موات، فهي داخله في الملكيه العامه، أى ملكيه الإمام (عليه السلام)، لا أنها مطلقه يملكها من أحيائها.

٢: ما دل على حق المحيى لا ملكه لها، وفرق بين الأمرين، مثل ما رواه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الشراء من أرض اليهود والنصارى، قال (عليه السلام): {ليس به بأس}، إلى أن قال: {وأيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عمروه فهم أحق بها وهى لهم} (١).

٣: ما دل على أن من ترك أرضاً خرجت عن ملكه، مثل ما رواه الكابلي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، وفيه: {والأرض كلها لنا، فمن أحيى أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها، فإن تركها وأخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحيها، فهو أحق بها من الذى تركها} (٢).

ومثل ما دل على خروج الأرض من الملك إذا تركها ثلاث سنين، مثل ما روى عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: {إن الأرض لله تعالى، جعلها وقفاً على عباده، فمن عطل أرضاً ثلاث سنين متواليه لغير ما عله، أخذت من يده ودفعت إلى غيره، ومن ترك مطالبه حق له عشر سنين فلا حق له} (٣).

٤: ما دل على منع الحمى، وسيأتى الكلام فيه.

ص: ٣١١

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٧.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٥.

الثالث: الدليل العقلي وله صور:

الأولى: إن الإنسان إنما يملك ما عمله لا غيره، والأرض ليست عملاً للإنسان، بل العماره ونحوها عمل له، فلا يملك الإنسان إلا عمله في الأرض.

أما إن الإنسان إنما يملك عمله فحسب، فلقوله سبحانه: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (١)، ونحوه من الآيات والأخبار، وأنه لا يعقل أن يملك الإنسان ما ليس من عمله، فلأن الكل بالنسبة إليه على حد سواء.

وأما أن الأرض ليست عملاً للإنسان، فواضح لا يحتاج إلى البرهان.

لا يقال: قد يعمل الإنسان الأرض كما إذا طم البحر.

لأنه يقال: تحت الطم أرض لم يصنعها الإنسان.

الثانية: إن إجازته تملك الأرض تنتهي إلى استغلال جماعه الأرض مما يوجب حرمان الآخرين، كما هو الحال في البلاد الرأسالية، وحيث يحرم الاستغلال عقلاً وشرعاً كان لازمه الذي هو ملكيه الأرض محرمه أيضاً.

الثالثة: إن تملك الأرض ينتهي إلى الرأسالية الضخمه، وحيث إن الرأسالية حرام عقلاً وشرعاً، فالتملك للأرض يكون كذلك.

هذا وقد بالغ أحدهم فقال: لا دليل إطلاقاً في الشريعة الإسلاميه على ملكيه الأرض لغير الإمام، وكلام هذا ككلام آخر حيث قال: إن من كل عمله ولكل حاجته، هو أول شعار الإسلام وآخر شعار الشيوعيين!

وكيف كان، فالأدله التي استدلت بها لعدم ملكيه الأرض، بالإضافة إلى مخالفتها للآيات والأخبار والسيره القطعيه المستمره من زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى هذا اليوم، وللإجماع المقطوع به، بل للضرورة عند كافة المسلمين غير تامه، إذ

ص: ٣١٢

يرد على الاستدلال بالآيات: إنها لو دلت على ما ذكر في الأرض، لدلت على عدم ملكيه أى شيء، والثانى باطل عند القائل، إذ ليس الكلام مع الشيوعيين، فالأول مثله، وذلك لأن الأرض وغيرها سبب للدوله فى الجملة، وكتاهما تخرج المال من القيام فى الجملة، هذا نقضاً.

وأما حلاً: فلأن الممنوع الدوله والخروج عن القيام لا مطلق الملك، ولذا دلت الآيات على الملك، لأن المفهوم عرفاً من المنع عن المقيد عدم المنع عن غيره، ولذا قالوا: إن صوت المرأه ليست عوره إذا لم تكن بخضوع، لقوله سبحانه: {فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ} (١)، إلى غير ذلك.

وأما الاستدلال بالروايات:

فيرد على الأولى منها: إنه لا شك أن الأنفال لله والرسول (صلى الله عليه وآله)، لكن الرسول (صلى الله عليه وآله) بنفسه وبخلفائه قالوا: (إنها لمن عمرها) (٢)، حسب ما قرره الله سبحانه، كما يظهر من مستفيض الأحاديث:

مثل قول الصادق (عليه السلام): {من غرس شجراً، أو حفر وادياً بدياً لم يسبقه إليه أحد، أو أحبب أرضاً ميتة فهى له، قضاءً من الله ورسوله صلى الله عليه وآله} (٣).

وقد دل على ذلك روايه ابن مسلم المتقدمه، حيث قال (عليه السلام): {فهى لهم} (٤).

وفى روايه: إن الرسول (صلى الله عليه وآله) اشترى أرض مسجد.

وفى روايه أخرى عن الباقر (عليه السلام)، قال: {أيا قوم أحيوا شيئاً من

ص: ٣١٣

١- سورة الأحزاب: الآية ٣٢.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٨.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦.

الأرض وعمروها فهم أحق بها وهي لهم { (١) }، إلى غير ذلك.

ومن الواضح أن الحق أعم من الملك، إذ كل ملك حق، وليس كل حق ملك.

فاللام دال على الملك، مثل: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} (٢).

ومثل: {لِلَّهِ خُمُسُهُ} (٣).

ومثل: {قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ} (٤).

ومثل: {فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ} (٥).

ويدل عليه أيضاً قوله: {وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (٦)، بل وما دل على أن أرض الصلح للكفار، إلى غير ذلك.

ومما تقدم يظهر النظر في استدلالهم بالطائفة الثانية، فإن إجازة الشراء من اليهود والنصارى وكلمة (اللام) فيها دليلان على الملكية.

أما الطائفة الثالثة: فهي إن تمت كانت دليلاً على الخروج عن الملك، مثل أن الإعراض مخرج عن الملك، إذ لولا الملك لم يكن وجه للتحديد بثلاث سنوات، كما لم يكن وجه للمقارنه بالحق الذي لا يطلبه صاحبه، مع أن الحق ملك قطعاً، أو يراد به الأعم من الملك وغيره مما هو مجرد حق لا ملكيه فيه.

ويدل على أن الإعراض يوجب الخروج عن الملك، بالإضافة إلى الإطلاقات، وأنه لا يصدق الملك بعد الإعراض، فهي سألته بانتفاء الموضوع: ما ذكره من روايات انكسار السفينه، وما ذكره في باب لقطه العصا والوتد والشاه وغيرها.

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٨٤.

٣- سورة الأنفال: الآيه ٤١.

٤- سورة الأنفال: الآيه ١.

٥- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

٦- سورة الرحمن: الآيه ١٠.

وكيف كان، فالطائفه الثالثه إن لم تكن دليلاً لمملكه الأرض، لم تكن دليلاً على عدمها.

كما أن الطائفه الرابعه لا دلالة لها إطلاقاً، إذ الحمى لا يكون موجباً للحق أيضاً، لا أنه لا يوجب الملك فقط، فلا دلالة لها على عدم ملكيه الأرض، كما يريد المستدل الاستدلال بها، لأنه يريد الاستدلال بأن الأرض لا تملك، لكنها تقع مورد الحق، ومن المعلوم أن الحمى لا- يقع مورد الحق وإن حجره بالقوه، بينما التحجير الحقيقي في غيره موجب للحق كما دل عليه النص والفتوى.

وإن شئت قلت: إن عدم الحمى لا يدل على عدم الملك في الإحياء، وإى ربط بين الأمرين.

أما الأدله العقليه فيرد على أولها: النقض بكل شىء صنعه الله ولم يعمل لأجله الإنسان، مثل الأسماك وطيور الجو وأخشاب الغابه وثمارها ووحش الصحراء والنباتات التى تنبت بدون عمل الإنسان ومياه البحار والأنهار وأشياء المعادن كالمح ونحوه، إلى غير ذلك.

فاللازم إما أن يقال إنها لا تملك، لأن لإنسان لم يعمل فى إنمائها، أو يقال إن الأرض أيضاً تملك باعتبار أن الحيازه والاستيلاء مملكه سواء فى سمك البحر أو فى الأرض، وحيث لا- يقول نافي ملكيه الأرض بالأول، فاللازم أن يقول بالثانى وإن الأرض أيضاً تملك.

والحل: بأن الأدله إنما دلت على أن العمل فى الجملة سبب الملك، سواء كان توليداً، أو أمثال التعمير والحيازه ونحوهما.

ومنه يعلم أن المراد بالسعى فى {لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (١)، أعم من التوليد، فكما يملك السمك باصطياده باعتبار أن الاصطياد سعى، كذلك تملك الأرض

ص: ٣١٥

باعتبار أن التعمير سعى.

وعلى ثانيها: أن لا تلازم بين ملكيه الأرض وبين الاستغلال، واللازم منع الدوله عن الاستغلال لا عن التملك، وإلا لجرى هذا الدليل فى كل تملك ولو كانت تجاره أو حيازه أو غيرهما.

ومنه يعلم الجواب عن الثالثه، فإنه لا تلازم بين تملك الأرض وبين الرأسماليه بالمفهوم الغربى، وإن أريد منع الرأسماليه إطلاقاً حتى ينتهى إلى النظام الشيوعى، فقد مر أن كلا الأمرين غلط، وخلاف الأدله العقلية والشرعية، بل اللازم السماح للملك بقدر.

وبهذا تبين أن الأدله الأربعة داله على ملكيه الأرض، فقول القائل: إنه لا دليل على ملكيه الأرض، خلاف الأدله.

كما أن قول من جعل شعار الشيوعيين أول شعار للإسلام، خطأ فى بنده الثانى، أى لكل بقدر حاجته، بل الإسلام يقول: لكل بقدر سعيه الشامل للفكر والجسد والمواد الأوليه والعلاقات الاجتماعيه وشرائط الزمان والمكان، كما تقدم.

نعم البند الأول بين واجب وبين مستحب، فإذا توقفت معيشه الإنسان وذويه على عمله وجب، وإلا استحب لكراهه البطاله وإن كان غنياً لا يحتاج إلى التعب والكسب، وقد تقدم فى الروايات التى ذكرناها فى أول الكتاب ما يدل على ذلك.

نعم قد يجب العمل أيضاً كفايةً أو عيناً، وإن استغنى إذا كان العمل من الصناعات المحتاج إليها، فقد ذكر الفقهاء وجوب الصناعات التى يتوقف عليها النظام عيناً، إن احتيج إلى هذا العامل بشخصه، أو كفايةً إن انحصر فى جماعه كان هذا أحدهم، بحيث لا تتعطل الصناعات إن لم يقم به هذا مثلاً.



ثم إنه قد ظهر مما سبق في ملكيه الأرض، أنه لا- وقع لما قد قيل: بأنه لا- أراضى بيد الإقطاعيين، لما حصلوا عليها بالقوه والاعتصاب وتحطيم فرص الغير، إلى ما هنالك من الأشياء التي لا تجعل الاستيلاء ملكاً.

إذ جوابه: إن الكلام ليس في ما صنع في الخارج، وإنما الكلام في أن الأرض هل تملك أم لا.

أما بالنسبة إلى ما في الخارج، فاللزام للدوله الإسلاميه إرجاع كل حق إلى ذى الحق، أرضاً كان أو غيرها، وقد تقدم حديث الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في قطائع عثمان، فإذا ثبت أن الإقطاعى ظلم في الأرض أخذ منه الزائد، وردّ إلى أصحابه الشرعيين، سواء كان ظلماً بالغصب، أو ظلماً بأخذ حق الآخرين بمنعهم عن الاستيلاء، فإن أدله السبق وما أشبه محكوم به بأدله كون الأرض لكل الأنام، كما تقدم تفصيل ذلك.

### **((شرطان آخران))**

وربما زعم اشتراط تملك الأرض بشرطين آخرين:

الأول: أن يكون الإنسان محيياً لها بنفسه، فالإحياء بالاستيجار ونحوه لا يسبب ملكيه المستأجر، بل يملكها المحيى.

الثانى: أن لا يكون القدر المحيى من الأرض زائداً على حاجته.

وفى كليهما نظر، إذ إطلاقات أدله الإحياء كإطلاقات أدله الحيازه، يشمل الإحياء بنفسه أو بوكيله أو ما أشبه، كما سيأتى تفصيل الكلام فى ذلك، وقد تقدم الإلماع إليه.

كما إنه بدون الإضرار بالآخرين لا إشكال فى إحياء الأزيد من حاجته، وأى دليل يقيد الإطلاقات.

هذا تمام الكلام فى القسم الأول من الأرض التي هى قابله لملكه كل إنسان.

(مسألة ٣٥): القسم الثاني من أقسام الأرض، ما كان ملكاً لعامة المسلمين، وهى الأراضي المفتوحة عنوه، إذا كانت محياه حال الفتح.

وتفصيل الكلام فى ذلك أن (العنوه) بفتح العين وسكون النون، بمعنى الخضوع، كما قال تعالى: {وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَى الْقِيَوْمِ} (١١)، وإذا قيل: عناه أى قصده، إنما يقال بهذا اللفظ، لأن القاصد خاضع لمن قصده، إذ القصد غالباً لحاجه، وحيث إن المسلمين يخضعون الكفار فى فتح بلادهم، فقد وقع خضوع من جانب الكفار، والفتح باعتبار أن الجيش الكافر سد أمام المسلمين، فإذا دخلوا البلاد كان ذلك فتحاً، كالباب المانع عن الدخول إذا فتح.

والمراد بالعامره ما كانت ذات بناء ونخل وشجر ونهر وما أشبه، فكما أن الميت لا ينتفع به كذلك الأرض التى لا نفع لها.

وقد يشبهه فى الموضوع، وهل أن هذه الأرض عامره أو موات، والأصل فى مثلها عدم جريان حكم المفتوحة عنوه عليها، لأنه من الشك فى الشرط، والأصل عدمه، أو لأن الأرض لمن عمرها، فإذا شك فى أنه هل خرج هذا المصداق من إباحه التملك، كان الأصل عدمه.

ثم إن المفتوحة عنوه إن كانت عامره كانت لكافه المسلمين، بمعنى أن الإمام (عليه السلام) ونائبه يأخذ ربحها ويصرفه فى مصالح المسلمين، والمراد بمصالح المسلمين ما كان أعم مما يصرف للكافر الذى فيه مصلحه الإسلام والمسلمين، أو للمسلم، وذلك لأن كل ذلك مصلحه المسلمين، فإن هذا الارتفاع يدخل فى بيت المال، فيصرف لموظفى الدوله، وللجسور والمساجد والمدارس، وللمجاهدين، وللتكافل الاجتماعى، ولو كان الآخذ كافراً، باعتبار أنه موظف أو فقير أو مؤلف

ص: ٣١٨

قلبه أو غير ذلك، ولذا أجرى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لذلك النصراني المتكفف من بيت المال راتباً (١).

وليس لأحد من المسلمين أن يتصرف فيها بنفسه بدون إذن الإمام أو نائبه.

نعم للإمام (عليه السلام) الإذن العام بأن يبيح لكل من عمّر وأعطى كذا خراجاً، إذا رأى ذلك صلاحاً، لأن معنى أنه هو الولي أنه يتصرف حسب المصلحه كمتولى الوقف وغيره.

وإذا تصرف فيها أحد بدون إذن الإمام كان غاصباً وعليه أجره المثل.

### **((ما هي البلاد المفتوحة عنوه))**

وقد ذكروا من البلاد المفتوحة عنوه مکه والشام والعراق، بل قال في المسالك: وأكثر بلاد الإسلام، لكن ذلك محل نظر، إذ الثابت تاريخياً أكثر بلاد الإسلام دخلها الإسلام برغبه أهلها، كما لا يخفى ذلك على من راجع الكتب المعتمده، ولعل مراد الشهيد (رحمه الله) ما مثله مما كان حواليه.

### **((حجيه قول المؤرخ))**

وكيف كان، فالظاهر كفايه قول المؤرخ الثقة في كلا الأمرين، أى فى كونها مفتوحة عنوه أم لا، وأنها كانت عامره حاله الفتح أم لا، وذلك لحجيه قول أهل الخبره على ما هو بناء العقلاء، ولم يعلم ردع من الشارع.

أما ما ذكره الشيخ المرتضى (رحمه الله) من اعتبار العدد والعداله، فهو خلاف ما يستظهر من الأدله المؤيده بالسيره المستمره، وقد ذكرنا بعض تفصيله فى بعض مباحث (الفقه).

هذا حال العامره، أما حال الغامره فهى للإمام، والخمس لا يخرج من المفتوحه، وقد ذكرنا ذلك فى (كتاب الجهاد)، بل الخمس إنما يخرج من الغنائم غير الأرض.

والظاهر أن الشارع إنما جعل المفتوحه العامره ملكاً للمسلمين لمزيد تشويق المجاهدين فى أن يقاتلوا فى سبيل الله والمستضعفين، ولم يجعلها ملكاً خاصاً لهم، لأن شوق المسلم إلى أن يكون وارد دائم له

ص: ٣١٩

ولنسله أكثر، مع أن المصلحه تقتضى أن يكون مورد دائم للمسلمين، وهذا بخلاف غير العامره، فإنها إنقال للإمام (عليه السلام)، وقد أجاز (عليه السلام) فى زمن الغيبه أن يملكها كل من عمرها.

ثم إن جعل الموات للإمام سبب لسرعه عمرانها، لكثرة إمكانيه الإمام، بخلاف ما إذا كانت للمجاهدين، فإنهم لا يقدرّون على العمران لقله إمكانيه الفرد، ولأنهم مشغولون بالجهاد، وليست تلك المفتوحه بلادهم حتى يتمكنوا من تعميمها كما هو واضح، بل تمليكهم إياها يوجب اشتغالهم بها، وصرفهم عن الجهاد.

ثم إن المفتوحه تتحقق من الأقسام الثلاثه: الجهاد الابتدائى، والدفاعى، والبغاه.

أما الجهاد الابتدائى فواضح.

وأما الدفاعى فكما إذا هاجم الكفار المسلمين فطاردناهم واستولينا على بلادهم، لا- لأجل نشر الإسلام، ولا- لأجل إنقاذ المستضعفين الذين شرع لأجلهما الجهاد، كما قال سبحانه: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ} (١)، بل لأجل كتبهم لئلا يعودوا، فإن بلادهم تكون حينئذ كالبلاد فى الجهاد الابتدائى، وذلك لإطلاق الأدله أو مناطها.

وأما جهاد البغاه، فكما إذا كانت قطعه للكفار والذميين فى بلاد الإسلام، فنقضوا العهد فأخمدنا ثورتهم، فإن أراضيهم تكون كأراضى الكفار، وكذلك إذا كانوا مسلمين فأخمدناهم، ويدل على ذلك بالإضافة إلى الإطلاق، قول على (عليه السلام): {مننت على أهل البصره كما من رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه} (٢)، وما فعله بنى ناجيه فى قصه المذكوره فى (نهج البلاغه) وتفاسيرها والتواريخ.

ص: ٣٢٠

١- سورة النساء: الآيه ٧٥.

٢- الجواهر: ج ٢١ ص ٣٣٥.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون الجهاد بإذن الإمام (عليه السلام) أو إذن نائبه، فقد تقدم في (كتاب الجهاد) وغيره أن الفقيه العادل حكمه حكم الإمام في كل الشؤون إلا ما خرج، ولذا اخترنا أن له الحق في الجهاد الابتدائي، بل واجب عليه مع قدره، فراجع.

### **(روايات الأرض المفتوحة عنوه)**

وكيف كان، فدل على حكم المفتوحة متواتر الروايات:

مثل ما رواه الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن السواد ما منزلته، فقال: {هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم، ولمن يدخل في الإسلام بعد اليوم، ولمن لم يخلق بعد} (١).

وروى الكليني (رحمه الله)، عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث قال: {يؤخذ الخمس من الغنائم، فيجعل لمن جعله الله له، ويقسم أربعة أخماس بين من قاتل عليه وولى ذلك}. قال (عليه السلام): وللإمام صفو المال، إلى أن قال: {وليس لمن قاتل شيء من الأرضين، ولا ما غلبوا عليه إلا ما احتوى عليه العسكر}، إلى أن قال: {والأرضون التي أخذت عنوه بخيل أو ركاب فهي موقوفه متروكة في يدي من يعمرها ويحييها، ويقوم عليها على ما صالحهم الوالي، على قدر طاقتهم من الخراج: النصف أو الثلث أو الثلثين، على قدر ما يكون لهم صلاحاً، ولا يضربهم} (٢) الحديث.

والمراد بالخيل والركاب المثال، وإلا فحال الجيش الراجل كذلك، كما أن الوسائل الحالية حالها حال ذلك.

ص: ٣٢١

١- التهذيب: ج ٧ ص ١٤٧ ب ١١ ح ١.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٨٥.

وعن صفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: ذكرنا له (عليه السلام) الكوفة وما وضع عليها من الخراج، وما سار فيه أهل بيته، فقال: {من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده، وأخذ منه العشر مما سقى بالسماء والأنهار، ونصف العشر مما كان بالرشا فيما عمروه منها، وما لم يعمره منها أخذته الإمام فقبله ممن يعمره}، إلى أن قال: {وما أخذ بالسيف، فذلك إلى الإمام، يقبله بالذى يرى، كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بخيبر قبل سوادها وبياضها ونخلها}، إلى أن قال: {وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر فى حصصهم} (١).

أقول: لعل المراد بأهل بيته أيام استيلاء زيد وطباطبا وغيرهما ممن استولى على الكوفة قبل المائتين من الهجرة، أو هو استفهام عن فعل على (عليه السلام) والحسن (عليه السلام).

وعن ابن أبي نصر، قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام) الخراج وما سار به أهل بيته، فقال: {العشر ونصف العشر على من أسلم طوعاً، تركت أرضه فى يده وأخذ منه العشر، ونصف العشر فيما عمر منها وما لم يعمر منها، أخذته الوالى فقبله ممن يعمره}، إلى أن قال: {وما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى، كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بخيبر} (٢).

ص: ٣٢٢

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠.

وعن أبي نصر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شراء الأرضين من أهل الذمه، فقال: {لا بأس بأن يشتريها منهم إذا عملوا وأحيوها فهي لهم، وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) حين ظهر على خيبر وفيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها ويعمرونها}{(١)}.

وعن ابن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن شري أرض اليهود والنصارى، قال: {لا بأس، قد ظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أرض خيبر، فخارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم، ويعمرونها، وما بها بأس إن اشتريت، وأي قوم أحيوا منها فهم أحق به، وهي حق لهم}{(٢)}.

إلى غيرها من الروايات المذكورة في أحكام الأرضين من كتاب إحياء الموات.

وبما تقدم ظهر أن المفتوحه عنوه عامره وغير عامره بالزرع ونحوه، فالعامره لكل المسلمين ووليهم الإمام (عليه السلام) ارتفاعها يصرف في مصالحهم، فالعامره بالزرع يقبلها الإمام (عليه السلام) بالثلث ونحوه.

أما العامره بالبيوت، فالظاهر أن الجزية هي التي تؤخذ من الكفار، وتحسب لهم ولدورهم، وقد ذكرنا في (كتاب الخمس) و(كتاب الجهاد) وغيرهما، أن الجزية من الكافر بمنزلة الخمس من المسلم، وانما الاختلاف في الاسم فقط، والسر أن الإسلام سماه جزية أى اقتطاعاً، بينما ليس اسم الخمس كذلك، ليرتفع الكافر عن هذا الاسم فيسلم، ولذا قال نصارى تغلب: إنهم يؤدون

ص: ٣٢٣

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٠.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦.

ضعف ما يؤديه المسلمون ولكن ليس بعنوان الجزية، فإن الإسلام رأى المصلحه أن يقر الكافر على دينه مع الضغط عليه أديباً، جمعاً بين حق الحرية وبين حق إنقاذ الإنسان من الخرافه فى العقيدته، والانحراف فى السلوك.

فإن الأدله الصحيحه دلت على بطلان غير الإسلام عقيدته ونظاماً، وحيث ليس من المصلحه جبر الناس على الإسلام، بل ولا يمكن ذلك غالباً، ولا تركهم وشأنهم فى كل الأمور، توسط الإسلام بين إعطاء الحرية والضغط الأدبى بحكم النجاسه، وأخذ خمس الأرض التى يشتريها، واسم الجزية وغيرها، وبذلك استدرج الكفار إلى الإسلام.

وعلى هذا فريح العامره من المفتوحه للمسلمين جزيةً وخراجاً، وغير العامره للإمام، وقد أباحه الإمام (عليه السلام) لمن عمرها.

وسياتى الكلام فى أن الرسول (صلى الله عليه وآله) أباحها قبل الإمام (عليه السلام)، وفى أن الإباحه هل هى حتى للكفار أم خاصه للمسلمين، وفى بيان فائده أن تكون للإمام اسماً، مع أنها مباحه لكل من عمرها.

هذا إذا كانت الحرب ياذنه (عليه السلام)، أما إذا لم تكن ياذنه فالكل للإمام، عامراً وغير عامر، ولعل الحكمة فى ذلك بالإضافة إلى تأديب الذين يخرجون من الطاعه فلا خمس لهم ولا أراضى، أنهم حيث لم يكونوا يعرفون موازين الحرب شروعاً وانتهاءً وكيفيه، كان اللازم أن يكون المال للإمام (عليه السلام) المنسوب من قبل الله سبحانه ليتصرف فى ما بعد الحرب حسب الموازين الصحيحه فى المال.

### **((الأراضى المفتوحه بلا إذن من الإمام))**

ويدل على أن الكل للإمام (عليه السلام) إذا لم يكن ياذنه جمله من الروايات:

مثل صحيحه معاويه بن وهب، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): السريه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف يقسم، قال (عليه السلام): {إن قاتلوا عليها مع



أمير أمره الإمام عليهم، أخرج منها الخمس لله وللرسول (صلى الله عليه وآله)، وقسم بينهم أربعة أخماس، وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين بإذنه، كان كلما غنموا للإمام، يجعله حيث أحب { (١) }.

بل وما رواه كميل، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه قال: {يا كميل لا غزو إلا مع إمام عادل} { (٢) }، حيث إن ظاهره أنه ليس محكوماً بأحكام الجهاد، بضميمة أن الموات للإمام (عليه السلام) لأنه من الأنفال نصاً وفتوى، وغيره.

وعن الشيخ، بعد أن ذكر حكم هذه الأراضي المفتوحة عنوه، قال: وعلى الرواية التي رواها أصحابنا، أن كل عسكر أو فرقه غزت بغير إذن الإمام فغنمت تكون الغنيمه للإمام خاصة، بل ظاهرهم الذي يستفاد من كتب الشيخ وقاطعه اللجاج والكفايه وغيرها، التسالم على أن كل الغنائم من الأرض وغيرها إذا لم يكن الجهاد بإذن الإمام يكون للإمام.

وعلى هذا، فالأراضي التي فتحت في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وما ثبت أنه كان بإذن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) كالعراق، يكون لأراضيه حكم المفتوحة عنوه، مع وجود شرط أن تكون عامره حال الفتح، للأدلة التي دلت على ذلك، بالإضافة إلى الأدلة التي دلت على أن غير العامره للإمام، وأنها من الأنفال.

أما ما لم يثبت ذلك، فالظاهر أنها محكوم به بحكم الأنفال، وإنما أخرجنا العراق للأدلة التي دلت على عدم جواز شراء أرض السواد أي العراق، وهي روايات مستفيضه، تكشف عن وجود إذن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

أما حملها على التقيه، بأن يقال إن هذه الروايات صدرت تقيه، وإلا فالعراق

ص: ٣٢٥

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٠.

أيضاً للإمام، لأن فتحها كان بغير إذن، فهو خلاف المجمع عليه بينهم، من أن أراضيها محكومته بحكم المفتوحه عنوه.

قال في الجواهر: (قد يقال بأن الحكم في النصوص المعتمده السابقه بكون هذه الأراضي للمسلمين بعد معلوميه اعتبار الإذن فيها، شاهد على صدورها منهم (عليهم السلام)، ولعله أولى من الحمل على التقيه، خصوصاً بعد عدم معرفته بين العامه، وإنما يحكى عن مالك منهم، ولم يكن مذهبه معروفاً كى يتقى منه، خصوصاً بعد مخالفه الشافعى وأبى حنيفه) انتهى.

وكيف كان، فاشتراط إذن الإمام في كون الأرض بحكم المفتوحه متسالم عليه على الظاهر، وقد عرفت دلالة الأدله عليه، وكون الإذن متوفراً لم يثبت إلاّ في ما فتحها الرسول (صلى الله عليه وآله)، وفي العراق، فغيرهما كإيران وسوريا وتركيا ومصر وغيرها مما فتحت حرباً محكومته بالأصل، وأن من أحيى منها شيئاً فهى له.

أما أن الإمام الحسن (عليه السلام) ذهب إلى حرب إيران، والإمام الحسين (عليه السلام) ذهب إلى حرب إفريقيا، فهو وإن قيل تاريخياً، لكن لا يثبت به الحكم الشرعى، كما أن أخبار الرسول (صلى الله عليه وآله) بفتح العراق وغيرها، وولايه سلمان وعمار في المدائن والكوفه، لا تلازم أن يكون الفتح بالإذن الموجب للحكم الشرعى في المقام.

بل قال بعض المؤرخين: إن الحرب إن لم يبدأها المسلمون حتى لا يشتهر أن الإسلام أخذ البلاد بالسيف \_ بل كانوا يتركون الحال حتى يبدؤهم الكفار، فتكون الحرب دفاعيه، لوضوح أن الكفار كانوا يبدؤون، إذ كل دولتين لا بد

من تعدى إحداهما على الأخرى بالآخره \_ كان أفضل، وقد عمل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذلك، حيث إن كل حروبه كانت دفاعيه على ما ذكره التاريخ.

### **((عدم الابتداء بالحرب))**

والحاصل: إن الجهاد الابتدائي وإن كان مشروعاً، بل واجباً في الإسلام، إلا أنه إذا دار الأمر بين الابتدائي الذي فيه مغمز، وبين الدفاعي كان الثاني أفضل، ولذا لم يبدأ الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولا على (عليه السلام)، ولا الحسن (عليه السلام)، ولا الحسين (عليه السلام) بالحرب، وإنما تركوا البدء لأعدائهم، حتى يكون لهم مزيد من الحججه.

نعم لو اضطر إلى الجهاد الابتدائي، بمعنى أنه كان في ذلك إنقاذ سبيل الله والمستضعفين، ولم يبدأ العدو، كان اللازم الحرب الابتدائي، وهذا بحث خارج عن موضوع الكتاب.

### **((الفتوحات لم تكن بالإذن الشرعي))**

والحاصل: إن الفتوحات غالباً لم تكن بإذنهم (عليهم السلام) أولاً، ولا كانت حسب الأدب الإسلامي بعدم الابتداء من المسلم ثانياً.

### **((انصراف الدور وما أشبه عن حكم المفتوحه))**

ثم إنه لا يستبعد أن يقال: إن الأراضي المفتوحه عنوه، التي عامرها للمسلمين وغير عامرها للإمام، والأراضي غير المفتوحه عنوه \_ أي ما لم يكن بإذن الإمام \_ التي كلها للإمام، عامراً وغير عامر، إنما يختص ذلك بالأراضي الزراعيه.

أما دورهم ونحوها كدكاكينهم وغيرها فهي لهم، إذ الأدله منصرفه عن عماراتهم، فيكون إحياءهم لها مملكاً إياها لهم، كما أن اشتراءهم من المحيي صحيحاً يوجب كونها للمشتري، لما سيأتي من أن الكافر أيضاً يملك إذا أحيى شيئاً.

وإنما نقول بانصراف الأدله، لأن الأخبار الوارده في المقام طوائف، وكلها ظاهره في الأرض الزراعيه والبساتين ونحوهما.

ففى روايه الكلينى، عن أبى الحسن (عليه السلام): {والأرضون التى أخذت عنوه بخيل أو ركاب، فهى موقوفه متروكه فى يدي من يعمرها ويحييها، ويقوم عليها على ما صالحهم الوالى على قدر طاقتهم من الخراج، النصف أو الثلث أو الثلثين} (١) إلخ. فإن ظاهره بقرينه ذيله أن ذلك حكم الأراضى الزراعيه.

وفى روايه صفوان وأحمد: {وما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى، كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) بخبير، قبل سوادها وبياضها يعنى أرضها ونخلها} (٢) إلخ.

فإن ظاهر (يعنى) أن الحكم كان بالنسبه إلى (الموات) حيث إنها أنفال، وإلى (المزروعه) حيث إنها للمسلمين.

وفى روايه الحلبي فى السواد: {هو لجميع المسلمين} إلى أن قال: {وله ما أكل من غلتها بما عمل} (٣). فإن ظاهر (غلتها) أن الكلام فى الأراضى الزراعيه.

وفى روايه ابن أبى نصر: ذكرت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام) الخراج وما سار به أهل بيته، فقال: {العشر ونصف العشر} (٤)، إلخ.

فإن ظاهره أن الكلام فى الأراضى الزراعيه.

وسياتى فى روايه ابن الحجال لفظ (الأرض) أيضاً، إلى غيرها من الروايات المتعدده.

ويؤيد ذلك أنه لم يرد فى نص أو تاريخ أن غير المسلمين كانوا يؤدون أجره لأرض دارهم ودكانهم الذى كان الأصل فى معيشتهم الشخصيه، مع كثره الروايات والتواريخ المذكوره

ص: ٣٢٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ٨٥.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ١٢٩.

٤- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠.

فى أمر السواد والخراج والمقاسمه وما أشبهه، نعم تؤخذ منهم الجزية.

نعم، ورد فى روايه الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن على (عليه السلام)، قال: {لا تشتري من عقار أهل الذمه، ولا من أرضهم شيئاً، لأنه فىء المسلمين} (١). فإن العقار تشمل الدار ونحوها، إلا أنه على تقدير تماميه دلالتيه ضعيف السند لا يقاوم ما ذكرناه.

وعلى هذا، فمن بنى فى أرض السواد داراً لنفسه أو حماماً أو دكاناً أو ما أشبهه كان له، وجاز له بيعه، وورثه وارثه، إلى غير ذلك، لا- يبيع مجرد العمارة بل الأرض أيضاً، لإطلاق (من أحيى أرضاً فهى له)، بالإضافة إلى الإطلاقات الأوليه، مثل: {وَأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (٢) ونحوه.

ويؤيده اشتراء رجل داراً فى الكوفه، فى زمان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى قصه مشهوره، واشتراء الإمام الحسين (عليه السلام) أراضى كربلاء من بنى أسد، والسيره القطعيه المستمره من القديم على البيع والشراء للدور، وكذا وقفها وإرثها وغير ذلك، فإن ذلك كله يدل على أن المستثنى إنما هو الأراضى الزراعيه ونحوها، التى قلنا إنها ظاهر الأخبار أو صريحها أو منصرفها.

وعلى هذا، فالقدر المتقين من جريان أحكام المفتوحه عنوه، أى كونها ملكاً للمسلمين، ما كان ذا ثلاثه شروط:

١: ثبوت ذلك، وقد عرفت أنه ليس بثابت إلا فى ما فتحه الرسول (صلى الله عليه وآله)، وفى أرض العراق فقط، وما عداهما لم يثبت الإذن فيه.

ص: ٣٢٩

١- الجعفریات: ص ٨٦.

٢- سوره الرحمن: الآيه ١٠.

٢: أن تكون عامره حال الفتح.

٣: أن تكون أرض زراعه ونحوها، لا مثل الدار ونحوها.

ثم إنه إذا كانت الأراضي الزراعيه تبدلت إلى دور سقط الخراج، كما إذا كان العكس ثبت الخراج، لأن الحكم تابع للموضوع، أما المحياه حال الفتح إذا صارت مواتاً، فهي على حكم المحياه، والعكس بالعكس، لأن الدليل متعلق بحال الفتح.

أما إذا أسلم الكافر الذى تحته أرض الخراج، كالكافر الزارع فى أرض العراق، فالأرض لا تكون له، بل تبقى على كونها أرض الخراج.

فعن عبد الرحمان بن الحجال، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عما اختلف فيه ابن أبى ليلى وابن شبرمه فى السواد وأرضه، فقلت: ابن أبى ليلى قال: إنهم إذا أسلموا فهم أحرار، وما فى أيديهم من أرضهم لهم، وأما ابن شبرمه فزعم أنهم عبيدون، وأن أرضهم التى بأيديهم ليست لهم، فقال: {فى الأرض ما قال ابن شبرمه}، وقال (عليه السلام): {فى الرجال ما قال ابن أبى ليلى، إنهم إذا أسلموا فهم أحرار} (١).

وكيف كان فأحكام الأرض المفتوحه عنوه إذا كانت عامره زراعيه جاريه فيما إذا جاهد الفقيه أو ياذنه فى زمن الغيبه أيضاً، لأنه نائب الإمام (عليه السلام) فله حكم جهاد الإمام، كما أنه إذا لم يكن الجهاد ياذن الفقيه كان من الأنفال.

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣١.

## ((الأراضى الأنفال))

(مسألة ٣٦): القسم الثالث من أقسام الأراض الأنفال، جمع نفل بمعنى الزيادة، لأن للرسول وللإمام (عليهما السلام) زيادة على أقرانه الذين هم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، حيث إن الخمس جعل في الآيه والروايات لأصناف ستة، والأنفال للرسول (صلى الله عليه وآله) وللإمام (عليه السلام) من بعده، فهما لهما الزيادة، إذ بالإضافة إلى الخمس لهما الأنفال.

والفء بمعنى الرجوع، ومنه قوله سبحانه: {حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} (١)، أى ترجع.

وقول من نقل عنه الأصمعي: (فء إلى الفيء لفاء لفاء فاء فإذا فاء الفء فاء).

وبين الأنفال والفء عموم مطلق، إذ كل فء من الأنفال، وليس العكس، وكأنه إنما سمي بذلك لأنه رجع إلى مالكة الحقيقي، بعد أن كان في يد الكافر الذي هو غاصب في الواقع، وإن كان الحكم أنه له ظاهراً.

والأصل في الأنفال قوله سبحانه: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ} (٢).

وفى الفء قوله سبحانه: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ} (٣).

فالفء ما رجع من أراضى الكفار إلى الرسول (صلى الله عليه وآله).

أما الأنفال فهي تشمل تلك وتشمل غيرها أيضاً.

## ((روايات الأنفال))

ثم الأنفال أمور، منها الأراض، وقد ورد فيها روايات.

مثل ما رواه حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: {الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا ما بأيديهم،

ص: ٣٣١

١- سورة الحجرات: الآية ٩.

٢- سورة الأنفال: الآية ١.

٣- سورة الحشر: الآية ٧.

وكل أرض خربه، وبطون الأودية، فهو لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء { (١) }.

وفى حديث حماد، عن العبد الصالح (عليه السلام): {وله بعد الخمس الأنفال، والأنفال كل أرض خربه قد باد أهلها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، ولكن صالحوا صلحاً وأعطوا بأيديهم على غير قتال، وله رؤوس الجبال، وبطون الأودية، والآجام، وكل أرض لا رب لها، وله صوافى الملوكة ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب، لأن الغصب كله مردود، وهو وارث من لا وارث له، يعول من لا حيله له} { (٢) }.

وقال (عليه السلام): {إن الله لم يترك شيئاً من صنوف الأموال إلا وقد قسمه، فأعطى كل ذى حق حقه} { (٣) }.

وعن سماعة، قال: سألته عن الأنفال، فقال (عليه السلام): {كل أرض خربه أو شىء للملوك فهو خالص للإمام، وليس للناس فيها سهم}، وقال (عليه السلام): {منها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب} { (٤) }.

وعن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: ما يقول الله: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ} { (٥) } قال: {هى كل أرض جلا أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب، فهى نفل لله وللرسول} { (٦) }.

ص: ٣٣٢

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٤.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٦.

٤- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٧.

٥- سورة الأنفال: الآية ١.

٦- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٧.



وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه سمعه يقول: {إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم، أو قوم صولحوا وأعطوا بأيديهم، وما كان من أرض خربه أو بطون أوديه، فهذا كله من الفىء، والأنفال لله وللرسول (صلى الله عليه وآله) فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب} ((١)).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الأنفال ما كان من الأرضين باد أهلها {إلى أن قال: {ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى} ((٢))، {فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء} ((٣))، قال: {الفىء ما كان من أموال لم يكن هراقه دم أو قتل، والأنفال مثل ذلك هو بمنزلة} ((٤)).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: {الفىء والأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه الدماء، وقوم صولحوا وأعطوا بأيديهم، وما كان من أرض خربه، أو بطون أوديه، فهو كله من الفىء، فهذا لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله)، فما كان لله فهو لرسوله، يضعه حيث شاء، وهو للإمام بعد الرسول}، وأما قوله: {وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب} ((٥))، قال (عليه السلام): {ألا ترى هو هذا} ((٦)).

وعن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الأنفال، قال

ص: ٣٣٣

- ١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٧.
- ٢- سورة الحشر: الآية ٧.
- ٣- سورة الحشر: الآية ٦.
- ٤- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٨.
- ٥- سورة الحشر: الآية ٦.
- ٦- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٨.

لهى القرى التى قد خربت وانجلى أهلها، فهى لله وللرسول، وما كان للملوك فهو للإمام، وما كان من الأرض الخربه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، وكل أرض لا رب لها، والمعادن منها، ومن مات وليس له مولى فماله من الأنفال} (١).

وعن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: {لنا الأنفال}، قلت: وما الأنفال، قال: {منها المعادن والآجام، وكل أرض لا رب لها، وكل أرض باد أهلها فهو لنا} (٢).

إلى غيرها من الروايات.

لا يقال: ما فائده كون الأرض للإمام (عليه السلام) إذا كانت مباحه لكل أحد أن يعمرها وتكون بعد التعمير له بمقتضى {من أحيى أرضاً ميتة فهى له}.

لأنه يقال: فيه فائدتان:

الأولى: إنه تكريس لإمامه الإمام (عليه السلام) وتجميع للناس حوله، لأنهم يعرفون أنهم يتصرفون فى ملك الإمام، كالإنسان الذى فى ضيافته إنسان، حيث إن علمه بأنه فى ضيافته يكفى لالتفافه حوله وتقديره له، وفائده هذا أن يكون تعظيمه له، الذى هو مقدمه لسماع أوامره أكثر، وهذا بالنسبة إلى المسلم المعتقد بإمامه الإمام واضح.

وأما بالنسبة إلى الكافر غير المعتقد بإمامته، فهو حيث يراه متسلطاً بالقوه \_ لا بالشرعيه \_ يهابه، إذ لا إشكال فى أن الإيحاء النفسى لغير المتعصب منهم كثير، لأن الناس مع من غلب، فإذا كانت الفائده فى المسلم مائه فى مائه كانت الفائده فى الكافر خمسين فى المائه مثلاً، وكفى بها فائده.

ص: ٣٣٤

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧١.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٢.

الثانية: إن الملك إذا كان للإمام (عليه السلام) كان له أن يتصرف فيه كيف يشاء، كما ورد في الروايات المتقدمة وغيرها، وحينئذ لا مجال لاعتراض أحد عليه لماذا فعلت كذا، فإنه بالإضافة إلى معرفه المسلم أنه إمام أو نائبه، وأن ما يفعله إنما يكون مصلحه، إذا عرف أنه له كان مجال الاعتراض عليه أقل.

أما المفتوحة العامره الزراعيه فلم تكن للإمام حتى لا يقال: إن المسلمين جاهدوا، فلماذا صار حاصل تعبهم لغيرهم، وغير العامره صارت له لأنها عرفاً ليست مالاً، ولذا يقل الراغب فيها، وقد تقدم أن العامره لم تصر ملكاً لأفراد المسلمين المجاهدين، لأن لا يصرفهم ذلك عن الجهاد، ولا يوجب اشتغالهم بالدنيا، وليكون وارداً للدولة.

وبالنتيجه فالأرض بين ما كانت ملكاً لأصحابها كاللدور ونحوها، وما كانت بيد الدوله لمصالح المسلمين، وبين ما كانت لمن عمرها، وهذا أفضل من كل الأقسام الأخر، كأن تكون كلها للأفراد كالأسماليه ولا وارد للدولة، أو كلها للدولة كالشيوعيه ولا تظهر المواهب، أو غير ذلك من الأقسام المتصوره.

### ((موارد الأنفال))

ثم إن الانفال أمور:

١: الأرض التي تملك من غير قتال، ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ولا رجال، والمراد لم تؤخذ عنوه، فإذا أخذت عنوه ولو بالدبابات والطائرات وما أشبه في الحال الحاضر، كانت مفتوحة عنوه، ولا يلزم حضور المجاهدين، فإذا فرض في الزمان الحاضر أنها أخذت بالصواريخ وعابرات القارات كانت لكل المسلمين.

ثم إنه لا فرق بين ما انجلى عنها أهلها، أو سلموها للمسلمين طوعاً، وذلك بالإضافة إلى أنه لا خلاف فيه ولا إشكال، بل في الجواهر الظاهر أنه إجماع يقتضيه الأدله السابقه وغيرها.

٢: كل ما لم يوجف عليه بخيل ولا- ركاب، وإن لم تكن أراضي، لإطلاق الروايات، كالجبال والأنهار والغابات في أراضي الكفار.

قال في الجواهر: (ظاهر بعض الأخبار كصحيح حفص: {الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب أو قوم أعطوا بأيديهم، وكل أرض خربه، وبطون الأودية، فهو لرسول الله وهو للإمام يضعه حيث يشاء} (١))، أن كل ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب من الأنفال، لا خصوص الأرض منه، كما هو ظاهر المصنف وغيره من الأصحاب) انتهى.

٣: الأرضون الموات التي لا- ينتفع بها، لعطلتها بانقطاع الماء عنها، أو استيلاء الماء عليها واستيجمها، أو ظهور السبخ والرمل والتراب والنفط وشبهها عليها، وذلك لإطلاق الأدلة السابقة، بل في الجواهر: ظاهر اتفاق الأصحاب على ذلك، فيشمل ما ملكت ثم باد أهلها، كأراضي بابل وغيرها، أو لم يجر عليها ملك كالمفاوز.

٤: سيف البحار، بكسر السين أى ساحلها، كما عن الجوهري، سواء كان بحراً ثم ظهر، أو كان من الأول سيفاً، ولعلمهم إنما خصصوا ذلك لانصراف الأرض منها ولوانصرافا بدوياً، ولكثره فائدها، حيث إنها مرسى السفن، ويكون فيها الموانئ، ويصطاد منها الاسماك، وتجعل أحواضاً لأجل أخذ ملح ماء البحر، ويبنى عليها المصائف والدور ومحلات الاستراحة، إلى غير ذلك من الفوائد، وإطلاقات الأدلة ومناطقها تشمل هذا أيضاً، ولذا كان المشهور بينهم التصريح به في باب الأنفال من كتاب الخمس.

٥: رؤوس الجبال وما بها من معادن وأشجار ومراع وما أشبهه،

ص: ٣٣٦

وإنما نصوا بذلك لكثرة فوائدها، وتخصيصهم بالرؤوس لأجل إخراج سفوحها وأوساطها، وإنما لأجل أن رأس الجبل خارج عن منصرف الأرض، أما سفوحها فهي داخله في الأرض، وأوساطها غالباً تكون مسرحه لا تكون محل فائده.

نعم، لا ينبغي الإشكال في أن كل ذلك من الأنفال، فلإنسان أن يتخذها مرعى، أو بستاناً، أو داراً، أو يأخذ منها الأحجار، إلى غير ذلك، كما تعارف الآن بواسطة الوسائل المتقدمة.

ففي روايه حماد: {وله (عليه السلام) رؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام} (١).

وفي روايه أخرى، قلت: وما الأنفال، قال: {بطون الأودية ورؤوس الجبال والآجام} (٢).

وفي روايه ابن مسلم: {وبطون الأودية، ورؤوس الجبال}، إلى غير ذلك.

٦: بطون الأودية، وقد عرفت النص عليه، كما أن عليه الإجماع، ويشمله إطلاقات الأرض، ولعل النص عليه للانصراف ولو البدوى، والمراد به مسيل المياه، فإنها تسيل من أوسط الأرض المنحدره، ويكون غالباً محل الزرع بعد نضوب الماء، وتكون بها مراعي خصبه وأوشال من المياه مما يكون محل السمك وغير ذلك.

٧: النباتات التي تكون بأرض الإمام من جبل أو واد أو غيرهما، ولذا قال الجواهر: (والسيره المستمره في جميع الأعصار والأمصار على معاملة النباتات من آجام وغيرها في أرض المسلمين كالمفتوحه عنه، أو الإمام خاصه

ص: ٣٣٧

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٢.

كمواتها، معاملة المباحات الأصلية، كالماء الجارى فيما تملك بالحيازه، من غير فرق فى المحيز بين الشيعة وغيرهم) انتهى.

أقول: بل الظاهر أن الأرض تشمله ولو بالملازمه العرفيه، فإذا قيل هذه الأرض لفلان، كان ظاهر الكلام أنها مع ما فيها من ماء ونبات ونحوهما، ولذا كانت أدله الأرض والجبال ونحوهما تشمل النباتات عرفاً.

٨: الحيوانات التى فى هذه الأماكن، فى المفتوحه ملك للمسلمين، وفى غيرها ملك للإمام، ولمن أحيها أو اصطادها، والدليل على ذلك التبعية التى ذكرناها فى النبات.

٩: الآجام والغابات، والأول محل القصب، والثانى محل الأشجار، وقد ورد النص والإجماع بالأول، ويفهم منه الثانى أيضاً، بل لا يبعد أن يكون مرادهما كلا الأمرين، إذ من المستبعد جداً إدخال الغابات فى الأرض، كما أن من المستبعد جداً ترك ذكرها مع كثره وفورها فى كثير من أراضي المسلمين التى استولوا عليها.

١٠: ينبغى أن يضاف إلى الأنفال، استفادات الشمس والرياح، فإنهما يستفاد منهما الآن فى إيجاد الطاقه والنور وما أشبه بسبب الوسائل الحديثه، وذلك لما عرفت فى النبات من التبعية العرفيه، وكذا الجمد النازل من السماء والمطر وما أشبهه، فإنها فى المفتوحه للمسلمين، وفى أراضي الإمام للإمام (عليه السلام)، كما أن الظاهر إنها فى الأملاك ملك للمالك، لعدم دليل على الاحتياج إلى القصد، إذا لم يقصد الخلاف، بل العرف يرى له حق الأولويه وإن لم نقل بالملك، وهذا بحث خارج عن المقام، وتفصيله فى كتاب إحياء الموات.

١١: قطائع الملوك والرؤساء، أى أراضيهم وصفاياهم، من الأنفال

بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر: بلا خلاف أجده فيه.

ويدل عليه المعبره المستفيضه، كصحيحه داود بن فرقد، عن الصادق (عليه السلام): {قطنع الملوک کلها للإمام، وليس للناس فيها شيء} (١).

وموثق سماعه بن مهران، سألته عن الأنفال، فقال: {كل أرض خربه أو شيء يكون للملوک، فهو خاص للإمام، ليس للناس فيه سهم} (٢).

وخبر الثمالي، عن الباقر (عليه السلام): {ما كان للملوک فهو للإمام} (٣).

وخبر حماد، عن الكاظم (عليه السلام)، قال: {وله صوافى الملوک ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب، لأن الغصب كله مردود} (٤).

أقول: لعل وجه ذلك أن لا يقع نزاع بين المجاهدين، ولا يتلف الشيء الثمين بتقسيمه بين المجاهدين، فإذا كانت للإمام وضعها وصرفها فى مصالح المسلمين، كما هو شأن الإمام المعصوم (عليه السلام)، وشأن نوابه الفقهاء العدول.

١٢: الذى يصطفيه الإمام (عليه السلام) من الغنيمه، من فرس أو ثوب أو جاريه أو غير ذلك، بلا خلاف ولا إشكال، بل عن المنتهى الإجماع عليه، وقرره الجواهر، ولعل السرفيه ما تقدم فى صوافى الملوک.

ويدل عليه صحيح ربعي، عن الصادق (عليه السلام): {كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أتاه المغنم أخذ صفوه، وكان ذلك له}، إلى أن قال: {وكذلك الإمام (عليه السلام) يأخذ، كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله} (٥).

ص: ٣٣٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٦٧.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٧.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧١.

٤- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

٥- الوسائل: ج ٦ ص ٣٥٦.

وفى خبر أبى بصير، بعد أن سأله عن صفو المال، قال (عليه السلام): {يأخذ الجاربه الروقه، والمركب الفاره، والسيف القاطع، والدرع قبل أن يقسم الغنيمه، فهذا صفو المال}{(١)}.

وفى موق أبى الصباح: {نحن قوم فرض الله طاعتنا، لنا الأنفال، ولنا صفو المال}{(٢)}.

أقول: الظاهر أنه من عطف الخاص على العام، ولعله من جهة انصراف الأنفال عن ذلك ولو بدوياً، إلى غيرها من الروايات.

١٣: ما كان يأخذه المسلمون بغير إذن الإمام (عليه السلام) على المشهور شهره عظيمه، بل كادت تكون إجماعاً، بل عن الحلبي الإجماع عليه، وقد تقدم بعض روايات ذلك فى مسأله الأرض فراجع.

لكن اللازم أن يقيد ذلك \_ بعد وضوح أن نائب الإمام فى حكم الإمام (عليه السلام) \_ بما إذا كان الجهاد محتاجاً إلى الإذن، أما إذا كان دفاعاً غير محتاج إلى الإذن فالغنائم على أصلها الأولى مما ذكر فى باب الغنائم، وذلك لإطلاق أدله الغنائم، بعد أن أدله المقام من النص والفتوى لا تشمل مثل ذلك.

١٤: إرث من لا وارث له، بل عن المنتهى الإجماع عليه، وقرره الجواهر أيضاً، بل لم أجد فيه خلافاً.

ففى صحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): {من مات وليس له وارث من قبيل قرابته، ولا مولى عقاله، ولا ضامن جريرته، فماله من الأنفال}{(٣)}.

ص: ٣٤٠

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٩.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧١.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٥٤٨.



وفى خبر أبان، عن الصادق (عليه السلام): {من مات ولا مولى له، ولا ورثه، فهو من أهل هذه الآية: {يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول} (١)} {٢)}.

وفى خبر حماد، عن العبد الصالح (عليه السلام): {وله ميراث من لا وارث له، ويعول من لا حيله له} (٣).

١٥: المعادن، ولا فرق بين الظاهره كالمح، والباطنه المحتاجه إلى حفر وإلى تصفيه، وبين غيرها، نعم لا بد من تقييد ذلك بكونه فى أرض هى للإمام (عليه السلام).

وهذا التفصيل هو المحكى عن الحلّى والمنتهى والتحرير والروضه وغيرهم.

وذلك لظهور أنها تابعه للأرض، فإذا كانت للإمام (عليه السلام) كانت هى له، وإذا كانت للمسلمين كانت هى له، وإذا كانت فى أرض إنسان خاص كانت له.

أما الأولان: فلا إشكال.

وأما الثالث: فقد يستشكل بأنه كيف يكون المعدن لإنسان واحد، والجواب: إنه لا مانع من ذلك بشرط تكافؤ الفرص، وعدم العدوان على جيله، أو على أجيال آتية، كما فصلناه سابقاً، وإنما يكون له بقدر ما صدق عليه أنه حازه لا أكثر من ذلك، ويؤيد الإطلاق ما دل على كون الخمس فى المعدن.

ومما تقدم يعلم أن من أطلق كون المعادن للإمام (عليه السلام)، كالمحكى عن المفيد والكلينى والشيخ والديلمى والقاضى والقمى والكفاهيه والذخيريه وكشف الغطاء، لا بد وأن يريد كان فى أرضه، كما أن ما عن النافع والبيان، بل عن جماعه أيضاً من إطلاق أن الناس فيها شرع، لا بد وأن يراد به ما كان فى أرض كذلك، كما

ص: ٣٤١

١- سورة الأنفال: الآية ١.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٥٤٩.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

أن على ذلك يلزم أن يحمل الروايات المطلقة، مثل:

خبر أبي بصير، عن الباقر (عليه السلام)، قلت: ما الأنفال، قال: {منها المعادن والآجام، وكل أرض لا رب لها} (١).

وخبر داود بن فرقد، عن الصادق (عليه السلام)، قلت: وما الأنفال، فقال: {بطون الأودية، ورؤوس الجبال والآجام، والمعادن، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب} (٢).

إلى غيرها من الروايات.

١٦: البحار، واللازم فيه التفصيل المذكور بين ما كان منها في أرض الإمام، أو الأرض المفتوحة عنوه، أو الأرض الشخصية، كما لو كانت له أرض كبيره فحفر فيها بحيره، أو نزل المطر أو ظهر التزيز فيها حتى صار بحيره، ولكن مع ملاحظه تكافؤ الفرص على ما تقدم.

ويبدل على ذلك ما ذكرناه في الغابه ونحوها، وذلك بالإضافة إلى الاستفاده من روايه حفص، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: {ركز جبرئيل (عليه السلام) برجله حتى جرت خمسه أنهار، ولسان الماء يتبعه: الفرات ودجله والنيل ونهر مهريان ونهر بلخ، فما سقت وسقى منها فلإمام والبحر المطيف بالدنيا} (٣).

أقول: كأنه ذكر البحر المطيف باعتبار أنه ليس في المفتوحة.

ومثله روايه الرضوى، عن العالم (عليه السلام).

ثم إن مما تقدم يعلم أن أحكام ما يؤخذ من البحر من لؤلؤ وعنبر وحيوان وملح وحجر وغيرها، فإنه تابع

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٢.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٢.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٠.

للبحر فى الحكم.

والأنهار والعيون أيضاً تابعه للأرض على ما ذكرناه من القاعده.

١٧: الهواء تابعه للأرض أيضاً، بالقدر الذى يرى تبعيتها لها، فإذا كانت أجره لمرور الطائره مثلاً فى الهواء، فإن كانت فى أرض مفتوحه عنوه كان لكل المسلمين، وإن كانت للإمام (عليه السلام) كانت للإمام ولمن استفاد منها، حيث إن إذنه (عليه السلام) العام يستفاد منه ذلك بالمناط.

وإن كانت الأرض ملكاً شخصياً، كان اختيار هوائها بيده، وكذلك حال أعماق الأرض، لكن بقدر الصدق، أما ما فوق الصدق هواءً وعمقاً، فالظاهر أنه للإمام (عليه السلام) ومن الأنفال، لعدم صدق الملكيه لا لشخص ولا لكل المسلمين، فلا بد وأن يدخل فى إطلاق: إن الله سبحانه أعطى الأرض للإمام (عليه السلام) ولو بالمناط.

ومما تقدم يظهر حال سائر الكواكب، فإن مناط الأرض وإطلاقاتها جاريه فيها.

ثم لا- يخفى أنه إذا كانت غابه أو نهر أو بحر أو ما أشبه طرف منه فى المفتوحه، وطرف فى الأنفال، كان اللازم دخوله فى الأنفال إلاً بالقدر الخارج مما كان تابعاً للمفتوحه، لأن الأول أصل، والثانى خروج منه، فبقدر صدق أنه مفتوح عنوه يتبع الأرض دون الأكثر.

أما إذا كان فى طرف منه ملك شخصى، فالظاهر أن كله من الأنفال، أو من المفتوحه إذا كان الحرب بين المسلمين وغيرهم أثمرت استيلاءهم على البحر، أو على الغابه، لإطلاق أدله المفتوحه أو مناطها لمثل الغابه والبحر، فتأمل.

وبما تقدم تبين أن احتمال عدم ملكيه الأرض أو المنابع العامه، مخالف للنص والفتوى، بل فى الجواهر ادعى بعض المتأخرين إطباق الأصحاب عليه، قال: (ولعله كذلك، كما يشهد له ملاحظه كلامهم فى باب إحياء الموات، مضافاً إلى السيره القطعيه والأخبار المعتمده)، انتهى.

## المحتويات

الاقتصاد لغة ٧ [١]

عدم الاقتصاد فى الخير. ٨ [٢]

الاقتصاد فى الاصطلاح. ٩ [٣]

الاقتصاد والعلاقات الخارجيه ١١ [٤]

لماذا كثره البحث عن الاقتصاد ١٤ [٥]

إبداء الرأى فى الاقتصاد حق الجميع. ١٨ [٦]

الفقيه وإبداء الرأى فى الاقتصاد ١٩ [٧]

الاقتصاد الإسلامى وإمكانيه التطبيق. ٢٢ [٨]

الاقتصاد الإسلامى الاستعمار العالمى. ٢٩ [٩]

سيطره البنوك العالميه ٣٠ [١٠]

تبعيه السياسه للاقتصاد ٣١ [١١]

تبعيه الجيش للسياسه ٣٢ [١٢]

الضغوط العالميه ٣٣ [١٣]

سباق السلاح. ٣٣ [١٤]

التلاعب بالأسواق. ٣٤ [١٥]

الهيمنه الإعلاميه ٣٤ [١٦]

الأكتفاء الذاتى. ٣٤ [١٧]

حل المشكله العسكريه ٣٦ [١٨]

علاج الضغوط العالميه ٣٦ [١٩]

اقتصاد لم يعتادوا عليه ٣٨ [٢٠]

تعريف الاقتصاد ٤٠ [٢١]

بطلان زعم ماركس وفرويد ٤٢ [٢٢]

اهتمام الإسلام بالاقتصاد ٤٤ [٢٣]

فصل [٢٤] فى استحباب التجاره ٤٥ [٢٥]

فصل [٢٦] يجب طلب الرزق إذا كان رزقه متوقفاً على ذلك [٢٧] وإلا كان مستحباً وتركه مكروهاً ٥١ [٢٨]

فصل [٢٩] يستحب الاستعانه بالدنيا للآخرة، وفى معنى الزهد ٥٩ [٣٠]

فصل [٣١] فى استحباب العمل باليد والغرس والسقى. ٦٣ [٣٢]

فصل [٣٣] فى استحباب المضاربه والإجمال فى الطلب والاقتصاد ٦٩ [٣٤]

فصل [٣٥] فى استحباب الدعاء فى طلب الرزق، [٣٦] والرجاء للرزق من حيث لا يحتسب. ٧٧ [٣٧]

فصل [٣٨] يكره الإفراط فى طلب الرزق [٣٩] كما يكره التفریط فيه والنوم الكثير والفراغ والكسل والضجر والمنى. ٨١ [٤٠]

فصل [٤١] فى استحباب العمل فى البيت للرجل والمرأه [٤٢] وممره المعاش وإصلاح المال والاقتصاد وتقدير المعيشه ٨٥ [٤٣]

فصل [٤٤] فى وجوب الكد على العيال من الرزق الحلال. ٨٩ [٤٥]

فصل [٤٦] فى استحباب شراء العقار وكراهه بيعه، إلا أن يشتري بثمنه بدله [٤٧] واستحباب كون العقارات متفرقه، [٤٨] وكراهه

دوران الأسواق، واشتراء الأشياء الموجه للخفه ٩١ [٤٩]

فصل [٥٠] فى عدم جواز ترك الدنيا التى لا بد منها للآخرة، [٥١] وبالعكس، وجمله من المستحبات. ٩٥ [٥٢]

تساوى فرص الاقتصاد ٩٧ [٥٣]

ما يلاحظ فى تقسيم بيت المال. ٩٧ [٥٤]

الاقتصاد، مسائل وأهداف.. ١٠١ [٥٥]

الإسلام والغنى. ١٠٢ [٥٦]

تنافيان سببا يؤس البشر. ١٠٤ [٥٧]

التنافى فى الثروات. ١٠٤ [٥٨]

التنافى بين الماديات والمعنويات. ١٠٧ [٥٩]

تأخر المسلمين اقتصادياً ١٠٨ [٦٠]

من المشاكل الاقتصادية العالميه ١١٢ [٦١]

علل واهيه ١١٢ [٦٢]

المالكيه الحقيقيه لله عزوجل. ١١٩ [٦٣]

مالكيه الإنسان ثانويه وعرضيه ١٢٠ [٦٤]

ملكيه الإنسان المحدوده ١٢٣ [٦٥]

الإسلام وقانون الرق. ١٢٣ [٦٦]

أسئله فى موضوع الرق. ١٢٧ [٦٧]

قانون الإلزام ١٢٨ [٦٨]

عقوبه المجرم وتأثيره على الأبناء ١٢٩ [٦٩]

بين الواجبات والحقوق. ١٣٠ [٧٠]

بين الإنسان وسائر النعم ١٣٢ [٧١]

الرابطه الحقيقيه ١٣٢ [٧٢]

الرابطه العموميه ١٣٢ [٧٣]

الرابطه الوسيليه ١٣٣ [٧٤]

ولكل الأجيال. ١٣٣ [٧٥]

رعايه حق الآخرين. ١٣٤ [٧٦]

من أسباب الأجواء غير المتكافئه ١٣٥ [٧٧]

الرابطه المرحليه ١٣٦ [٧٨]

ملكيه الإنسان وحدودها ١٣٩ [٧٩]

هل الإنسان يملك ولماذا ١٣٩ [٨٠]

حدود الملك. ١٤٠ [٨١]

ما يضر نفسه ١٤٠ [٨٢]

ما يضر غيره والأجيال. ١٤٢ [٨٣]

عدم خراب الكون. ١٤٣ [٨٤]

شروط الملك. ١٤٣ [٨٥]

الملك بعد الموت. ١٤٤ [٨٦]

متى يسلب الملك. ١٤٤ [٨٧]

حكم المعامل وتقسيم الأرباح. ١٤٦ [٨٨]

التجاره الظالمه ١٤٧ [٨٩]

الإصلاح الزراعى المزعوم ١٤٨ [٩٠]

خطأ تقسيم المعامل. ١٤٨ [٩١]

ضرر تأمين الغابات. ١٤٨ [٩٢]

بطلان تأمين المهن. ١٤٩ [٩٣]

الاقتصاد الشيعوى وما يزعمون. ١٥٠ [٩٤]

إشكالات على الشيعويه ١٥١ [٩٥]

أنواع الاقتصاد العالمى. ١٥٤ [٩٦]

الاقتصاد الإسلامى. ١٥٤ [٩٧]

كيف يقسم المال. ١٥٥ [٩٨]

ما يلزم ملاحظته فى التقسيم ١٥٧ [٩٩]

تكافؤ الفرص... ١٥٧ [١٠٠]

عدم الإجحاف.. ١٦٠ [١٠١]

إرجاع المظالم الاقتصادية ١٦١ [١٠٢]

الاستيلاء على المنابع الطبيعى ١٦٢ [١٠٣]

استغلال العمال. ١٦٣ [١٠٤]

استغلال التجار بالتلاعب والشطارة ١٦٥ [١٠٥]

استغلال أصحاب المهن. ١٦٦ [١٠٦]

الإصلاح الزراعى المزعوم ١٦٦ [١٠٧]

التأميم المزعوم ١٦٧ [١٠٨]

الاقتصاد الرأسمالى. ١٧٠ [١٠٩]

ما استدلوا به على وحده الاقتصاديين. ١٧٠ [١١٠]

مناقشه الأدله ١٧٢ [١١١]

أقسام التنافس.. ١٧٦ [١١٢]

الرأسماليه الغربيه كبت للطاقات. ١٧٨ [١١٣]

كنوز الطبيعه لا تظهر فى الرأسماليه الغربيه ١٧٨ [١١٤]

أضرار الرأسماليه الغربيه ١٧٩ [١١٥]

الاستغلال. ١٧٩ [١١٦]



سوء التوزيع. ١٨٢ [١١٧]

التخريب. ١٨٣ [١١٨]

الإفساد ١٨٥ [١١٩]

الربا ١٨٦ [١٢٠]

بطلان الربا عقلاً. ١٩٠ [١٢١]

الاقتصاد الشيوعي. ١٩٣ [١٢٢]

بطلان أدله الاقتصاد الشيوعي. ٢٠١ [١٢٣]

نقد الأدله التقليه المزعومه ٢٠٤ [١٢٤]

نقد الدليل العقلي الأول. ٢٠٥ [١٢٥]

نقد الدليل العقلي الثاني. ٢٠٩ [١٢٦]

لماذا تستبد الدوله اقتصادياً ٢١١ [١٢٧]

نقد الدليل العقلي الثالث. ٢١٢ [١٢٨]

أضرار الاقتصاد الشيوعي. ٢١٥ [١٢٩]

١: جميع أضرار الرأسمالي. ٢١٥ [١٣٠]

٢: الدكتاتوريه المطلقه ٢١٦ [١٣١]

٣: سلب حقوق الجماهير. ٢١٧ [١٣٢]

٤: توقيف الإبداع. ٢٢٠ [١٣٣]

٥: تقليل الإنتاج. ٢٢٠ [١٣٤]

٦: عدم قيمه للإنسان. ٢٢٣ [١٣٥]

المال وما يقابله ٢٢٥ [١٣٦]

١: العمل الجسدى. ٢٢٥ [١٣٧]

وجه الاستحقاق. ٢٢٥ [١٣٨]

تحديد مقدار الحق. ٢٢٦ [١٣٩]

الإنتاج واستحقاقه ٢٢٧ [١٤٠]

٢: العمل الفكرى. ٢٢٩ [١٤١]

وجه قيمه الفكر. ٢٢٩ [١٤٢]

وجه زياده قيمه الفكر. ٢٣٠ [١٤٣]

النسبه بين قيمه الفكر والفكر. ٢٣٣ [١٤٤]

٣: المواد الأوليه ٢٣٤ [١٤٥]

٤: المال والعلاقات الاجتماعيه ٢٣٥ [١٤٦]

شروط العطاء الاجتماعى. ٢٣٦ [١٤٧]

علاقات ماليه من جهه القرابه ٢٣٧ [١٤٨]

٥: المال وشروط الزمان والمكان. ٢٣٩ [١٤٩]

الاقتصاد الاشتراكى. ٢٤١ [١٥٠]

أدلتهم النقليه ٢٤١ [١٥١]

دليلهم العقلى. ٢٤٢ [١٥٢]

الجواب عن أدلتهم النقليه ٢٤٣ [١٥٣]

الجواب عن أدلتهم العقليه ٢٤٤ [١٥٤]

من أضرار الاشتراكيه ٢٤٦ [١٥٥]

فلسفه الشيوعيه وجوهرها ٢٤٨ [١٥٦]

أسس الفلسفه الشيوعيه ٢٤٨ [١٥٧]

مثلت ماركس ونقده ٢٤٨ [١٥٨]

مربع ماركس ونقده ٢٥٠ [١٥٩]

مخمس ماركس ونقده ٢٥٣ [١٦٠]

الربح الإضافى. ٢٥٣ [١٦١]

الربح وأسبابه ٢٥٥ [١٦٢]

الاقتصاد التوزيعى. ٢٥٧ [١٦٣]

أدلتهم على التوزيعيه ٢٥٩ [١٦٤]

دليلهم العقلى على التوزيعيه ٢٦٠ [١٦٥]

الإشكالات على الاقتصاد التوزيعى. ٢٦٥ [١٦٦]

عدم مانعيه شرعيه أو عقليه ٢٦٦ [١٦٧]

ترك العمل لا يزيل الملكيه ٢٦٧ [١٦٨]

صححه بيع الأراضى والمعامل الكبار. ٢٦٨ [١٦٩]

صححه الإرث. ٢٦٨ [١٧٠]

صححه المضاربه والإجاره وما أشبه ٢٦٩ [١٧١]

نقد استدلالهم النقلى. ٢٧٠ [١٧٢]

نقد استدلالهم العقلى. ٢٧١ [١٧٣]

أضرار الاقتصاد التوزيعى. ٢٧٧ [١٧٤]

منع ظهور الكفاءات والمواهب. ٢٧٧ [١٧٥]

سلب الحرىات. ٢٧٩ [١٧٦]

عدم عماره الأرض... ٢٨٠ [١٧٧]

عدم المخزون الكافى للتقدم والرفاه ٢٨١ [١٧٨]

الملكيه الفرديه والجماهيريه ٢٨٤ [١٧٩]

الأدله الأربعة على الملكيهِ الفرديه والاجتماعيه ٢٨٥ [١٨٠]

هل كنز الثروات حرام ٢٨٨ [١٨١]

الاحتكار ليس كنزاً ٢٩٤ [١٨٢]

قراءه آيه الكنز أمام الطغاه ٢٩٤ [١٨٣]

روايه شريفه ٢٩٦ [١٨٤]

مما لا يحق للإنسان فى المال. ٢٩٨ [١٨٥]

المال ليس هدفاً بل وسيله ٣٠٢ [١٨٦]

الإنسان هو الهدف... ٣٠٣ [١٨٧]

سليات الملكيهِ الفرديه ٣٠٣ [١٨٨]

حدود المال فى الإسلام ٣٠٤ [١٨٩]

أصاله قابليه الملك إلا ما خرج. ٣٠٩ [١٩٠]

أقسام الأرض... ٣١٠ [١٩١]

قابليه الأرض للملك. ٣١٢ [١٩٢]

شرطان آخران. ٣١٧ [١٩٣]

الأراضى المفتوحه عنوه ٣١٨ [١٩٤]

ما هى البلاد المفتوحه عنوه ٣١٩ [١٩٥]

حجيه قول المؤرخ. ٣١٩ [١٩٦]

روايات الأرض المفتوحة عنوه ٣٢١ [١٩٧]

الأراضى المفتوحة بلا إذن من الإمام ٣٢٤ [١٩٨]

عدم الابتداء بالحرب. ٣٢٧ [١٩٩]

الفتوحات لم تكن بالإذن الشرعى. ٣٢٧ [٢٠٠]

انصراف الدور وما أشبهه عن حكم المفتوحة ٣٢٧ [٢٠١]

الأراضى الأنفال. ٣٣١ [٢٠٢]

روايات الأنفال. ٣٣١ [٢٠٣]

موارد الأنفال. ٣٣٥ [٢٠٤]

المحتويات. ٣٤٤ [٢٠٥]

ص: ٣٤٤

فصل [١] يجب طلب الرزق إذا كان رزقه متوقفاً على ذلك [٢] وإلا كان مستحباً وتركه مكروهاً [٣] ٥١

فصل [٤] يستحب الاستعانة بالدنيا للآخرة، وفي معنى الزهد [٥] ٥٩

فصل [٦] في استحباب العمل باليد والغرس والسقى. [٧] ٦٣

فصل [٨] في استحباب المضاربه والإجمال في الطلب والاقتصاد [٩] ٦٩

فصل [١٠] في استحباب الدعاء في طلب الرزق، [١١] والرجاء للرزق من حيث لا يحتسب. [١٢] ٧٧

فصل [١٣] يكره الإفراط في طلب الرزق [١٤] كما يكره التفريط فيه والنوم الكثير والفراغ والكسل والضجر والمنى. [١٥] ٨١

فصل [١٦] في استحباب العمل في البيت للرجل والمرأه [١٧] وممره المعاش وإصلاح المال والاقتصاد وتقدير المعيشه [١٨] ٨٥

فصل [١٩] في وجوب الكد على العيال من الرزق الحلال. [٢٠] ٨٩

فصل [٢١] في استحباب شراء العقار وكراهه بيعه، إلا أن يشتري بثمنه بدله [٢٢] واستحباب كون العقارات متفرقه، [٢٣] وكراهه دوران الأسواق، واشتراء الأشياء الموجهه للخفه [٢٤] ٩١

فصل [٢٥] في عدم جواز ترك الدنيا التي لا بد منها للآخرة، [٢٦] وبالعكس، وجمله من المستحبات. [٢٧] ٩٥

تساوى فرص الاقتصاد [٢٨] ٩٧

ما يلاحظ في تقسيم بيت المال. [٢٩] ٩٧

الاقتصاد، مسائل وأهداف.. [٣٠] ١٠١

الإسلام والغنى. [٣١] ١٠٢

تنافى سببا بؤس البشر. [٣٢] ١٠٤

التنافى في الثروات. [٣٣] ١٠٤

التنافى بين الماديات والمعنويات. [٣٤] ١٠٧

تأخر المسلمين اقتصادياً [٣٥] ١٠٨

من المشاكل الاقتصادية العالميه [٣٦] ١١٢

علل واهيه ١١٢ [٣٧]

المالكيه الحقيقيه لله عزوجل . ١١٩ [٣٨]

مالكيه الإنسان ثانويه وعرضيه ١٢٠ [٣٩]

ملكيه الإنسان المحدوده ١٢٣ [٤٠]

الإسلام وقانون الرق . ١٢٣ [٤١]

أسئله فى موضوع الرق . ١٢٧ [٤٢]

قانون الإلزام ١٢٨ [٤٣]

عقوبه المجرم وتأثيره على الأبناء ١٢٩ [٤٤]

بين الواجبات والحقوق . ١٣٠ [٤٥]

بين الإنسان وسائر النعم ١٣٢ [٤٦]

الرابطه الحقيقيه ١٣٢ [٤٧]

ص: ٣٤٥

الرابطه العموميه ١٣٢ [١]

الرابطه الوسيليه ١٣٣ [٢]

ولكل الأجيال. ١٣٣ [٣]

رعايه حق الآخرين. ١٣٤ [٤]

من أسباب الأجواء غير المتكافئه ١٣٥ [٥]

الرابطه المرحليه ١٣٦ [٦]

ملكه الإنسان وحدودها ١٣٩ [٧]

هل الإنسان يملك ولماذا ١٣٩ [٨]

حدود الملك. ١٤٠ [٩]

ما يضر نفسه ١٤٠ [١٠]

ما يضر غيره والأجيال. ١٤٢ [١١]

عدم خراب الكون. ١٤٣ [١٢]

شروط الملك. ١٤٣ [١٣]

الملك بعد الموت. ١٤٤ [١٤]

متى يسلب الملك. ١٤٤ [١٥]

حكم المعامل وتقسيم الأرباح. ١٤٦ [١٦]

التجاره الظالمه ١٤٧ [١٧]

الإصلاح الزراعي المزعوم ١٤٨ [١٨]

خطأ تقسيم المعامل. ١٤٨ [١٩]

ضرر تأمين الغابات. ١٤٨ [٢٠]



بطلان تأميم المهين. ١٤٩ [٢١]

الاقتصاد الشيوعي وما يزعمون. ١٥٠ [٢٢]

إشكالات على الشيوعيه ١٥١ [٢٣]

أنواع الاقتصاد العالمى. ١٥٤ [٢٤]

الاقتصاد الإسلامى. ١٥٤ [٢٥]

كيف يقسم المال. ١٥٥ [٢٦]

ما يلزم ملاحظته فى التقسيم ١٥٧ [٢٧]

تكافؤ الفرص... ١٥٧ [٢٨]

عدم الإجحاف.. ١٦٠ [٢٩]

إرجاع المظالم الاقتصادية ١٦١ [٣٠]

الاستيلاء على المنابع الطبيعیه ١٦٢ [٣١]

ص: ٣٤٦

استغلال العمال. ١٦٣ [١]

استغلال التجار بالتلاعب والشطاره ١٦٥ [٢]

استغلال أصحاب المهن. ١٦٦ [٣]

الإصلاح الزراعى المزعوم ١٦٦ [٤]

التأميم المزعوم ١٦٧ [٥]

الاقتصاد الرأسمالى. ١٧٠ [٦]

ما استدلوا به على وحده الاقتصاديين. ١٧٠ [٧]

مناقشه الأدله ١٧٢ [٨]

أقسام التنافس.. ١٧٦ [٩]

الرأسماليه الغربيه كبت للطاقت. ١٧٨ [١٠]

كنوز الطبيعه لا تظهر فى الرأسماليه الغربيه ١٧٨ [١١]

أضرار الرأسماليه الغربيه ١٧٩ [١٢]

الاستغلال. ١٧٩ [١٣]

سوء التوزيع. ١٨٢ [١٤]

التخريب. ١٨٣ [١٥]

الإفساد ١٨٥ [١٦]

الربا ١٨٦ [١٧]

بطلان الربا عقلاً. ١٩٠ [١٨]

الاقتصاد الشيوعى. ١٩٣ [١٩]

بطلان أدله الاقتصاد الشيوعى. ٢٠١ [٢٠]

نقد الأدله النقليه المزعومه ٢٠٤ [٢١]

نقد الدليل العقلي الأول. ٢٠٥ [٢٢]

نقد الدليل العقلي الثاني. ٢٠٩ [٢٣]

لماذا تستبد الدوله اقتصادياً ٢١١ [٢٤]

نقد الدليل العقلي الثالث. ٢١٢ [٢٥]

أضرار الاقتصاد الشيوعى. ٢١٥ [٢٦]

١: جميع أضرار الرأسمالى. ٢١٥ [٢٧]

٢: الدكتاتوريه المطلقه ٢١٦ [٢٨]

٣: سلب حقوق الجماهير. ٢١٧ [٢٩]

٤: توقيف الإبداع. ٢٢٠ [٣٠]

٥: تقليل الإنتاج. ٢٢٠ [٣١]

ص: ٣٤٧

٦: عدم قيمه للإنسان. ٢٢٣ [١]

المال وما يقابله ٢٢٥ [٢]

١: العمل الجسدى. ٢٢٥ [٣]

وجه الاستحقاق. ٢٢٥ [٤]

تحديد مقدار الحق. ٢٢٦ [٥]

الإنتاج واستحقاقه ٢٢٧ [٦]

٢: العمل الفكرى. ٢٢٩ [٧]

وجه قيمه الفكر. ٢٢٩ [٨]

وجه زياده قيمه الفكر. ٢٣٠ [٩]

النسبه بين قيمه الفكر والفكر. ٢٣٣ [١٠]

٣: المواد الأوليه ٢٣٤ [١١]

٤: المال والعلاقات الاجتماعيه ٢٣٥ [١٢]

شروط العطاء الاجتماعى. ٢٣٦ [١٣]

علاقات مالىه من جهه القرابه ٢٣٧ [١٤]

٥: المال وشروط الزمان والمكان. ٢٣٩ [١٥]

الاقتصاد الاشتراكى. ٢٤١ [١٦]

أدلتهم النقليه ٢٤١ [١٧]

دليلهم العقلى. ٢٤٢ [١٨]

الجواب عن أدلتهم النقليه ٢٤٣ [١٩]

الجواب عن أدلتهم العقليه ٢٤٤ [٢٠]

من أضرار الاشتراكية ٢٤٦ [٢١]

فلسفه الشيوعيه وجوهرها ٢٤٨ [٢٢]

أسس الفلسفه الشيوعيه ٢٤٨ [٢٣]

مثلت ماركس ونقده ٢٤٨ [٢٤]

مربع ماركس ونقده ٢٥٠ [٢٥]

مخمس ماركس ونقده ٢٥٣ [٢٦]

الربح الإضافي. ٢٥٣ [٢٧]

الربح وأسبابه ٢٥٥ [٢٨]

الاقتصاد التوزيعي. ٢٥٧ [٢٩]

أدلتهم على التوزيعيه ٢٥٩ [٣٠]

دليلهم العقلي على التوزيعيه ٢٦٠ [٣١]

ص: ٣٤٨

الإشكالات على الاقتصاد التوزيعي. ٢٦٥ [١]

عدم مانعيه شرعيه أو عقليه ٢٦٦ [٢]

ترك العمل لا يزيل الملكيه ٢٦٧ [٣]

صححه بيع الأراضى والمعامل الكبار. ٢٦٨ [٤]

صححه الإرث. ٢٦٨ [٥]

صححه المضاربه والإجاره وما أشبه ٢٦٩ [٦]

نقد استدلالهم النقلى. ٢٧٠ [٧]

نقد استدلالهم العقلى. ٢٧١ [٨]

أضرار الاقتصاد التوزيعى. ٢٧٧ [٩]

منع ظهور الكفاءات والمواهب. ٢٧٧ [١٠]

سلب الحرىات. ٢٧٩ [١١]

عدم عماره الأرض... ٢٨٠ [١٢]

عدم المخزون الكافى للتقدم والرفاه ٢٨١ [١٣]

الملكيه الفرديه والجماهيريه ٢٨٤ [١٤]

الأدله الأربعة على الملكيه الفرديه والاجتماعيه ٢٨٥ [١٥]

هل كنز الثروات حرام ٢٨٨ [١٦]

الاحتكار ليس كنزاً ٢٩٤ [١٧]

قراءه آيه الكنز أمام الطغاه ٢٩٤ [١٨]

روايه شريفه ٢٩٦ [١٩]

مما لا يحق للإنسان فى المال. ٢٩٨ [٢٠]

المال ليس هدفاً بل وسيلة ٣٠٢ [٢١]

الإنسان هو الهدف.. ٣٠٣ [٢٢]

سلبات الملكية الفرديه ٣٠٣ [٢٣]

حدود المال فى الإسلام ٣٠٤ [٢٤]

أصالة قابليه الملك إلا ما خرج. ٣٠٩ [٢٥]

أقسام الأرض... ٣١٠ [٢٦]

قابليه الأرض للملك. ٣١٢ [٢٧]

شرطان آخران. ٣١٧ [٢٨]

الأراضى المفتوحه عنوه ٣١٨ [٢٩]

ما هى البلاد المفتوحه عنوه ٣١٩ [٣٠]

حجيه قول المؤرخ. ٣١٩ [٣١]

ص: ٣٤٩

الاقتصاد لغة ٧ [١]

عدم الاقتصاد فى الخير. ٨ [٢]

الاقتصاد فى الاصطلاح. ٩ [٣]

الاقتصاد والعلاقات الخارجيه ١١ [٤]

لماذا كثره البحث عن الاقتصاد ١٤ [٥]

إبداء الرأى فى الاقتصاد حق الجميع. ١٨ [٦]

الفقيه وإبداء الرأى فى الاقتصاد ١٩ [٧]

الاقتصاد الإسلامى وإمكانيه التطبيق. ٢٢ [٨]

الاقتصاد الإسلامى الاستعمار العالمى. ٢٩ [٩]

سيطره البنوك العالميه ٣٠ [١٠]

تبعيه السياسه للاقتصاد ٣١ [١١]

تبعيه الجيش للسياسه ٣٢ [١٢]

الضغوط العالميه ٣٣ [١٣]

سباق السلاح. ٣٣ [١٤]

التلاعب بالأسواق. ٣٤ [١٥]

الهيمنه الإعلاميه ٣٤ [١٦]

الأكتفاء الذاتى. ٣٤ [١٧]

حل المشكله العسكريه ٣٦ [١٨]

علاج الضغوط العالميه ٣٦ [١٩]

اقتصاد لم يعتادوا عليه ٣٨ [٢٠]



تعريف الاقتصاد ٤٠ [٢١]

بطلان زعم ماركس وفرويد ٤٢ [٢٢]

اهتمام الإسلام بالاقتصاد ٤٤ [٢٣]

فصل [٢٤] في استحباب التجاره ٤٥ [٢٥]

فصل [٢٦] يجب طلب الرزق إذا كان رزقه متوقفاً على ذلك [٢٧] وإلا كان مستحباً وتركه مكروهاً ٥١ [٢٨]

فصل [٢٩] يستحب الاستعانه بالدنيا للآخره، وفي معنى الزهد ٥٩ [٣٠]

فصل [٣١] في استحباب العمل باليد والغرس والسقى. ٦٣ [٣٢]

فصل [٣٣] في استحباب المضاربه والإجمال في الطلب والاقتصاد ٦٩ [٣٤]

فصل [٣٥] في استحباب الدعاء في طلب الرزق، [٣٦] والرجاء للرزق من حيث لا يحتسب. ٧٧ [٣٧]

فصل [٣٨] يكره الإفراط في طلب الرزق [٣٩] كما يكره التفريط فيه والنوم الكثير والفراغ والكسل والضجر والمنى. ٨١ [٤٠]

فصل [٤١] في استحباب العمل في البيت للرجل والمرأه [٤٢] ومرمه المعاش وإصلاح المال والاقتصاد وتقدير المعيشه ٨٥ [٤٣]

فصل [٤٤] في وجوب الكد على العيال من الرزق الحلال. ٨٩ [٤٥]

فصل [٤٦] في استحباب شراء العقار وكراهه بيعه، إلا أن يشتري بثمنه بدله [٤٧] واستحباب كون العقارات متفرقه، [٤٨] وكراهه

دوران الأسواق، واشتراء الأشياء الموجه للخفه ٩١ [٤٩]

فصل [٥٠] في عدم جواز ترك الدنيا التي لا بد منها للآخره، [٥١] وبالعكس، وجمله من المستحبات. ٩٥ [٥٢]

تساوى فرص الاقتصاد ٩٧ [٥٣]

ما يلاحظ في تقسيم بيت المال. ٩٧ [٥٤]

الاقتصاد، مسائل وأهداف.. ١٠١ [٥٥]

الإسلام والغنى. ١٠٢ [٥٦]

تنافيان سببا يؤس البشر. ١٠٤ [٥٧]

التنافى فى الثروات. ١٠٤ [٥٨]

التنافى بين الماديات والمعنويات. ١٠٧ [٥٩]

تأخر المسلمين اقتصادياً ١٠٨ [٦٠]

من المشاكل الاقتصادية العالميه ١١٢ [٦١]

علل واهيه ١١٢ [٦٢]

المالكيه الحقيقيه لله عزوجل. ١١٩ [٦٣]

مالكيه الإنسان ثانويه وعرضيه ١٢٠ [٦٤]

ملكيه الإنسان المحدوده ١٢٣ [٦٥]

الإسلام وقانون الرق. ١٢٣ [٦٦]

أسئله فى موضوع الرق. ١٢٧ [٦٧]

قانون الإلزام ١٢٨ [٦٨]

عقوبه المجرم وتأثيره على الأبناء ١٢٩ [٦٩]

بين الواجبات والحقوق. ١٣٠ [٧٠]

بين الإنسان وسائر النعم ١٣٢ [٧١]

الرابطه الحقيقيه ١٣٢ [٧٢]

الرابطه العموميه ١٣٢ [٧٣]

الرابطه الوسيليه ١٣٣ [٧٤]

ولكل الأجيال. ١٣٣ [٧٥]

رعايه حق الآخرين. ١٣٤ [٧٦]

من أسباب الأجواء غير المتكافئه ١٣٥ [٧٧]

الرابطه المرحليه ١٣٦ [٧٨]

ملكيه الإنسان وحدودها ١٣٩ [٧٩]

هل الإنسان يملك ولماذا ١٣٩ [٨٠]

حدود الملك. ١٤٠ [٨١]

ما يضر نفسه ١٤٠ [٨٢]

ما يضر غيره والأجيال. ١٤٢ [٨٣]

عدم خراب الكون. ١٤٣ [٨٤]

شروط الملك. ١٤٣ [٨٥]

الملك بعد الموت. ١٤٤ [٨٦]

متى يسلب الملك. ١٤٤ [٨٧]

حكم المعامل وتقسيم الأرباح. ١٤٦ [٨٨]

التجاره الظالمه ١٤٧ [٨٩]

الإصلاح الزراعى المزعوم ١٤٨ [٩٠]

خطأ تقسيم المعامل. ١٤٨ [٩١]

ضرر تأمين الغابات. ١٤٨ [٩٢]

بطلان تأمين المهن. ١٤٩ [٩٣]

الاقتصاد الشيوعى وما يزعمون. ١٥٠ [٩٤]

إشكالات على الشيوعيه ١٥١ [٩٥]

أنواع الاقتصاد العالمى. ١٥٤ [٩٦]

الاقتصاد الإسلامى. ١٥٤ [٩٧]

كيف يقسم المال. ١٥٥ [٩٨]

ما يلزم ملاحظته فى التقسيم ١٥٧ [٩٩]

تكافؤ الفرص... ١٥٧ [١٠٠]

عدم الإجحاف.. ١٦٠ [١٠١]

إرجاع المظالم الاقتصادية ١٦١ [١٠٢]

الاستيلاء على المنابع الطبيعية ١٦٢ [١٠٣]

استغلال العمال. ١٦٣ [١٠٤]

استغلال التجار بالتلاعب والشطاره ١٦٥ [١٠٥]

استغلال أصحاب المهن. ١٦٦ [١٠٦]

الإصلاح الزراعى المزعوم ١٦٦ [١٠٧]

التأميم المزعوم ١٦٧ [١٠٨]

الاقتصاد الرأسمالى. ١٧٠ [١٠٩]

ما استدلوا به على وحده الاقتصاديين. ١٧٠ [١١٠]

مناقشه الأدله ١٧٢ [١١١]

أقسام التنافس.. ١٧٦ [١١٢]

الرأسماليه الغربيه كبت للطاقات. ١٧٨ [١١٣]

كنوز الطبيعه لا تظهر فى الرأسماليه الغربيه ١٧٨ [١١٤]

أضرار الرأسماليه الغربيه ١٧٩ [١١٥]

الاستغلال. ١٧٩ [١١٦]

سوء التوزيع. ١٨٢ [١١٧]

التخريب. ١٨٣ [١١٨]

الإفساد ١٨٥ [١١٩]

الربا ١٨٦ [١٢٠]

بطلان الربا عقلاً. ١٩٠ [١٢١]

الاقتصاد الشيوعي. ١٩٣ [١٢٢]

بطلان أدله الاقتصاد الشيوعي. ٢٠١ [١٢٣]

نقد الأدله النقليه المزعومه ٢٠٤ [١٢٤]

نقد الدليل العقلي الأول. ٢٠٥ [١٢٥]

نقد الدليل العقلي الثاني. ٢٠٩ [١٢٦]

لماذا تستبد الدوله اقتصادياً ٢١١ [١٢٧]

نقد الدليل العقلي الثالث. ٢١٢ [١٢٨]

أضرار الاقتصاد الشيوعي. ٢١٥ [١٢٩]

١: جميع أضرار الرأسمالي. ٢١٥ [١٣٠]

٢: الدكتاتوريه المطلقه ٢١٦ [١٣١]

٣: سلب حقوق الجماهير. ٢١٧ [١٣٢]

٤: توقيف الإبداع. ٢٢٠ [١٣٣]

٥: تقليل الإنتاج. ٢٢٠ [١٣٤]

٦: عدم قيمه للإنسان. ٢٢٣ [١٣٥]

المال وما يقابله ٢٢٥ [١٣٦]

١: العمل الجسدي. ٢٢٥ [١٣٧]

وجه الاستحقاق. ٢٢٥ [١٣٨]

تحديد مقدار الحق. ٢٢٦ [١٣٩]

الإنتاج واستحقاقه ٢٢٧ [١٤٠]

٢: العمل الفكري. ٢٢٩ [١٤١]

وجه قيمه الفكر. ٢٢٩ [١٤٢]

وجه زياده قيمه الفكر. ٢٣٠ [١٤٣]

النسبه بين قيمه الفكر والفكر. ٢٣٣ [١٤٤]

٣: المواد الأوليه ٢٣٤ [١٤٥]

٤: المال والعلاقات الاجتماعيه ٢٣٥ [١٤٦]

شروط العطاء الاجتماعى. ٢٣٦ [١٤٧]

علاقات ماليه من جهه القرابه ٢٣٧ [١٤٨]

٥: المال وشروط الزمان والمكان. ٢٣٩ [١٤٩]

الاقتصاد الاشتراكى. ٢٤١ [١٥٠]

أدلتهم النقليه ٢٤١ [١٥١]

دليلهم العقلى. ٢٤٢ [١٥٢]

الجواب عن أدلتهم النقليه ٢٤٣ [١٥٣]

الجواب عن أدلتهم العقليه ٢٤٤ [١٥٤]

من أضرار الاشتراكيه ٢٤٦ [١٥٥]

فلسفه الشيوعيه وجوهرها ٢٤٨ [١٥٦]

أسس الفلسفه الشيوعيه ٢٤٨ [١٥٧]

مثلت ماركس ونقده ٢٤٨ [١٥٨]

مربع ماركس ونقده ٢٥٠ [١٥٩]

مخمس ماركس ونقده ٢٥٣ [١٦٠]

الربح الإضافى. ٢٥٣ [١٦١]

الربح وأسبابه ٢٥٥ [١٦٢]

الاقتصاد التوزيعى. ٢٥٧ [١٦٣]

أدلتهم على التوزيعه ٢٥٩ [١٦٤]

دليلهم العقلى على التوزيعه ٢٦٠ [١٦٥]

الإشكالات على الاقتصاد التوزيعى. ٢٦٥ [١٦٦]

عدم مانعيه شرعيه أو عقليه ٢٦٦ [١٦٧]

ترك العمل لا يزيل الملكيه ٢٦٧ [١٦٨]

صححه بيع الأراضى والمعامل الكبار. ٢٦٨ [١٦٩]

صححه الإرث. ٢٦٨ [١٧٠]

صححه المضاربه والإجاره وما أشبه ٢٦٩ [١٧١]

نقد استدلالهم النقلى. ٢٧٠ [١٧٢]

نقد استدلالهم العقلى. ٢٧١ [١٧٣]

أضرار الاقتصاد التوزيعى. ٢٧٧ [١٧٤]

منع ظهور الكفاءات والمواهب. ٢٧٧ [١٧٥]

سلب الحريات. ٢٧٩ [١٧٦]

عدم عماره الأرض... ٢٨٠ [١٧٧]

عدم المخزون الكافي للتقدم والرفاه ٢٨١ [١٧٨]

الملكيه الفرديه والجماهيريه ٢٨٤ [١٧٩]

الأدله الأربعة على الملكيهِ الفرديه والاجتماعيه ٢٨٥ [١٨٠]

هل كنز الثروات حرام ٢٨٨ [١٨١]

الاحتكار ليس كنزاً ٢٩٤ [١٨٢]

قراءه آيه الكنز أمام الطغاه ٢٩٤ [١٨٣]

روايه شريفه ٢٩٦ [١٨٤]

مما لا يحق للإنسان في المال. ٢٩٨ [١٨٥]

المال ليس هدفاً بل وسيله ٣٠٢ [١٨٦]

الإنسان هو الهدف.. ٣٠٣ [١٨٧]

سلبيات الملكيهِ الفرديه ٣٠٣ [١٨٨]

حدود المال في الإسلام ٣٠٤ [١٨٩]

أصالة قابليه الملك إلا ما خرج. ٣٠٩ [١٩٠]

أقسام الأرض... ٣١٠ [١٩١]

قابليه الأرض للملك. ٣١٢ [١٩٢]

شرطان آخران. ٣١٧ [١٩٣]

الأراضي المفتوحه عنوه ٣١٨ [١٩٤]

ما هي البلاد المفتوحه عنوه ٣١٩ [١٩٥]

حجيه قول المؤرخ. ٣١٩ [١٩٦]

روايات الأرض المفتوحه عنوه ٣٢١ [١٩٧]



الأراضى المفتوحة بلا إذن من الإمام ٣٢٤ [١٩٨]

عدم الابتداء بالحرب. ٣٢٧ [١٩٩]

الفتوحات لم تكن بالإذن الشرعى. ٣٢٧ [٢٠٠]

انصراف الدور وما أشبه عن حكم المفتوحة ٣٢٧ [٢٠١]

الأراضى الأنفال. ٣٣١ [٢٠٢]

روايات الأنفال. ٣٣١ [٢٠٣]

موارد الأنفال. ٣٣٥ [٢٠٤]

المحتويات. ٣٤٤ [٢٠٥]

ص: ٣٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

